حاشية الچورى

على

الفرائد الجديدة

للإمام عبدالرحمن جلال الدين السيوطي

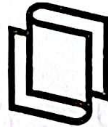
إعداد و تقديم

الملا مهدي چوري



انتشارات كردستان

سنندج - ۱۳۸۶



انتشارات کردستان

Kurdistan Publication

سنندج ـ پاساژعزتی ـ تلفن: ۲۲۶۵۳۸۲

حاشیة الچوری علی الفرائد الجدیده

✓ نام کتاب:	حاشیه الچوری علی الفرائد الجدیده
✓ المؤلف:	عبدالرحمن جلال الدین سیوطی
✓ المحشی:	سید حسن چوری
✓ اعداد و تقدیم:	محمد مهدی چوری
✓ التنضید:	رفیق رستمی
✓ نوبت چاپ:	اول: ۱۳۸۷
✓ تیراژ:	۲۰۰۰ جلد
✓ تعداد صفحه و قطع:	۳۲۰ صفحه‌ی وزیری
✓ ناشر:	انتشارات کردستان

قیمت:
۴۰۰۰ تومان

شابک: ۴ـ۹۱ـ۷۶۳۸ـ۹۶۴

ISBN: 964 - 7638 - 91 - 4

ترجمة المحشي

هو السيد العلامة حسن بن السيد عبدالقادر بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم المشهور بملا ميرزا بن عبدالغفار بن الملا عبدالكريم بن حسن المشهور بأبي بكر المصنف ـ رحمهم الله تعالى ـ

ولد صاحب الترجمة في سنة ألف و مأتين و ست و أربعين (١٢٤٦) في قرية «چور» قرب بلدة مريوان في نواحي الكردستان، و نشأ بها و تربى في بيته الكريم و بعد الرشد سافر لتحصيل العلم إلى القرى و القصبات و البلاد، و لم أطلع على كيفية تحصيله و مدته إلى أن ذهب إلى قصبة «ساوجبلاغ» و قرأ هنها كتاب عصام‌الدين في الآداب و الرسالة الحنفية فيه و خلاصة الحساب لبهاء‌الدين العاملي و تحفة الرئيس شرح إشكال التأسيس لقاضي‌زاده الرومي، و كان فراغه من قراءة هذه الكتب سنة ألف و مأتين و تسع و ستين كما يقول نفسه: قد استراح من تحصيل الكل قراءة و كتابة و تصحيحاً مالكه الحقير إلى الملك القدير حسن بن سيد عبدالقادر الچوري في قصبة «ساوجبلاغ» سنة (١٢٦٩)، و أخيراً سافر إلى العلامة العلامة المحقق المدقق ذي‌الفضل الجلي الأستاذ الملاعلي القزلجي المدرس في قرية «ترجان» من توابع بلدة «بوكان»، و بقي عنده أربع سنوات اشتغل بدارسة شرح الشمسية مع حاشية عبدالحكيم السيالكوتي الهندي في المنطق و ختمها عنده. و حين اشتغاله بالتحصيل عند القزلجي قرأ العلامة المحقق الملا عبدالرحمن الپينجويني تلك الحاشية عنده أي عند السيد حسن، فلما أخذ السيد الإجازة عند أستاذه و رجع إلى مولده سنة ألف و مأتين و أربع و سبعين (١٢٧٤) بقي الپينجويني عند القزلجي و أخذ الإجازة منه.

قال الأستاذ عبدالكريم المدرس في كتاب «علماؤنا في خدمة العلم والديـن» فـي ترجمة صاحب الترجمة: «و مما سمعنا أنه كان له في الأسبوع يومان أو ثلاثة أيام و تلك الأيام مختصة بدرسه، فيشرعان في الدرس من الوقت المعتاد إلى الظـهر، فـإن انـتهى الدرس فذاك، و إلا يعودان بعد صلاة الظهر و الاستراحة يشتغلان به بين الظهر و العصر. و لما ختم الكتاب المذكور و حاشيته قال له الأستاذ: لا تقرأ بعد ذلك شيئاً من العلوم زيادة على ما درسته، لأننا في هذه المدة عالجنا مواضع كثيرة من شتى العلوم و لك بصيرة فيها، فلا تحتاج إلا إلى المطالعة و التدريس فأجاز ه إجازة عامة بالتدريس و الإفادة».

و بعد أخذ الإجازة من الأستاذ رجع إلى مولده (قرية چور) و أعاد لمدرستها مـقامها و شأنها السابق، و اشتغل بالتدريس و اجتمع عنده الطلاب من الأماكن و النواحي المختلفة و درسهم تدريساً مفيداً، و مع اشتغاله بالتدريس ألف تآليف قيمة نافعة و التي اطلعت عليها هذه الكتب و الحواشي:

١) الرسالة الكلامية، و مشهور أنه ألفها تدريجاً في مدة أربع و عشرين سنة و شهد لهذا الكتاب العلماء الراسخون بعلو مكانته و رفعة شأنه.

٢) الرسالة الموضوعية.

٣) حاشية على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ألف هذه الحاشية حين اشتغاله بالتحصيل عند الأستاذ القزلجي سنة ألف و مأتين و واحد و سبعين (١٢٧١) كما يوجد بخطه.

٤) حاشية على حاشية يوسف القرباغي الواقعة على شرح حسام‌الدين الكاتي في المنطق.

٥) حاشية على منظومة الفريدة للإمام السيوطي، و هي التي بين يديك.

٦) حاشية على شرح التصريف للتفتازاني.

٧) حاشية على الفناري.

٨) ثلاث رسائل في الصرف إحداها باللغة الفارسية و الأخريان باللغة العربية.

٩) حواش على حاشية اللاري و الهندي على الجامي.

١٠) الرسالة المصنفة في موضوع العلوم.

١١) حاشية على شرح العقائد.

١٢) حاشية على گلنبوي برهان. قال الأستاذ عبدالكريم المدرس: «هي في غـاية الدقة و اللطافة، و توجد نسخة منها عندي».

١٣) حاشية على حاشية السيالكوتي على شرح الشمسية في المنطق. قال الأستاذ المذكور: «لم يسبق بمثلها و لم ينسج على منوالها».

١٤) حاشية على تهذيب المنطق.

١٥) حاشية على شرح جلال‌الدين الدواني على تهذيب المنطق.

١٦) حاشية على تشريح الأفلاك للعاملي.

١٧) حاشية على رسالة الأسطرلاب للعاملي.

١٨) رسالة في الظرف.

١٩) حاشية على حاشية البناني الواقعة على شرح جلال‌الدين المحلي لجمع الجوامع في أصول الفقه، و هذه الحاشية غير موجودة في مكتبة چور.

و من آثاره أيضاً فتاوى فقهية كثيرة في بيان الأحكام.

و أقام مدة في قلعة «مريوان» تحت عنوان شيخ‌الإسلام يراجعه العلماء لحل مهمات الأحكام، و ليست مدة بقائه فيها معلومة لدينا. و حج هذا الفاضل الكريم فـي صحبة المرشد الجليل العزيز الحاج «شيخ أحمد» الملقب بشمس‌الدين الولد الصغير لحـضرة «الشيخ عثمان» سراج‌الدين الطويلي، و تمسك الأستاذ به في المدينة المـنورة و صـار مريداً له، و بعد رجوعهما من هذا السفر المبارك رجع الأستاذ إلى قرية چور و استمر على خدماته الدينية إلى أن توفي سنة ألف و ثلاثمأة و اثنتين و عشرين (١٣٢٢) و دفن في غرفة متصلة بالمسجد، فرحمه اللّٰه تعالى و جزاه عن المسلمين و جعل الجنة مأواه.

و تولى التدريس بعده ابنه الفاضل السيد محمد و بعده ابن‌ابنه السيد زين العابدين و هو ابن‌السيد حسين ابن‌الأستاذ وبعده ابن‌السيد محمد السيد عـطاءاللّٰـه. و هـذا الأسـتاذ المتخلق بالأخلاق الحميدة صار مدرساً في أواخر عمره في قرية «دگاشيخان» إلى أن

توفي في سنة ألف و ثلاثمأة و سبعين (١٣٧٠) الشمسية و دفن في مولده (قرية چور)، فجزاهم اللّٰه تعالى عن المسلمين و أرضاهم، و نسأل اللّٰه تعالى أن يوفقنا لنشر بقية آثار صاحب الترجمة، آمين.

و في الخاتمة أشكر أخي الأمجد السيد زين العابدين لتوليته مصرف طبع هذا الأثر، و أسأل اللّٰه أن يوفقه في أمور دينه و دنياه.

و أنا الحقير العامي المحرر و المتولي لإعداد هذا الكتاب على هذه الكيفية:

مهدي چوري

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

وَ بِهِ نَسْتَعِينُ[١]

(١) أَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدِ[٢] وَالسَّلامِ[٣] عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحِ[٤] الْأَنَامِ

(٢) اَلنَّحْوُ[٥] خَيْرُ ما[٦] بِهِ الْمَرْءُ عُنِي إِذْ لَيْسَ عِلْمٌ[٧] عَنْهُ حَقّاً[٨] يَغْتَنِي[٩]

(٣) وَهٰذِهِ أَلْفِيَّةٌ[١٠] فِيهِ حَوَتْ أُصُولَهُ وَ نَفْعَ طُلّابٍ[١١] نَوَتْ

---

(١) من ذاته الكريم على تحصيل الكتاب.

(٢) تأسّياً بالكتاب المجيد و أحاديثَ واردة في ابتداء كلّ أمرٍ ذي بالٍ و بركةٍ بذلك و آثار السّلف الصّالحين.

(٣) وَالبَسْمَلَةِ. تركه إخفاءً لما ظهر إذ كتبه. [و كتب أيضاً:] الملفوظَينَ الغير المكتوبين، و يمكن أن يكون المراد المنشأين بهذا الشّعر كلِّه، لا بمجرّد «بعد»إه... لأنّ الإنشاء قسم من الكلام لايكون بالمركّب النّاقص، و يمكن أنّ المراد بالحمد ما فُهِمَ مِن البَسملةِ، فافهم كلّ ذلك. (٤) فيه نوع من براعة الإستهلال.

(٥) بمعنى مجموع عِلمَي الإعراب والتّصريف، لا بالمعنى الأخصّ الّذي هو الإعرابُ بخصوصه كما يظهر، للزوم أن يكونَ المباحِثُ التّصريفيّةُ في الكتاب استِطراداً كالخطِّ، أو بمنزلةِ التّكميل والتّتمّة للنّحو بناءً على أنّ التّغييراتِ المبحوثَ عنها في الصّرف على فرض استعمال الألفاظ و تكرّرِها و حصول نقلها على الألسِنِ توهّم ذلك، فتكون بعد حدُوثِ الإعراب والبناءِ في أوّل استعمالٍ، و يدلّ لهذا قولهم: بأنّ رتبةَ النّحو في التّحصيل والوَضعِ في الكتاب والتّأليف قبلَ الصّرف و كونَ محلّ التّغييرات الصّرفيّة ذواتِ الكلمات و محلّ الإعراب والبناء المبحوث عنهما في علم الإعرابِ أواخِرَ الكلمات، بل خروجُهُما عن الكلمات كما هو التّحقيق لا يلزمه كونَ النّحو بمنزلة التّتمّة للصّرفِ و تأخُّرُهُ عنه كما تُوهِّمَ، فلا تشتبِهْ؛ و لا بالمعنى الأعمّ الّذي هو مطلق علم العربيّة أي مطلق ما موضوعه من اللّفظ العربيّ، و هو ظاهرٌ.

(٦) أي كلّ علم و عمَل، إذ لا عَمَلَ يغتني عَن علمِهِ، و لا علمَ يغتني عن النّحو، كما قاله المصنّف رحمه الله.

(٧) من العلوم الدّينيّة الواردة بلُغة العربيّة والعلوم العربيّة الباحثة عنها و سائرِ العلوم المؤلّفة بها، بل مطلقاً؛ إذ ملكة النّحو تَزيدُ في التّدبّر والإمعان والتّعمّقِ في التّراكيبِ العَجَميّة و استخراج المعاني الدّقيقة منها كما لا يخفى.

(٨) مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ. [و كتب أيضاً:] جملةٌ اعترضَت بين معمولَي ليسَ.

(٩) أي و لو كان لبعضِ العلوم أدنى غناءٍ عنه، فافهم.

(١٠) أبياتٌ معدودةٌ بالألف، والنّسبة نسبة المعدود إلى العدد.

(١١) أي لاالتّقرُّبَ إلى نحو الملوك و لا أخذَ المَنصَبِ والصّلةِ، و لاالاشتهارَ بين النّاس، و لاالافتخارَ بين الطَّلَبةِ والعُلماء، والمراد أنّ نيّتي مِن تأليف الألفيّة هذا النّفعُ.

(٤) فـائِقَةً أَلْـفِيَّةَ ابْـنِ مـالِكِ لِكَـوْنِها[١] واضِـحَةَ[٢] الْـمَسالِكِ

(٥) وَ جَمْعِها[٣] مِنَ الْأُصُولِ ما خَلَتْ عَـنْهُ وَ ضَبْطِ مُـرْسَلاتٍ أُهْـمِلَتْ

(٦) تَرْتِيبُها[٤] لَمْ يَحْوِ غَيْرِي صُنْعَهْ مُـقَدِّماتٌ ثُـمَّ كُـتْبٌ سَبْعَهْ

(٧) وَ أَسْأَلُ اللهَ[٥] وَفـاءَ الْـمُلْتَزَمْ فِيها[٦] مَعَ النَّفْعِ[٧] وَ حُسْنِ الْـمُخْتَتَمْ[٨]

---

(١) علّله إذ الظّاهر العكس، لِأنّ الفضلَ للسّابق.

(٢) كأنّ وضوحَ مسالك هذهِ نظراً لألفيّة ابن مالكٍ لما يُفهَمُ من العلّةِ الثّالثة أي تقييدِ ما أُطلِقَ في ألفيّة ابن مالكٍ، لا لِوُجود التّعقيداتِ والألفاظ الغريبة في ألفيّة ابن مالك.

(٣) و هذه الألفيّة لخّصتُ فيها جميعَ ما في ألفيّة ابن مالك في ستّماةِ بيتٍ، و زدتُها أربعماةِ بيتٍ فيها من القواعد والفوائد والزّوائد ما لا يستغني طالب النّحو عنه. (شرح النّاظم)

(٤) مدحٌ خامسٌ لِألفيّتهِ، و قوله «فيه» أي في النّحو مدح أوّل.

(٥) يدلّ على أنّ الخطبةَ ابتدائيّة لا إلحاقيّة.

(٦) إشارة إلى كون هذين أهمّ من الملتزمات كما يُقال: ركب الجُند مَع الأمير.

(٧) المنويّ المذكور؛ و ليس هذا تكراراً، لأنّ المذكور سابقاً نيّة النّفع و هذا فعله، فافهم.

(٨) فيه إشارة إلى أنّ بعد الكتُب خاتمةً.

الكلامُ في المُقدّماتِ[1]

(٨) كَلَامُنَا[2] قَوْلٌ مُفِيدٌ[3] يُقْصَدُ[4] وَعِنْدَنَا الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدُ[5]

(٩) فَإِنْ عَلَى مَعْنًى بِهَا قَدْ دَلَّتِ وَاقْتَرَنَتْ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ

(١٠) فِعْلٌ، وَ إِلَّا فَهِيَ اِسْمٌ، وَالَّتِي بِغَيْرِهَا[6] حَرْفٌ، وَ سِمْ بِالْفَضْلَةِ[7]

(١) أي هذا الكلام من هنا إلى أوّل الكتاب الأوّل في شرح مقدّمات النّحو، إذ لكلّ علمٍ مقاصدُ و هيَ مسائله، و مقدّماتٌ و هيَ مَباديهِ التّصوّريّةُ والتّصديقيّةُ؛ الأولىٰ تعريفاتٌ و تقسيماتٌ تقع في العلمِ من تعريف موضوعه و تقسيمه و تعريفات أقسامه إلى تمام موضوعات مسائله و إصطلاحاته؛ والثّانيةُ دلائل تُقام على المسائل. و مراد المصنّف بالمقدّمات المبادي التّصوّريّةُ، إذ التّصديقيّة هنا الاستِقراءُ في كلّ مسألةٍ فلا تُذكَر في هذا الكتاب؛ ثمّ هذا مقدّمات الشّعور أي شعور المقاصد؛ و أمّا تعريف العلم و بيانُ موضوعه و غايتِهِ إلى آخر الرّؤوس الثّمانيّة، فمقدّمات الشّروع خارجة عن العلم، هذا.

(٢) أمّا لغةً فيطلق حقيقةً أو مجازاً على التّلفُّظ بأيِّ لفظٍ كان، و على مطلق الملفوظ، و على الكلام المعقول النّفسيّ، و مجازاً على الخطّ، والإشارة المُفهِمةِ، و ما يُفهم من حال الشّيءِ نحو أمن أمّ أو في دِمنةٌ لم تَكلَّم، كذا في شرحه.

(٣) بالفعل فخرج الجُملُ الغيرُ الكلاميّةِ الواقعةُ نحوَ خبرٍ. [و كتب أيضاً:] الإفادة إمّا بمعنى الدّلالة مطلقاً، و إمّا بمعنى الدّلالة على نسبةٍ تامّةٍ يكون من شأنها صحّةُ السّكوت عليها، و إمّا بمعنى الدّلالة على نسبةٍ تامّةٍ ليست بديهيّةً أوّليّةً نحو: السّماء فوقنا، و هنا بمعنى الدّلالة على نسبةٍ تامّةٍ قابلةٍ بالفعل لصحّة السّكوت خبريّةً أو إنشائيّةً.

(٤) أي يذكر بالاختيار فخرج ما يتكلّم به نحو النّائم.

(٥) لا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه. [و كتب أيضاً:] خرج المركّب أفاد أو لم يفد.

(٦) أي بسبب غيرها لا بسبب نفسها.

(٧) لكونه غيرَ ركن من الكلام دائماً بخلاف الاسم والفعل قد يقعان ركنين؛ ثمّ هذا بناءٌ على أنّ الحرف كما لا يقع مسنداً و لا مسنداً إليه لا يكون رابطةً أي دليلَ الإسناد المعقول خلافَ ما يُجعل في بعض كتُب الميزان، نحو هو و ليس هو و كان رابطةً و جزءاً و ركناً من الكلام الملفوظ الثّلاثيّ إلّا أن يقال: إنّ العمدة في الكلام الملفوظ عند النّحاة هو الطّرفان فقط، فاعرِف.

(١١) وَالاسْمُ سِمْ بِالْجَرِّ[1] وَالإِسْنادِ لَهُ وَتَعْرِيفٍ[2] وَأَنْ تُنادِي

(١٢) وَالْفِعْلُ ما ضارَعَ بِالسِّينِ وَلَمْ وَتاءِ أُنْثَى سَكَنَتْ ماضٍ كَعَمّ

(١٣) وَالأَمْرُ ما[3] يُفْهَمُ مِنْهُ الطَّلَبُ مَعَ قَبُولِ ياءِ مَنْ تُخاطَبُ[4]

(١٤) وَمُشْبِهُ الثَّلاثِ ما هٰذِي حَوى كَصَهْ سُمىً فِعْلٍ وَشَتّانَ وَوا

(١٥) وَما حَوى ثَلاثَةً[5] فَهُوَ الْكَلِمْ وَالْجُمْلَةُ اثْنَيْنِ[6] وَقَيْدُ مَا الْتُزِمْ[7]

---

(١) سواءٌ كان بحرف أو إضافة أو تبعيّةٍ على رأيِ من يقول بها، و قدِ اجتمعنَ في نحو «بسم الله الرّحمن الرّحيم»، أو بمجاورة نحو، هذا جُحر ضبٍّ خَرِبٍ، أو بتوهّمٍ نحو: «و إنّي لستُ مدركِ ما مضى» بجرّ مدرك على توهّم دخول الباء عليه. «شرح النّاظم» (٢) أيَّ نوع كان من أنواعه أيِ التّعريفِ.

(٣) أي فعل، لأنّ ما في تعريف القسم عبارةٌ عن المقسِم فيخرج اسم الفعل من غير حاجة إلى المصرع الثّاني فزيادته تصريح. (٤) خرج النّهي والأمر باللّام.

(٥) من أفراد الأقسام الثّلاثة لا من اثنين أو واحد.

...و هل يشترط أن تكون الثّلاث من الأنواع الثّلاث أو لا، فتكون من نوع أو نوعين. ذكر ابن النّحاس فيه خلافاً، والصّحيح عدم الاشتراط. والصّحيح أنّه اسم جنس للكلمة كتمر و تمرة، لا جمعَ كثرةٍ و لا قِلّةٍ، خلافاً لزاعمي ذلك، بدليل تذكيره في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾، و أنّه لم يتغيّر فيه نظم واحده... و في شرح التّسهيل لناظر الجيش: اختلف النّحاة في الكلم فذهب جماعة منهم الجرجانيّ إلى أنّه جمع للكلمة؛ و ذهب الفارسيّ و غيره من المحقّقين إلى أنّه اسم جنس لها، ثمّ اختلفوا على مذاهبَ: أحدها (و عليه الأكثر) أنّه لا يقع إلّا على ما فوق العشرَة، و إذا قصد به مادونها جُمِعَ بألِفٍ و تاءٍ. والثّاني: أنّه يقع على الكثير والقليل. والثّالث: أنّه لا يقع إلّا على أقلّ ما فوق العشرَةِ، و عليه ابن مالك. (همع الهوامع للسّيوطي)

(٦) فردين من قسمين لا من قسم واحدٍ، على ما يظهر.

(٧) أي بالفعل، أمّا صلوح الفيد فملتزم. [و كتب أيضاً:] فالجملة أعمّ من الكلام، و قيل: إنّها مرادفةٌ له أي الجملةُ

(١٦) اِسْمِيَّةٌ[1] فِعْلِيَّةٌ ظَرْفِيَّه[2] وَذَاتُ وَجْهَيْنِ[3] لَهَا مَزِيَّه

(١٧) وَمَا تَكُونُ خَبَراً فَصُغْرَى أَوْ جُمْلَةً خَبَرُهَا[4] فَكُبْرَى

☞ خاصّ كالكلام لا أنّ الكلام عامّ كالجملة، فالاختلاف في الجملة هل هي أعمُّ من الكلام أو خاصٌّ مثله لا في الكلام هل هو عامٌّ كالجملة أو أخصّ منها للاتّفاق على اختصاصه بالمفيد بالفعل، و هذا هو المفهوم من هذا المتن و شرحه عكسُ ما صرّح به في شرح الكافية و غيره من أنّه لا خلاف في الجملة اصطلاحاً تطلق على الجمل الواقعة خبراً أو حالاً أو صفةً أو صلةً لاسم أو حرفٍ أو مضافاً إليها أو شرطاً أو جزاءً على القول بأنّ الكلام هو المجموع لا الجزاء فقط أو قسماً لا جوابهُ أو مقولاً أو منسوخاً إنّما الخلاف في الكلام هل هو أخصّ من الجملة ـ و هو الأصحّ ـ أو مرادفٌ لها.

و جملة الشّرط وحدها جملةٌ غيرُ كلام، والجزاء وحده جملة و كلام أيضاً، والشّرط قيدٌ للجزاء، و مجموع الشّرط والجزاء يسمّى جملةً و كلاماً كما يسمّى نحو: ضربت زيداً قائماً، المركّب من العمد والفضلات بذلك، لا بمعنى أنّ كلاً من الشّرط والجزاء ركن من الكلام، فالشّرط داخل في الفعليّة، والجزاء فيها أو في الإسميّة، فلذا ترك المصنّف ذكر الشّرطيّة، و لكن هذا على رأي جمهور النُّحاة؛ و أمّا التّحقيق أنّ الشّرطيّة بمنزلة المحكوم عليه والجزاء بمنزلة المحكوم به، والإسناد التّعليقيّ منعقدٌ بينهما، فكلٌّ منهما جملةٌ غير كلام، والمجموع جملة و كلام لا اسميّة و لا فعليّة، فالشّرطيّة قسم ثالث من الأقسام الحقيقيّة للجملة، هذا.

(١) أوّل أركانه اسمٌ، فنحو: كان زيد قائماً داخلٌ في الفعليّة كظننت زيداً قائماً على القول بأنّ في كان حدثاً و هو مسندٌ إلى الاسم، و لا ضَيرَ في كونه مسنداً إليه له و للخبر كما في نحو: ظَنَّ زيد قائماً، و داخل في الاسميّة على القول بتجريده عن الحدث أو كونه حرفاً.

(٢) مركّب من ظرفٍ حقيقيٍّ أو مجازيٍّ و فاعلٍ له مقدّرٍ بأنّه فاعلٌ لفعلٍ مقدّرٍ. [و كتب أيضاً: قسمٌ اعتباريٌّ لدخولها في الفعليّة إلّا أنّ فعلها مقدّر، و كذا ذات الوجهين لدخولها في الاسميّة.

(٣) فإن اتّحدت [الجملة] باعتبار الصّدر والعجز فذات وجه واحد، أو اختلف كاسميّة الصّدر و فعليّة العجز أو بالعكس فذات وجهين، و لها مزيّة على الأخريين لإفادة فائدتين. (عبدالكريم المدرّس)

(٤) بدل عن اسم تكون فيُأوّل المعنى إلى و ما يكون خبرها جملةً فكبرى، و يجوز جعل «خبرها» مرفوعاً بجملةٍ باعتبار أنّها بمعنى مركّباً تامّاً أي تامّاً بالقوّة القريبة.

المُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ[1]

(١٨) وَالاسْمُ[2] فَابْنِهِ[3] لِشَبَهِ الْحَرْفِ في وَضْعٍ[4] وَالاسْتِعْمالِ[5] وَالْمَعْنَى[6] تَفِ

(١٩) وَفي افْتِقارِ جُمْلَةٍ[7] إنْ أُصِّلا وَلَفْظِهِ[8] وَكَوْنِهِ جا مُهْمَلا[9]

---

(١) اللّفظ المعربُ المفرد واللّفظ المبنيّ المفرد، يعمّان الاسم و غيره.

(٢) الأصل فيه الإعراب لاعتوار المعاني أي الفاعليّة والمفعوليّة والكون مضافاً إليه عليه.

(٣) أي اعتقد بناءَه أو اقرأه مبنيّاً. [و كتب أيضاً:] وجوه الشّبه الباعثةُ للبناء ستّةٌ.

[و كتب أيضاً:] الغرض قسمة الاسم إلى المبنيّ والمعرب لا بيان البناء والإعراب، و إلّا لكان من المقاصد المذكورة في الكتب لا في المقدّمات، و كذا في الفعل والحرف.

(٤) كأنّه هنا بمعنى الواحد من المقولات العشرة. [و كتب أيضاً:] بأن يكون الاسم موضوعاً على حرفٍ أو حرفين كما هو الأصل في وضع الحرف. (شرح النّاظم)

(٥) بأن ناب عن الفعل و لم يتأثّر، كأسماء الأفعال بناءً على عدم كونها مبتدءات.

(٦) كأسماء الإشارة والإستفهام والشّرط، و كـ«لَدُن» لوضعها للملاصقة و «لَهيَ أبوك» أصله «لله أبوك»، حذف الجارُّ و آلة التّعريف فصار «لاهِ أبوك»، قُلِب العين إلى محلّ اللّام صار «لَهْا أبوك»، قُلِب الهمزة ياءً صار «لَهْي أبوك» فبُنِيَ على الفتح لتضمّنه معنى اللّام.

بأن يتضمّن الاسم معنًى من معاني الحروف الّتي لا تليق بغيرها سواء وضع لذلك المعنى حرفٌ أم لا، فالأوّل كأدوات الاستفهام والشّرط، والثّاني كأسماء الإشارة... (شرح النّاظم)

(٧) فإنّها (أي الحروف) لا تستعمل إلّا مع الجمل، بخلاف جمهور الأسماء فإنّها تُستعمل مع المفردات والجُمل. (شرح النّاظم)

(٨) البناء للوجوه الخمسة، الأول عارضيّ و في اللّفظ والتّقدير، والمحلّ معرب؛ و أمّا البناء للإهمال فالظّاهر أنّه بكلّ وجه أي في اللّفظ والتّقدير والمحلّ، والظّاهر أنّه من الواسطة عنده الآتية، فاعرف.

(٩) لا عاملاً و لا معمولاً كفواتح السّور/ الحرف المهمل كقد.

(٢٠) وَغَيْرُهُ أُعْرِبَ[١] وَالْمَاضِي بُنِي[٢] وَالْأَمْرُ،[٣] وَالثَّالِثُ مُعْرَبٌ إِنِ...[٤]

(٢١) يَعْرَ مِنَ الْإِنَاثِ وَالتَّوْكِيدِ إِنْ بَاشَرَهُ،[٥] وَالْحَرْفُ بِالْبِنَا قَمِنْ[٦]

(٢٢) وَاخْتَرْتُ[٧] فِي مَا قَبْلَ أَنْ يُرَكَّبَا وَاسِطَةً لا تَبْنِهِ أَوْ تُعْرِبَا[٨]

(٢٣) وَالْأَصْلُ[٩] فِي الْمَبْنِيِّ تَسْكِينٌ كَكَمْ وَهُوَ بِقُمْتُ[١٠] وَيَرُعْنَ[١١] مُلْتَزَمْ

---

(١) لفظاً أو تقديراً على الانفصال الحقيقيّ. فيه أنّه قد يعرب محلّاً نحو: لا رجلَ في الدّار، فإنّ محلّ الاسم القريبَ نَصبٌ والبعيدَ رَفعٌ. تأمّل.

(٢) الفعل باعتبار البناء والإعراب قسمان. [و كتب أيضاً:] الأصل في الفعل ـ كالاسم ـ الإعراب عند الكوفية لما يعتور عليه من معانٍ فإنّ في «لا تأكل السّمكةَ و تشرَبِ اللّبنَ» إن قصدتَ الاستيناف رفعتَ تشربُ، أو النّهي عن الجميع نصبتَه، أو عن المجموع جزمتَه؛ والبناء عند البصريّة إذ لا يعتور عليه المعاني بمعنى الفاعليّة والمفعوليّة والكون مضافاً إليه.

(٣) لفظاً و تقديراً، و أمّا المحلّ فقد يعرب كإن ضرب.

(٤) متقطّع عن المضارع عند الكوفيين، و أصل برأسه عند البصريين. [و كتب أيضاً:] بني بكلّ وجه، فالخبر في نحو: زيد اضربْه إن صحّ بلا تأويل بمقول في حقّه الجملةُ، [و كتب أيضاً:] خبره محذوفٌ، و ليس عطفاً على ضمير بني لعدم التّأكيد والفصل.

(٥) أي لم ينفصل بألف التّثنية أو واو الجمع أو ياء المخاطبة.

(٦) إجماعاً بكلّ وجه.

(٧) نصّ بعضٌ على أنّ المضارع قبل التّركيب أيضاً معرب. [و كتب أيضاً:] في قوّة الاستثناء من قوله «والاسم فابنه» و قولِهِ «و غيره أعرب»، أو المراد تقسيم الاسم قسمةً مثلّثةً، و يمكن إخراج هذا عن حدّ الاسم لأنّه قسم من الكلمة المحدودة بالمفرد، والإفراد والتّركيب فرع الاستعمال على ما قاله بعض.

(٨) ابن مالك و ابن حاجب على البناء، والزّمخشري على الإعراب، و أبوحيّان على رأي النّاظم.

(٩) أبواب المبنيّ سبعة واحد أصلٌ و ستّة فروع، أبواب النّيابة فيه ثلاثة و أبواب المنوب فيه أربعة واحد أصل و ثلاثة فروع.

(١٠) أي بالماضي المتّصل به ضمير مرفوع متحرّك.

(١١) أي المضارع المتّصل به نون الإناث.

(٢٤) أَوْ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ[١] فِي الْأَمْرِ نَحْوُ اضْرِبْ اضْرِبَا اضْرِبُوا وَاخْشَ ادْرِ

(٢٥) وَاطَّرَدَ الْفَتْحُ بِمَاضٍ جُرِّدَا[٢] وَقُدِّرَ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ غَدَا

(٢٦) وَفِي لَيُسْجَنَنَّ[٣] وَالَّذِي بَدَا مُرَكَّباً حَالاً[٤] وَظَرْفاً[٥] عَدَدَا

(٢٧) وَالزَّمَنِ[٦] الْمُبْهَمِ إِنْ أُضِيفَا[٧] لِجُمْلَةٍ[٨] أَوْ ذِي بِنَا[٩] تَعْرِيفَا[١٠]

(٢٨) وَجَازَ أَنْ تُعْرِبَهُ[١١] وَإِنْ وَضَحْ مِنْ قَبْلِ مُعْرَبٍ[١٢] فَإِعْرَابٌ رَجَحْ

---

(١) من حذف النّون و حذف حرف العلّة. [و كتب أيضاً:] يصحّ عطفه على نائب فاعل ملتزم.

(٢) من الضّمير المرفوع المتحرّك. (٣) المضارع المباشر لنون التّأكيد.

(٤) [نحو هو] جاري بيت بيت. (٥) [مثل: فلان] يأتي صباح مساءَ.

(٦) كالحين والوقت والسّاعة والزّمان. (٧) و هذه الإضافة غير متأصّلة لاتوجب البناء.

(٨) [نحو:] ﴿ هذا يوم ينفع الصّادقين صدقهم ﴾ ؛ البصريّة تقدّر هذه الفتحة إعراباً مثلها في صمت يوم الخميس.

(٩) و إذا كان الإضافة إلى ذي البناء يعمّ المضاف المبهم من اسم الزّمان و غيره، والمراد بالمبهم ما لا يتّضح معناه إلّا بما يضاف إليه كمثل و دون و بين و نحوها ممّا هو شديد الإبهام.

(١٠) أي كتعريف، أي كما يَكتسب المضاف من المضاف إليه المفردِ التّعريفَ فكذلك قد يكتسب من المضاف إليه المفردِ البناءَ. [و كتب أيضاً:] أي والمبهم المضاف إلى مبنيّ ولو لم يكن هذا المبهم اسم زمان كمثل و دون و بين.

(١١) لعدم أصالة الافتقار. (١٢) فعلٍ أو اسمٍ نحو: ﴿ يوم ينفع ﴾.

(٢٩) أَوْ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ وَ هُوَ[١] اسْمُ لا   نَافِيَةٍ لِلْجِنْسِ فَرْداً[٢] أَوْ تَلا[٣]

(٣٠) نَعْتاً[٤] وَ تَوْكِيداً وَ عَطْفاً كُرِّرا   لا فِيهِ، وَالنَّصْبُ وَ رَفْعُهُ[٥] عَرِي

(٣١) وَالْكَسْرُ[٦] في كَسِيبَوَيْهِ الْمُخْتَتَمْ   وَ أَمْسِ[٧] أَوْ فَعَالِ أَمْراً[٨] أَوْ عَلَمْ[٩]

(٣٢) أَوْ سَبَّ الأُنْثَى[١٠] ثُمَّ ضَمٌّ[١١] اطَّرَدْ   فِي مَا نَوَىٰ إِضَافَةً لَفْظاً فَقَدْ[١٢]

(١) أي ما اطّرد والتزم فيه الفتح أو نائبه من المبنيّ.
(٢) ليس بمضاف أو شبيه به و لو كان مثنىً أو مجموعاً.
(٣) أي و اسم تلا اسمَ لا المبنيَّ و كان التّالي نعتاً. إه   (٤) بشرط إفراده و إفراد منعوته.
(٥) أي رفع التّالي من النّعت والتّوكيد والمعطوف المذكورات.   (٦) بابه الخامس خمسة أنواع.
(٧) إذا أردت به معيّناً و هو اليوم الّذي قبل يومك. [وكتب أيضاً:] ظرفاً أو غير ظرف، و نقل عن تميم إعرابه في حالة الرّفع إعراب ما لا ينصرف إذا كان غير ظرف، أمّا في حالتيّ النّصب والجرّ فيبنونه أيضاً.
(٨) كنزالِ و دراكِ و حذارِ.
(٩) مؤنّثٍ على رأي الحجازيّين كقطام و خدام و رقاش. أو جنسٍ معنيً كفجار علم جنس الفجرة.
(١٠) و لا يستعمل هذا النّوع إلّا في النّداء.   (١١) بابه السّادس أربعة أنواع.
(١٢) أي كان لفظ المضاف إليه منسيّاً و معناه منويّاً.

(٣٣) مِنَ الظُّرُوفِ مِثْلُ قَبْلُ[١] أَوَّلُ ... وَ بَعْدُ وَالْجِهاتِ غَيْرُ وَعَلُ[٢]

(٣٤) وَ أَيٌّ[٣] إِنْ يُحْذَفْ ضَميرُ الصِّلَةِ ... وَ أَتْبَعُ الْأَخْفَشَ في إِعْرابِ تِيِ

(٣٥) كَما إِذا مُضافُ كُلٍّ ذُكِرا[٤] ... أَوْ صَدْرُ[٥] أَيٍّ أَوْ سِواهـا نُكِّرا[٦]

---

(١) كقوله تعالى: ﴿لِلّٰهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَ مِنْ بَعْدُ﴾ أي من قبل الغلب و من بعده. فحذف المضاف إليه لفظاً و نوي معناه... و قرئ: «للّه الأمر من قبلٍ و من بعدٍ» بالخفض والتّنوين على إرادة التّنكير و قطع النّظر عن المضاف إليه؛ و كذا إذا حذف المضاف إليه و نويّ لفظه دون معناه، فإنّه أيضاً يكون معرباً، و قد قرئ: «للّه الأمر من قبلِ و من بعدِ» بالجرّ من غير تنوين على إرادة المضاف إليه و تقدير وجوده، فإن صُرِّح بالمضاف إليه فلا إشكال في الإعراب أيضاً. فالأحوال حينئذٍ أربعة. (شرح النّاظم)

(٢) المراد به معيّن كقولك: «أخذت الشّيء الفلانيّ من أسفل الدّار والشّيء الفلانيّ من علُ» أي من فوق الدّار... فإن أريد بِعلٍ علوٌّ مجهولٌ غير معروفٍ تعيّن الإعراب كقول امرئ القيس:

«مِكَـرٍّ مِـفَرٍّ مُـقْبِلٍ مُـدْبِرٍ مَـعاً ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّه السّيلُ من علٍ»

أي من مكان عالٍ، و لا تستعمل على مضافة أصلاً. (شرح النّاظم)

(٣) اعلم أنّ أيّاً الموصولة لها أربعة أحوال: الحال الأوّل أن يذكر مضافها و صدر صلتها؛ الثّاني أن يحذفا معاً؛ الثّالث أن يحذف المضاف إليه دون صدر الصّلة، و هي في هذه الأحوال الثّلاثة معربة بالإجماع. الرّابع أن يحذف صدر الصّلة دون المضاف إليه. (شرح النّاظم)

(٤) و كان الصّدر في أيٍّ مذكوراً أو متروكاً.

الأولى ترك قوله «أو متروكاً» لأنّه إن ذكر المضاف إليه و ترك ضمير الصّدر كان عبارة عن الحالة المتقدّمة الّتي في مصرع: «و أيٌ إن يحذف ضمير الصّلة» (المحرّر مهدي چوري)

(٥) والمضاف إليه ترك أو ذكر. الأولى ترك قوله «أو ذكر»، لأنّه إن ذكر ضمير الصّدر والمضاف إليه كان عبارة عن الحالة السّابقة في المصرع الأوّل. (المحرّر مهدى چورى)

و أمّا الحالة الأخرى لإعرابها أعني حال حذف صدر الصّلة مع حذف المضاف إليه فتفهم من الشّعر السّابق المقيّد للبناء بحال حذف الصّدر فقط أي لا مع حذف شيء آخر، لا أي لا مع ذكر شيء آخر، و إلّا فسد الكلام بذكر المضاف إليه مع حذف الصّدر في حال البناء.

و يمكن أخذ الأحوال الأربعة بوجه آخر: بأن يراد من قوله «تي» في المصرع الثّاني الإشارة إلى كلمة أيّ المذكورة المقيّدة بحذف ضمير الصّلة، سواء حذف المضاف إليه لها أيضاً (لكن يكون فيه استخدام إذ ليس المراد من المشار إليه خصوص ما أريد سابقاً)، و ليس مراداً في المصرع الأوّل، لأنّه لبيان حال بنائها عند النّحاة، أو ذكر المضاف إليه كما هو المراد هناك، فتحصل حالتا حذف الضّمير و حذف المضاف إليه معاً و حذف الضّمير مع ذكر المضاف إليه... (عبدالكريم المريواني)

(٦) أي ترك المضاف إليه و لم يُنوَ فنسي اللّفظ والمعنى؛ و كذا إذا نُوِيَ لفظ المضاف إليه المتروك دون معناه أي دون معناه فقط، فافهم، فالأحوال للظّروف أربعة.

(٣٦) أَوْ هُوَ[١] أَوْ نائِبُهُ في ذِي النِّدا ... مُفْرَداً[٢] إِمّا عَلَماً أَوْ قُصِدا

(٣٧) وَ قَدِّرَنْ ضَمَّ الَّذي قَبْلُ بُني ... وَ في جَميلِ الْوَجْهِ ضَمّاً وَهِّنِ[٣]

(٣٨) وَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ[٤] كَهَلْ وَ ثُمّا ... وَ جَيْرِ مُنْذُ وَ بَواقِي[٥] الأَسْما

(٣٩) مِنَ الْإِشاراتِ[٦] وَ أَسْمَا الْفِعْلِ[٧] ... وَالشَّرْطِ[٨] وَالضَّميرِ[٩] أَوْ ذِي الْوَصْلِ[١٠]

---

(١) بابه السّابع نوع واحد. (٢) ليس بمضاف و لا مشبهاً به.

(٣) جوازه، لأنّ الإضافة لفظيّة. [و كتب أيضاً:] لأنّ البناء ناش عن شبه الضّمير والمضاف عادم له.

(٤) بنوع من البناء و ذلك نوعان: الحرف والاسم الغير المتمكّن.

(٥) سوى ما ذكر سابقاً [و هي] ستّة أنواع.

(٦) فالمبنيّ منها على السّكون «ذا» و «ذي»، و على الفتح «ثمّ» و على الكسر «هؤلاء» و على الضمّ «هؤلاءُ» في لغة حكاها قطرب. (شرح النّاظم)

(٧) فالمبنيّ منها على السّكون «صَه» و «مَه»، و على الفتح «آمينَ» و على الكسر «إيهِ» و على الضمّ «هَيتُ» في لغة. (شرح النّاظم)

(٨) فالمبنيّ منها على السّكون «مَن» و «ما»، و على الفتح «أينَ» و «أيّان» و ليس فيها ما يبنیٰ على كسر و لا ضمّ. (شرح النّاظم)

(٩) فالمبنيّ منها على السّكون «ياء المتكلّم» و «ياء المخاطبة» و «ألف الاثنين» و «واو الجمع»، و على الفتح «تاء المخاطب» و «نون الإناث» و على الكسر «تاء المخاطبة» و على الضمّ «تاء المتكلّم» و «نحن». (شرح النّاظم)

(١٠) فالمبنيّ منها على السّكون «الّذي» و «الّتي» و «من» و «ما» و «أل»، و على الفتح «الّذين» و على الكسر «أولاء» بالمدلغة في «الأولى» بمعنى الّذين و على الضمّ «ذاتُ» بمعنى الّتي في لغة بعض طيّ. (شرح النّاظم)

فَصْلٌ

(٤٠) رَفْعٌ وَ نَصْبٌ لِذي الإعْرابِ حُتِمْ ... وَالْاِسْـمُ يَـنْجَرُّ، وَ فِـعْلٌ يَـنْجَزِمْ

(٤١) فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبَنْ فَتْحاً، وَ جُرّ ... كَسْـراً، وَ سَكِّـنْ جـازِماً كَـلَمْ يَـزُرْ

(٤٢) وَ غَيْرُ ذا يَنُوبُ[1] فَانْصِبْ بِالْأَلِفْ ... وَارْفَعْ بِـواوٍ وَ بِـيَا اجْـرُرْ مـا أَصِـفْ

(٤٣) أَباً أَخاً حَماً هَناً، وَالنَّقْصُ[2] جَـلّ ... فـي ذا وَ قَـلّ[3] دُونَ قَـصْرٍ[4] فـي الْأَوَلْ

(٤٤) وَ ذا[5] لِـصُحْبَةٍ فَـماً إنْ تَـحْذِفِ ... آخِــرَهُ، وَكُــلُّها إنْ تُـضَفِ

---

(١) في اتّخاذ أنواع الإعراب الأربعة. [و كتب أيضاً:] ينوب عن الضمّة الواو والألف والنّون، و عن الفتحة الألف والياء والكسرة و حذف النّون، و عن الكسرة الياء والفتحة، و عن السّكون حذف الحرف. (شرح النّاظم)

(٢) و هو الإعراب بالحركات و حذف حرف العلّة.

(٣) نظراً للقصر والإتمام و إن كان الإتمام أشهر من النّقص والقصر.

(٤) و هو التزام الألف مطلقاً و جعل الإعراب بالحركات المقدّرة فيها. (شرح النّاظم)

(٥) ذو، أصله ذوو بواوين.

(٤٥) لِغَيْرِ يَاءٍ مُفْرَداً مُكَبَّرا   وَ صَحَّحُوا إِعْرابَها مُقَدَّرا[١]

(٤٦) بِالْأَلِفِ ارْفَعْ، وَانْصِبَنْ وَاجْرُرْ بِيا   اِثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ مَعْ مَا ثُنِّيا

(٤٧) وَ إِنْ تُضِفْ لِمُضْمَرٍ[٢] كِلْتاكِلا[٣]   وَالْقَمَرَيْنِ بَعْدَ فَتْحِ مَا تَلا

(٤٨) وَارْفَعْ بِواوٍ وَ بِيَا اجْرُرْ وَانْصِبا   سالِمَ جَمْعٍ بِشُرُوطٍ[٤] تُجْتَبىٰ

(٤٩) مِنْ عَلَمٍ[٥] أَوْ صِفَةِ الْمُذَكَّرِ   ذي الْعَقْلِ مِنْ تاءٍ وَ تَرْكِيبٍ عَرِي[٦]

---

(١) يريد ذهب بعض النّحويّين إلى أنّ الصّحيح كون إعرابها في حالة الإتمام كالقصر بتمام الحركات التّقديريّة. فإذا قلت: قام أبو زيد فأصله قام أبَوُ زيدٍ، ثمّ اتّبعت حركة الباء لحركة الواو، و استثقلت الضّمّة على الواو فحذفت. و إذا قلت: رأيت زيداً فأصله أبو زيدٍ، فقلبت ألفاً. و إذا قلت: مررت بأبي زيد فأصله أبو زيدٍ، اتّبعت حركة الباء لحركة الواو، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، ثمّ قلبت الواو ياءً لسكونها بعد الكسرة. (شرح النّاظم)

(٢) و إنّما اعتبر هذا القيد لأنّ «كِلا» باعتبار لفظه مفرد و باعتبار معناه مثنّىً، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات و معناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الطّرفين، فإذا أضيف إلى المظهر روعي جانب اللّفظ لكون الأصل بالأصل، و إذا أضيف إلى المضمر روعي جانب المعنى لكون الفرع بالفرع. (شرح عوامل البركوى)

(٣) فإن أضيفا لمظهر أعربا إعراب المفرد المقصور من لزوم الألف و تقدير الحركات عليها. (شرح النّاظم)

(٤) يمكن أن يكون مراده اشتراط هذا الإعراب أي و إن لم يكن الشّروط فالجمع السّالم يعرب بالحركات لأنّه جمع حينئذ بالألف والتّاء، فاعرف.

(٥) كلّ علم لمذكّر عاقل خال من تاء التّأنيث، قيل و من التّركيب، و كلّ صفة كذلك. (البهجة المرضيّة)   (٦) في الاسم و في الصّفة.

(٥٠) لَيْسَتْ كَأَحْمَرَ[١] وَ لا سَكْرانا[٢] وَ لا صَـبُورٍ وَ جَـرِيحٍ بـانا

(٥١) وَ أَلْـحِقَ[٣] الْـعِشْرُونَ وَالسِّنُونا وَ بـابُ ذَيْـنِ[٤] وَ كَـذَا الْأَهْلُونا[٥]

(٥٢) أُولُـو وَ عـالَمُونَ عِلِّيُّونا وَ أَرَضُـونَ[٦] شَـذَّ عـانِسُونا[٧]

(٥٣) وَ كَسْـرُ نُـونٍ لِـمُثَنَّىً اتُّـبِعْ وَ قَـلَّ فَـتْحٌ بِـخلافِ مـا جُـمِعْ

(٥٤) بِالْكَسْرِ نَصْبُ جَمْعِ تاءٍ وَ أَلِـفْ مَـزِيدَتَيْنِ[٨] وَ أُولاتُ[٩] قَـدْ أُلِـفْ

---

(١) أفعل فعلاء، للفرق بينه و بين أفعل فُعلى. (٢) فعلان فعلى، للفرق بينه و بين فعلان فعلانة.

(٣) الفاظ لم تجمع فيها الشّروط.

(٤) باب سنين كلّ اسم ثلاثيّ حذف لامه و عوّض عنه تاء التّأنيث و لم يكسر، كقلين و عزين و عضين.

قوله «و لم يكسّر» أي لم يأت على صيغة من صيَغ جموع التّكسير المعروفة في بابه نحو شفة، فانّه جاء على شِفاه على وزن فعال و هو من صيَغ جموع التّكسير. (حكيم على البهجة المرضيّة)

(٥) مفرده أهل اسم جنس ليس بعلم و لا صفة.

(٦) وجه شذوذه أمران: كونه جمع تكسير، فإنّ راءه مفتوحة في الجمع ساكنة في المفرد، و كون مفرده مؤنّثاً. (شرح النّاظم)

(٧) للّذي (مذكراً أو مؤنّثاً) لم يتزوّج حتّى خرج من عداد الأبكار. [و كتب أيضاً:] عانس من الصّفات المشتركة الّتي لاتقبل التّاء.

(٨) فإن كانت الألف أصليّة نحو قضاة أو التّاء أصليّة نحو أبيات لم ينصب بالكسرة. (شرح النّاظم)

و ما سمّي به من هذا الجمع فصار علماً مفرداً كأذرعات اسم لبلد، أصله جمع أذرعة جمع ذراع، فالأشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التّسمية من النّصب بالكسرة منوّناً. [و] إذا سمّي بالمثنّى والجمع فهو باق على ما كان عليه قبل التّسمية من الإعراب بالألف والواو والياء، كالبحرين، أصله بحر، ثمّ جعل علماً لبلد... و كذا صريفون و صفون و نصيبون و... كلّها أعلام أماكن منقولة من الجمع، فترفع بالواو و تنصب و تجرّ بالياء. (همع الهوامع للسّيوطي)

(٩) اسم جمع لا واحد له من لفظه.

(٥٥) وَمـا بِـهِ سُـمِّيَ مِنْ ذا وَالَّـذي قَـبْلُ[١] عَـلىٰ ما كـانَ قَـبْلُ يَـحْتَذي

(٥٦) بِالْفَتْحِ جَرُّ الاِسْمِ غَيْرِ الْـمُنْصَرِفْ فَإِنْ يُضِفْ أَوْ يَـتِلُ أَلْ[٢] أَوْ أَمْ صُـرِفْ[٣]

(١) الجمع بالألف والتّاء و بالواو والنّون والمثنّى و ملحقاتها المذكورات. (٢) معرّفة أو موصولة أو زائدة.
(٣) و قيل: لا يصرف حينئذ أيضاً لكنّه يجرّ بالكسرة لأمن دخول التّنوين فيه.

وَ جُرَّ بِالْفَتْحَةِ مـا لا يَـنْصَرِف ما لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِف

و ظاهر عبارة المصنّف أنه حينئذ باق على منع صرفه مطلقاً، و به صرّح في شرح التّسهيل، و ذهب السّيرافيّ والمبرّد و جماعة إلى أنه منصرف مطلقاً، واختار النّاظم في نكته على مقدّمة ابن الحاجب أنّه إن زالت منه علّة فمنصرف و إن بقيت العلّتان فلا، و مشى عليه ابن الخبّاز والسّيّد ركن الدّين. (البهجة المرضيّة)

غير المنصرف

(٥٧) وَ يَمْنَعُ الصَّرْفَ بِإِطْلاقٍ أَلِفْ[١] أُنْثَى وَ وَزْنُ مُنْتَهَى[٢] الْجَمْعِ، عُرِفْ

(٥٨) وَ هُوَ مَفاعِلُ مَفاعِيلُ وَ ما أَشْبَهَهُ[٣] وَ لَوْ يَصِيرُ عَلَما

(٥٩) وَ عَدْلُهُ[٤] وَ لَوْ مُسَمًّى[٥] مُعْتَبَرْ فِي الْوَصْفِ نَحْوُ أُخَرَ[٦] عَنِ[٧] الْأُخَرْ[٨]

---

(١) مقصوراً أو ممدوداً، في المفرد أو الجمع، في الاسم أو الصّفة، و في المعرفة أو النّكرة. و هي مستقلّة بمنع الصّرف مطلقاً، لأنّ مدخولها فرع من جهتين التّأنيث و لزومه. (شرح النّاظم)

(٢) و هذه العلّة مستقلّة أيضاً بمنع الصّرف إذ الاسم بها فرعٌ من جهة الجمعيّة و جهة عدم النّظير بخلاف سائر الجموع فإنّها قد يوجد لها نظير في الآحاد. (شرح النّاظم)

(٣) في الشّكل كدراهمَ و مساجدَ و دنانيرَ و مصابيحَ و أحاسن و أفاضل و فواضل و دوابّ و شوابّ و لو جعل علماً، و كذا مفرد يكون في صورة هذا الجمع كسراويل.

اعلم أنّ أوزان صيغ الجموع سبعة: مفاعل و مفاعيل و فعالل و فعاليل و أفاعل و أفاعيل و فواعل، و سقط من قلم المحشّي وزن أفاعيل كأناعيم و أكاليب. (المحرّر مهدي چوري)

(٤) أي عدل الاسم و صرفه و تحريفه عن صورة تليق بالمسمّى إلى أخرى سواء عدل به عن ذلك المسمّى الأصليّ أيضاً كما في أُخَر أو لا كثُعار، و سواء جعل ذلك الاسم المعدول علماً أو لا، و إلى التّعميم الثّاني أو الأوّل يشير قوله «و لو مسمّى».

(٥) حال عن ضمير عدله أي سواء لم يجعل مسمّىً به أي لم يجعل علماً أو جُعِل لكن في فُعَلَ المؤكِّدِ المجعول علماً لشخص خلافاً لأخفش يصرفه.　　(٦) جمع أخرى تأنيث آخَرَ أفعلِ التّفضيل المجموعِ على آخرين.

(٧) إذ لا يجمع أفعلُ التّفضيل إلّا مقروناً بأل.

(٨) معدول عنه لفظاً بترك اللّام و معنىً بالإجراء على النّكرة.

و قياس اسم التّفضيل أن تستعمل باللام أو الإضافة أو كلمة من و حيث لم يستعمل بواحد منها، عُلم أنّه معدول عن أحدها، فقال بعضهم: إنّه معدول عمّا فيه اللام أي عن الأُخر، و قال بعضهم: إنّه معدول عمّا ذكر معه من أي عن آخر من؛ و إنّما لم يذهبا إلى تقدير الإضافة لأنّها توجب التنوين أو البناء أو إضافة أخرى مثلها، نحو: حينئذ و قبل و يا تيم تيم عديّ، و ليس في أُخر شيءٌ من ذلك، فتعيّن أن يكون معدولاً عن الأُخريين. (جامي)

(٦٠) وَ وَزْنِ[1] مَفْعَلَ فُعالَ مِنْ عَشَرْ   فَدُونَها ما بَيْنَ قَيْسٍ[2] وَ أَثَرْ[3]

(٦١) وَ عَلَمٍ كَفُعَلَ مُؤَكِّدا[4]   أَوْ أَصْلُهُ فاعِلُ أَوْ خُصَّ النِّدا[5]

(٦٢) وَ سَحَرَ مُعَيَّناً وَ في عَلَمْ[6]   أُنْثَى فَعالِ ذَا تَمِيمُ الْتَزَمْ

(٦٣) وَ وَصْفُ فَعْلانَ لَهُ فَعْلَى تَفِي   وَ قِيلَ إِنْ فَعْلانَةٌ مِنْهُ نُفِي

---

(١) ولو سمّي بهذ القسم فهو باقٍ على منع صرفه.

(٢) كأنّه يريد بيان ما دون العشر أي الكلمات الّتي هي بين القياس والسّماع، أي بعضها قياسي مجرّد لاسماع لها وهي تساع و ثمان و سباع و سداس و مَفعلها، و بعضها الباقي ورد به السّماع.

(٣) معشر و مخمس إلى الآخر.

(٤) علم لمعنى الإحاطة عند بعض كابن الحاجب، و تعريفُ هذه الكلمات بنيّة الإضافة على اختيار ابن مالك، فإن سمّي بهذا النّوع أعني فعل المؤكَّد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع و عن الأخفش صرفه. [و كتب أيضاً:] كجُمع وكُتع و بُصع و بُتع عن فُعل بضمّ فسكون عند بعض كالأخفش، إذ عليه يجمع أفعل و فعلاء كأحمر و حمراء، أو عن فعالى لانّ فعلاء الاسم عليه يجمع كصحراء على صحارى، أو على فعلاوات على اختيار ابن مالك، لأنّ أجمع المذكّر يجمع بالواو والنّون، أو عن الجُمع على اختيار أبي حيّان.

أي عن ما فيه الألف واللّام فجمع معدول عن الجمع و كُتع عن الكُتَع، و كذا الباقيان. (المحرّر مهدي جوري)

(٥) كفسق و غدر و خبث و لكع فإنّها معدولة عن فاسق و غادر و خبيث و ألكع، فإذا سمّي بها امتنع صرفها للعلميّة و مراعاة اللّفظ المعدول فإن نكرت زال المنع. (شرح النّاظم)

(٦) أي العدل معتبر في باب فَعالِ إذا كان علماً للأمور المؤنّثة سواء كان ذات راء كسفارِ أو لا كقطامِ، و كلّ مبنيّ في الحجاز على الكسر و معرب غير منصرف في بعض تميم، و أكثر تميم يجعل الأوّل مبنيّاً والثّاني معرباً غير منصرف، فتقدير العدل في الكلّ لتحصيل سبب البناء و هو هنا اجتماع ثلاث من علل عدم الصّرف أو في غير ذات راء للحمل عليها، فمنع الصّرف للتّأنيث والعلميّة لا للعدل، و تقدير العدل ليس لتحصيل سبب عدم الصّرف، فلو كان الكلّ معرباً غير منصرف، كما على القول الثّاني، لم يحتج إلى اعتبار عدل أصلاً. هذا.

(٦٤) وَالْوَزْنِ خُصَّ الْفِعْلَ أَوْ قَدْ غَلَبَا[١] فِي عَلَمٍ أَوْ وَصْفٍ التَّاءَ أَبَى

(٦٥) لا عَارِضٍ وَ غَيْرَ لازِمٍ[٢] وَ مَا آلَ لِشِبْهِ الاِسْمِ،[٣] ثُمَّ رُبَّمَا

(٦٦) يُلْمَحُ[٤] فِي كَأَجْدَلٍ وَ أَخْيَلِ وَ أَجْزِ هَذَا[٥] عِلَّةً بِأَفْعَلِ

(٦٧) وَالْعَلَمَ الْمَمْزُوجَ أَوْ ذَا أَلِفِ وَ نُونِ فُعْلانَ أَوِ الْهَا امْنَعْ تَفِ

---

(١) و أوّله زيادة من الزّيادات الّتي في أوّل المضارع. (شرح النّاظم)

(٢) كأنّه عطف على «خصّ» أو على «في علم» بحذف لا على غير بقرينة لاالسّابق إذ لا يعطف على عارض كما هو الظّاهر. [و كتب أيضاً:] نحو ابنم وامرءٍ على لغة الاتباع، فلا يمنع و إن جعل علماً.

فيه ركاكة فإنّه معطوف على عارض،فإن جعل عطف تفسير خلا عن الفائدة مع أنّه إن كانا قيدين للوصف فاتت الإشارة إلى اشتراط كون الوزن أصلياً ليخرج نحو امرئ، فإنّه لو سمّي به انصرف، لأنّه خالف الأفعال لعدم لزوم حركة واحدة لعينه. و إن كانا قيدين للوزن لم يفد اشتراط كون الوصف أصليّاً، و إن جعل المعطوف قيداً للوزن والمعطوف عليه قيداً للوصف لم يصحّ التّركيب، فلو قال:

في علم أو وصف أصليّ أبى ... تاء لتأنيث و كان لازما

لا آيلاً لشبه اسم ربّما، لكان أحسن. (ابن القرداغي)

(٣) بسكون تخفيف فنحو رُدَّ و قيل إذا سمّي بهما يصرفان إذ الإسكان أخرجها إلى شبه الاسم فصارا نحو مُدٍّ و ديكٍ. (شرح النّاظم، بتغيير قليل)

(٤) أي يمنع من الصّرف للمح الوصف، و أكثر العرب يصرفه.

و ربّما تلمح الوصفيّة في أسماء ليست بأوصاف كأجدل للصقر و أخيل لطائر ذي خيلان و أفعى للحيّة، فأكثر العرب يصرفها لأنّها أسماء، و بعضهم يمنعها ملاحظة للوصفيّة، فلاحظ في أجدل معنى شديد، و أخيل من الخيلان، و أفعى بمعنى خبيث منكر. (شرح النّاظم)

(٥) أي وزن الفعل مع الوصفيّة.

(٦٨) وَامْنَعْ مُؤَنَّثاً بِغَيْرِ الْهَا اسْتَقَرّ   فَوْقَ ثَلاثٍ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ

(٦٩) أَوْ أَصْلُهُ مُذَكَّرٌ، وَإِنْ فَقَدْ   هٰذا وَعُجْمَةً فَمَنْعُهُ أَجَدْ

(٧٠) وَابْنِ الْقَبِيلَ وَالْبِلادَ وَالْكَلِمْ[1]   عَلَى الَّذي قَصَدْتَهُ[2] كَما رُسِمْ

(٧١) وَالْعَجَمِيِّ[3] الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ قَدْ   زادَ عَلَى ثَلاثَةٍ[4] فِي الْمُعْتَمَدْ

(٧٢) وَتُعْرَفُ الْعُجْمَةُ بِالنَّقْلِ وَأَنْ   يَخْرُجَ عَنْ وَزْنٍ بِهِ الاِسْمُ اتَّزَنْ

(٧٣) وَأَنْ تَلي في الاِبْتِداءِ النُّونَ را   وَالدّالَ زاءٌ أَوْ رُباعِيٌّ عَرى

---

(١) نحو كتب زيداً فأجاده أي كتب لفظ زيد، أو فأجادها أي كلمة زيد.
وكذلك الأفعال و حروف الهجاء والسّور. (شرح النّاظم)

(٢) من المذكّر والمؤنّث، فإن أريد بمعدّ الأبُ صرف أو القبيلةُ منع.

(٣) نقل أبوحيّان عن الجمهور أنّه لايجب أن يكون علماً في لسان العجم.

(٤) فإن كان ثلاثياً صرف سواء تحرّك ثانيه أم لا، و قيل يمنع المتحرّك. (شرح النّاظم)

(٧٤) عَنِ الذَّلاقَةِ[١] وَ ما ذا تَبِعا   والصّادَ أَوْ قافاً وَ جِيماً جَمَعا[٢]

(٧٥) وَ أَلِفِ الإلْحاقِ[٣] ذاتَ القَصْرِ[٤]   في عَلَمٍ،[٥] وَ ذا خِتامُ الأَمْرِ

(٧٦) وَ ما بِهِ التَّعْرِيفُ مانِعُ صُرِفْ   مُنَكَّراً لا ما بِدُونِهِ أُلِفْ

(٧٧) وَ يُصْرَفُ المَمْنُوعُ إنْ صُغِّرَ[٦] لا   مُؤَنَّثٌ، وَامْنَعْ بِهِ إنْ أُكْمِلا[٧]

---

(١) و حروف الذّلاقة ستّة يجمعها قولك: «مر بنفل». (شرح النّاظم)

(٢) أو الجيمَ والكافَ نحو: أُسكرُجه لإناء صغير.

(٣) العاشر من أسباب منع الصّرف.

و معنى الإلحاق أن يبنى مثلاً من ذوات الثّلاثة كلمةٌ على بناء يكون رباعيّ الأصول، فيجعل كلّ حرف مقابلَ حرف فتفنى أصول الثّلاثيّ، فيأتي بحرفٍ زائدٍ مقابلٍ للحرف الرّابع من الرّباعيّ الأصول، فيسمّى ذلك الحرف حرف الإلحاق. (شرح النّاظم)

(٤) لا ذات المد كعلباء فهو منصرف و لو جعل علماً.

(٥) منصرفٌ إذا لم يكن علماً لأنّ ألفه للإلحاق لا للتّأنيث.

(٦) لزوال سبب المنع بالتّصغير كزوال العدل في عُمَير.. و يستثنى من ذلك المؤنّث والعجميّ والمركّب المزجيّ و شبه فعلان و هو باب سكران و شبه الفعل المضارع كتغلب و يشكر. (شرح النّاظم)

(٧) و قد يحدث المنع بالتّصغير بسبب حدوث سببه كتوسُّط علماً، فإنّه مصروف و إذا صُغّر على تُوَيسِط مُنع لشبه الفعل، و نحو هند فإنّها إذا صغرت دخلته التّاء فتمنع.

(٧٨) وَ ما سِوَى الْمَنْصُوبِ مِمّا خُتِما بِـالْيا تَـلا كَسْـراً فَـنَوِّنْ مُعْدِما[١]

(٧٩) وَاصْرِفْ لِلْاِضْطِرارِ وَالتَّناسُبِ وَالْـمَنْعُ فـي غَـيْرِ ضَـرُورَةٍ أَبي

(٨٠) وَ رَفْعُ[٢] فِعْلٍ أَلِفُ اثْنَيْنِ أَحَلّ أَوْ واوُ جَـمْعٍ أَوْ بِـيا أُنْـثىٰ وُصِـلْ

(٨١) بِالنُّونِ،[٣] وَاحْذِفْ ناصِباً وَ مُنْجَزِمْ وَ لِـلْـوِقايَةِ وَ فُكَّ وَادَّغِـمْ

(٨٢) وَالْفِعْلُ إنْ يُخْتَمْ بِـواوٍ وَ أَلِـفْ وَالْـياءِ مُعْتَلٌّ فَفي الْجَزْمِ حُـذِفْ

(١) جمعاً كجوارٍ و غواشٍ و ليالٍ أو مصغّراً نحو أُعَيم أو فعلاً مسمّى به كيرم.
حاصل هذا الشّعر أنّ كلّ جمع (و مثله كلّ منقوص) في آخره ياء مكسور ماقبلها سواء كانت منقلبة عن واو أو كالدّواعي أو ياء كالجواري في حالتي الرّفع والجرّ كقاض في إدخال التّنوين و حذف الياء، لا في الانصراف، و أمّا فيه فليطلب في «الفوائد الضّيائيّة»، و لا شكّ أنّه غير منصرف في حالة النّصب، فيظهر الفتحة و لا يدخله التّنوين، و إنّما لم تظهر الجرّ فيه مع أنّها فتحة في غير المنصرف، لأنّها لمّا نابت عنها فكانت مثلها في الثّقالة فلا تقبلها الياء، و قد لا يحذف الياء بل تقلب ألفاً بعد إبدال الكسرة فتحة. (حفيد الجوري زين العابدين) (٢) السّادس من أبواب النّيابة السّبعة.
(٣) مكسوراً بعد الألف و مفتوحاً بعد الواو والياء. احذف نون الإعراب كما عليه سيبويه، لا نون الوقاية كما زعم قوم، و مثل ما هنا ما إذا اجتمع نون الوقاية مع نون إنّ و أنّ و كأنّ و لكنّ أو مع ذلك نونُ الضّمير نحو إنّا أو نون الوقاية مع نون الإناث أو مع نون مِن و عن.

فَصْلٌ

في الْإعْرابِ الْمُقَدَّرِ

(٨٣) وَالْـحَرَكـاتُ(١) كُـلُّها يُـقَدَّرُ فـي ما يُضَفْ لِلْياءِ أَوْ ما يُـقْصَرُ

(٨٤) وَالْفِعْلِ وَالْمُدْغَمِ وَالْمَحْكِيِّ،(٢) ثُمّ مُـقَدَّراً يُكْسَـرُ مَـنْقُوصٌ(٣) وَ ضَـمّ

(٨٥) وَالضَّمُّ في يَغْزُو وَ يَرْمي، وَ قُدِّرْ سُكُـونُ مـا لِسـاكِـنَيْنِ قَـدْ كُسِـرْ

(٨٦) وَالْهَمْزِ إنْ أُبْـدِلَ لِـيناً، وَ سِـوىٰ مـا قُلْتُهُ فَـهُوَ شُـذُوذاً قَـدْ حَـوىٰ(٤)

---

(١) و كذا يقدّر الحرف الّذي هو النّون في المضارع المؤكّد بنون التّأكيد الملحَقِ به ألفُ الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة، سواء ثبتت لفظاً أو حذفت للسّاكنين نحو: ﴿و لا يصدنّك﴾ في حال الرّفع، أمّا جزم ذلك المضارع و نصبه فلفظيان لا تقديريان، هذا. [و كتب أيضاً:] و كذا الحروف الثّلاثة في نحو هذا أبو القوم و رأيت أبا القوم و مررت بأبي القوم لحذفها بملاقاة السّاكن، والواو في حال رفع نحو مسلميّ على قولٍ.

قوله«لايصدنّك»:هكذا أعربه المحشّي أي بفتح الدّال والظّاهر أنّه بضمّه.(المحرّر مهدي چوري)

(٢) نحو من زيدٌ لمن قال: قام زيد، و من زيداً لمن قال: ضربت زيداً، و من زيدٍ لمن قال: مررت بزيد، والأصحّ أنّ الضّمّة في حالة الرّفع إعراب. و قيل: المشغول بحال الحكاية مبنيّ فإعرابه محلّيّ.

(٣) و هو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي والدّاعي. (٤) نحو: ألم يأتيك والأنباء تنمى.

الْمَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ[١] قسمان للاسم، كلاهما من خواصّ.

(٨٧) مَعارِفُ النَّحْوِ: ضَمِيرٌ، فَعَلَمْ[٢] فَذُو إشارَةٍ وَ نَحْوُ يا قُثَمْ

(٨٨) يَلِيهِ مَوصُولٌ فَذُو أَلْ كالْوَلَه وَاجْعَلْ مُضافاً كَالَّذِي أُضِيفَ لَه

(٨٩) إلّا لِمُضْمَرٍ[٣] فَساوَى الْعَلَما وَ غَيْرُها نَكِرَةٌ كَمَنْ وَ ما

(٩٠) وَ صُحِّحَ التَّعْرِيفُ في ضَمِيرِ نَكِرَةٍ أَوْ واجِبَ التَّنْكِيرِ[٤]

(٩١) وَ مُفْهِمُ الْغَيْبَةِ وَالْحُضُورِ سِمْ بِمُضْمَرٍ، وَ ذُو اتِّصالٍ مِنْهُ لَمْ

(٩٢) يَقَعْ في الْابْتِدا وَ تِلْوَ إلّا كَتاءِ قُمْتُ قُمْتَ قُمْتِ، كُمِّلا

---

(١) لا يمكن تعريفها بوجه لا يقدح فيه، فلذلك اكتفى عن الحدّ بعدّ أقسام المعرفة و قوله: و ما عدا ذلك نكره.

(٢) إلّا علم الجلالة فإنّه أعرف كلّ المعارف. (٣) فإنّه دون المضمر رتبة بل في رتبة العلم.

(٤) و قيل إنّه نكرة مطلقاً، و قيل: معرفة إن عاد إلى غير واجب التّنكير. [و كتب أيضاً:] فيه مذاهب ثلاثة، المذهب الثّالث يفرّق بين عائد واجب التّنكير و بين عائد غيره.

(٩٣) وَ نُـونِ نِسْـوَةٍ وَ واوٍ وَ أَلِفْ   لِـغائِبٍ وَ لِـمُخاطَبٍ، عُـرِفْ

(٩٤) وَ ياءِ أُنْثىٰ خُوطِبَتْ، و كُـلُّ ذي   رَفْـعٍ، وَ نـاءُ الْـمُتَكَلِّمِ خُـذِ

(٩٥) بِكُلِّ الْإِعْـرابِ، وَ هـاءُ الْـغائِبِ   وَ لِـلْخِطابِ الْكـافُ جُـرَّ وَانْـصِبِ

(٩٦) وَ يُـوصَلانِ مَـعَ تـا بِالْأَلِفِ   وَ الْـمِيمِ فـي تَـثْنِيَةٍ وَ الْـمِيمِ فِـي...

(٩٧) جَمْعٍ وَ نُونٍ فِي الْإِناثِ شُدِّدا   وَ أَلِـفٌ لِـغائِبِ الْأُنْثىٰ بَـدا

(٩٨) وَ ذُو انْـفِصالٍ مِـنْهُ لِلرَّفْعِ أَنـا   وَ أَنْتَ وَ هُـوَ، وَالْـفُرُوعُ تُـجْتَنىٰ

---

(١) أي يوصل الهاء والكاف المجروران والمنصوبان و كذا التّاء المرفوع بالميم والألف في التّثنية، و بالميم فقط في جمع الذّكور، و بالنّون المشدّدة في جمع الإناث. مثالها: بهما، ضربهما، بكما، ضربكما، ضربتما و بهم، ضربهم، بكم، ضربكم، ضربتم، و بهنّ، ضربهنّ، بكنّ، ضربكنّ، ضربتنّ. (المحرّر مهدي چوري)

(٩٩) لِـلنَّصْبِ إِيّا، بَـعْدَهُ دَلِـيلُ مـا   أُرِيـدَ[1] حَـرْفاً لا سُـمِيَّ فِـي الْـمُعْتَمِي

(١٠٠) وَسَـتْرُ[2] مَـرْفُوعٍ[3] بِأَمْرٍ حُـتِما   وَدُونَ يـا[4] مُـضارِعٍ[5] وَاسْـمِهِما

(١٠١) وَفِـعْلِ الْاِسْتِثْناءِ وَالتَّـعَجُّبِ   وَأَفْـعَلِ التَّـفْضِيلِ، فَـاحْفَظْ تُـصِبِ[6]

(١٠٢) وَلَمْ يَـجِئْ مُـنْفَصِلٌ إِنْ أَمْكَـنا   وَصْـلٌ،[7] وَبَـعْدَ إِنَّـما تَـعَيَّنا

(١٠٣) وَرَفْعِهِ بِـمَصْدَرٍ لِـمَا انْـتَصَبْ   أُضِـيفَ أَوْ بِـصِفَةٍ[8] ذاتِ سَـبَبْ

---

(١) من متكلّم أو غائب أو مخاطب، إفراداً و تثنية و جمعاً، تذكيراً و تأنيثاً.

(٢) الضّمير الواجب الاستتار ما لا يخلفه ظاهر.

(٣) من الضّمير المرفوع ما يجب استتاره (و هو ما لا يخلفه ظاهر) و منه ما يجوز.

(٤) أراد بالياء الغيبة ليخرج تنصر مفرد الأنثى الغائبة.

(٥) خال عن ضمير بارز من ألف و واو و نون و ياء بأن يكون بالألف للمتكلّم وحده أو بالنّون مع غيره أو بالتّاء للمخاطب.

(٦) و ما عدا ذلك جائز الاستتار و هو المرفوع بالماضي كضرب و ضربَتْ و اسمُ فعله كهيهات، والمضارع للغائب كيضرب و تضرب، والوصف كضارب و مضروب، والظّرف كزيد عندك أو في الدّار. (شرح النّاظم)

(٧) لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضّمير. (شرح النّاظم)

(٨) أن يرفع بصفة جرت على غير صاحبها كزيد هند ضاربها هو. (شرح النّاظم)

(١٠٤) أَوْ كانَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ مُضْمَرا[١] أَوِ ابْـتِدا أَوْ نَـفْياً أَوْ مُـؤَخَّرا

(١٠٥) وَتِلْوَ[٢] إِمّا[٣] واو مَعْ[٤] وَالْفارِقَه[٥] أَوْ مُـضْمَرٍ[٦] وَ رُتْـبَةً قَـدْ وافَـقَه

(١٠٦) أَوْ دُونَهُ، فَإِنْ تَـقَدَّمَ الْأَخَـصّ[٧] أَجِزْ،[٨] وَ في كانَ وَ ظَنَّ الْفَصْلُ[٩] نَـصّ

(١٠٧) وَالشَّرْطُ في الْغائِبِ[١٠] أَنْ يُقَدَّما مَـرْجِعُهُ[١١] أَوْ مـا لِـهٰذَا اسْـتَلْزَما[١٢]

---

(١) نحو فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب. (شرح النّاظم)

(٢) و يجوز أن يكون التّلوّ بمعنى المتلوّ فيجيء عليه كان باسمه.

(٣) نحو: إمّا أنا و إمّا أنت. (شرح النّاظم) (٤) نحو: تكون و إيّاها بها مثلاً بعدي. (شرح النّاظم)

(٥) إن وجدتُ الصّديق حقّاً لإيّاك فمرني فلن أزال مطيعاً

(شرح النّاظم)

(٦) أي أو وقع الضّمير تلو ضمير، فإن كان المتقدّم موافقاً للمتأخّر أو دونه في الرّتبة تعيّن الانفصال لأنّه لو اتّصل لزم ترجيح المساوي أو المرجوح بلا مرجّح. (ابن القرداغى من مدوّنه)

(٧) فإن أخّر الأخصّ تعيّن الفصل نحو: الدّرهم أعطيته إيّاك. (شرح النّاظم)

(٨) و في نحو الدّرهم أعطيتكه أي في فعل يتعدّى لاثنين ثانيهما غير الأوّل و كانا ضميرين مختلفي الرّتبة الوصل والفصل، والوصل لازم عند سيبويه و أرجح عند ابن مالك و مرجوح عند الشّلوبين.

(٩) و قيل الوصل، و قيل الفصل في ظنّ والوصل في كان.

(١٠) أمّا تفسير المتكلّم والمخاطب فالمشاهدة.

(١١) مرجع الضّمير الغائب باعتبار التّقدّم والتّأخّر له أربعة أحوال: لأنّه إمّا متقدّم لفظاً و رتبةً نحو: ضرب زيدٌ غلامه، أو رتبة فقط (أي لا لفظاً) نحو: ضرب غلامَه زيدٌ، أو لفظاً فقط (أي لا رتبة) نحو: ضرب زيداً غلامُه، و تقدّم المرجع في هذه الأحوال الثّلاثة جائز؛ والحالة الرّابعة أن يكون المرجع متأخّراً عن الضّمير في اللّفظ والرّتبة و هذه الحالة غير جائزة سوى المواضع الّتي ذكرها النّاظم، و هي ستّة، و ذكر في «همع الهوامع» حالة أخرى و هي أن يُخبَر عن الضّمير المتقدّم بمفسّره كقوله تعالى: ﴿إن هي إلاّ حياتنا الدّنيا﴾ فإنّ هذا الضّمير لا يعلم معناه إلاّ بمفسّره التّالي و أصله إنْ الحياة إلاّ حياتنا الدّنيا، ثمّ وضع الضّمير في موضع الحياة. (المحرّر مهدي چوري)

(١٢) كالحسّ نحو: ﴿هي راودتني عن نفسي﴾ والعلم [نحو:] ﴿إنّا أنزلناه في ليلة القدر﴾ و ذكر الجزء والكلّ [نحو:] ﴿اعدلوا هو أقرب للتّقوى﴾ (الچوري) أي العدل الّذي هو مدلول الفعل لأنّه يدلّ على الحدث والزّمان. (شرح النّاظم)

(١٠٨) وَفِي تَنَازُعٍ[1] وَنِعْمَ أُخِّرا   وَمُبْدَلٍ مِنْهُ الَّذِي قَدْ فُسِّرا

(١٠٩) وَرُبَّهُ عَبْداً، وَفِي مَا اتَّصَلا   بِفَاعِلٍ مُقَدَّمٍ قَدْ نُقِلا[2]

(١١٠) وَفِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ[3] حَتْماً يُفْرَدُ[4]   وَالطِّبْقُ[5] فِي التَّأْنِيثِ قَالُوا أَجْوَدُ

(١١١) يُرَى اسْمَ[6] مَا وَإِنَّ ظَنَّ مُبْتَدا   وَهُوَ بِبَابَيْ كَانَ كَادَ مَا بَدا

(١١٢) بِجُمْلَةٍ مُخْبَرَةٍ يُفَسَّرُ   مُصَرَّحٍ بِكُلِّهَا، تُؤَخَّرُ[7]

---

(١) أن يكون الضّمير مرفوعاً بأوّل الفعلين المتنازعين كقوله، جفوني و لم أجفُ الأخلاء إنّني (شرح النّاظم) حيث يعود واو جفوني إلى الأخلاء و هو متأخّر لفظاً و كذا رتبة لأنّه في جملة المعطوف، و جملة المعطوف متأخّرة عن جملة المعطوف عليه. (المحرّر مهدي چوري)

(٢) ـ خلافاً للجمهور ـ جواز تأخير المرجع، لا وجوبه كما في السّابق واللّاحق، نحو: ضَرَب غلامُه زيداً. بخلاف نحو: ضرب غلامها جارُ هند، فلا يجوز إجماعاً لعدم مشاركة الفاعل والمرجع في العامل، فاعرف.

(٣) و هو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبريّة دالاً على قصد المتكلّم استعظام السّامع حديثه، و تسميه البصريّون ضمير الشّأن والحديث إذا كان مذكّراً و ضميرَ القصّة إذا كان مؤنّثاً... و لا يُحتاج فيها إلى رابط به لأنّها نفس المبتدأ في المعنى. والفرق بينه و بين الضّمائر أنّه لا يعطف عليه، و لا يؤكّد، و لا يبدل منه، و لا يتقدّم خبره عليه، ولا يفسّر بمفرد. (شرح النّاظم)

(٤) لأنّه ضمير يفسّره مضمون الجملة، و مضمون الجملة شيء مفرد. (شرح النّاظم)

(٥) لمؤنّث حقيقيّ في الجملة المفسِّرة نحو: هي هند جائتني

(٦) لا دخل للبصر في الألفاظ، و إنّما تدرك بالسّمع.   (٧) كما علم سابقاً من قوله و في ضمير الشّأن.

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

(١١٣) ثُمَّ ضَمِيرُ الْفَصْلِ[1] رَفْعٌ مُنْفَصِلْ   مُطَابِقٌ[2] مَعْرِفَةً قَبْلُ وُصِلْ

(١١٤) مُبْتَدَأً أَوْ كَانَهُ، ثُمَّ تَلا   مَعْرِفَةٌ أَوْ ما لِأَلْ قَدْ حَظَلا[3]

(١١٥) وَعُيِّنَ الْفَصْلُ[4] إذا نَصْبٌ يَلِي[5]   تالِيَ مُظْهَرٍ وَأَنْ يَتَّصِلِي

(١١٦) بِلامِ فَرْقٍ،[6] وَوُجُوباً أُخِرا   وَلا مَحَلَّ،[7] وَلِحَصْرٍ ذا يُرى

---

(١) بين المبتدأ والخبر، و قيل: بين الخبر والنّعت، و قيل: بين الخبر والتّابع.

(٢) في الإفراد و أخويه والتّذكير والتّأنيث والتّكلّم والخطاب والغيبة.

(٣) كلفظ مثل إذا أضيف أو أفعل التّفضيل [نحو:] ﴿تجدوه عند الله هو خيراً و أعظم أجراً﴾

(٤) أي يتعيّن كون الضّمير ضمير فصل.

(٥) نحو: ظننت زيداً هوالقائمَ، لامتناع الإبتداء (لرفع مابعده) والبدليّة (النصب ماقبله) والتّوكيدِ (إذ لا يؤكّد الظّاهر بالضّمير).

قوله «الرفع مابعده»: هكذا كتبه المحشّي والصّواب لنصب مابعده كما هو ظاهر. (المحرّر مهدي چوري)

(٦) [نحو:] إن كان زيد لهو الفاضلَ، لامتناع الابتداء والتّبعيّة لمنع اللّام، و في غير ذلك يحتمل أن يكون ضميرَ فصل و عماد و أن يكون ضميراً حقيقيّاً [أي] مبتدءاً أو بدلاً أو تأكيداً لكن إذا كان قبله ضمير.

(٧) يلغز بأنّه أيّ حرف يطابق ماقبله في الإفراد و أخويه والتّكلّم و أخويه والتّذكير والتّأنيث، و بأنّه أيّ اسم لايكون له بعد التّركيب أيضاً إعراب أصلاً لا لفظاً و لا تقديراً و لا محلاً.

مَسْأَلَةٌ

(١١٧) نُونُ الْوِقايَةِ اخْتِياراً تُشْتَرَطْ مِنْ قَبْلِ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ وَ قَطْ

(١١٨) وَ قَدْ وَ مِنْ وَ عَنْ وَ لَيْتَ، وَ رَجَحْ الْحَذْفُ مِنْ بَجَلْ وَ عَلَّ، وَلْيُبَحْ

(١١٩) فِي الْبَاقِيَاتِ وَ لَدُنْ، وَلْتُمْنَعَا فِي لَدْ، وَ فِي اسْمِ فَاعِلٍ قَدْ سُمِعَا

(١) متعلّقة بيا النّفس الّتي هي من الضّمير المتّصل المنصوب والمجرور.

(٢) إضافة السّبب إلى المسبّب أو المغيا إلى الغاية؛ و قالوا سمّيت بذلك لأنّها تقي الفعل من الكسر و يتّجه عليه أنّه منقوض بنحو: تضربين و قُلِ ادعوا ممّا لا يُحفظ عن الكسر، و بنحو دعا و رمىٰ ممّا لا يوجد فيه الكسر حتّى يحفظ، و أنّ هذا التّعليل غير جار في نون الوقاية الّلاحقة لغير الفعل، و يكمن الجواب عن الأوّلين بأنّ مرادهم بالكسر ما هو حاصل بسبب ياء المتكلّم فلا يلزم أن يحفظ عن كسرة ماقبل ياء المخاطبة و كسرة التّخلّص عن التقاء السّاكنين، و عن الثّاني بأنّ الكسرة أعمّ من التّحقيقيّ والتّقديريّ. (ابن القرداغي من مدوّنه)

العَلَمُ

(١٢٠) اَلْـعَلَمُ الْـمُعَيِّنُ الْـمُسَمّىٰ ‍ ‍ ‍ ‍ مِـنْ غَـيْرِ قَـيْدٍ لِـذَوي إِلْـفٍ مّـا[١]

(١٢١) فَإِنْ[٢] يَكُنْ ذِهْنِياً[٣] فَلِلْجِنْسِ جَرىٰ[٤] ‍ ‍ ‍ ‍ لَـفْظاً وَ فـي الْـمَعْنىٰ كَـما قَـدْ نُكِّـرا[٥]

(١٢٢) أَوْ خارِجاً فَالشَّخْصُ، إِمّا مُفْرَدا ‍ ‍ ‍ ‍ أَوْ مَـزْجاً أَوْ مُـضافاً أَوْ مـا أُسْنِدا

---

(١) كالخيل و البغال والحمير والإبل والغنم والكلاب والبلاد والكتب والكواكب والسّلاح، كلاحق و دلدل و يعفور و شدقم و هيلة و واشق و واسط و أيل والكامل و زحل و ذي‌الفقار. (شرح النّاظم)

(٢) تقسيم للعلَم إلى علم الجنس و علم الشّخص.

(٣) بأن كان الموضوع له أمراً معيناً في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كأسامة للماهيّة الحاضرة في الذّهن، أمّا اسم الجنس كأسد فوضعه للماهيّة من حيث هي، أي من غير أن يعيّن في الذّهن أو في الخارج. [و كتب أيضاً:] علم الجنس لا يثنّى و لا يجمع و كذا الكنايات عن الأعلام كفلان و فلانة، لأنّها لا تقبل التّنكير.

(٤) فإنّ العرب أجرت علم الجنس مجرى علم الشّخص في امتناع دخول أل عليه و إضافته و منع الصّرف مع علّة أخرى و نعته بالمعرفة و مجيئه مبتدءاً و صاحب حال نحو: أسامة أجرأ من ثعالة، و هذا أسامة مقبلاً. و أجرت اسم الجنس كأسد مجرى النّكرات، و ذلك دليل على افتراق مدلوليهما، إذ لو اتّحدا معنىً لما افترقا لفظاً. (شرح النّاظم)

(٥) لصدقه مثلها على كلّ فرد من أفراد الجنس، و لذا ذهب بعض إلى أنّهما مترادفان، و إطلاق المعرفة على علم الجنس مجاز. [و كتب أيضاً:] أسماء الكتب من أعلام الأشخاص، لا من أعلام الأجناس و لا من أسمائها، و أسماء العلوم من أسماء الأجناس لا من أعلامها و لا من أعلام الأشخاص. و في شرح المنهاج للشّيخ ابن حجر: التّحقيق أنّ أسماء الكتب في حيّز علم الجنس لا اسمه و إن صحّ اعتباره و لا علم الشّخص خلافاً لمن زعمه، هذا؛ و أمّا أسماء العلوم المدوّنة ففيها أقوال ثلاثة: أسماء أجناس أو أعلامها أو أعلام أشخاص. قال الشّيخ المذكور: التّحقيق أنّها أعلام أشخاص، انتهى كلامه. و كأنّ هذا بناء على كون العلم الملكة أو الإدراك و على أنّ تعدّد العرض بتعدّد المحلّ غير معتبر كما ذهب إليه الأدباء خلافاً للحكماء، و أنّه لايلزم من مسمّى علم الشّخص أن يكون مبصراً كما زعم بعض ذلك اللّزوم، و لو قيل بكونها أعلام أشخاص مع القول بكونها عبارة عن المدركات فلا يستقيم إلّا على القول بتنزيل الوجود الذّهنيّ منزلة الخارجيّ و عدم اعتبار التّعدّد المذكور، و لو اعتبر كما هو رأي الحكيم فلابدّ من القول بكونها أسماء أجناس أو أعلامها، فتدبّر.

(١٢٣) اِسْمٌ[1] أَوِ الْكُنْيَةُ بِالأُمِّ أَوْ أَبْ صُدِّرَ أَوْ لِلْمَدْحِ وَالذَّمِّ لَقَبْ

(١٢٤) وَغالِباً[2] لا يَسْبِقُ الاِسْمَ وَفي ما أُفْرِدا حَتْماً بِلا أَلْ أَضِفِ

(١٢٥) وَمِنْهُ[3] مَنْقُولٌ وَ ذُو ارْتِجالِ مَجْهُولُ أَصْلٍ أَوْ بِلا اسْتِعْمالِ

(١٢٦) وَما بِأَلْ أَوْ بِإِضافَةٍ غَلَبْ واسِطَةٌ، وَحَذْفُ أَلْ مِنْ ذا وَجَبْ

(١٢٧) حالَ نِداءٍ وَ إِضافَةٍ، وَقَلّ دُونَهُما كَأَنْ تُقارِنْ مُرْتَجَلْ

(١٢٨) وَالنَّقْلَ،[4] أَمّا غَيْرُ ذا[5] فَلْيَدْخُلا إِنْ لُمِحَ الأَصْلُ بِهِ أَوْ لا فَلا

---

(١) تقسيم ثان له [أي لعلم الشخص] إلى ثلاثة، بل لمطلق العلم و لو علم الجنس.

(٢) و لا ترتيب بين الاسم والكنية و لا بين الكنية واللقب. (٣) تقسيم أيضاً له أي للعلم إلى ثلاثة.

(٤) فحكم أل حينئذ حكم ما غلب بها من اللزوم إلّا في النّداء والإضافة.

(٥) أي أل المقارنِ وضعَ المنقول.

(١٢٩) وَ لا يَزُولُ عَلَمٌ إِنْ نُودِيا[١] وَ لا إِذا صُغِّرَ بَلْ إِنْ ثُنِّيا

(١٣٠) وَ ما بِهِ سُمِّيَ مِنْ ذي عَمَلٍ أَوْ مُسْنَدٍ أَوْ مُتْبَعٍ أَوْ مُنْجَلي

(١٣١) حَرْفَيْنِ[٢] أَوْ حَرْفاً وَ غَيْرِه حُكي[٣] وَ لا تُضِفْ وَ لا تُصَغِّرْ،[٤] وَاسْلُكِ[٥]

(١٣٢) تَضْعِيفَ ثانِي اثْنَيْنِ ليناً،[٦] وَارْدُدِ[٧] وَالْحَرْفَ[٨] إِنْ حُرِّكَ أَيّاً تَجِدِ[٩]

---

(١) فتعريفه بعد النّداء أيضاً بالعلميّة لا بالنّداء خلافاً لقوم.

(٢) أي من حروف المعاني، و ليس المراد حرفين بسيطين من حروف المباني.

(٣) كـ«شمّر» على نقله من الفعل وحده، و إلّا لدخل في قوله «مسند»، و كـ«إنّه» من الحرف والاسم، و «هلمّ» من حرف و فعل، و «حبّذا» من فعل و اسم، أو هو داخل في قوله «مسند»، و «سيبويه» من اسم و صوت.

(٤) و لا ترخّم و لا تصغّر و لا تجمع ذلك المحكيّ. [و كتب أيضاً:] بل إذا أريد تثنيته و جمعه قيل مثلاً: جائني كلاهما قام زيد، و كلّهم قام زيد. (شرح النّاظم)

(٥) استثناء ممّا سبق أي لا تحك ما يأتي بعدُ إلى الآخر. [و كتب أيضاً:] إذا سمّيت بكلمة على حرفين ثانيهما لين كلو و في و ما. (شرح النّاظم)

(٦) فيصير حروفه ثلاثة، فقل لوّ و فيّ و ماءٌ، ضعّف ألف ما فاجتمعت ألفان فقلبت الثّانية همزة.

(٧) أي اردد المحذوف إذا سمّيت بكلمة على حرفين، و قد حذف منها شيءٌ كيد و دم، فيتمّ الحروف ثلاثة؛ أمّا إذا كان المسمّى به حرفين و لم يكن الثّاني ليناً و لم يكن هناك حذف كما يقال «مِنْ حرفُ جرٍّ» فباق في المستثنى منه و على حكمه من الحكاية.

(٨) البسيط إمّا متحرّك أو ساكن، و على كلّ فإمّا كلمة أو بعض كلمة، فأقسامه أربعة: المتحرّك الغير البعض، والسّاكن البعض، والمتحرّك البعض، والسّاكن الغير البعض، و حكم الأخيرين واحدٌ، و لكلّ من الأوّلين حكم على حدة، فالأحكام ثلاثة: التّضعيف من جنس الحركة، و زيادة الهمزة، والتّضعيف من جنس الحرف. [و كتب أيضاً:] الواحد أي البسيط سواء كان من حروف المعاني أو من حروف المباني، فإنّه إذا كان بعضَ الكلمة كان من المباني.

(٩) أي أيّ حرف كان ذلك الحرف من الحروف، و ليس اا راد التّعميم من البعض و غير البعض كما ذكرتُ أوّلاً.

(١٣٣) مِنْ جِنْسِ تَحْرِيكٍ،[١] وَإِنْ بَعْضاً سَكَنْ[٢]

فَـــالْهَمْزَ، أَوْ لَاالْــبَعْضَ،[٣] مِــنْهُ ضَــعِّفَنْ[٤]

(١) أي إن لم يكن بعضُ الكلمة كلام الجرّ، فقل فيه علماً لِيٍّ.
(٢) كباء اضْرِب أي كمّل بهمز الوصل، (و قيل للقطع) واجعله حرفين فقل إبٌ.
(٣) اللّام للإشارة إلى البعض السّاكن فالكلام يعمّ البعض المتحرّك كباء ضَرَب و غير البعض السّاكنَ كلام التّعريف على القول بأنّه وحده له؛ أمّا غير البعض المتحرّك فقد علم أوّلاً حكمه. و قوله «منه» أي من جنس ذلك الحرف ضعّفن، فقل في الأوّل «بَبٌّ» و في الثّاني «لَلٌّ» و كأنّ هذا مراده رحمه الله.
(٤) أي إفعل التّضعيفَ أي زد حرفين من جنس واحد هو جنس الحركة أو الحرف، فيصير الكلمة على ثلاثة حروف.

أَسْماءُ الْإِشارَةِ[١]

(١٣٤) أَشِرْ بِذا لِذَكَرٍ فَرْدٍ، وَ ذي   تي تا لِلْأُنْثىٰ، ذانِ تانِ لِلَّذي...

(١٣٥) ثُنِّي، وَ ذَيْنِ تَيْنِ غَيْرَ الرَّفْعِ   وَ بِأُولىٰ لِمُطْلَقٍ مِنْ جَمْعِ

(١٣٦) وَالْمَدُّ أَوْلىٰ، وَ زِدِ الْكافَ[٢] إِذا   يَبْعُدُ، وَاللّامَ إِذا شِئْتَ خُذا[٣]

(١٣٧) إِلَّا الْمُثَنّىٰ وَ أُولاءِ وَالَّذي   قارَنَ ها[٤] وَ لِلْمَكانِ فَاحْتَذِ

(١٣٨) هُنا، وَ زِدْ لِلْبُعْدِ ما تَقَدَّما   لٰكِنْ بِهِ الْكافُ جُموداً لَزِما[٥]

(١٣٩) وَ فيهِ هَنّا ثَمَّ هِنّا، وَ قِفِ   بِالْها، وَ فِي الزَّمانِ رُبَّما تَفي

---

(١) تحصر بالعدّ فلا تحتاج للحدّ.   (٢) يدلّ على حال المخاطب بما يدلّ عليه إذا كان اسماً.

(٣) و لا تفاوت بين نحو ذاك و ذلك في البعد. [و كتب أيضاً:] و لك أن تذكر قبل كلّ هاءَ التّنبيه. (شرح النّاظم)

(٤) أفاد بهذا حكمين: زيادتها قبل اسم الإشارة، و إذا زيد لا يزاد اللّام.

(٥) أفاد بهذا أيضاً حكمين: يتصرّف في الكاف اللّاحقة بأواخر أسماء الإشارة بالتّثنية والجمع والتّأنيث، و لا يتصرّف في كاف هناك.

الْمُعَرَّفُ بِالْأَداةِ

(١٤٠) أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ،[١] وَسِيبَوَيْهِ اللّامُ قَطْ، وَكُلُّهُمْ عَلَيْهِ[٢]

(١٤١) عَهْدِيَّةٌ مَصْحُوبُها ذُو حَضْرِ فِي الْحِسِّ[٣] أَوْ فِي الْعِلْمِ[٤] أَوْ فِي الذِّكْرِ[٥]

(١٤٢) وَغَيْرُها جِنْسِيَّةٌ إِنْ خَلَفَا كُلٌّ مَجازاً أَوْ حَقِيقَةً وَفا[٦]

(١٤٣) وَغَيْرُها[٧] عَرِّفْ بِهَا الْماهِيَّه[٨] وَعَنْ ضَمِيرٍ قَدْ أَنابُوا ذِيَّه[٩]

---

(١) عند الخليل و ابن كيسان و ابن مالك، ثمّ إنّ الهمزة أصليّة(×) أو زائدة، و ذلك أيضاً مذهبان. (×)للقطع عوملت غالباً معاملة الوصل لكثرة الاستعمال.

(٢) و عند المبرّد الهمز فقط، و أمّا اللّام فزيدت للفرق عن همزة الاستفهام.

(٣) البصر كقولك: القرطاس لمن سدّد سهماً.

(٤) ﴿إذ هما في الغار﴾، ﴿إذ يبايعونك تحت الشّجرة﴾، ﴿إذ ناداه ربّه بالواد المقدّس طوىً﴾. (شرح النّاظم) (٥) ﴿إنّا أرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرّسول﴾. (شرح النّاظم)

(٦) ﴿و خلق الإنسان ضعيفاً﴾، ﴿إنّ الإنسان لفي خسر، إلّا الّذين آمنوا...﴾، ﴿أو الطّفل الّذين لم يظهروا﴾، أهلك النّاس الدّينار الحمر والدّرهم البيض. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً:] الأوّل لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح والذّمّ، والثّاني لاستغراق الأفراد.

(٧) أل الّتي يخلفها كلّ حقيقة أو مجازاً.

(٨) من حيث هي لا من حيث إنّها في ضمن جميع الأفراد كما في الاستغراقيّة الحقيقيّة والمجازيّة [و نحو] ﴿و جعلنا من الماء كلّ شيء حيّ﴾، و مثل: والله لا أتزوّج النّساء و لا ألبس الثّياب.

(٩) الكوفيّون و بعض البصريّين و كثير من المتأخّرين و خرّجوا عليه ﴿فإنّ الجنّة هي المأوى﴾ و مررت برجل حسن الوجه.

(١٤٤) وَلازِماً تُزادُ في كَالْيَسَعِ[١] وَفي الَّذي، وَما عَداهُ[٢] فَاسْمَعِ

(١) في العلم المنقول والمرتجل إذا قارنَتْ وضعَها، و في العلم بالغلبة إذا كان باللّام دون الإضافة، و في الموصولات.

(٢) كما على الحال والتّمييز و بعض الأعلام [نحو:] بأعَدَ أمُّ العمر من أسيرها. والأحوال كقولهم: أُدخلوا الأوّل فالأوّل، والتّمييز في قوله: و طبت النّفس يا قيس عن عمرو. (شرح النّاظم)

الْمَوْصُولُ (الاسْمِيُّ)[1]

(١٤٥) هُوَ الَّذِي مَعَ الَّتي، الْمُثَنّىٰ لَـهُ اللَّـذانِ وَ اللَّـتانِ عَـنّا

(١٤٦) وَ جَمْعُهُ الَّـذِينَ خُـصَّ الْعُقَلا وَ لَـهُـمْ وَ غَـيْـرِهِمْ خُـذِ الأُلىٰ

(١٤٧) وَاللّاتِ وَاللّاتي وَ شِبْهِ لِـلَّتي وَ مَـنْ وَ ما وَ أَلْ تُساوي كُـلَّ تـي

(١٤٨) فَـمَنْ لِـعالِمٍ وَ شِـبْهِهِ وَ مـا أُدْرِجَ فِـيهِ، وَسِـوَى الْـعالِمِ مـا

(١٤٩) وَ نَوْعِ عالِمٍ وَ وَصْفِهِ وَ ما أُدْرِجَ فِـيهِ وَكَـذا مـا أُبْـهِما

---

(١) محصور بالعدّ فلا يحتاج للحدّ. (شرح النّاظم)
(٢) للمفرد المذكّر عاقلاً كان أو غيره، والّتي للمفرد المؤنّث كذلك. (شرح النّاظم)
(٣) اللّائي واللّوائي واللّوات واللّواتي واللّا واللّوا واللّاءات.
(٤) ممّا نزّل منزلته [نحو:] أسِربَ القطا هل من يُعير جناحه.
(٥) إلّا نادراً [كقوله تعالى:] ﴿والسّماء و ما بناها﴾.
(٦) ﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾، و يمكن أن يقال إنّ النّوع غير عالم.
(٧) أي للعالم إذا اعتبر مع وصفه [مثل:] ﴿فانكحوا ما طاب من النّساء﴾. [و كتب أيضاً:] و إنّما عبّر عنهنّ بما ذهاباً إلى الصّفة و إجراءً مُجرى غير العقلاء لنقصان عقلهنّ، و نظيره ﴿أو ما ملكت أيمانكم﴾ (بيضاوي في تفسير سورة النّساء). (٨) انظر إلى ما ظهر إشارة إلى شبح يشكّ فيه هل هو إنسان؟.

(١٥٠) وَ ذُو بِطَيِّءٍ[1] وَ إِنْ لا تُلْغَ ذا[2] وَ لَمْ تُشِرْ وَ طَلَباً بِما خُذا[3]

(١٥١) أَوْ مَنْ، وَ أَيٌّ[4] وَ هِيَ مَعَ مَنْ ما تَرِدْ مُسْتَفْهَماً بِها وَ شَرْطاً، ثُمَّ زِدْ[5]

(١٥٢) نَكِرَةً مَوْصُوفَةً، وَلْيُوصَفِ بِغَيْرِ مَنْ، وَ ما وَ مَنْ قَدْ تَكْتَفي[6]

(١٥٣) وَ كُلُّ مَوْصُولٍ فَإِنَّهُ لَزِمْ إِيلائُهُ بِصِلَةٍ بِها يَتِمّْ

(١٥٤) مِنْ جُمْلَةٍ مَعْهُودَةِ الْمَعْنىٰ خَبَرْ وَ شِبْهِها مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ حَرْفِ جَرّْ

(١) للمفرد والتّثنية والجمع من المذكّر والمؤنّث كهو ما و أل. [و كتب أيضاً:] لا يستعمله موصولاً غيرهم. (شرح النّاظم)

(٢) يريد أنّ ذا من الموصولات بشروط ثلاثة: أن لا تكون ملغاة، والمراد بالإلغاء أنْ تركّب مع ما فتصيرا اسماً واحداً، و أن لا تكون للإشارة و أن تكون بعد استفهام بما أو من. (شرح النّاظم)

(٣) أي خذ ذا الموصول مع ما أو من لطلب. [و كتب أيضاً:] إذا ذكر بعد ما ذا فما إمّا للاستفهام و ذا إشارة أو موصول أو زائدة … أو المجموع كلمة واحدة مركّبة من كلمتين للاستفهام، أو اسم جنس بمعنى شيء، أو موصول بمعنى الذي.

(٤) بشرط إضافتها إلى معرفة لفظاً أو نيّة. (شرح النّاظم)

(٥) أي قُل يأتي أيّ و من و ما نكرة موصوفة.

(٦) أي تقعان نكرتين تامّتين بلا صلة أو صفة أو تضمين شرط أو استفهام [نحو:] دققتُه دقّاً نِعمّا.

(١٥٥) مَعْ عائِدٍ، وَخالِصُ الْوَصْفِ¹ لِأَلْ أَوْ مُعْرَبُ الْفِعْلِ،² وَشَذَّ بِالْجُمَلْ³

(١٥٦) وَ لا تُزِلْ عائِدَها، وَاحْذِفْهُ مِنْ سائِرِها إِنْ بَعْضَ مَعْمُولٍ يَبِنْ

(١٥٧) أَوْ كانَ مَنْصُوباً⁴ بِفِعْلٍ وُصِلا أَوْ وَصْفٍ،⁵ أَوْ جُرَّ بِوَصْفٍ عَمِلا⁶

(١٥٨) أَوْ حَرْفِ الْمَوْصُولَ أَوْ ما وُصِفا قَدْ جَرَّ⁷ أَوْ مُبْتَدَءاً ما عُطِفا

(١٥٩) خالٍ عَنِ النَّفْيِ⁸ وَ كانَ مُفْرَدا خَبَرُهُ وَ طالَ وَصْلٌ عُهِدا⁹

---

(١) اسم الفاعل والمفعول و زيد الصّفة المشبّهة و جزم به ابن‌مالك. بخلاف غير المحضة كالّذي يوصف به و هو غير مشتقّ كأسد، و كالصّفة الّتي غلبت عليها الاسميّة كأبطح و أجزع و صاحب و راكب. (شرح النّاظم)

(٢) عليه ابن‌مالك خلافاً للجمهور.

(٣) أين الرّجل الّذي قلت، تريد قلت أنه يأتي أو نحوه.

(٤) متّصلاً [مثل:] ﴿أهذا الّذي بعث الله رسولاً﴾، أمّا المنفصل فلا يجوز حذفه [نحو] جاء الّذي إيّاه أكرمت، أو ما أكرمت إلّا إيّاه.

(٥) ما الله موليك فضل فأحمدنه به، أمّا المنصوب بغيرها فلا يجوز حذفه.

(٦) النّصبُ فيه تقديراً [كقوله تعالى:] ﴿فاقض ما أنت قاض﴾، و لا يجوز حذف المجرور بغير ذلك.

(٧) مررت بالّذي أو بالرّجل الّذي مررت أي به.

(٨) لم يكن بعد حروف النّفي، و لم يكن بعد أداة حصر [مثل:] جاء الّذي ما في الدّار إلّا هو.

(٩) و أن تطول الصّلة نحو: ﴿و هو الّذي في السّماء إله و في الأرض إله﴾ أي هو إله، بخلاف ما إذا لم تطل نحو: جاء الّذي هو فاضل. (شرح النّاظم)

فَصْلٌ

(١٦٠) مَوْصُولُنَا الْحَرْفِيُّ ما أُوِّلَ مَعْ ... صِلَتِهِ بِمَصْدَرٍ كَيْفَ وَقَعْ

(١٦١) وَذاكَ أَنْ، وَالْوَصْلُ فِعْلٌ صُرِّفا[١] ... وَكَيْ[٢] بِما ضارَعَ لِلّامِ قَفا

(١٦٢) وَأَنَّ وَالْوَصْلُ ابْتِداءٌ وَالْخَبَرْ ... وَما بِذي تَصَرُّفٍ[٣] لا ما أُمِرْ

(١٦٣) وَلَوْ كَما بِتِلْوِ مُفْهِمِ تَمَنٍّ[٤] ... وَمَنْ يَزِدْ فِيهِ الَّذي فَما وَهَنْ[٥]

---

(١) نحو: أعجبني أن قمت، و أريد أن أقوم، و كتبت إليه بأن قم. (شرح النّاظم)

(٢) و لكونها بمعنى التّعليل لزم اقترانها باللّام ظاهرة أو مقدّرة نحو: جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني. (شرح النّاظم)

(٣) نحو: ﴿بما رحُبت﴾، ﴿و لما تصف ألسنتهم الكذب﴾ أي لوصف. (شرح النّاظم)

(٤) نحو: ﴿يودّ أحدهم لو يعمّر ألف سنة﴾. (شرح النّاظم)

(٥) و خرجوا عليه ﴿خضتم كالّذي خاضوا﴾ أي كخوضهم. والجمهور منعوا ذلك و أوّلوا الآية أي كالجمع الّذي خاضوا. (شرح النّاظم)

خاتِمَةٌ[١]

(١٦٤) مـا[٢] لِـلْمُنكَرِ احْكِـهِ بِأيٍّ[٣] إنْ تَسْأَلْ بِها عَـنْهُ، وَفي الْوَقْفِ بِـمَنْ[٤]

(١٦٥) وَالنُّونَ[٥] أَشْبِعْ، وَمَنانِ إنْ تُثَنّ مَـنَيْنِ مَـنْتَيْنِ، مَـنْه لِـلْفَرْدِ عَـنّ[٦]

(١٦٦) مَناتِ مَعْ مَنِينَ إنْ جَمْعٌ عُـني مَـنُونَ، وَالنُّـونَ بِكُـلٍّ سَكِّـنِ

(١٦٧) وَإنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لا يَخْتَلِفْ[٦] وَاحْكِ[٧] بِهَا الْأَعْلامَ[٨] إنْ لَـمْ تَـنْعَطِفْ[٩]

---

(١) تتعلّق بأيٍّ و من و مَا الاستفهاميّات. [و كتب أيضاً:] في بحث حكاية المفرد (العلم والوصف) أو حاله في الاستفهام، و شذّت في غيره نحو ليس بقرشيّاً ردّاً على من قال إنّ في الدّار قرشيّاً. قوله: «حكاية المفرد» و هي إيراد لفظ المتكلّم من غير تغييره. قوله: «المفرد» أمّا حكاية الجملة فبعد القول.

(٢) من الإعراب الثّلاثة و علامة التّثنية والجمع والتّأنيث.

(٣) وصلاً و وقفاً و إفراداً و تثنيةً و جمعاً، كقولك لمن قال رأيت رجلاً وامرأة و غلامين و جاريتين و بنين و بنات: أيّاً، أيّةً، أيّين، أيّتين، أيّينَ، أيّاتٍ. (شرح النّاظم) قول الشّارح «وصلاً» لأيٍّ بلفظ آخر كقولك لمن قال رأيت رجلاً: أيّاً يا فتى.

(٤) إن تسأل بها عنه، بشرط أن يكون عاقلاً. [و كتب أيضاً:] إعراب ما اشتغل بحال الحكاية كأيّ و من و زيدٌ في: من زيد تقديريّ، صرّح به الشّارح مراراً، و قيل محلّيّ.

(٥) أي لكن مع إشباع، إه.. بخلاف حركة أيّ لا تشبع. (٦) في الإفراد والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث.

(٧) لغة الحجاز، و أمّا غيرهم فيرفع العلم بعد مَن سبقت بعاطف أو لا.

(٨) أي نفسَ الأعلام مع إعرابها لا إعرابَها فقط، كقولك لمن قال جاء زيد، رأيت زيداً، مررت بزيد: من زيدٌ، من زيداً، من زيدٍ. (٩) و إلّا تعيّن الرّفع كقولك لمن قال جاء زيد، رأيت زيداً، مررت بزيدٍ: و من زيدٌ؟.

(١٦٨) وَالْوَصْفَ[١] مَنْسُوباً مَعْ أَلْ[٢] وَالياءِ ... أَوْ قُلْ[٣] لِغَيْرِ عاقِلٍ كَالْمائي

(١٦٩) وَالْعَلَمَ الْمُتْبَعَ لا يُحْكَى سِوَى ... مَا ابْناً مُضافاً لِكَمِثْلِهِ حَوَى[٤]

(١٧٠) ماذا لِتَمْيِيزٍ،[٥] وَأَعْرِبْ وَاحْكِ إِنْ ... حُكْماً إِلَى لَفْظٍ تُضِفْ وَاسْماً يَعِنّ[٦]

---

(١) سواء كان للعاقل أو غيره خلافاً للمبرّد، [فـ] إذا قيل جاء القرشي فيقال: المَنِيُّ.

(٢) أي احك الوصف مع أل و مع الياء.

(٣) أي احك الوصف المنسوب إذا كان لغير عاقل بما لا بمَن و أَلحِقْ بما حينئذ أل في الأوّل و ياء النّسبة في الآخر و كمّل ما أي اجعله ثلاثيّاً بزيادة الهمزة أو الواو.

(٤) [نحو:] من زيد بن عمرو لمن قال: مررت بزيد بن عمرو. (النّاظم والمحشّي)

(٥) [أي] و يحكى التّمييز بماذا. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً:] كأنّ المراد أنّه إذا قيل مثلاً عندي ثلاثة أثواب أو أحد عشر رجلاً فيقال في السّؤال: ماذا أثواب؟ و ماذا رجلاً؟ بجرّ أثواب و نصب رجلاً بعد ماذا.

(٦) [مثل] ضربَ فعل ماض، و قد روي قوله ﷺ: «و أنهاكم عن قيلَ و قالَ» بالفتح على الحكاية و بالجرّ على الإعراب. (المحشّي والنّاظم)

الْكِتابُ الأَوَّلُ

في الْعَمَدِ

وَ هِيَ الْمَرْفُوعاتُ[١] والْمَنْصُوْباتُ[٢] بِالنَّواسِخِ

(١٧١) وَاخْتَلَفُوا[٣] في ما لَهُ التَّأَصُّلُ فِي الرَّفْعِ هَلْ مُبْتَدَأٌ أَوْ فاعِلُ

(١٧٢) وَ وَجْهُ كُلٍّ لِاتِّجاهٍ يَجْلُو[٤] مِنْ ثَمَّ قالَ الْبَعْضُ: كُلٌّ أَصْلُ[٥]

---

(١) من الفاعل و نائبه والمبتدأ والخبر و اسم كان و كاد و ما و لا بمعنى ليس و خبر إنّ و لا التّبرية. و الفعل بأقسامه عمدة و مسند لا غير، و كذا جملتا الشّرط والجزاء عمدتان خلافاً لجمهور القوم، والظّرف فضلة إن لم يجعل رابطة و دليل الإسناد.

(٢) من خبر كان و كاد و ما و لا بمعنى ليس و اسم إنّ و لا التّبرية [و معمولَي علمت]. والمفاعيل الخمسة والحال والتّميز والمستثنى والمجرور بالإضافة أو بحرف الجرّ فضلات؛ و أمّا التّوابع الخمسة فـي حكـم المتبوعات في الإعراب و لكنّها داخلة في الفضلات و لو كان متبوعها عمدة. [و] في كون عطف نسق العمدة فضلة تأمّل.

(٣) قال أبوحيّان: و هذا الاختلاف لا يجدي فائدة. (شرح النّاظم)

(٤) فقيل المبتدأ والفاعل فرع عنه، و عزي لسيبويه، و وجهه أنّه مبدوّ به في الكلام، و أنّه لا يزول عن كونه مبتدءاً و إن تأخّر، والفاعل تزول فاعليّته إذا تقدّم، و أنّه عامل و معمول، والفاعل معمول لا غير، و قيل الفاعل أصل، والمبتدأ فرع عنه، و عزي للخليل، و وجهه أنّ عامله لفظيّ و هو أقوى من عامل المبتدأ المعْنويّ، و أنّه إنّما رفع للفرق بينه و بين المفعول، و ليس المبتدأ كذلك، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني. (شرح النّاظم).

و لا ينسخه ناسخ يغيّر المعنى، و لأنّه جزء الجملة الفعليّة، و لا يحذف بلا نائب بخلاف المبتدأ في الكلّ. (ابن القرداغى)

قولـــه «ولأنّه جزء الجملة الفعليّة» و هي أصل الجمل، و قال الرّضي: و قدّم أبـوالسرّاج و أبويعلى الفارسيّ المبتدأ لأنّه مع خبره جملة اسميّة و هي أقوى من الجملة الفـعليّة لأنّ الاسم في الإفادة مستغن عن غيره. و قال الجامي: و قيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنّه باق على مـا هـو الأصل في المسند إليه و هو التّقديم بخلاف الفاعل، و لأنّه يحكم عليه بكلّ حكم جامد و مشتقّ فكان أقوى بخلاف الفاعل فإنّه لا يحكم عليه إلّا بالمشتقّ. (المحرّر مهدي چوري)

(٥) اختاره الرّضي و نقله عن الأخفش و ابن السّرّاج. (شرح النّاظم)

و تبع المصنّف الرّضي كما هو مذكور في «جمع‌الجوامع» متن «همع‌الهوامع».(المحرّر مـهدي چوري)

الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ

(١٧٣) اِسْمٌ[١] عَنِ الْعامِلِ لَفْظاً جُرِّدا   لا زائِدٍ[٢] أُخْبِرَ عَنْهُ الْمُبْتَدا[٣]

(١٧٤) وَ مِنْهُ[٤] وَصْفٌ رافِعٌ[٥] لِما كُفِي[٦]   يَسْبِقُهُ مُسْتَفْهِمٌ[٧] أَوْ ما نُفي[٨]

☞

قال [أي الرّضي] و كذا التّميز والحال والمستثنى أصول في النّصب كالمفعول و ليست محمولة عليه كما هو مذهب النّحاة. (شرح النّاظم) و أمّا الفضلات فالمفاعيل أصول عند النّحاة، والتّميز والحال والمستثنى فروع محمولة عليها في النّصب و قيل: كلّ أصل في النّصب.

(١) أي ولو حكماً، فلا ينتقض بقوله تعالى: ﴿و أن تصوموا خير لكم﴾ والمراد بالاسم مقابل الصّفة. و لا يخرج عن قسمي المبتدأ نحو: ضاربٌ زيدٍ قائم، لأنّ كلّ صفة جاريةٌ على موصوف ولو مقدّراً فمعنى ضاربٍ شخصٌ ضارب، فهو من القسم الأوّل. (ابن القرداغي)

(٢) أي لا يلزم التّجرّد عن العامل الزّائد أو شبهه في عدم الاحتياج إلى المتعلّق كرب الجارة. (ابن القرداغي).نحو: بحسبك درهم، قال النّاظم في «همع الهوامع» اختار شيخنا الكافيجيّ أنّ «حسبك» في مثال بحسبك درهم ليس مبتدءاً، بل هو خبر مقدّم على درهم، لأنّ قصد المتكلّم الإخبار بأنّ درهماً يكفي المخاطب، فالدّرهم هو المسند إليه، ثمّ قال النّاظم: و ما قاله شيخنا هو الصّواب. (المحرّر مهدي چوري)   (٣) لابدّ لهذا القسم من المبتدأ أن يكون له خبر لفظاً أو تقديراً.

(٤) إشارة إلى قلّة هذا القسم نظراً للقسم الأوّل.

(٥) سابقٌ، فليس منه نحو: أخوك خارج أبوهما. [و كتب أيضاً:] اسمُ فاعل أو مفعول أو صفة مشبّهة أو منسوب أو اسم تفضيل.

سقط من قلم المحشّي المصدر لأنّه أيضاً يكون مبتدءاً وصفاً نحو: أقيام زيد. (المحرّر مهدي چوري)   (٦) فليس منه نحو: أقائم أبواه زيد.

(٧) الهمزة و ما عند أبي حيّان، لعدم السّماع في غيرهما، و سوّى ابن مالك بين سائر أدوات الاستفهام والنّفي.

(٨) خلافاً للكوفيّة والأخفش. (المحشّي)

أي لم يشترطوا تقدّم الاستفهام نحو: فائز أو لو الرّشد، واستدلّوا بقول الشّاعر: «فخيرٌ نحن عند النّاس منكم» فخير اسم تفضيل و مبتدأ وصفي، و نحن فاعله سدّ مسدّ خبره، و لا يجوز أن يكون نحن مبتدءاً و خيرٌ خبراً له، لأنّه يفصل بين اسم التّفضيل و معموله أعني «منكم» و هذا غير جائز لضعف عمله، بخلاف ما لو كان نحن فاعلاً، لكونه كالجزء من اسم التّفضيل. (المحرّر مهدي چوري)

(١٧٥) لِكَوْنِهِ قامَ مَقامَ الْفِعْلِ لا يُخْبَرُ لَهْ[١] وَ مُفْرَداً قَدْ جُعِلا[٢]

(١٧٦) فَإِنْ يُطابِقْ[٣] فَلِما بَعْدُ خَبَرْ[٤] في مُفْرَدٍ[٥] وَ نَحْوِهِ[٦] الْأَمْرانِ قَرّ[٧]

(١٧٧) وَالْابْتِدا رافِعُ مُبْتَدئٍ يُرىٰ جَعْلُكَ الاسْمَ[٨] أَوَّلاً[٩] لِتُخْبِرا

(١٧٨) بِالْمُبْتَدا ارْفَعْ خَبَراً،[١٠] وَمَنْ يَقُلْ: ترافَعا[١١] صَوِّبْ،[١٢] وَ مُفْرَداً يَحُلْ[١٣]

---

(١) لا خبر لهذا القسم (لا في اللّفظ و لا في التّقدير)، بل له فاعل أو نائبه مغن عن الخبر.

(٢) و لا يصغّر، و لا يوصف، و لا يعرّف بأل. (شرح النّاظم)

(٣) الوصف في غير مفرد مع مابعده [أي] في التّثنية والجمع.

(٤) فليس من هذا القسم، بل هو من القسم الأوّل.

(٥) [أي] أو يطابق في مفرد أي إذا كان الوصف و مابعده مفردين.

(٦) من جمع التّكسير نحو: أقيام الرّجال؟، و ما استوى فيه المفرد و غيره نحو: أجُنب الرّجال؟.

(٧) كون الوصف مبتدأً و كونه خبراً لمابعد.

(٨) و قيل تجرّده عن العوامل اللّفظيّة لتخبر عنه. (النّاظم والمحشّي)

(٩) أي قبل الخبر رتبة [و هذا] احتراز عن المنسوخ.

(١٠) و قيل عامل كلّ من المبتدأ والخبر أمر معنويّ واحد يسمّى بالابتداء، و يفسّر حينئذ بالتّجرّد عن العوامل اللّفظيّة لتخبر عنه أو به أو جعل الاسم أوّلاً أو ثانياً لتخبر عنه أو به.

(١١) و نظيرهما في ذلك أدوات الشّرط، فإنّها عاملة في أفعالها الجزمَ و أفعالها عاملة فيها النّصب نحو: ﴿أيّاً مّا تدعوا﴾. (شرح النّاظم) (١٢) عند ابن جني و أبي حيّان والمصنّف.

(١٣) تقسيم للخبر، و تعريفه فهم من تعريف المبتدأ. [و كتب أيضاً:] هو ما للعوامل تسلّط على لفظه. (شرح النّاظم)

(١٧٩) فَجامِدٌ خالٍ،[1] وَيَنْوِي الْمُضْمَرَ[2] فـي ذي اشْتِقاقٍ،[3] وَوُجوباً يَظْهَرُ[4]

(١٨٠) حَيْثُ جَرىٰ عَلَى الَّذي لَيْسَ لَهُ وَرافِعُ الظّاهِرِ لا يَحْمِلُهُ

(١٨١) خُلْفٌ بِحُلْوٌ حامِضٌ أَيْنَ المَقَرّ[5] وَحُكْمُهُ[6] حالاً وَنَعْتاً كَالْخَبَرْ[7]

(١٨٢) وَجُمْلَةٌ[8] لا ذاتَ لٰكِنْ أَوْ نِدا وَبَلْ وَحَتّىٰ مَعْ ضَمِيرِ الْمُبْتَدا

---

(١) فلا يجب مطابقة الخبر للمبتدأ نحو: الكلمة لفظ. (المحرّر مهدي چوري) [أي] فخبر مفرد جامد [و هذا] تقسيم للخبر المفرد.

(٢) فيجب مطابقة الخبر للمبتدأ نحو: الزيدان قائمان. (المحرّر مهدي چوري)

(٣) ما تضمّن معنى فعل و حروفَه، والجامد خلافه.

أي و لو حكماً بأن أوّل بالمشتقّ تأويلاً شايعاً، فيدخل فيه زيد أسد و يخرج أخوك زيد. (ابن‌القرداغي)

(٤) سواء خيف اللّبس أو لا عند البصريّة، و جوّز الكوفيّة و تبعهم ابن‌مالك الاستتار حال الأمن نحو: زيد هند ضاربها هو. (النّاظم والمحشّي)

(٥) أي إذا تعدّد الخبر المشتقّ والجميع في المعنى واحد. (شرح النّاظم) قال الفارسيّ: ليس فيه إلّا ضمير واحد تحمّله الثّاني، و قيل تحمّله الأوّل، و قال أبوحيّان في كلّ ضمير، و قال صاحب البديع الضّمير يعود إلى المبتدأ من معنى الكلام لا من واحد و لا من كلّ، و ثمرة الخلاف في نحو هذا البستان حلوٌ حامضٌ رمّانهُ أنّه من التّنازع أو الرّمّان مرفوع بأحدهما. (المحشّي). قال ابن‌جني: راجعت أبا عليّ نيفاً و عشرين سنة في هذه المسألة حتّى تبيّنت لي. (شرح النّاظم) (٦) [أي] و حكم المشتقّ إذا وقع حالاً أو نعتاً.

(٧) في تحمّل الضّمير واستتاره و إبرازه وفاقاً و خلافاً. (شرح النّاظم)

(٨) اسميّة أو فعليّة؛ أمّا نحو: زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحقّقين، خلافاً لأهل اللّغة فائز أولو الرّشد، تأمّل.

(١٨٣) ما لَمْ تَكُنْ إِيّاهُ مَعْنًى،[1] وَاخْزِلا   إِنْ جُرَّ بِالْحَرْفِ[2] وَ مـا أَدّى إِلى

(١٨٤) تَهِيئَةِ الْعامِلِ،[3] وَالظّاهِرُ قَدْ   يَنُوبُ عَنْهُ، وَ إِشارَةٌ تُعَدّ[4]

(١٨٥) وَ عَطْفُ جُمْلَةٍ حَوَتْهُ بِالْفا[5]   أَوْ شَرْطُهُ[6] أَوِ الْعُمُومُ يُلْفى

(١٨٦) وَ ظَرْفاً[7] أَوْ جَرّاً تَماماً بِاسْتَقَرّ[8]   أَوْ كائِنٍ عُلِّقَ، وَالْوَصْفُ أَبَرّ[9]

(١٨٧) وَامْنَعْ زَماناً خَبَراً في الْمُعْتَمَدْ[10]   عَنْ جُثَّةٍ غالِبِها[11] لا إِنْ يُفِدْ

---

(١) نحو: «أفضل ما قلته أنا والنّبيّون من قبلي لا إله إلّا الله». (شرح النّاظم)

(٢) لا بالمضاف نحو: زيد أنا ضاربه أو قام غلامه.

(٣) بخلاف ما أدّى الحذف إلى تهيأة عامل آخر نحو: الرّغيف أكلت تريد منه. (شرح النّاظم)

(٤) من نائب الضّمير [نحو:] ﴿و لباس التّقوى ذلك خير﴾ (المحشّي والنّاظم)

(٥) على جملةٍ خبرٍ خالية عن الضّمير [نحو:]

و إنسان عيني يحسر الماءُ تارة   فيبدو و تارات يجمّ فيغرق

(٦) كأنّ ضمير «شرطُهُ» للخبر لا للضّمير، فاعرف. [و كتب أيضاً:] أي ينوب عن الضّمير شرط يشتمل على ضمير المبتدأ مدلولٌ على جوابه بالخبر نحو: زيد يقوم عمرو إن قام. (شرح النّاظم)

(٧) القسم الثّالث من الخبر. (المحرّر مهدي چوري)

(٨) الظّرف التّام المستقرّ، والنّاقص اللّغو. [والتّامّ ما] يفهم بمجرّد ذكره ما يتعلّق به [نحو] زيد أمامك أو في الدّار. [و كتب أيضاً:] لا ناقصاً نحو: زيد بك أي واثق أو فيك أي راغب أو عنك أي معرض.

(٩) من الفعل عند ابن مالك والمصنّف و غيرهما، خلافاً للفارسيّ والزّمخشريّ و ابن الحاجب.

(١٠) فلا يقال: زيد اليوم أو في اليوم.

(١١) و في أكثر النّسخ «ثالثها» بدل «غالبها»، أي ثالث الأقوال أنّه يجوز الإخبار بظرف الزّمان بشرط الفائدة. (المحرّر مهدي چوري)

(١٨٨) وَالْأَصْلُ في الْأَخْبارِ تَنْكِيرٌ، وَ في... مُبْتَدَإٍ عُرْفٌ، فَإِنْ عُرِّفَ يَفي

(١٨٩) في ذَيْنِ خُيِّرْ،[١] وَابْتِداءُ النَّكِرَه يَجُوزُ مَعْ فائِدَةٍ مُعْتَبَرَه

(١٩٠) كَكَوْنِهِ مَوْصُوفاً[٢] أَوْ وَصْفاً[٣] دُعا أَوْ عامِلاً[٤] أَوْ في جَوابٍ وَقَعا[٥]

(١٩١) أَوْ واجِبَ الصَّدْرِ،[٦] أَوِ ابْهامٌ قُصِد أَوِ الْعُمُومُ وَانْخِراقُ ما عُهِد

☞ أجازه قوم إن كان فيه معنى الشّرط، نحو: الرّطب إذا جاء الحرّ، و آخرون بشرط الفائدة بأن يشابه اسمُ العين اسمَ المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت نحو: الهلال الليلة. أو يضاف إليه اسم معنى عامّ، نحو: أكلّ يوم ثوب تلبّسه، أو يعمّ المبتدأ والزّمان خاصّ نحو: نحن في شهرِ كذا، أو مسؤول به عن خاصّ، نحو في أيّ الفصول نحن. (شرح النّاظم) قول الشّارح: «أو يضاف إليه» المراد الإضافة تقديراً، فإن قيل أكُلَّ يوم ثوب تلبّسه بصيغة مصدر التّفعّل أو مضارع لبس لا يكون المبتدأ اسم العين، و هو ظاهر. قول الشّارح: «اسم معنى عامّ» الظّاهر ترك عام و زيادة أي تفسيراً.

(١) فأيّهما شئت اجعله مبتدءاً و قدّمه إن لم يَبن.

(٢) بظاهر كـ ﴿لعبد مؤمن خير من مشرك﴾ أو بمقدّر نحو: السّمن منوان بدرهم أي منه.

(٣) نحو: ضعيف عاذ بقَرْمَلَة، أي حيوان ضعيف التجا إلى شجرة ضعيفة.

(٤) رافعاً نحو: قائم الزّيدان عند من أجازه، أو ناصباً نحو: أمر بمعروف صدقة، أو جارّاً نحو: خمسُ صلواتٍ كتبهنّ الله. (شرح النّاظم)

(٥) نحو: درهم في جواب ما عندك، أي درهم عندي، فيقدّر الخبر متأخّراً، و لا يجوز تقديره متقدّماً، لأنّ الجواب يسلك به سبيل السّؤال، والمتقدّم في السّؤال المبتدأ. (شرح النّاظم)

(٦) كالاستفهام نحو: من عندك؟ والشّرط نحو: من يقم أقم. (شرح النّاظم)

(١٩٢) أَوْ حَصْرٌ أَوْ تَعَجُّبٌ أَوْ نَوْعٌ أَوْ... حَـقِيقَةٌ مِـنْ حَـيْثُ هِـيَ، أَوْ إِنْ تَـلَوْ

(١٩٣) نَـفْياً أَوِ اسْتِفْهاماً أَوْ لَـوْلا إِذا فُـجاءَةٍ أَوْ فَـا جَـزا أَوْ واوَ ذا

(١٩٤) حالٍ وَ إِنْ قُـدِّمَ أَخْـبارٌ وَ حَـلّ ظَـرْفاً أَوِ الْـمَجْرُورَ، قِـيلَ أَوْ جُـمَلْ

(١٩٥) وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبارِ تَأْخِيرٌ، وَ قَدْ تَسْـبِقُ لا إِنْ لَـمْ يَـبِنْ حَـيْثُ اتَّـحَدْ[2]

(١٩٦) مَعْ مُبْتَدا عُرْفاً وَ نُكْراً أَوْ يُـرىٰ فِـعْلاً إِذا الْـمُضْمَرُ فِـيهِ سُـتِرا[3]

(١٩٧) أَوْ طَلَباً أَوْ مُسْنَداً إِلَىٰ دُعا وَ قَـدِّمَنَّ مِـنْهُما مـا وَقَـعا

(١) إن ذهب عير فعير في الرّهط و عير القوم سيّدهم. (شرح النّاظم)

(٢) فإن بان بقرينة جاز السّبق، نحو: أبويوسف أبوحنيفة. هكذا كتب المحشّي هذا المثال و هو موافق لما في «همع الهوامع» و قال المحشّي إنّ «أبويوسف» مبتدأ و «أبوحنيفة» خبره.

(٣) فلو رفع البارز أطلق الجمهور جواز تقديمه، نحو: قاما الزّيدان و قاموا الزّيدون، و خصّه والدي رحمه الله بالجمع، و منعه في المثنّى لبقاء الإلباس على السّامع لسقوط الألف لملاقاة السّاكن. (شرح النّاظم)

(١٩٨) في مَثَلٍ[١] أَوْ لازِمَ الصَّدْرِ وَ مَعْ ذي الْفا[٢] وَ ذي حَصْرٍ[٣] وَ أَخْباراً تَقَعْ

(١٩٩) إنْ كانَ لِلنُّكْرِ يُجيزُ الاِبْتِدا أَوْ مُضْمَرٍ عادَ لَـهُ مِـنْ مُبْتَدا

(٢٠٠) أَوْ دَلَّ ما يُفْهَمُ بِـالتَّقْديمِ[٤] أَوْ يُسْـنَدْ إلىٰ أَنَّ[٥] وَ أَمّـا مـا تَـلَوْ[٦]

(٢٠١) أَوْ كَمْ[٧] هُنا ثَمَّ، وَ حَذْفُ ما عُلِمْ مِـنْ مُـبْتَدا أَوْ خَـبَرٍ أَجِـزْ يُـتَمّ

---

(١) [نحو:] الكلاب (مبتدأ) على البقر (خبر)، [و نحو] في كلّ واد (خبر) بنوسعد (مبتدأ).

(٢) من الخبر والمبتدأ [مثل:] الّذي (مبتدأ) يأتي فله درهم (خبر)، [و نحو:] أما في الدّار (خبر) فزيد (مبتدأ). [و كتب أيضاً:] أي قدّم من المبتدأ والخبر أيّهما وقع مع ذي فاء من الآخر.

أي إذا اقترن واحد من المبتدأ والخبر بالفاء فقدّم هناك ما لم يقترن به و أخّر المقترن، نحو الّذي يأتيني فله درهم، فالّذي مبتدأ و له درهم خبره، فيجب تأخيره و تقديم المبتدأ، و ليس المراد أنّه يجب تقديم له على درهم كما يتوهّم، لأنّ ذلك من باب «و أخباراً تقع...إه»، و نحو أما في الدّار فزيد، فيجب تقديم الخبر و تأخير المبتدأ.

(٣) [أ:] إلّا و إنّما [نحو:] ﴿و ما محمّد إلّا رسول...﴾ و ما في الدّار إلّا زيد و ﴿إنّما أنت نذير﴾.

(٤) نحو: لله درك، إذ لو أخّر لم يفهم منه معنى التّعجّب الّذي يفهم مع التّقديم، و منه سواء عليّ أقمت أم قعدت على أنّ المعنى سواء عليّ القيام و عدمه، فمدخول الهمزة مبتدأ و سواء خبره قدّم عليه وجوباً، لأنه لو أخّر لتوهّم السّامع أنّ المتكلّم مستفهم حقيقة. (شرح النّاظم)

(٥) [نحو:] ﴿و آية لهم أنّا حملنا ذرّيّتهم﴾ إذ لو أخّر لالتبس بإنّ المكسورة.

(٦) فأمّا إن ولي أمّا جاز التّأخير نحو:

عندي اصطبار و أمّا أنّني جزع يوم النّوىٰ فلِوَجْدٍ كاد يبريني

(شرح النّاظم) (٧) الخبريّة أو مضافاً إليها نحو: كم درهم مالك.

(٢٠٢) لِـمُبْتَدَاً أُخْـبِرَ عَـنْهُ بِـقَسَمْ ... أَوْ مَصْدَرٍ عَنْ فِـعْلِهِ الْـحَذْفُ انْـحَتَمْ

(٢٠٣) أَوْ تِلْوِ نَـعْمَ[1] أَوْ بِـنَعْتٍ قُـطِعا ... أَوْ مـا تَـلا «لاسِـيَّما» إِنْ رُفِـعا[2]

(٢٠٤) وَبَعْدَ لَوْلاَ[3] الْتَزَمُوا حَذْفَ الْخَبَرْ ... وَمَـنْ يُـقَيِّدْهُ[4] بِـإِنْ يُـدْرَ أَبَـرّ

(٢٠٥) وَ واوِ مَعْ[5] وَ قَسَمٍ[6] قَدِ اتَّـضَحْ ... وَنَحْو: ضَرْبِي[7] ذا مُسِيئاً[8] في الْأَصَحّ[9]

---

(١) أي أخبر عنه بالمخصوص بالمدح والذّمّ [نحو:] نعم الرّجل زيد أي هو زيد.

(٢) لا إن نصبا أو جرّ مابعد لاسيّما. (٣) أي إذا كان المبتدأ بعد لولا الامتناعيّة.

(٤) بأن يكون كوناً مطلقاً أو أمراً مخصوصاً، لكن دلّ عليه بخصوصه قرينة.

فلو أريد كون مقيّد لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلاً عن أن يجب نحو لولا زيد سالمنا ما سلم، و منه قوله ﷺ: «لولا قومكِ حديثو عهد بالكفر لأسّست البيت على قواعد إبراهيم. (شرح النّاظم)

(٥) [نحو:] كلّ رجل وضيعته أي مقترنان.

[أي إذا كان المبتدأ] بعد واو. نصّ في المعيّة نحو: كلّ امرئ و عمله، بخلاف ما إذا كانت نصّاً في العطف نحو: البائع والمشتري متراضيان، أو محتملاً له و للمعيّة نحو: سعد و سعيد مبشّران. (عبدالكريم المدرّس)

(٦) أي إذا كان الخبر بعد قسم مبتدإ نحو: لعمرك أي قسمي.

(٧) [أي] المبتدأ الّذي هو مصدر أو في تأويله [نحو:] ضربت زيداً قائماً، أو اسم تفضيل مضافٌ إلى ذلك [نحو:] أكثر شربي السّويق ملتوتاً، و كان منسوباً إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما و بعده حال [لا يصلح أن يكون خبراً].

(٨) حال عن ضمير يرجع إلى ذا أي ضربي ذا، أي حاصل إذا كان مسيئاً، (و كان) تامّة.

(٩) و قيل ضربي فاعل فعل مقدّر لا مبتدأ، أي يقع ضربي..إه. أو ثبت ضربي...إه. و قيل مبتدأ لا خبر له والفاعل أغنى عن الخبر، و قيل الحال هو الخبر، و قيل الخبر جائز التّقدير لا واجبه.

(٢٠٦) وَعَـدِّدِ الأَخْـبارَ عـاطِفاً وَ لا   وَنَـحْوُ: حُـلْوٌ حـامِضٌ قَـدْ حُـظِلا

(٢٠٧) فِـيهِ تَـقَدُّمٌ وَ عَـطْفٌ، ثُـمَّ إنْ   مُـبْتَدَءاتٌ عـاقَبَتْ أُخْـبِرَ عَـنْ...

(٢٠٨) آخِـرِها وَ هُـوَ وَ مـالَهُ الْـخَبَرْ   عَـنْ تِـلْوِهِ، وَهٰـكَذا[١]، وَ مـا عَـبَرْ[٢]

(٢٠٩) لا أَوَّلاً أَضِـفْ إِلَـى الضَّـميرِ[٣]   أَوْ بِـالرَّوابِـطِ[٤] ائْتِ فـي الأَخـيرِ

(١) إلى أن تخبر عن الأوّل بتاليه مع مابعده. (٢) بيان لطريق الرّوابط في المسألة المذكورة.

(٣) مثاله: زيد عمّه خاله أبوه أخوه قائم. (شرح النّاظم)

(٤) مثاله: زيد هند الأخوان الزّيدون ضاربوهما عندها بأذنه... قال أبوحيّان: هذا المثال و نحوه ممّا وضعه النّحويّون للاختبار والتّمرين، و لا يوجد مثله في كلام العرب البتّة. (شرح النّاظم)

الإخْبارُ بِالَّذي[١]

(٢١٠) وَ بِالَّذِي[٢] أَوْ فَرْعِهِ إِنْ تُخْبِرِ ... اسْبِقْهُ مُبْتَدىً وَ جِئْ بِالْخَبَرِ

(٢١١) وَ هُوَ الَّذِي يُقَالُ: أَخْبِرْ[٣] عَنْهُ ... وَ غَيْرُ[٤] ذَيْنِ[٥] صِلَةٌ وَسْطُهُ[٦]

(٢١٢) عَائِدُهَا ضَمِيرُ غَائِبٍ خَلَفْ ... الاسْمَ[٧] فِي إِعْرَابِهِ، وَاشْرُطْ تُوَفّ

(٢١٣) قَبُولَ تَأْخِيرٍ[٨] وَ إِضْمَارٍ[٩] وَ أَنْ ... يَحُلَّ عَنْهُ[١٠] الأَجْنَبِيِّ وَالْفَيْدُ عَنّ[١١]

---

(١) الإخبار بالّذي و فروعه و بالألف واللّام باب وضعه النّحويّون للتّمرين. (شرح النّاظم)

(٢) الباء للسّببيّة، لا التّعدية إذ الّذي و فرعه مبتدأ(×) و مخبر عنه لا خبر و مخبر به. (×)في هذا البـاب، أمّـا في المعنى فخبر. (٣) إنّما قالوا أخبر عنه مع أنه في الباب خبر، لأنه في المعنى مخبر عنه.

(٤) من باقي أجزاء الكلام الّذي كان فيه الاسم الّذي قيل لك كيف تخبر عنه.

(٥) المبتدأ المصدّر به الكلام والخبرِ المؤخّرِ عن الكلام.

(٦) بين الّذي و فرعه و بين الاسم المجعول خبراً.

(٧) في الاسم المذكور المسؤول عنه المخبر عنه في المعنى الخبر في الباب.

(٨) فلا يخبر عن واجب التّقديم كضمير الشّأن واسم الاستفهام و اسم الشّرط و كم الخبريّة. (شرح النّاظم)

(٩) أي استغناء عنه بمضمر، فلا يخبر عن مصدر عامل، و لا عن موصوف دون صفته، و لا عـن صفة دون موصوفها، و لا عن مضاف دون مضاف إليه، و لا عن الحال والتّمييز لكونهما متلازمين للتّنكير. (شرح النّاظم)

(١٠) أي يجوز الاستغناء عنه بالأجنبيّ. (١١) فلا يخبر عن بكر في أبي بكر.

(٢١٤) وَالرَّفْعِ[١] وَالْإِثْبَاتِ، وَالْمَنْعُ أَحَقّ[٢] إِنْ عَادَ مُضْمَرٌ[٣] عَلَى الَّذِي سَبَقْ

(٢١٥) ثُمَّ بِأَلْ عَنْ بَعْضِ ذِي فِعْلٍ قُفِي يُصَاغُ مِنْهُ وَصْلُهَا لَمْ يَنْتَفِ

(٢١٦) إِنْ رَفَعَتْ[٤] ضَمِيرَ غَيْرِهَا انْفَصَلْ[٥] وَاقْرُنْ بِفِي الْمُضْمَرَ عَنْ ظَرْفٍ حَصَلْ[٦]

---

(١) فلا يخبر عن ضمير عائد إلى بعض جملة كهاء نحو: زيد ضربته، إذ يلزم عود خلَفه إلى زيد و إلى الّذي، و هو محال. [و كتب أيضاً:] لا لازم الرّفع نحو أيمُن، فلا يخبر عنه بالّذي لاختصاصه بالقسم، و لا لازم النّصب نحو سبحان الله و سحر معيّناً.

(٢) لانقطاع الجملة الثانية عن الأولى، فلا يتعيّن المراد بالضّمير. (عبدالكريم المدرّس)

(٣) كأن يُذكر إنسان فتقول لقيته، فذهب بعض إلى أنّه لا يخبر عن هاء لقيته، و قيل يخبر.

(٤) [مثل] بلّغتُ من الزّيدين إلى العَمرين رسالة، فإن أخبر عن التّاء بأل يستتر ضمير الصّلة أو عن الزّيدان مثلاً ينفصل، [فتقول] المبلّغ أنا منهما إلى العمرين رسالة الزّيدان. فإن أخبرتَ بالألف واللام عن التّاء في المثال السّابق (بلّغت من الزّيدين إلى العمرين رسالة) قلت: المبلّغ من الزّيدين إلى العمرين رسالة أنا، أو عن الزّيدين قلت: المبلّغ أنا منهما إلى العمرين رسالة الزّيدان، أو عن العمرين قلت: المبلّغ أنا من الزّيدان إليهم رسالة العمرون. (شرح النّاظم) (٥) لكون الوصف حينئذ جارياً على غير من هو له.

(٦) كقولك مخبراً عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة: الّذي صمت فيه يومُ الجمعة.

مَسْأَلَةٌ(١)

(٢١٧) يَجُوزُ فا في خَبَرٍ لِمُبْتَدا   تَضَمَّنَ الشَّرْطَ كَأَلْ إنْ وَرَدا

(٢١٨) مُعْطِي عُمُومٍ وَصْلُها مُسْتَقْبِلا   وَما بِظَرْفٍ(٢) أَوْ بِفِعْلٍ قُبِلا

(٢١٩) شَرْطِيَّةٍ(٣) يُوصَلُ(٤) أَوْ يُوصَفُ(٥) أَوْ   يُضَفْ إِلَى مُعْطِي مُجازاةٍ،(٦) وَلَوْ...

(٢٢٠) يُضَفْ إِلَى الْمَوْصُولِ(٧) أَوْ يُوصَفْ بِذا   مَعْرِفَةً(٨) جَوَّزَهُ في رَأْيٍ شَذا(٩)

---

(١) متعلّقة بخبر المبتدأ.

(٢) متعلّق بيوصل..إه. [مثاله:]

ما لدى الحازم اللّبيب معار   فصونٌ و مالُه قد يضيع

[و مثال المجرور:] «و ما بكم من نعمة فمن الله».

(٣) بأن لا يكون ماضياً، و لا مصدّراً بأداة الشّرط أو قد أو ما النّافية أو حرف استقبال.

(٤) إذا كان المبتدأ من الموصولات سوى أل، [مثل:] ﴿و ما أصابكم من مصيبة فمن الله﴾.

(٥) إذا كان المبتدأ نكرة عامّة، [نحو:] و نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب. ونحو: رجل عنده حزم فسعيد

(٦) و كلّ خير لديه فهو مسؤول.   (٧) المذكور تجوز فا في خبره، [نحو:] غلام الّذي يأتيني فله درهم.

(٨) أي و كان المبتدأ الموصوف بالموصول معرفة.

(٩) دخول الفاء على الخبر في الصّورة الأخيرة [مثل:] ﴿و القواعد من النّساء اللّاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهنّ جناح...﴾ الآية.

كانَ وَ أَخَواتُها[١]

(٢٢١) اِرْفَعْ بِكانَ الْمُبْتَدَا اسْماً وَانْصِبِ   خَــبَرَهُ وَ ظَــلَّ بَــاتَ تُــصِبِ

(٢٢٢) أَضْحىٰ وَ أَمْسىٰ صارَ لَيْسَ أَصْبَحا   فَــتِئَ وَانْــفَكَّ وَ زالَ[٢] بَــرِحا

(٢٢٣) إنْ نَفْياً[٣] أَوْ شِبْهاً تَلي ذي الْأَرْبَعَه   وَ دامَ يَــتْلُو مــا، وَ ذا لَــنْ يَــمْنَعَه

(٢٢٤) بَــقِيَّةُ التَّــصَرُّفاتَ إنْ تَــقَعْ   وَ غَيْرُ لَيْسَ الصَّــرْفُ فِــيهِ مَا امْتَنَعْ[٤]

(٢٢٥) وَ لا يَــليها لازِمُ الصَّدْرِ[٥] وَ لا   ما ذِكْــراً أَوْ تَــصَرُّفاً قَــدْ حُــظِلا

---

(١) مذهب البصريّين أنّها ترفع المبتدأ و يسمّى اسمها و تنصب الخبر و يسمّى خبرها. والمتّفق على عدّه من أفعال هذا الباب ثلاثة عشر. (شرح النّاظم)

(٢) ماضي يزال. (شرح النّاظم) واحترز به عن زال الّتي مضارعها يزول، لأنّه فعل تامّ لازم بمعنى تحوّل، و عن زال الّتي مضارعها يزيل لأنّه فعل متعدّ بمعنى ما يميز، يقال: زال زيد كتابه من كتب فلان أي ميّزه منها. (المحرّر مهدي چوري)

(٣) بحرف أو فعل أو اسم، ملفوظاً أو مقدّراً نحو: ﴿تَا اللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ أي لا تفتؤ.

(٤) فيأتي منها المضارع والأمر والمصدر والوصف، لكن لا يتأتّى صوغ الأمر المستعمل منفيّاً، و في تصرّف دام خلاف منعه بعض. (شرح النّاظم)   (٥) كأسماء الشّرط والاستفهام و كم الخبريّة والمقرون بلام الابتداء.

(٢٢٦) أَوْ لازِمٌ لِـلاِبْتِدا أَوِ الْـخَبَرْ   بِـطَلَبٍ عَـنْهُ[١] وَ لَاالْـخَمْسُ الْأُخَرْ[٢]

(٢٢٧) مَعْ صارَ ما بِالْماضي عَنْهُ أُخْبِرا   وَ وَسِّـطُوا أَخْـبارَها، وَ حُـظِرا

(٢٢٨) تَـقْديمُهُ دامَ[٣] وَ ما بِـما نُـفي   وَ لَـيْسَ، وَالتّـمّ بِـرَفْعٍ يَكْـتَفي

(٢٢٩) وَ غَيْرُهُ النّاقِصُ، وَالْزَمْهُ فَـتي   وَ زالَ لَـيْسَ، وَامْنَعَنْ[٤] إيلاءَ تـي

(٢٣٠) مَعْمُولَ أَخْبارٍ سِوَى الظَّرْفِ[٥] وَذا   فـي كُلِّ عامِلٍ مِنَ النَّحْوِ خُـذا[٦]

(٢٣١) وَ ما مَضَى في الْمَنْعِ وَالإيجابِ   وَ عَـدَدٍ يَـجْري بِـهذَا الْـبابِ

---

(١) أي لا يليها مبتدأ أخبر عنه بطلب، أي لا تدخل على الجملة الطلبيّة، و شذّ و كوني بالمكارم ذكّريني.

(٢) لأنها تفهم الدّوام و اتّصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، و هذا متّفق عليه. واختلف في جواز دخول بقيّة أفعال الباب على ما خبره ماض، والصّحيح جوازه. (شرح النّاظم)

(٣) و مثله كلّ فعل قارنه حرف مصدريّ.   (٤) و بقيّة الأفعال تستعمل بالوجهين تامّة و ناقصة.

(٥) فإن كان المعمول للخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن يلي كان مع تقدّم الخبر و تأخّره.

(٦) غير مختصّ بباب كان، بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نصبه أو رفعه غيره. (شرح النّاظم)

(٢٣٢) لَكِنْ هُنا يُمْنَعُ حَذْفُ الْخَبَرِ[1] وَلَوْ دَلِيلٌ، وَعَلى الشِّعْرِ اقْصِرِ[2]

(٢٣٣) وَكانَ زِدْ في الْحَشْوِ[3] وَاحْذِفْ وَالْخَبَرْ
أَبْقِ، وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ هٰذا اشْتَهَرْ[4]

(٢٣٤) وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضَ ما عَنْها أُلِفْ[5] وَنُونُ مَجْزُومٍ مُضارِعٍ[6] حُذِفْ

(٢٣٥) ما ساكِنٌ أَوْ مُضْمَرٌ بِهِ اتَّصَلْ وَرادَفَتْ كانَ كَثِيراً لَمْ يَزَلْ[7]

(١) لأنّه صار عندهم عوضاً من المصدر والأعواض لا يجوز حذفها. (شرح النّاظم)

(٢) حذف خبر هذا الباب أي باب كان. (٣) [و] لا يعمل حينئذ، [نحو:] ما كان أحسن زيداً.

(٤) كقوله: قد قيل ذلك إن حقاً و إن كذباً، [و قوله:] لا يأمن الدّهر ذو بغي و لو ملكاً. (شرح النّاظم)

(٥) والحذف واجب حينئذ لكان وحده بدون الاسم، كقوله: أبا خراشة أما أنت ذا نفر أي لأن كنت. (المحشّي والنّاظم) (٦) بالسّكون لا مرفوع أو منصوب أو مجزوم بالحذف.

(٧) و إن كان الأصل فيها أي في كان أن تدلّ على حصول ما دخلت عليه في ما مضى مع انقطاعه عند قوم، أو سكوتها عن الانقطاع و عدمه عند آخرين.

ما و أخواتها(١)

(٢٣٦) كلَيْسَ ما إنْ بَقِيَ النَّفْيُ وَ إنْ … أُخِّرَ ذُو النَّصْبِ وَ مَعْمُولٌ يَعِنّ

(٢٣٧) لا ظَرْفُهُمْ(٢) وَ لَمْ تُزَدْ إنْ ما،(٣) وَ ما … يُعْطَفُ بِلْكِنْ(٤) بَلْ(٥) فَرَفْعُ حُتِما

(٢٣٨) وَالْحَذْفُ(٦) حظْرٌ،(٧) وَ كَلَيْسَ لا عَمِلْ … فِي النَّكِراتِ، وَ بِإنْ لاتَ يَقِلّ(٨)

(٢٣٩) وَشَرْطُ ما في لا وَ إنْ، وَالْحِينَ خُصّ … لاتَ،(٩) وَ حَظْرُ ذِكْرِ جُزْئَيْها بِنَصّ(١٠)

---

(١) «ما» النّافية و أخواتها [و هنّ] لا و إن و لات النّافيات.

(٢) أي إن كان الخبر أو معموله ظرفاً أو جاراً و مجروراً يجوز تقديمه على الاسم نحو: ما في الدار زيد و ما عندك زيد قائماً (المحرر مهدي چوري)

(٣) مثال زيادة ما أي كونها زائدة إمّا زيد قائم، أصله إن ما فما زيدت بعد إن فكفّت إن عن العمل و لا تعمل أيضاً لزيادتها.

(٤) كون هذا العطف على خبر ما إنّما هو بحسب الظّاهر، و في الحقيقة من عطف الجملة على الجملة.

(٥) أما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران والنّصب أجود.

(٦) لاسم ما أو خبره قياساً على ليس و أخواتها.

(٧) إلّا أن كفّت ما بإن، فيجوز الحذف تشبيهاً بلا، كقول الشّاعر:

حـلفت لهـا بـالله حـلفةَ فـاجر … لناموا فما إن من حديث و لا صال

أي من ذي حديث، و لا صال أي منتبه. (النّاظم والمحشّي)

(٨) لا النّافية زيدت عليها تاء تأنيث الكلمة كما زيدت في ثمّت و ربّت.

(٩) فلا تعمل لات في غير لفظ الحين كما عملوا لدُن في غدوة خاصّة. (المحشّي و النّاظم)

(١٠) أي لابدّ من حذف الاسم أو الخبر للات.

(٢٤٠) وَالْحَذْفُ فِي الْاِسْمِ فَشَا، وَفِي خَبَرْ لَيْسَ وَ مَا وَ لَوْ بِرَفْعٍ[1] فِي الأَبَرّ

(٢٤١) تُزَادُ بَا، وَ نَفْيِ كَانَ[2] لا يَقِلّ وَفِي قِيَاسِهِ خِلافٌ قَدْ نُقِلْ

(٢٤٢) وَبَعْدَ مَا الْمَصْدَرِ[3] وَالْوَصْلِ أَلا تُزَادُ إِنْ، وَقَبْلَ الإِنْكَارِ جَلا[4]

(١) في خبر ما كما عند تميم، أو بطل العمل بإن أو تقدّم الخبر.

(٢) زيادة الباء في نفي كان أي في خبر كان المنفيّ و في خبر لا النّافية، قياساً على ما.

(٣) لما ذكر أنّ «إن» تزاد بعد ما النّافية استطرد استيفاءً باقي مواضع زيادتها.

(٤) قيل لأعرابيّ أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه، منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك.

كَادَ وَ أَخَوَاتُها

(٢٤٣) كَكَانَ كَادَ وَ عَسَىٰ، لٰكِنْ نَدَرْ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ

(٢٤٤) وَ كَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَىٰ ... نَزْرٌ، وَ كَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا

(٢٤٣) كَكَانَ كَادَ وَ عَسَىٰ، لٰكِنْ خَبَرْ ... ذَيْنِ مُضَارِعٌ، وَ وَصْلُ أَنْ نَدَرْ...

(٢٤٤) فِي كَادَ، وَالْأَصَحُّ مِثْلُهَا كَرَبْ ... وَ فِي عَسَىٰ وَ أَوْشَكَ الْوَصْلُ غَلَبْ

(٢٤٥) وَ لَازِمٌ فِي اخْلَوْلَقَ الْوَصْلُ حَرَىٰ ... وَالتَّرْكُ فِي الشُّرُوعِ لَازِماً يُرَىٰ

(٢٤٦) طَفِقْتُ أَنْشَأْتُ أَخَذْتُ جَعَلَا ... عَلِقْتُ، وَاتْرُكْ لَازِماً مِنْ هَلْهَلَا

(٢٤٧) وَ خَبَراً وَسِّطْ[1]، وَ لَا تُقَدِّمِ[2] ... وَ أَجِزِ الْحَذْفَ لَهُ إِنْ يُعْلَمِ

(٢٤٨) بَعْدَ عَسَىٰ اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ اذْكُرِ ... أَنْ مَعَ فِعْلٍ مُغْنِياً عَنْ خَبَرِ[3]

---

(١) بالاتّفاق إذا لم يقترن بأن و بالاختلاف إذا اقترن.

(٢) في هذا الباب بخلاف باب كان، لضعف باب كاد في العمل.

(٣) فسدّ أنْ مع الفعل مسدّ الجزئين كما سدّت مسدّ مفعولَي حسبت، و قيل بل هي حينئذ تامّة. (شرح النّاظم)

(٢٤٩) فَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِهَا اسْمٌ اضْمِرِ[1]   إِنْ شِئْتَ، وَالتَّرْكُ بِتَجْرِيدٍ حَرِيّ

(٢٥٠) وَلَازِمٌ جُمُودُهَا، لَكِنْ وَرَدْ   يَكَادُ يُوشِكُ مُوشِكٌ، فَلَا تَعُدّ

(٢٥١) وَلَمْ تُزَدْ[2] وَفِي عَسَيْتُ يُكْسَرُ   السِّينُ مِنْهُ،[3] وَانْفِتَاحٌ أَكْثَرُ

---

(١) ذلك الاسم لما ذكر اسماً، و حينئذ أنّثِ الفعل و ثنّه واجمعه.

(٢) و لا تقع هذا الأفعال زائدة، خلافاً للأخفش في كاد. (عبدالكريم المدرّس)

(٣) أي إذا اتّصل بعسى ضمير الرّفع، أمّا مع ضمير النّصب فليس إلّا الفتح.

إنَّ وَ أَخَواتُها (الخمسة)

(٢٥٢) تَعْمَلُ عَكْسَ كانَ إنَّ أَنَّ عَلّ[1] ... كَأَنَّ لٰكِنَّ وَ لَيْتَ، وَ دَخَلْ...

(٢٥٣) مَدْخُولَ دامَ،[2] وَ يُؤَخَّرُ الْخَبَرْ ... حَتْماً، وَ وَسِّطْ إنْ يَكُنْ ظَرْفاً وَ جَرّ

(٢٥٤) وَ وُسِّطَ الْمَعْمُولُ[3] حالاً ظَرْفا ... وَ جَوَّزُوا عِنْدَ الدَّلِيلِ الْحَذْفا

(٢٥٥) لِاسْمٍ،[4] كَذا لِخَبَرٍ،[5] وَ أَوْجِبِ ... مَعْ واوِ مَعْ[6] وَ سَدِّ حالٍ تُصِبِ[7]

---

(١) لغاتها: لَعلَّ عَلَّ وَ لَعنّ ... لأنَّ عَنَّ وَ رَعَلَّ وَ رَعَنّ

كذا لعلّت مهملات و لغنّ ... معجمة و غَنَّ أيضاً و رَغَنّ

و جاء كسر اللام من لعلّا ... و عَلَّ أيضاً من عُقيلٍ نقلا

(كفاية البيتوشي)

(٢) فيشترط في الجملة التي دخلتها الحروف المشبّهة بالفعل شرائط الجملة المدخولة لباب كان و هي خمسة. [و كتب أيضاً:] معنى هذا الكلام أنّه لا يكون الخبر في هذا الباب مفرداً طلبيّاً كما لا يكون في دام كذلك. (شرح النّاظم) قول الشّارح: «مفرداً طلبيّاً» فلا يقال في أين أبوك؟ و من أبوك؟ مثلاً إنّ أين أباك و إنّ من أباك؛ لا أنّه لا يكون خبر الباب فعلاً ماضياً، فإنّ ذلك كثير في هذا الباب نحو: ﴿إنّا أنزلناه﴾. و لا الاسم لازم التّصدير أو الحذف أو عديم التّصريف، أو لازماً للابتداء كما بعد لولا و إذا للمفاجاة و طوبىٰ للمؤمن.

أمّا الجملة الطّلبيّة فإن كانت نهياً فقيل بجواز وقوعها خبراً لهذا الباب، فاعرف. و لا يقع الأمر خبراً لهذا الباب نحو: زيد اضربه، فلا يقال: إنّ زيداً اضربه.

(٣) لخبر الباب بين الحرف والاسم، و لا يتقدّم على الحرف و لا على الاسم إن لم يكن ظرفاً أو حرف جرّ أو حالاً. (٤) من حذف الاسم، إنّ بك زيد مأخوذ أي إنّه.

(٥) نحو: ﴿إنّ الّذين كفروا بالذكر لمّا جاءهم﴾ أي يعذّبون. (شرح النّاظم)

(٦) نحو: إنّك ما و خيراً أي إنّك مع خير و ما زائدة، و حكي الكسائيّ أنّ كلّ ثوب و ثمنه

(٧) كقوله:

إنّ اختيارك ما تبغيه ذا ثقةٍ ... بالله مستظهراً بالجزم والجلد

(شرح النّاظم)

(٢٥٦) فِي الْإِبْتِدَا[١] اكْسِرْ[٢] إِنَّ أَوْ فِي الْحَلْفِ أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَالاً تَفِي[٣]

(٢٥٧) أَوْ صِلَةً أَوْ قَبْلَ لامٍ عَلَّقا وَ خَبَراً عَنِ اسْمِ عَيْنٍ يُنْتَقَى[٤]

(٢٥٨) وَافْتَحْهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ الْفِعْلِ[٥] أَوْ نَصْبٍ[٦] أَوِ الْجَرِّ وَ بَعْدَ ما[٧] وَ لَوْ[٨]

(٢٥٩) لَوْلا وَ حَتَّى[٩] لا لِلابْتِدا أَما رَدِيفِ حَقّاً،[١٠] وَ كَذا لا جَرَما[١١]

(٢٦٠) وَ أُوِّلَتْ حِينَئِذٍ بِمَصْدَرِ وَ فَرْعُ ما يُكْسَرُ ذي في الْأَشْهَرِ

---

(١) ثمّ لإنّ ثلاثة أحوال: واجبة الكسر إذا قدّرت بالجملة، و واجبة الفتح، و جائز الأمرين.
(٢) من ذلك ما بعد حيث لأنّها لا تضاف إلّا إلى الجملة. (شرح النّاظم).
(٣) نحو: ﴿كما أخرجك ربّك من بيتك و إنّ فريقاً من المؤمنين لكارهون﴾. (شرح النّاظم). وقوعه خبراً عن ذلك على ما يختار، خلافاً للكوفيّين.
(٥) له، فالإضافة إلى الفاعل بأن تقع فاعلاً أو نائباً عن الفاعل؛ و كذا في موضع رفع بمعنى بأن تقع مبتدأً لا بمعنى بأن تقع خبراً. (المحشّي) قوله: «بأن تقع مبتدءاً» نحو: ﴿و من آياته أنّك ترى الأرض خاشعة﴾ و ليست هذه الصّورة في النّظم. (شرح النّاظم) (٦) بشرط أن لا يكون خبراً في المعنى، نحو حسبت زيداً إنّه قائم.
(٧) الظّرفيّة نحو: لا أكلّمك ما أنّ في السّماء نجماً. (شرح النّاظم) (٨) نحو: ﴿و لو أنّهم صبروا﴾
(٩) عاطفة أو جارة نحو: عَرَفت أمورك حتّى أنّك فاضل. (المحشّي والنّاظم)
(١٠) لا بمعنى ألا الاستفتاحيّة، فتكسر بعد أما بمعنى ألا. (١١) و قيل الأصل المفتوحة، و قيل كلّ أصل.

(٢٦١) وَ جَوَّزُوا بَعْدَ إِذَا الفُجْأَةِ فَا... جَـزا وَ أَيْ وَ بَـيْنَ قَـوْلَيْنِ وَفَـا(١)

(٢٦٢) وَ قَسَـمٍ لا لَامَ بَـعْدُ تُـذْكَـرُ(٢) وَاللَّامَ أَصْـحِبْ خَـبَرَ اللَّـذْ يُكْسَـرُ

(٢٦٣) لَا النَّفْيَ وَالشَّرْطَ وَ فِعْلاً كَوَلِي(٣) وَ مَـعَ قَـدْ يَـلِي،(٤) وَ بِالْفَصْلِ صِلِ

(٢٦٤) وَالاسْمَ آخِراً وَ مَعْمُولَ الْخَبَر وَسْطاً،(٥) وَ إِنْ تَصِلْ بِهٰذِي مَا نَـدَرْ...(٦)

(٢٦٥) إِعْمالُها، وَجازَ فِي لَيْتَ، وَلَا.. فِعْلٌ يَـلِيها(٧) مَعَ مَا فِي مَا اعْتَلَى

---

(١) إنّ خبراً لأحدهما و مخبراً عنه للآخر، [مثل:] أوّل ما أقول إنّي أحمد الله.

(٢) كقولك: حلفت بالله أنّك ذاهب. (شرح النّاظم)

(٣) أي بشرط أن لا يكون الخبر منفيّاً و لا أداة شرط و لا فعلاً ماضياً متصرّفاً خالياً عن قد. فلا يقال: إنّ زيداً لم يقم، و لا زيداً لإن أكرمني لأكرمته، و لا إنّ زيداً لقام. (شرح النّاظم)

(٤) و مع الفعل الجامد نحو: إنّ زيداً لنعم الرّجل. (شرح النّاظم)

(٥) بين الاسم والخبر نحو: إنّ زيداً لبك واثق. (المحشّي والنّاظم)

(٦) و يليها الجملة الفعليّة حينئذ إلّا ليت، كما يأتي.

(٧) بل يختصّ أي ليت إذا كانت مع ما بالأسماء كما إذا لم تكن مع ما. [وكتب أيضاً:] يريد أنّ ليت تختصّ بالجملة الاسميّة و لا تدخل على الفعليّة و لو دخلت عليها ما.

(٢٦٦) وَ خُفِّفَتْ فَقَلَّ الإِعْمالُ[١] بِإِنْ ... وَاللّامَ أَلْزِمْ[٢] مُهْمَلاً إِنْ لَمْ يَبِنْ[٣]

(٢٦٧) وَ أَوْلِهَا النّاسِخَ ذا التَّصَرُّفِ ... في غالِبٍ[٤] وَ لَوْ مُضارِعاً يَفي

(٢٦٨) وَ خُفِّفَتْ فَجازَ الإِعْمالُ بِأَنْ ... في مُضْمَرٍ وَ لَوْ لِغَيْرِ الشَّأْنِ عَنّ[٥]

(٢٦٩) وَ جُمْلَةٌ[٦] خَبَرُها، فَإِنْ وَفى ... فِعْلاً لِغَيْرِ طَلَبٍ مُصَرَّفا

(١) فيبطل اختصاصها بالاسميّة و تدخل الفعليّة أيضاً.

(٢) إن المخففة في ثاني الجزئين فرقاً بينها و بين إن النّافية.

(٣) فإن أمن الالتباس لم تلزم كقول الشّاعر:

أنا ابن أباة الضّيم من آل مالك ... و إنْ مالك كانت كرام المعادن

لأنّ المقصود هنا المدح، و لو كانت إن نافيةً لكان هجواً. (شرح النّاظم) و أباة جمع آب كقضاة جمع قاض، والضّيم الظّلم.

(٤) و ندر إيلاء إن غيرَ النّاسخ نحو: شلّت يمينك إن قتلت لمسلماً.

(٥) ثمّ لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشّأن كما زعم بعض المغاربة، بل إذا أمكن عوده إلى حاضر أو غائب معلوم كان أولى، و لذا قدّر سيبويه في ﴿أن يا إبراهيم قد صدّقت الرّؤيا﴾ أنك. (شرح النّاظم)

(٦) اسميّة مجرّدة، صدرها المبتدأ نحو: ﴿و آخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين﴾ أو الخبر نحو: أن هالك كلّ من يحفى و ينتقل، أو مقرونةٌ بلا نحو: ﴿وَ أن لا إله إلّا هو﴾، أو فعليّة فإن كان فعلها جامداً أو دعاءً لم يحتج إلى اقتران شيء، و إن كان متصرّفاً غير دعاء يقرن...إه. قوله: «أو دعاءً» نحو: ﴿وَ أن ليس للإنسان إلّا ما سعى﴾ ﴿و أن عسى أن يكون...﴾ ﴿والخامسة أن غَضِب الله عليها﴾. (شرح النّاظم)

(٢٧٠) يُقْرَنُ غَالِباً بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ   تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ رُبَّ أَوْ شَرْطٍ جَلَوْ[١]

(٢٧١) وَ خُفِّفَتْ كَأَنَّ فَالاِسْمُ كَأَنْ[٢]   وَ مَنْ يُخَفِّفْ عَلَّ لٰكِنَّ[٣] وَ هَنْ

---

(١) نحو:

تيقّنت أنْ ربّ امرئٍ خيل خائناً   أمينٌ و خوّان يخال أميناً

[و نحو:] ﴿أن إذا سمعتم آيات الله﴾. و ندر خلوها عن جميع ما ذكر [نحو:] علموا أن يؤمّلون فجاءوا، و كذا إعمالها في بارز، [مثل:] فلو أنكِ في يوم الرّخاء سألتِني.

(٢) و تزيد كأن المخففة على أن المخففة بجواز كون خبرها مفرداً نحو: كأن ظبيةً تعطو إلى وارق السّلم، على رواية من رفع. (شرح النّاظم)   (٣) فيعمله في ضمير الشّأن المحذوف.

لَا الْعَامِلَةُ عَمَلَ إِنَّ

(٢٧٢) كَإِنَّ لَا فِي النَّكِرَاتِ إِنْ وَلِيْ نَفْياً بِهَا عَامّاً[1] وَلَمْ يَنْفَصِلِ

(٢٧٣) فَانْصِبْ مُضافاً أَوْ شَبِيهَهُ وَمَرّ مَا يَنْبَنِي وَأَوْلِ[2] بِالرَّفْعِ الْخَبَرْ

(٢٧٤) وَواجِبٌ تَأْخِيرُهُ[3] لَوْ ظَرْفا وَالْحُكْمُ باقٍ مَعَ هَمْزٍ يُلْفَى

(٢٧٥) وَلِلدَّلِيلِ شاعَ حَذْفُ الْخَبَرِ[4] وَمَنْ[5] يُجِزْهُ مُطْلَقاً لا تَنْصُرِ

(١) و إلّا فتلغى أو تعمل عمل ليس.

(٢) أي لا يجوز تقديم الخبر على لا و لا على الاسم و لو كان ظرفاً أو مجروراً.

(٣) فهم من «أوْلِ»، فذكره هنا لزيادة لو ظرفاً.

(٤) في الحجاز و لزم في لغة تميم و طيّ. أي ولو لا دليل نحو: لا أحدَ أغير من الله. [و كتب أيضاً:] و أكثر ما يحذفه الحجازيّون مع إلّا نحو: «لا إله إلّا الله و لا حول و لا قوّة إلّا بالله». (شرح النّاظم).

قول الشّارح: «لا إله» أي لنا أو في الوجود أو نحو ذلك؛ قال الزّمخشريّ في جزء لطيف له على كلمة الشّهادتين: هكذا قالوا، والصّواب أنّه كلام تامّ، و لا حذف و أنّ الأصل الله إله مبتدأ و خبر كما تقول زيد منطلق، ثمّ جيءَ بأداة الحصر و قدّم الخبر على الاسم و ركّب مع لا كما ركّب المبتدأ معها في لا رجل في الدّار، و يكون الله مبتدءاً مؤخّراً و إله خبراً مقدّماً، و على هذا تخريج نظائره نحو: لا سيف إلّا ذوالفقار، لا فتى إلّا عليّ، نقله الموضح عنه؛ و قال بعده: قلت و قد يرجّح قوله بأنّ فيه سلامة من دعوى الحذف و دعوى إبدال ما لا يحلّ محلّ المبدل منه، و ذلك على قول الجمهور و من الإخبار عن النّكرة بالمعرفة و عن العامّ بالخاصّ، و ذلك على قول من يجعل المرفوع خبراً، انتهى. (تصريح مدوّنه، نقله المحشّي)

قول الشّارح: «إلّا اللّه» مستثنىً من إله، فمِن قسم مختار البدل و جائز النّصب، لكن الإبدال من محلّ إله البعيد، لتعذّر الحمل على اللّفظ لأنّ لا لا تعمل في المعرفة و على المحلّ القريب، كذا في «الفوائد الصّمديّة».

(٥) الزّمخشريّ والجزوليّ حيث نقلا الحذف عن بني تميم. قال ابن‌مالك: و من نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلِطَ. (المحشّي والنّاظم)

ظَنَّ وَ أَخَواتُها[1]

(٢٧٦) يَنْصِبُ[2] فِعْلُ الْقَلْبِ جُزْئَيِ ابْتِدا   ظَنَّ رَأَى خَالَ[3] عَلِمْتُ وَجَدا

(٢٧٧) حَجا زَعَمْتُ جَعَلْ حَسِبْتُ وَ دَرَى   عَدَّ تَعَلَّمْ هَبْ[4] وَ أَلْحِقْ صَيَّرا[5]

(٢٧٨) أَصارَ وَجَعَلْ رَدَّ ثُمَّ اتَّخَذا   وَهَبْ جامِداً[6] تَرَكْتُ تَخِذا[7]

(٢٧٩) مَدْخُولُها كَكانَ أَوْ مَا اسْتَفْهَمَا[8]   وَ أَنَّ وَالْمَعْمُولُ سَدَّتْ عَنْهُمَا[9]

---

(١) ممّا ينصب المبتدأ والخبر و لو غير فعل قلب.

(٢) أي إن كانا مفردين أمّا إذا كان الثّاني أي الخبر ظرفاً أو مجروراً أو جملة اسميّة أو فعليّة، نحو: ظننت زيداً عندك أو في الدّار أو أبوه قائم أو ضرب عمراً فالنّصب فيه محلّيّ، و ليس ذلك بتعليق لأنّ العدول من العمل في اللّفظ هنا لبناء الخبر كما في نحو: ظننت زيداً هذا، فاعرف.

(٣) الثّلاثة مشتركة بين الظنّ واليقين في الخبر.

(٤) أربعة للشكّ و أربعة لليقين و أربعة للظنّ. و حجا و زعم و جعل و عدّ و هبّ بمعنى الظّنّ.

(٥) بهذا الباب أي بفعل القلب، فالفعل النّاصب في هذا الباب أربعة أنواع.

(٦) لا يستعمل بمعنى صيّر إلّا ماضياً.   (٧) والأفعال الملحقة الثّمانية للتّحويل.

(٨) لا يدخله كان و يدخله هذا الباب و يقدّم عليه نحو: غلامَ من ظننت عندك.

(٩) فيكون مفعولاً أوّلاً و يقوم مقام المفعولين كما في نحو: عسى أن يخرج زيد يكون أن مع مابعده اسماً لعسى قائماً مقام اسمه و خبره. [و كتب أيضاً:] في المعنى واللّفظ لا في الإعراب إذ إعراب المفعولين اثنان والإعراب المحلّيّ لأنّ و معموليه واحد.

(٢٨٠) وَ سَبْقُ هٰذَيْنِ كَما في الْاِبْتِدا[١]   وَ الثّاني كَالثّاني لِكانَ عُهِدا[٢]

(٢٨١) وَ هَبْ تَعَلَّمْ جامِدانِ،[٣] وَ اجْعَلا   لِغَيْرِ ماضٍ[٤] مالَهُ، وَ ما خَلا

(٢٨٢) ذَيْنِ فَأَلْغِ جائِزاً[٥] لا في ابْتِدا[٦]   وَ في أَخِيرٍ دُونَ حَشْوٍ جُوِّدا

(٢٨٣) وَ أَلْزِمِ التَّعْلِيقَ[٧] قَبْلَ نَفْيِ ما   وَ إِنْ وَ لا وَ ما حَوىٰ مُسْتَفْهِما[٨]

---

(١) فالأصل تقديم المفعول الأوّل و تأخير الثّاني، و يجوز عكسه، و قد يجب الأصل في نحو: ظننت زيداً صديقك، و قد يجب خلافه في نحو: ما ظننت بخيلاً إلّا زيداً.

(٢) أي له من الأقسام والأحوال ما لخبر كان.   (٣) يلزمان الأمر، و غيرهما من أفعال القلب متصرّف.

(٤) من هذه الأفعال من الأنواع الثّلاثة.

(٥) الإلغاء ترك العمل لغير مانع لفظاً و محلّاً (المحشّي). و بعبارة أخرى: هو الإبطال الجوازيّ لعمل أفعال القلوب في اللّفظ والمحلّ. (المحرّر مهدي چوري)

(٦) بل إذا تأخّر الفعل عن المفعولين أو توسّط بينهما.

(٧) و هو ترك العمل في اللّفظ لا في التّقدير (أي المحلّ) لمانع، و لهذا يعطف على الجملة المعلّقة بالنّصب لأنّ محلّها نصب (شرح النّاظم).

و بعبارة أخرى هو الإبطال الوجوبيّ لعمل أفعال القلوب في اللّفظ لا في المحلّ. (المحرّر مهدي چوري)

(٨) فالجملة في محلّ النّصب أي نصب واحد مفعولٌ لعلمت قام مقام مفعوليه، فافهم، [نحو:] علمت أيّهم قائم و ﴿لنعلم أيّ الحزبين أحصى﴾.

(٢٨٤) وَ لامِ الْاِبْتِداءِ أَوْ لَعَلَّ أَوْ... لامِ يَمِينٍ، لِابْنِ مالِكٍ وَلَوْ

(٢٨٥) وَجَوِّزِ الْفاعِلَ وَالْمَفْعُولا مَعَ اتِّحادٍ مُضْمَراً مَوْصُولا

(٢٨٦) وَأَلْحَقُوا في ذا بِهِ رَأَى الْحُلُم وَبَصَرٍ فَقَدْ وَجَدْتُ مَعْ عَدِم

(٢٨٧) لِواحِدٍ ظَنَّ التُّهَمْ كَعَلِمِ عُرْفٍ وَلِاثْنَيْنِ رَأى فِي الْحُلْمِ

(٢٨٨) وَحَذْفُ مَفْعُولٍ أَوِ اثْنَيْنِ بِلا... قَرِينَةٍ حَظْرٌ، وَمَعْها حُلِّلا

(١) وجه المنع في الجميع أنّ لها الصّدر. (شرح النّاظم)

(٢) أي عطف ابن مالك على المعلّقات لو.

(٣) هنا لا في سائر الأفعال كضرب، استغناءً بالنفس.

(٤) حذفها اتّفاقاً، أمّا حذف أحدهما لدليل فجوّزه الجمهور.

مَسْأَلَةٌ[١]

(٢٨٩) يُحْكَىٰ بِقَولٍ وِ فُرُوعِهِ الْجُمَل ... لا مـا بِـمَعْنَاهُ[٢] عَـلَى الْـقَوْلِ الْأَجَـلّ

(٢٩٠) وَ يَنْصِبُ الْمُفْرَدَ[٣] مَفْعُولاً وَ مـا ... أُرِيـدَ لَـفْظُهُ، وَ فـي غَـيْرِهِما

(٢٩١) مُـقَدَّراً مُـتِمّ جُـمْلَةٍ[٤] حُكِـي[٥] ... وَ خُـذْ[٦] كَـظَنَّ لِسُـلَيمٍ، وَ اسْـلُكِ

(٢٩٢) لَدَى الْفَصِيحِ أَنْ يَلِي اسْتِفْهاماً أَوْ ... يُـفْصَلَ بِـمَعْمُولٍ[٧] وَ ظَـرْفٍ[٨] وَ عَـزَوْا

(٢٩٣) لِلْأَكْـثَرِينَ[٩] فَـصْلَهُ بِـالْأَجْنَبِيّ ... وَ كَـونَهُ مُـضارِعَ الْـمُخاطَبِ

---

(١) للقول و ما تصرّف استعمالات ثلاثة في واحدها يكون كأفعال القلوب.

(٢) كالنّداء والدّعاء والقراءة والتّوصية.

(٣) المراد مفرد مؤدٍّ لمعنى جملة كقلت شعراً، فيقابل ما أريد...إه.

(٤) كقوله: إذا ذقتَ فاها قلتَ طعمُ مدامةٍ، أي طعمه طعم مدامة. (شرح النّاظم)

(٥) و لا ينصب على كونه مفعولاً به لقال.

(٦) جوازاً القول و فروعَه، [و] في كونه حينئذ بمعنى ظنّ أو هو باقٍ على معناه خلاف.

(٧) كقوله: أجهالا تقول بني لؤي ... لعمر أبيك أم متجاهلينا

متى تقول القلّص الرّواسما ... يحملن أمّ قاسم و قاسماً

(شرح النّاظم) (٨) قال أبوحيّان و كذا معمول المعمول، نحو: أهنداً تقول زيداً ضاربا.

(٩) و عليه الكوفيّون و أكثر البصريّين ماعدا سيبويه والأخفش. (شرح النّاظم)

(٢٩٤) قِيلَ وَ حَالاً، وَالأَثِيرُ رَدَّا   قِيلَ وَ أَنْ بِاللّامِ لايُعَدّا[1]

(٢٩٥) وَحَذْفُ قَوْلٍ مِنْ حَدِيثِ الْبَحْرِ[2]   وَقَلَّ حَذْفٌ فِي الْمَقُولِ،[3] فَادْرِ

---

(١) الفعل القوليّ [نحو:] أتقول لزيد عمروٌ منطلق. [و كتب أيضاً:] و إذا اجتمعت الشّروط فالإعمال جائز لا واجب، فتجوز الحكاية أيضاً. (شرح النّاظم)

(٢) و قد يحذف القول دون المحكيّ به، و هو كثير حتّى قال بعضهم أظنّه الفارسيّ: حذف القول من حديث البحر حدّث و لا حرّج، و منه قوله تعالى: ﴿فأمّا الّذين اسودّت وجوههم أكفرتم﴾ أي فيقال لهم: أكفرتم؟. (شرح النّاظم)

(٣) استغناءً عنه بالقول كقوله:

لنحن الأولى قلتم فإنّي ملئتمُ   برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أي قلتم نقاتلهم. (شرح النّاظم)

أَعْلَمَ وَ أَخَواتُها

(٢٩٦) اِنْصِبْ بِأَعْلَمَ ثَلاثاً وَ أَرىٰ ... أَخْبَرَ نَبَّأَ حَدَّثَ اِنْبَأَ خَبَّرا

(٢٩٧) لِلثّاني وَالثّالِثِ مِنْ ذي مَا انْتَمىٰ ... حَذْفاً وَ إِلْغاءً إِلَى اثْنَيْ عَلِما

(٢٩٨) إِذْ لا دَليلَ[١] يُحْذَفُ الأَوَّلُ أَوْ ... ما بَعْدَهُ، وَ هٰكَذَا الْجُلُّ رَأَوْا[٢]

---

(١) و يجوز حذف المفاعيل الثّلاثة و بعضِها لدليلٍ كقولك لمن قال أأعلمت زيداً عمراً قائماً: أعلمتُ. (شرح النّاظم)

(٢) و قيل لا يجوز حذف واحدٍ منها بلا دليل، و قيل يجوز حذف الأوّل فقط، و قيل بالعكس.

لمّا كان الكلام ينعقد من مبتدإٍ و خبرٍ و ينشأ عنه نواسخ، و من فعل و فاعل و ينشأ عنه النّائب عن الفاعل انحصرت العمد في ذلك. (شرح النّاظم) و أمّا انعقاد الكلام من جملتي الشّرط والجزاء فخلاف رأي جمهور القوم، و هو رأي المحقّقين من القوم، و عليه رأي المناطقة.

الْفاعِلُ

(٢٩٩) الْفاعِلُ اللَّذْ فُرِّغَ[١] الْعامِلُ لَهْ[٢]   لِكَوْنِهِ قامَ بِهِ أَوْ حَصَّلَهْ[٣]

(٣٠٠) وَ أَلْزَمُوا تَأْخِيرَهُ وَ ذِكْرَهُ[٤]   فَإِنْ خَلا فَالْمُضْمَرَ الْزِمْ سَتْرَهُ

(٣٠١) وَالْحَذْفُ مَعْ عامِلِهِ[٥] وَالْمَصْدَرِ   وَالْفِعْلِ[٦] ذي التَّأْكِيدِ[٧] لا تَسْتَنْكِرِ

(٣٠٢) وَ جَرُّهُ بِزائِدِ الْباءِ وَ فا   وَ مِنْ،[٨] وَ شاعَ زائِدُ الْبا في كَفَى

(١) المفرَّغ يُخرِج نحو: ﴿و أسرّوا النّجوى الّذين ظلموا...﴾ (شرح النّاظم). أي ممّا يكون الخبر فعلاً مقدّماً و فيه ضمير فاعل، فالّذين مبتدأ و أسرّوا فعل و فاعل، فالجملة خبر للّذين.

(٢) المسند إلى ذلك الاسم الفاعل [و هذا الاسناد] على جهة وقوعه منه أو قيامه به. [و كتب أيضاً:] فعلاً أو مصدراً أو اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبّهةً أو اسم فعل أو ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك.

(٣) معنى الفاعل معنى العامل [مثل:] ضرب زيد.

(٤) فلا يحذف بدون حذف عامله، [و] الكوفيّة تجوّز تقديمه و حذفه.

(٥) كقولك زيداً لمن قال من أكرم؟ والتّقدير أكرم زيداً.

(٦) لجمع المذكّر (و فاعله الواو) أو واحدة المخاطبة (و فاعلها الياء) نحو: لا تنصرُنّ بضمّ الرّاء و لا تنصرِنّ بكسر الرّاء و حذف الواو في الأوّل والياء في الثّاني إلّا إذا انفتح ما قبلها، نحو: لتبلونّ و إمّا تَرَيِنّ، فلا يحذف الفاعل حينئذ بل يحرّك بحركة من جنسه.

(٧) بل مع ساكن أيّاً كان كينصروا القوم. قول المحشّي «كينصروا القوم» الأولى كلا ينصروا القوم المنهيّ. (المحرّر مهدي چوري)   (٨) والمحلّ الرّفع، فيجوز الاتباع بالرّفع والجرّ. (شرح النّاظم)

(٣٠٣) وَفِعْلُهُ إنْ يَكُ فاعِلٌ بَدا ... مِنْ عَلَمِ اثْنَيْنِ وَ جَمْعٍ جُرِّدا[1]

(٣٠٤) وَيُحْذَفُ العامِلُ حَيْثُ عُرِفا ... وَالْحَذْفُ حَتْماً في مَواضِعَ وَفا

(٣٠٥) وَالْأَصْلُ وَصْلُ فاعِلٍ وَفَصْلُ... مَفْعُولِهِ، وَقَدْ يَجِيءُ الْوَصْلُ[2]

(٣٠٦) أَوْ يَسْبِقُ الْفِعْلَ، وَالْأَصْلُ يُلْتَزَمْ ... لِلَّبْسِ،[3] وَالْعَكْسُ لِمُضْمَرٍ أَلَمّ[4]

(٣٠٧) وَقَدِّمَنْ مِنْهُما ما أُضْمِرا ... مُتَّصِلاً، وَأَخِّرَنْ ما حُصِرا

(٣٠٨) بِإنَّما، كَذا بِإلّا في الْأَصَحّ[5] ... وَقِيلَ لا[6] قَصْدُهُ فِيها وَضَح

(١) إلّا في لغة أكلوني البراغيث، سمّاها النّحاة بذلك.

(٢) للمفعول بالعامل [نحو:] ضرب عمراً زيد.

(٣) [أي] لبس الفاعل بالمفعول [نحو:] ضرب موسى عيسى.

(٤) راجع إلى المفعول واتّصل بالفاعل، [نحو:] ضرب زيداً غلامُهُ.

(٥) حملاً على إنّما و على ما إذا قدّم بدون إلّا.

(٦) يجب تأخير المحصور فيه بإلّا، أي يجوز تقديمه لكن مع إلّا لا بدون إلّا، لأنّ المحصور فيه إذا كان الحصر بإلّا ما اتّصل بإلّا مقدّماً أو مؤخّراً كقوله:

تزوّدتُ من ليلى بتكليم ساعة ... فما زاد إلّا ضعفَ ما بي كلامُها

النّائبُ عَنِ الْفاعِلِ

(٣٠٩) وَ يُحْذَفُ الْفاعِلُ عَنْ قَصْدِ نَبِه فَـلْيُعْطَ[1] مـا كـانَ لَـهُ الْـمَفْعُولَ بِـه

(٣١٠) وَ قَدْ يَنُوبُ الثّاني[2] مِنْ بابِ كَسا[3] وَ ظَـنَّ مَـعْ أَعْـلَمَ[4] إذْ لَـنْ يُـلْبَسا[5]

(١) من رفع و عمديّة و وجوب تأخير و امتناع حذف و تنزّل منزلة الجزء [من العامل]. (شرح النّاظم)

(٢) و الأحسن إقامة الأوّل. (٣) و أعطى [نحو:] أعطي زيداً جبةً.

(٤) ثاني أعلم بمنزلة أوّل علم فهو جدير بالنّيابة عن الفاعل.

(٥) [مثل:] ظُنّت الشّمسَ طالعةٌ و أُعلم زيداً كبشُك سميناً، فإن خيف اللّبس تعيّن إقامة الأوّل في الأبواب الثّلاثة نحو: أُعطي زيدٌ عمراً [و] ظُنَّ صديقك زيداً، [و] أُعلم بشر زيداً قائماً.

و إن كان [الفعل] من باب ظنّ أو أعلم جاز أيضاً إقامة الثّاني [مقام الفاعل] بشرط أمن اللّبس، و أن لا يكون جملةً و لا ظرفاً،... و تمتنع إقامة الثّاني إن ألبس أو كان جملة أو ظرفاً، نحو: ظُنّ في الدّار زيداً، و ظُنّ زيداً أبوه قائم، و أُعلم زيداً غلامك في الدّار، و أُعلم زيداً غلامك أخوه سائر. (شرح النّاظم) أي فلا يجوز هذا، بل يجب رفع زيد في الأمثلة الأربعة. أقول: لو جاز أعلمتُ زيداً عمروٌ عندك أو في الدّار أو أبوه قائم، أو ضرَب بكراً برفع عمروٍ و نصب محلّ الجملة الاسميّة الّتي خبرها ظرف حقيقيّ أو مجازيّ أو جملة اسميّة أو فعليّة مفعولاً ثانياً لأعلم المبنيّ للفاعل قائماً مقام مفعولَيه الثّاني والثّالث أي مغنياً عن الثّالث لصحّ قول هذه النّسخة باشتراط كون المفعول الثّاني من باب أعلم كثاني من باب عَلِم غير ظرف أو مجرور أو جملةٍ و لصحّ تمثيلها بـ أُعلِم زيداً غلامُك في الدّار و أُعلِم زيداً غلامك أخوه سائر بصيغة المجهول، أي لا يجوز نصب زيد و يجب رفعه مع أنّ زيادة أخوه تطويل، و يكفي و أُعلم زيداً غلامك سائر، و مع أنّ الثّاني حينئذ جملة اسميّة فقط، و ليس بظرف و لا مجرور بل فيه ذلك، و إلّا فالثّاني من باب أعلم مبتدأ في الأصل، فلا يكون ظرفاً و لا جملة، و هو ظاهر، و لا يجوز أن يكون المراد بثاني أعلم ثالثه، لأنّه ثان في باب علم لقوله الآتي: أمّا الثّالث من باب أعلم فلا يجوز إقامته بحال، انتهى. أي و لو غير ظرف و جملة؛ و لكن لا أحفظ تجويز مثل هذا، و كأنّ هذا الجواز مبنيّ على جواز علمت زيد قائم بحكاية الجملة بعد العلم و نصبها محلّاً مفعولاً أوّلاً لعلم قائماً مقام مفعولَيه، أي مغنياً عن ثانيه، و صرّحوا بعدم جواز التّعليق من غير معلّق، فاعرف. و ليراجع لتصحيح هذه النّسخة، و أرى أنّها من تخليط النّسّاخ، و إنّما الاشتراط المذكور لباب ظنّ فقط، لا لأعلم أيضاً، كما يظهر من النّظم.

أقول: النّسخة الّتي بين يدي المحشّي كانت موافقة لما في «همع الهوامع»، و لكن النّسخة الّتي طبعت مع شرح الأستاذ «عبدالكريم المدرّس» ليس فيها المثالان اللّذان أورد المحشّي عليهما الإشكال، و صرّحت هذه النّسخة بما قاله المحشّي من أنّ الاشتراط المذكور لباب ظنّ فقط و هذه عبارته «و إن كان من باب ظنّ أو أعلم جاز أيضاً إقامة الثّاني بشرط أمن اللّبس، و أن لا يكون في ظنّ جملة و لا ظرفاً مع أنّ الأحسن إقامة الأوّل نحو: ظُنّت طالعة الشّمس و أُعلم زيداً كبشُك سميناً، و تمتنع إقامة الثّاني إن التبس نحو: ظُنّ زيداً أبوه قائم» انتهى.

(٣١١) وَ لَمْ يَكُنْ فِي ظَنَّ جُمْلَةً[1] وَ لا ظَرْفاً،[2] وَ ثاني اخْتارَ نَوْباً حُظِلا[3]

(٣١٢) وَ قابِلاً مِنْ ظَرْفٍ[4] أَوْ شِبْهِهِ أَقِمْ أَوْ مَصْدَرٍ، هٰذا إِذا ذاكَ عُدِمْ[5]

(٣١٣) وَ قِيلَ أَوْ يُوجَدُ تالٍ[6] أَوْ لا وَالْخُلْفُ فِي أَيِّ الثَّلاثِ أَوْلىٰ[7]

(٣١٤) وَ لا يَكُونُ جُمْلَةً[8] ذُو الابْتِدا[9] وَ فاعِلٌ أَوْ نائِبٌ فِي الْمُقْتَدىٰ[10]

و صرّح الأستاذ المدرّس أيضاً في شرحه على هذه المنظومة، بما قاله المحشّي و هذا نصّه: «...أو إلى ثلاثة كباب أعلم فالأصل إقامة الأوّل لكونه فاعلاً معنى، و جاز إقامة الثّاني و لا يتأتّى هنا الشّرط المارّ لباب ظنّ [و هو عدم كون مفعوله الثّاني ظرفاً و جملة] لأنّ الثّاني هنا مبتدأ، و لا يكون ظرفاً و لا جملة» انتهى كلامه.

و قال الشّيخ «ابن القرداغي» على قول النّاظم «و لم يكن في ظنّ جملة»: «قيّده لامتناع كون ثاني كسا و أعلم جملة و ظرفاً». (المحرّر مهدي چوري)

(١) اسميّة و لا فعليّة [نحو:] ظنّ زيدٌ عندك أو في الدّار، و ظنّ زيدٌ أبوه قائم.

(٢) إذ لا يكون الفاعل و لا نائبه جملة و لا ظرفاً أو مجروراً.

(٣) و تعيّن إقامة الأوّل، و هو ما تعدّى إليه بنفسه، نحو: أختير زيدٌ الرّجالَ. (شرح النّاظم). [و كتب أيضاً:] أمّا الثّالث من [باب] أعلم فلا ينوب أصلاً، و ذا معلوم من السّماع.

(٤) بأن يختصّ و يتصرّف، فلا يقال في سرت وقتاً أو مكاناً سير وقت أو مكان. بخلاف ما لزم الظّرفيّة كسحر و ثمّ و عند. (المحشّي و النّاظم)

(٥) بأن يتصرّف و لا يكون لمحض التّأكيد. بخلاف نحو: سبحان الله و معاذ الله.

(٦) أي و هو تالٍ أي متأخّر في اللّفظ عن الظّرف والمصدر.

(٧) و إذا اجتمعت الثّلاثة فقال البصريّون بالتّخيير، و أبوحيّان يختار المكان و ابن معط المجرور و ابن عصفور المصدر. (٨) مسألة تتمّة لبحث المبتدأ والفاعل و نائبه. (٩) حكماً أو منسوخاً بخلاف الخبر.

(١٠) و قيل: يجوز لوروده في قوله تعالى: ﴿ثمّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننّه﴾ و أجيب بأنّ الفاعل في الآية ضمير البدا[ء] المفهوم من بدا أو ضمير السّجن المفهوم من الفعل. (شرح النّاظم)

الْمُضارِعُ[١]

(٣١٥) وَ يُرْفَعُ الْمُضارِعُ الْمُجَرَّدُ[٢] مِنْ ناصِبٍ وَ جازِمٍ، وَ جَوَّدُوا...

(٣١٦) بِأَنَّ ما عامِلُهُ التَّجْرِيدُ[٣] لا... وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الإسْمِ[٤] اللَّذْ عَلا

---

(١) المرفوع، أمّا المنصوب والمجزوم فيأتي في الكتاب الثّاني لمناسبة الأسماء المنصوبة، و موضعهما من حيث إنّهما عمدتان هذا الكتاب. والماضي والأمر أيضاً عمدتان. (٢) قال عبدالحكيم: و لو قبل تركيبه.

(٣) و قيل (قائله الكسائيّ): لفظيّ و هو حرف المضارعة.

(٤) أو المضارعةُ كما ذهب إليه ثعلب. (شرح النّاظم)

الْكِتابُ الثّاني

في الْفَضَلاتِ

الْمَفْعُولُ بِه

(٣١٧) وَ ما يَقَعْ عَلَيْهِ[١] فِعْلٌ[٢] فَانْتَبِه   وَالنّاصِبُ[٣] الْفِعْلُ[٤] هُوَ الْمَفْعُولُ بِه

(٣١٨) وَ أَلْزَمُوا تَقْدِيمَهُ[٥] مُضَمَّنا   شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهاماً أَوْ حَيْثُ عَنّا

(٣١٩) ناصِبُهُ جَوابَ أَمّا أَوْ بِفا   أَمْراً وَ كَمْ كَكَمْ غُلامٍ خَلَّفا

(٣٢٠) وَ أَلْزَمُوا تَأْخِيرَهُ إِنْ كانَ أَنْ   أَوْ أَنَّ أَوْ مَعْمُولَ مَجْزُومٍ يَعِنّ[٦]

---

(١) أي تعلّق به فعل، فيدخل نحو: أوجدت ضرباً و أحدثت قتلاً و ما ضربت زيداً. (المحشّي والنّاظم)

(٢) أي معنى فعلٍ اصطلاحيّ، أو شبهه.   (٣) لذلك الاسم لفظاً أو تقديراً أو محلاً.

(٤) لا الفاعل أو مع الفعل و لا المفعوليّة (معنوي)، فالمذاهب أربعة.

(٥) الأصل في المفعول به التّأخّر عن الفعل والفاعل، و قد يقدّم على الفاعل جوازاً و وجوباً كما تقدّم في بابه، و قد يقدّم على الفعل [أيضاً] جوازاً كما تقدّم هناك أيضاً، و قد يجب تقديمه [على الفعل أيضاً]، و ذلك في صور. (شرح النّاظم)   (٦) لكن إن قدّم على الجازم أيضاً جاز.

(٣٢١) أَوْ لِـتَعَجُّبٍ[1] وَ فِـعْلٍ وُصِـلا بِالْحَرْفِ[2] وَاللَّامِ[3] وَ قَدْ سَوْفَ تَلا[4]

(٣٢٢) وَحَذْفُهُ يَجُوزُ لا جَواباً[5] أَوْ ذَا الْحَصْرِ لا ذا بَغْتَةٍ فِيما رَأَوْا[6]

(٣٢٣) وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ[7] مَعْنىً[8] وَما بِغَيْرِ حَرْفٍ،[9] وَ لِأَمْرٍ حُرِّما[10]

(١) أي ألزموا تأخير المفعول عن الفعل إن تلا المفعولُ لفعل تعجّب. إه [مثل:] ما أحسن زيداً.

(٢) الموصول كأن [نحو:] من البرّ أن تكفّ لسانك.

(٣) للابتداء أو القسم [نحو:] ليَرضي زيد عمراً، والله لأضربنّ زيداً.

(٤) [نحو:] قد ضربت زيداً، [و] سوف أضرب زيداً. (٥) كزيداً في جواب من رأيت.

(٦) أي في ما إذا كان المبتدأ غير كلّ والعائد المفعول... والمرجّح الجواز. (شرح النّاظم). خلافاً لنقل ابن مالك عن البصريّة. [و كتب أيضاً:] الغيبة إيماء إلى ردّهم.

(٧) [أي] سبق مفعول هو فاعل معنى عن مفعول ليس بفاعل معنى.

(٨) كأوّل علم و أعلم و أعطى و كثاني الثّاني نظراً لثالثه. [و كتب أيضاً:] في باب أعطى؛ أمّا باب علم و أعلم فمعلوم أنّ المبتدأ يقوم على الخبر و باب أعلم يقوم الأوّل على الاثنين.

(٩) أي تعدّى إليه الفعل بغير حرف الجرّ كاخترت زيداً الرّجال، أو من الرّجال، و يأتي في أوائل الكتاب الرّابع. [و كتب أيضاً:] في باب اختار والمراد به كلّ فعل تعدّى إلى مفعولين إلى أحدهما بنفسه و إلى الآخر بنزع الخافض كأمرتك الخير أو به أو بلفظه. [و كتب أيضاً:] الجرّ تقديراً أو لفظاً كاخترت زيداً الرّجال أو من الرّجال.

(١٠) [نحو:] أعطيت الغلام مالكه، ما أعطيت درهماً إلّا زيداً.

(٣٢٤) وَ أَلْزَمُوا،[١] وَ يُحْذَفُ النّاصِبُ لَهُ وَ قَـدْ يَكُـونُ واجِـباً كَـالْأَمْثِلَه[٢]

***

(١) أي الأصلَ و هو السّبق [نحو:] أعطيت زيداً عمراً، ما أعطيت زيداً إلّا درهماً.

(٢) كقولهم: «كلَّ شيء و لا شتمةَ حُرٍّ» أي ايت و لا ترتكب، و «هذا و لا زعماتك» أي هذا هو الحقّ و لا أتوهم، و كذا ما أشبه المثل في كثرة الاستعمال نحو: ﴿انتهوا خيراً لكم...﴾ أي انتهوا عن التّثليث واقصدوا خيراً لكم. (شرح النّاظم)

باب التَّحْذِيرِ وَالْإغْراءِ

(٣٢٥) وَ مِنْهُ[١] ما يُنْصَبُ تَحْذِيراً[٢] إذا... كُــرِّرَ أَوْ يُــعْطَفُ[٣] أَوْ إيّــا، كَــذا[٤]

(٣٢٦) مُغْرىً بِهِ في الْعَطْفِ وَالتِّكْرارِ وَ غَــيْرُ ذاكَ[٥] جــائِزُ الْإظْــهارِ[٦]

(٣٢٧) وَ لَمْ يَكُنْ مُغْرىً ضَمِيراً،[٧] وَالَّذي حُــذِّرَ[٨] إلّا لِــلْخِطابِ،[٩] فَــاحْتَذِ

---

(١) أي من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر أي لا يجوز إظهاره. (النّاظم والمحشّي)

(٢) تخويفاً من المتكلّم للسّامع لئلا يقع في مكروه بإيّا و ما يجرى مجراه، [و ذلك] يكون بثلاثة أشياء بإيّاك و أخواته، و بما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك، و بذكر المحذَّر منه نحو الأسد.

(٣) كقوله تعالى: ﴿ناقةَ اللهِ و سُقياها﴾ (شرح النّاظم).

(٤) و لو بلا عطف نحو: إيّاك الشرّ. (شرح النّاظم) (٥) المذكور من المواضع الثّلاثة و من الموضعين.

(٦) كنفسَكَ الشرَّ و ك: الصّلاةَ جامعةً. (٧) بل يجب أن يكون أي المغرىٰ به اسماً ظاهراً.

(٨) إلّا شذوذاً نحو: فإيّاه و إيّا الشوابِّ. (٩) [نحو:] إيّاكِ، إيّاكما، إيّاكم، إيّاكنّ والأسد، أو نفسك والأسد.

الْمَنْصُوبُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ[1]

(٣٢٨) وَ مِنْهُ مَا فِي الْاِخْتِصَاصِ يُنْصَبُ ... تَقْدِيرَ أَعْنِي سِيبَوَيْهِ يُوجِبُ[2]

(٣٢٩) وَ ذَاكَ أَيٌّ بَعْدَ مُضْمَرٍ،[3] وَ قَلْ[4] ... إِلَّا لِذِي تَكَلُّمٍ[5] وَاسْمٌ بِأَلْ[6]

(٣٣٠) أَوْ بِإِضَافَةٍ كَنَحْوِ مَعْشَرِ[7] ... وَ كَالنِّدَا أَيٌّ[8] وَ مِنْ حَرْفٍ عَرِي

(١) هو في الاصطلاح تخصيص حكم علّق بضمير مّا تأخّر عنه من اسم ظاهر معرّف. [و كتب أيضاً:] خبر استعمل بصورة النّداء كما يستعمل بصورة الأمر كأحسِن به.

(٢) المنصوب على الاختصاص منادىً عند الأخفش.

(٣) و قلّ كونه علماً نحو: بنا تميماً يكشف الضِّباب. (قلعة أو سحاب). [و كتب أيضاً:] و لا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضّمير، و إنّما يكون بعده حشواً بينه و بين ما ينسب إليه أو أخيراً. (شرح النّاظم)

(٤) وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب أو بعد لفظ غائب في تأويل المتكلّم أو المخاطب. (شرح النّاظم)

(٥) كضمير المخاطب نحو: بك الله نرجو الفضل، و كلفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب، نحو على المضارب الوضعيّةَ أيّها البائع، فالمضارب لفظ غيبة، لأنّه اسم ظاهر لكنّه في معنى عليّ أو عليك. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً مثل:] أنا أفعل أيّها الرّجل (يلزم رفعه) بضمّ أي لفظاً و نصبه محلّاً.

(٦) دالّ على معنى الضّمير [نحو:] نحن العربَ أقرى النّاس للضّيف، [و] المراد تخصيص أقرى بالعرب.

(٧) نحن معاشر الأنبياء لا نورِّث، (شرح النّاظم)*بكسر الرّاء مخفّفاً من الإفعال أو مشدّداً من التّفعيل. [و كتب أيضاً:] و بني فلان و أهل البيت و آل فلان. (شرح النّاظم)

(٨) من بنائها على الضّمّ محكوماً على موضعها بالنّصب، و وصفها باسم الجنس ملتزماً فيه الرّفع، واستثنى ابن مالك دخول حرف النّداء، فإنّه لا يدخل عليها هنا، لأنّ المراد بها المتكلّم والمتكلّم لا ينادي نفسه. (شرح النّاظم). و قيل الضّمّ إعراب، و هو (أي أيّ) خبر أو مبتدأ لمحذوف، فمعنى أنا أفعل أيّها الرّجل هو أيّها الرّجل أي المخصوص به، أو أيّها الرّجل المخصوص به أنا المذكور.

لا يقع الاختصاص في أوّل الكلام، بل في أثنائه أي في وسطه أو بعد تمامه، بخلاف المنادى.

الاختصاص مفيد نفي أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف المنادى.

الكلام مع الاختصاص خبر و مع النّداء إنشاء. (كُتِبَتْ هذه الحواشي الثّلاث في نسخة «الجوري» و لا أدري قائلها).

بابُ النِّداءِ

(٣٣١) وَ مِنْهُ ما نُودِيَ، وَالْمُقَدَّرُ أَدْعُو أُنادي بِحُرُوفٍ تُذْكَرُ

(٣٣٢) أَيْ لِقَرِيبٍ، وَكَذا هَمْزٌ، وَ يا لِلْبُعْدِ[1] أَوْ شِبْهٍ وَ «ءا» أَيا هَيا

(٣٣٣) وَ وا لِمَنْدُوبٍ،[2] وَ إِنَّما ظَهَر نَصْبُ مُضافٍ أَوْ شَبِيهٍ مُعْتَبَر

(٣٣٤) وَ هٰكَذا نَكِرَةٌ لَمْ تُقْصَدِ وَ مَرَّ ما يُبْنىٰ مِنَ الْمُنْفَرِدِ

(٣٣٥) وَ إِنْ يُنَوَّنْ لِاضْطِرارٍ نُصِبا[3] أَوْ ضُمَّهُ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُجْتَبىٰ[4]

---

(١) عند ابن‌مالك، والمختار عندنا أنّها للقريب والبعيد مطلقاً. (شرح النّاظم)

(٢) مختصّ به عند الجمهور، لا تستعمل في غير المندوب.

(٣) ردّاً إلى أصله كما ردّ غير المنصرف إلى الكسر عند تنوينه في الضّرورة. (شرح النّاظم)

(٤) الخليل و سيبويه والمازنيّ على الأوّل، و أبوعمرو و عيسى بن عمرو الجرميّ والمبرّد على الثّاني واختار ابن‌مالك الضّمّ في العلَم والنّصب في النّكرة المقصودة، و عندي عكسه، و لم أقف على هذا الرّأي لأحد. (شرح النّاظم)

(٣٣٦) وَجازَ حَذفُ الْحَرْفِ[1] لا ما يُنْدَبُ   وَالْمُسْتَغاثُ اللّٰهُ وَالتَّعَجُّبُ

(٣٣٧) وَلا إشارَةٍ[2] أوِ اسْمُ الْجِنْسِ أوْ   مُغْرىً مِنَ الْقَصْدِ كَما الْجُلُّ رَأوْا

(٣٣٨) وَفي جَوازِ الْحَذْفِ لِلْمُنادىٰ   خُلْفٌ،[3] وَفَصْلُ الْأَمْرِ قَدْ أَجادا[4]

(٣٣٩) وَلا يُنادىٰ مُضْمَرٌ وَ مَا اتَّصَلْ   حَرْفُ خِطابٍ[5] وَ مُعَرَّفٌ بِأَلْ

(٣٤٠) فِيْ سَعَةٍ إلّا مَعَ اللّٰهِ[6] وَ ما   يُحْكىٰ[7] وَ مَوْصُولٌ بِرَأْيٍ يُعْتَمىٰ[8]

---

(١) أي يا للنّداء، و بقاء المنادى [مثل] ﴿ربّنا لا تزغ قلوبنا...﴾

(٢) فهؤلاء في ﴿ثمّ أنتم هؤلاء...﴾ خبر لأنتم و ليس بمنادى.

(٣) جزم ابن‌مالك بجوازه قبل الأمر [نحو:] يا أغيثوني أي يا قوم، و يا رحمة الله عليه أي يا قوم.

(٤) بين حرف النّداء والمنادى.   (٥) خلافاً لابن كيسان، و لا مضاف لكاف خطاب كيا غلامك.

(٦) أي لا يجتمع يا مع معرّف بأل إلّا مع.. إه، نحو: يا الله، و يجوز قطع الهمزة و وصلها.

(٧) يا أيها الرّجل قائم.

(٨) جوّزه المبرّد و ابن‌مالك إذا سمّي به نحو: يا الّذي قام إذا سمّي به. (شرح النّاظم)

(٣٤١) وَإِنْ يُنادَى اسْمُ إِشارَةٍ[١] وُصِف رَفعاً بِذي أَل،[٢] وَانْصِبْنَهُ إِنْ عُرِف[٣]

(٣٤٢) أَوْ أَيٌّ[٤] اضْمُمْ، وَاتْلُ ها[٥] وَصِفْ بِذي أَلْ رافِعاً[٦] وَ بِالْمُشارِ[٧] وَالَّذي[٨]

(٣٤٣) وَضُمَّ وَافْتَحْ مِنْ أَزَيْدُ ابْنَ عَليّ[٩] وَاضْمُمْ إِنِ ابْنُ عَلَمَيْنِ ما وَلي

(٣٤٤) في سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ[١٠] ثانٍ نُصِبا[١١] وافْتَحْ[١٢] أَوِ اضْمُمْ أَوّلاً،[١٣] وَالْمُجْتَبى...

---

(١) وَصْلة لنداء ما فيه أل نحو: يا هذا الرّجل.

(٢) وجوباً إن قدّر اسم الإشارة وصلة. [و كتب أيضاً:] أي يجب رفع ذي أل.

(٣) إن استغنى عنه (أي عن ذي أل) بأن اكتفي بالإشارة في النّداء ثمّ جيء بالوصف بعد ذلك. (شرح النّاظم)

(٤) وصلة لنداء ما فيه أل [نحو:] يا أيها الرّجل و يا أيها هذا الرّجل و يا أيها الّذي قام أبوه.

(٥) أي اتل وجوباً أيّاها لتنبيه. (٦) لذي أل [و] رافع هذا الوصف حرف النّداء كما صرّحوا به.

(٧) أي اسم الإشارة عارياً عن الكاف. (٨) أي موصول مصدر بأل. (٩) الفتح باتباع حركة ابن.

(١٠) [أي] إذا ذكر المنادى المضاف من غير تكرير المضاف إليه. الأوس أخو الخزرج، و هما أبو الأنصار.نه

(١١) على أنه منادى مضاف أو بإضمار أعني أو على أنه عطف بيان أو بدل.

(١٢) لعلّ النّسخة «وانصب أو...إه» على ما يظهر من الشّرح. [و كتب أيضاً:] و قيل الاسمان مركّبان كتركيب خمسة عشر، ثمّ أضيفا إلى الأوس، و فيه تكلّف. [و كتب أيضاً:] أي انصب على نيّة الإضافة أو على أنّه مضاف إلى الأوس، والثّاني زائد بين المتضايفين، و لا يجوز الفصل بغير الظّرف بين المتضايفين إلّا هنا.

(١٣) على أنه منادى مفرد معرفة.

(٣٤٥) عُمُومُهُ في الْوَصْفِ وَاسْمِ الْجِنْسِ،[١] ثُمَّ...
خُصَّ النِّدا لُؤْمانُ نَوْمانُ، وَ أُمّ

(٣٤٦) فُعَلُ في سَبِّ الذُّكُورِ،[٢] وَالْإِناثِ فَعالِ،[٣] وَالْأَمْرُ[٤] كَذا مِنْ ذي ثَلاثٍ[٥]

(٣٤٧) وَ فُلُ مَكْرَمانُ مَلْأَمانُ وَ فُلَةُ[٦] هَناهُ[٧] مَطْيَبانُ[٨]

(٣٤٨) وَ هكَذَا اللّهُمَّ،[٩] وَالْمِيمُ بَدَل مِنْ يا، فَجَمْعُ في اخْتِيارٍ مُحْتَظَل

---

(١) يا صاحبَ صاحبَ زيد و يا رجلُ رجلَ القوم.

(٢) المسموع منه: يا لُكَعُ (عن الكَعِ)، يا فُسَقُ (عن فاسق)، يا خُبَثُ (عن خبيث)، يا غدر (عن غادر).

(٣) المعدولة مقيس [نحو:] يا لَكاعِ، يا خباث، يا فساق، يا لئام، يا حذار.   (٤) أي اسم الفعل بمعنى الأمر.

(٥) مجرّد تام متصرّف نحو: جَلاسِ و نطاق و قوام بمعنى اجلس وانطق و قم؛ أمّا دَراكِ من أدرك فسماع.

(٦) فل و فلة، قيل منقوصان من فلان و فلانة، و قيل كنايتان عن علم من يعقل، و قيل عن النّكرة.

(٧) كناية عن المنادى كزيد، و ليس هن هذا ما من الأسماء السّتّة المشهورة. [و كتب أيضاً:] يا هنُ، يا هنان، يا هنون، يا هنتُ، يا هنتان، يا هنات، و قد يلي آخر هنِ [و فروعِهِ] ما يلي آخر المندوب من الألف و هاء السّكت [بالسّكون أو الضمّ أو الكسر]. (شرح النّاظم والمحشّي)

(٨) و مخبثان و ملكعان و مكذبان. [و كتب أيضاً:] مفعلان في المدح والذّمّ.

(٩) من الأسماء المختصّة بالنّداء سماعاً اللّهمّ. (شرح النّاظم)

الْمَنْدُوبُ

(٣٤٩) وَ كَالنِّدَا الْمَنْدُوبُ،[1] وَالْمُنْكَرُ لا ... يُنْدَبُ وَالْمُبْهَمُ لا ما وُصِلا[2]

(٣٥٠) وَ أَلِفاً صِلْهُ جَوازاً،[3] وَاحْذِفِ ... ما قَبْلُ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ مِنْ أَلِفِ[4]

(٣٥١) وافْتَحْ[5] فَإِنْ يُلْبِسْ فَقَلْبُها انْجَلى[6] ... والْهاءَ زِدْ وَقْفاً،[7] وَ إِنْ شِئْتَ فَلا

---

(١) قسم من المنادى كالمستغاث والمتعجَّب منه. [و كتب أيضاً:] لا يندب إلّا بوا أو ء، و يندب بيا عند أمن اللبس بالمنادى.

(٢) إلّا إذا كان له صلة تعيّنه لشهرتها نحو: وا مَنْ حَفَرَ بيرَ زمزماه.

(٣) آخرَ ما تمّ به المندوب المفرد والمضاف والشّبيه نحو: وا غلامَ زيداه.

(٤) [نحو:] وا موساه، أو ساكن آخر من واو أو ياء.

(٥) أي ما قبل من غير تنوين و ألف إن لم يكن مفتوحاً.

(٦) واواً أو ياءً نحو: وا غلامَهُوهْ في وا غلامَهُ، وا قُومُوهْ في قُوموا علماً، وا غلامكيه في وا غلامكِ بكسر الكاف، وا قوميه في قومي علماً. يُحذف الواو والياء لألف النّدبة في وا قوميه.

(٧) على الألف و على ما يقلب إليه.

الْمُسْتَغَاثُ

(٣٥٢) وَاجْرُرْ بِلامٍ مُسْتَغاثاً مِنْهُ ذا كَسْرٍ وَ مَا الْغَوْثُ بِهِ فَتْحاً خُذا

(٣٥٣) وَ هٰكَذَا الْعَطْفُ بِيَا، وَ أَعْقِبِ بِأَلِفٍ، كَذاكَ ذُو التَّعَجُّبِ

---

(١) أي ما استغيث من أجله لا المستغاث، [مثل:] يا لَقومي لِفرقةِ أحبابي. (٢) يا لَلّهِ، يا لَلماءِ، يا لَلعجب.

(٣) [نحو:] يا لَزيد و يا لَعمرو، فإن لم يكرّر يا كسر اللّام، نحو: يا لَلكهول و لِلشّبّان لِلعَجَب.

(٤) في آخر المستغاث والمتعجّب منه كالمندوب، فلا يجتمعان (اللّام والألف) نحو: يا زيدا لعمرو. يختصّ باب الإستغاثة والتّعجّب بيا... و ربّما وردوا في التّعجّب. (شرح النّاظم)

مَسْأَلَةٌ

في تَرْخيمِ الْمُنادىٰ

(٣٥٤) رَخِّمْ بِحَذْفِ الْآخِرِ الْمُنادىٰ   مُؤَنَّثاً بِالْهاءِ[1] أَوْ ما زادا...

(٣٥٥) عَلىٰ ثَلاثٍ[2] عَلَماً لَمْ يُضَفِ[3]   وَالْمَنْعُ في الْجُمْلَةِ[4] عَنْ عَمْرٍو يَفي

(٣٥٦) وَالتِّلْوَ لِيناً ساكِناً و زائِدا   وَ قَبْلَهُ ثَلاثَةٌ فَصاعِدا

(٣٥٧) وَ ذُو تَحَرُّكٍ مُجانِسٍ حُذِف   مَعْهُ،[5] وَفي مَتْلُوِّ هاءٍ[6] اخْتُلِف[7]

(٣٥٨) وَ عَجزُ الْمَزْجِ، وَ هٰكَذا الْعَدَد   وَ بَعْضُهُمْ تَرْخيمَ ذا وَ ذاكَ رَدّ

---

(١) مطلقاً علماً أو لا، زائداً على ثلاثة أوّلاً.

(٢) عارياً عن الهاء لكن بشرطين العلميّة والزّيادة على الثّلاث. (٣) كعبدالله و لو مركباً مزجيّاً.

(٤) أي العلم المنقول عن المركّب الإسناديّ، [و هذا] ردّ على ابن‌مالك فإنّه نقل عن سيبويه في يا تأبّط شرّاً يا تأبّط.

(٥) سواء كان الآخر صحيحاً أصليّاً أو زائداً أو حرف علّة بشرط أن لا يكون هاء تأنيث. (شرح النّاظم)

(٦) و لو صحيحاً كيا حارِ في يا حارثة.

(٧) أجاز سيبويه حذف متلوّ الهاء إن بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعداً و لم ينتظر.

(٣٥٩) وَالأَجْوَدُ انْتِظارُهُ،[1] فَأَبْقِ ما   يَتْلُو كَما كانَ، وَحَرِّكْ[2] مُدْغَماً[3]

(٣٦٠) وَما يَزُولُ سَبَبُ الْحَذْفِ[4] يُرَدّ[5]   وَأَعْطِ إِنْ لَمْ يُنْتَظَرْ ما يُعْتَمَدْ

(٣٦١) لِآخِرٍ تُمِّمَ وَضْعاً، وَالْتَزِمْ   نِيَّتَهُ حَيْثُ نَظِيرٌ قَدْ عُدِمْ

(٣٦٢) كَذاكَ في ذي التّاءِ حَيْثُ أَلْبَسا[6]   وَمَنْعُ تَرْخيمٍ لِمَنْدُوبٍ رَسا

(٣٦٣) وَمُسْتَغاثٍ[7] وَمُلازِمِ النِّدا   وَلِاضْطِرارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدا

---

(١) في المرخم لغتان: الإنتظار (هو نيّة الحذف) و تركه.

(٢) بحركته في الأصل إن كان له حركة في الأصل و إلّا فبالكسر أو الفتح. [و كتب أيضاً:] هذا و قوله «و ما يزول» المصراع في قوّة الاستثناء من قوله «فأبق» إه.

(٣) إن كان قبله ألف كاحمارّ و محمارّ علَمين.

(٤) أي حذفه قبل الترخيم.

(٥) كقاضون و مصطَفَوْنَ علَمين، فإنّ الياء والألف حذفتا لملاقاة السّاكن الواو، فإذا رخّما بحذفها مع النّون ردّت الياء والألف لزوال الموجب للحذف. (شرح النّاظم)؛ فيقال: يا قاضي لا يا قاض و يا مصطفى لا يا مصطفَوْ.
قول الشّارح: «بحذفها» بناءً على جواز حذف الواو والياء المتلوّين لآخر المنادى المفتوح ماقبلهما و عدم اشتراط كون حركة متلوّ المتلوّ من جنسه فيهما كما ذهب إليه الفرّاء والجرميّ، لكن لا أثر في هذا الكتاب لمذهبهما، و على مذهب هذا الكتاب من الاشتراط مطلقاً يقال في مصطَفَوْن: يا مصطفَوْ لا يا مصطفى.

(٦) الترك بالمذكّر، فلا يقال في عاذلة يا عاذل بضمّ اللّام.

(٧) مع لام قطعاً و بدونه أيضاً خلافاً لابن خروف.

المَفْعُولُ المُطْلَقُ

(٣٦٤) الْمَصْدَرُ[١] اسْمُ حَدَثٍ بِمِثْلِهِ   مُنْتَصِبٌ أَوْ وَصْفِهِ أَوْ فِعْلِهِ[٢]

(٣٦٥) وَ ذَانِ فَرْعَاهُ،[٣] وَ نَوْعاً[٤] أَوْ عَدَد   يَجِيءُ أَوْ مُؤَكِّداً،[٥] وَ عَنْهُ[٦] سَدّ[٧]

(٣٦٦) مُضَافُهُ كُلٌّ وَ بَعْضٌ وَ عَدَد   إِشَارَةٌ وَ هَيْأَةٌ نَوْعٌ، يُعَدّ[٨]

---

(١) المنصوب مفعولاً مطلقاً، فهو مبتدأ خبره اسم...إه [و كتب أيضاً:] إشارة إلى تسميته بالمصدر كما أشار أوّلاً إلى تسميته بالمفعول المطلق.

(٢) نحو: ﴿فإنّ جهنّم جزاءكم جزاءً موفوراً﴾، ﴿والذّاريات ذرواً﴾، أنت مطلوب طلباً، ﴿و ما بدلوا تبديلاً﴾

(٣) أي فرع المصدر، و فيه استخدام، إذ ليس الضّمير بمعنى المصدر المذكور المراد هنا، و هو خصوص مفعول المطلق. [و كتب أيضاً:] عند أكثر البصريّة و عند الكوفيّين والشّيخ عبدالقاهر الفعل أصل للمصدر والوصف، و عند ابن طلحة الفعل والمصدر أصلان.

مذهب أكثر البصريين أنّ المصدر أصل والفعل والوصف فرعان مشتقّان منه، لأنّهما يدلّان على ما تضمّنه من معنى الحدث و زيادة الزمان والذّاتِ الّتي قام بها الفعل، و ذلك لأنّ الفرع أن يدلّ على ما يدلّ عليه الأصل و زيادةٍ هي فائدة الاشتقاق. (شرح النّاظم)

(٤) اختلف في أنّه هل يثنّى و يجمع أوْ لا.

(٥) المصدر قسمان: مبهم لا يزيد معناه على معنى عامله فهو مؤكِّد، و مختصّ يزيد فهو نوع أو عدد.

(٦) كأنّه استثناء من قوله اسم حدث.   (٧) في النّصب، فيكون مفعولاً مطلقاً مجازاً.

(٨) أي يعطف على ما ذكر: و مضمر...إه.

(٣٦٧) وَ مُضْمَرٌ وَ آلَةٌ وَقْتٌ وَ ما   يُنْعَتْ وَ ما لِلشَّرْطِ أَوْ مُسْتَفْهِما[١]

(٣٦٨) وَ ثَنِّ وَاجْمَعْ عَدَداً، وَامْنَعْ بِذي تَأَكُّدٍ،[٢] وَالْخُلْفُ فِي النَّوْعِ خُذي[٣]

(٣٦٩) وَ حَذْفُ عامِلٍ أَجِزْ،[٤] وَ يَلْزَمُ فِي بَدَلٍ مِنْ فِعْلِهِ،[٥] يَنْتَظِمُ

(٣٧٠) كَوَيْلَهُ وَ وَيْحَهُ[٦] لَبَّيْكا سُبْحانَ[٧] مَعْ مَعاذَ مَعْ سَعْدَيْكا[٨]

---

(١) [والأمثلة:] ﴿فلا تميلوا كلّ الميل﴾، لمته بعض اللّوم، ضربته ثلاثين ضربة، ضربته ذلك الضّرب، مات ميتة سوء، ﴿والنّازعات غرقاً﴾، ﴿لا أعذّبه أحداً من العالمين﴾، ضربته سوطاً، ألم تغتمض عيناك ليلة أرمد أي اغتماضَ ليلةِ أرمدٍ، ﴿واذكر ربّك كثيراً﴾، ما شئت فقم أي أيّ قيام شئت، ما تضرب زيداً أي أيَّ ضربٍ تضرب. (٢) لأنّه بمنزلة تكرير الفعل، فعومل معاملته في عدم التّثنية والجمع. (شرح النّاظم)

(٣) قيل يثنّى و يجمع لورود السّماع به و عليه ابن‌مالك، و قيل لا قياساً للأنواع على الآحاد و عليه الشّلوبين. (المحشّي) فإنّها لا تثنّى و لا تجمع لاختلافها. (شرح النّاظم)

يريد لا يقال: زيدان و زيدون تثنيةً و جمعاً لزيدٍ العلم الباقي على علميّته لاختلاف المسمَّينَ بالتّشخيص، بل إذا نكّر و أريد مفهوم المسمّى بزيد فلا اختلاف حينئذ للمسمَّين في هذا المفهوم، فكذا لا يثنّى الأنواع و لا تجمع لاختلافها بالماهيّة النّوعيّة.

(٤) نحو: تأهّباً ميموناً، لمن رأيته يتأهّب لسفر، و حجّاً مبروراً لمن قدم من حجّ، و سعياً مشكوراً لمن سعى في مثوبة. (شرح النّاظم)

(٥) سواء كان فعله مستعملاً كسقياً و رعياً، أو مهملاً أي غير موضوع في لغة العرب كذَفْراً بمعنى نتناً، و منه قولهم: ويلَ فلان و ويبه و ويسه. (شرح النّاظم) (٦) كلاهما بمعنى الحزن، و قيل ويح للتّرحّم.

(٧) اللهِ، أي براءةٌ له تعالى من السّوء. (٨) لا يستعمل إلّا تابعاً للبّيك، و يستعمل لبّيك وحده.

(٣٧١) وَ عَجَباً مِنْهُ[٢] وَ حَمْداً شُكْراً[٢] كَـذا كَرامَـةً[٣] سَـلاماً[٤] حِـجْراً[٥]

(٣٧٢) وَ نائِبِ الْفِعْلِ الَّذي جاءَ خَبَر عَـنِ اسْمِ عَيْنٍ[٦] كُـرِّرَ[٧] أَوِ انْحَصَر

(٣٧٣) كَذاكَ ذُو التَّوْبيخِ[٨] وَالتَّفْصيلِ أَوْ مُـؤَكِّـدٌ لِـجُمْلَةٍ[٩] قَـبْلُ رَأَوْا[١٠]

(٣٧٤) كَذاكَ ذُو التَّشْبيهِ[١١] بِالْحُدُوثِ أَشْـعَرَ بَـعْدَ جُـمْلَةٍ مُشْـتَمِلَه
لَـــهُ[١٢]

(١) أي ممّا هو بدل من اللّفظ بفعله.

(٢) أو كفراً بشرط أن يستعمل مع حمداً و شكراً بأن يقال: حمداً و شكراً لا كفراً، فلا يستعمل بدونهما.

(٣) في قولهم: و كرامةً، كأنّه قيل لأحد افعلْ هذا أو أتفعلُه؟ فقال: و كرامةً أي أفعله و أكرمك بفعله كرامة.

(٤) بمعنى براءةً منكم لا خير بيننا و لا شرّ، و لا يتصرّف بخلاف السّلام بمعنى التّحيّة، فإنّه يتصرّف. (شرح النّاظم)

(٥) يقال لأحد: أتفعل هذا؟ فيقول: حجراً أي منعاً، أي أمنع نفسي و أبعد منه و أبرأ منه، و منه قوله تعالى: ﴿و يقولون حِجراً محجوراً﴾ و لا يتصرّف، والحالة هذه. (شرح النّاظم)

(٦) فلو كان الخبر عنه اسم معنى وجب رفع المصدر خبراً عنه نحو: جِدّك جدّ عظيم، و إنّما بدارُك بدار حريصٍ. (شرح النّاظم)

(٧) التّكرار نحو: زيد سيراً سيراً، و كذا آلة الحصر نحو: إنّما زيد سيراً و ما زيد إلاّ سيراً، عوض عن ظهور الفعل.

(٨) سواء كان مع استفهام نحو: أتوانياً و قد جدّ قُرنائُك، أم لا كقوله: خمولاً و إهمالاً و غيرك مولع. (شرح النّاظم)

(٩) لنفسه كعَليّ دينارٌ اعترافاً، أو لغيره ك: هو ابني حقّاً.

(١٠) أي رأى الجمهور وجوبَ كون الجملة قبل هذا المصدر المؤكّد، خلافاً لقوم جوّزوا سبقه على الجملة.

(١١) وجوب الحذف في المسائل الثّلاث الأخيرة [أي في ذي التّوبيخ والتّفصيل والتّشبيه] لقيام الجملة المتقدّمة مقام العامل.

(١٢) أي يكون عارضاً غير لازم نحو: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ، فلا ينصب نحو: له ذكاء ذكاء الحكماء.

(٣٧٥) لِاسْمٍ بِمَعْنَاهُ وَ صَاحِبٍ[١] وَ لَا لِعَمَلٍ يَصْلُحُ[٢] أَوْ جَا بَدَلًا[٣]

***

(١) لا نحو: فيها صوت صوت حمار.

(٢) في نحو: هو مصوّت صوت حمار ينتصب بمصوّت لا بمضمر. [و كتب أيضاً:] لا يصلح صوتٌ في له صوت للعمل في صوت حمارٍ، لأنّه لا يؤوّل بأنّ مع الفعل لأنّ أنّ مع الفعل مرجوّ وهو في له صوت مقطوع كما صرّحوا بذلك.

(٣) أي و لا جاء بدلاً من الاسم المذكور قبله. (المحشّي). ثمّ إذا اجتمعت الشّروط فإن كان معرفةً تعيّنت فيه المصدريّة، و إن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحاليّة، و يجوز الرّفع في المعرفة والنّكرة على الاتّباع بدلاً فيهما و هو معنى قولي: «أو جاء بدلاً». (شرح النّاظم)

الْمَفْعُولُ لَهُ[١]

(٣٧٦) يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ، قَدْ عَـلَّلَ فِـعْلاً فـي زَمـانٍ اتَّـحَدْ[٢]

(٣٧٧) وَ فاعِلٍ، وَالْأَقْـدَمُونَ ما رَأَوْا شَـرْطَ اتِّـحادٍ،[٣] وَانْـجِرارَهُ قَـفَوْا[٤]

(٣٧٨) لِفَقْدِ شَرْطٍ مـا خَـلا أَنَّ[٥] وَ أَنْ وَجَـرُّهُ مَـعَ الشُّـرُوطِ مـا وَهَـن

(٣٧٩) وَ قَلَّ في مُـجَرَّدٍ، وَشـاعَ فـي ذي أَلْ،[٦] وَالْإسْـتِواءُ مَـهْما تُـضِفِ[٧]

---

(١) اصطلاح القوم أنّ المنصوب هو المفعول له، و كذا القول في المفعول فيه، و اصطلاح ابن حاجب أنّ المفعول له والمفعول فيه يعمّان المنصوب والمجرور بآلة التّعليل والظّرف.

(٢) معه أي مع ذلك المصدر، [و هذا] على رأي المتأخّرين.

(٣) و منه قوله تعالى: ﴿ يريكم البرق خوفاً و طمعاً... ﴾ ففاعل الإرائة هو الله تعالى، والخوف والطّمع من الخلق. (شرح النّاظم). [و نحو:] أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك، و مثال فقد المصدريّة: جئتك للماء والعشب والسّمن.

(٤) وجوباً، باللّام أو من أو الباء بمعنى اللّام، قيل أو بفي السّببيّة نحو: دخلتْ امرأةٌ النّار في هرّة.

(٥) أمّا معها فينصب جوازاً مع فقد الشّروط [نحو:] أزورك أن تحسن إليّ أو أنّك تحسن إليّ. [و كتب أيضاً:] و إن كانا غيرَ مصدَّرَين. (٦) و يقلّ النّصب كقوله: لا أقعد الجبن عن الهيجاء، و يجوز للجبن. (شرح النّاظم)

(٧) نحو: ﴿ ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ﴾ [و مثل:] ﴿ لإيلاف قريش ﴾.

(٣٨٠) وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ في الْمُعْتَمَدِ(١) ٭٭٭ وَالْمَنْعُ فـي الْحالَيْنِ لِلتَّعَدُّدِ(٢)

---

(١) للمفعول له على عامله [نحو:] طربت و ما شوقاً إلى البيض أطرب.

(٢) أي لا يجوز تعدّد المفعول له منصوباً أو مجروراً، [ففي] قوله تعالى: ﴿و لا تُمسكوهُنَّ ضراراً لتعتدوا﴾ لا يجوز تعلّقه بتمسكوهنّ إن جعل ضراراً مفعولاً له، نعم يجوز إن جعل ضراراً حالاً.

الْمَفْعُولُ فيهِ (و هو الظّرف)[1]

(٣٨١) الظَّرْفُ وَقْتٌ أَوْ مَكانٌ ضُمِّنا ... فِـي بِـاطِّرادٍ،[2] وَانْـصِبَنَّ[3] الْأَزْمِـنا

(٣٨٢) بِناصِبِ الْمَصْدَرِ[4] مُطْلَقاً[5] وَ لَوْ ... مُـقَدَّراً، وَفِـي مَكـانٍ قَـدْ أَبَـوْا[6]

---

(١) الحقيقيّ أي يسمّى به أيضاً في الاصطلاح.

مسألة: الظّرف إذا أضمر أي جعل ضميراً وجب فيه لفظ في نحو: اليوم سرت فيه، لأنّ الضّمير يردّ الأشياء إلى أصولها. (٢) أي الظّرفيّة لواقع فيه ناصبٍ له مذكورٍ أو مقدّر. (٣) جوازاً بتقدير في على الظّرفيّة.

(٤) أي المفعول المطلق [ف] الإضافة للعهد الذّكريّ.

(٥) مبهمة بأن تقع على قدر من الزّمان غيرِ معيّن كوقت و حين و زمان، أو مختصّة و هي قسمان: معدود أي ما له مقدار من الزّمان معلوم كسنة و شهر و يومين والحرّم و سائر أسماء الشّهور والصّيف والشّتاء. و غير معدود، و هو أسماء الأيّام كالسّبت والأحد، و ما تختصّ بالإضافة كيوم الجمل، أو بأل كاليوم واللّيلة أو بالصّفة كقعدت عندك يوماً قعد فيه عندك زيد، و ما أضافت إليه العرب لفظ شهر من أعلام الشّهور و هو رمضان و ربيع الأوّل و ربيع الآخر خاصّةً. (شرح النّاظم)

قوله «مبهمة» تعمّ المعرفة و تسمّى المعلومة، والنّكرة و تسمّى غير المعلومة، [وكتب أيضاً:] لا تقع جواباً لِمَتى و لا لِكَم. (تصريح)

قوله «أو مختصّة» و قد تسمّى معيّنة و محدودة، [و] تعمّ المعرفة و تسمّى المعلومة، والنّكرة و تسمّى غير المعلومة، [و كتب أيضاً:] تقع في جواب متى، وقعت في جواب كم أم لا.

قوله «معدود» يقع في جواب كم. و قوله «و غير معدود» لا يقع في جواب كم.

(٦) النّحاة النّصب و أوجبوا الجرّ.

(٣٨٣) إلَّا الَّذِي أُبْهِمَ[1] وَالْمُشْتَقَّا[2]   وَقِيسَهُ إنْ كَانَ لِفِعْلٍ وِفْقَا

(٣٨٤) كَذَاكَ مَا دَلَّ عَلَىٰ مِقْدَارِ   كَالْمِيلِ وَالْفَرْسَخِ وَالْأَقْطَارِ[3]

(٣٨٥) وَمَا جَرَىٰ مَجْرَاهُ بِاطِّرَادِ[4]   مَصَادِرٌ[5] نَابَتْ،[6] عَنِ اسْتِنَادِ[7]

(١) نصب المكان المبهم لشبهه بالزّمان المبهم أو لدلالة الفعل عليه التزاماً، و نصب الأنواع الثّلاثة الباقية لكثرة الإستعمال. [و كتب أيضاً:] فنحو دخلت الدّار والمسجد ممّا ليس من الأنواع الأربعة يسمع و لا يقاس، سواء جعل ظرفاً أو مفعولاً به إذا لم يجعل دخل متعدّياً بنفسه.

المبهم من المكان ما [معرفة أو نكرة] لا يعرف حقيقته بنفسه، بل تُعرف بما يضاف إليه كمكان و ناحية و وراء و أمام و وجه و جهةٍ. (المحشّي). أمّا المختصّ و هو الّذي له اسم من جهة نفسه كالدّار والمسجد والحانوت، و قيل ما كان لفظه يختصّ ببعض الأماكن دون بعض [لا كأمامك فإنّه قد يصير خلفك]، و قيل ما كان له أقطار تحصره و نهايات تحيط به، فلا يتعدّى [معرفة أو نكرة] الفعل إليه إلّا بواسطة في إذا أريد معنى الظّرفيّة. (شرح النّاظم)

و لفظ المكان إذا نصب بما من مادّته فهو داخل في المشتقّ المذكور، و إذا نصب بغيره نحو: زيد مكان عمرو فداخل في المبهم كما صرّح به الشّرح، و قيل خارج عن الأنواع الأربعة، و لابدّ أن يكون في عامله حينئذ معنى الاستقراء، فلا يقال كتب المصحف مكان زيدٍ.

(٢) أي اسم المكان المشتقّ من اسم الحدث المدلول له. [و كتب أيضاً:] لا يجوز أن يعمل فيه إلّا ما من مادّته فلا يقال: ضحكت مجلس زيد إلّا سماعاً.

(٣) الميل أربعة آلاف (٤٠٠٠) ذراع، والفرسخ اثنا عشر ألف (١٢٠٠٠) ذراع، أي ثلاثة أميال، والمراد بالأقطار ما في قولهم قومك أقطار البلاد، والبريد ثمان و أربعون ألف (٤٨٠٠٠) ذراع أي اثنا عشر ميلاً. والغلوة مسافة رمي السّهم، و قال السّيوطيّ مأة (١٠٠) باع والخطوة ثلاث (٣) أقدام. (المحرّر مهدي چوري)   (٤) أي لا يختصّ ظرفيّته بعامل ما.

(٥) نحو: هو قربَ الدّار أو وزنَ الجبل أو زِنَتَه. (شرح النّاظم)

(٦) عن مضافها المقدّر اسمَ مكان مبهم كلفظ مكان أو غيرِه ممّا ينصب ظرفاً مكانيّاً من الأنواع الثّلاثة السّابقة و ما ألحق كلفظ مكان.   (٧) أي هذا الحكم ناش عن السّند والدّليل.

(٣٨٦) كَزِنَةِ الْعَرْشِ[١] كَذا وَزْنُ الْجَبَل نَــصَّ عَــلَيْهِ سِيبَوَيْهِ فـي الْـجُمَلْ[٢]

(١) المضاف المنوب قدرَ، [و كتب أيضاً:] و نحو: هو قربَ الدّار أي مكانَ قربها.

(٢) أي على أنّ انتصاب زنة العرش و وزن الجبل على الظّرفيّة؛ [و] هذا هوالاستناد المذكور.

«سبحان الله، عدد خلقه، و رضى نفسه، و زنة عرشه، و مداد كلماته» نصب الكلمات (المصادر) الأربع على الظّرفيّة و بتقدير قدرَ على رأي‌الشّيخ النّاظم، و أنكره بعض من أهل العصر تعصّباً، فذعل الشّيخ عنهم، و تجنّب منهم، و تركهم بعد ذلك، لا يفيدهم، و لا ينبّههم على خطأ. (كذا ذكر في‌الشّرح)

«سبحان» مصدر أُسبّحُ من حدّ منع، أو اسم مصدر أُسبّح من التّفعيل بمعنى أبرّءُ فأُنزّهُ، و جاء بمعنى أقول سبحان الله، جعل علماً لجنس معنى التّسبيح، ففيه علماً من علل عدم الصّرف الألف والنّون مع العلميّة، و جعل علماً في «سبحان الله» منصوباً مفعولاً مطلقاً بدلاً من اللّفظ بعامله، فوجب حذف فعله و لزم ذلك، فلا يقع غيره، و على كونه اسم مصدر نزّل منزلة المصدر، ثمّ جعل مصدراً أي مفعولاً مطلقاً، والمعنى أبرّءُ الله تعالى من الصّاحبة والولد و سائر السّوء براءةً، أو أسرع إليه تعالى و أخفّ في طاعته سرعة، والمراد إنشاء ذلك لا الإخبار والوعد به.

«عَدَدَ» اسم من العدّ بمعنى الإحصاء، فالثّاني وصف العادّ، والأوّل وصف المعدود، و هو الّذى وضع له أسماء العدد كثلاثة والمعدود. «خَلقِه» بمعنى مخلوقه من الجواهر والأعراض.

«و رضىٰ» مصدر رضِيَ من حدّ علمَ. «نَفْسِه» بمعنى ذاته تعالى، لا ما يتعلّق بالبدن.

«و زنة عرشه» مصدر وزَنَ، والهاء عوض الواو.

«و مداد كلماته» أي عددَها و كثرتَها، أو هو جمع مدّ بالضّمّ بمعنى المكيال المعروف؛ ثمّ نصب الكلمات الأربع على الظّرفيّة المكانيّة بتقدير قدرَ على رأي‌الشّيخ النّاظم للفريدة رحمه الله فلو لفظ بقدَرَ كان من النّوع الثّالث من الأنواع الأربعة للظّرف المكانيّ المنصوب بتقدير في قياساً، المبهم والمشتقّ والمقدار والمصدر، إذ لفظ قدرَ عدد خلقه مثلاً دليل مقدار معيّن من المكان و بمنزلة لفظ نحو فرسخ، و إذا حذف قدر، و ناب منابه المذكورات صار النّوعَ الرّابع منها، لأنّه ناب مصدر عن مضافه المنصوب على الظّرفيّة المكانيّة. والقدر محرّكة، و يضمّ القاف مبلغ الشّيء كالمقدار. والقدْر بسكون العين قياس الشّيء بالشّيء، يقال: قادرته بمعنى قايسته، و فعلت مثل فعله، هذا.

و لعلّ من أنكر عليه رحمه الله من علماء مصر ذهب إلى أنّ نصبها على نيابتها عن المفعول المطلق أي تسبيحاً قَدَرَ المذكورات أي قدراً معدوداً أو مكيلاً بكلماته الّتي لا تنفد، فلعلّه يقدر على قدر المقدّر لفظ مثل مثلاً، أو يقدّره على المذكورات من غير أن يقدّر قَدَراً، أو يقول: إنّ لفظ القدر كلفظ نحو مثل في‌الإبهام، فلا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة، أو يقول: إنّ المضاف إليه هنا لكونه غير معلوم المقدار للبشر بمنزلة النّكرة، فلا يقدّر قدر كما نقل في‌الحواشي الكافية تصريح شرح الإرشاد بأنّ أسماء الجهات السّتّ لا تقبل التّعريف مثل مثل، أو إنّها ملحقة بالنّكرة لإبهامها، فلذا انتصبت قياساً على القول بأنّ مبهم المكان هوالنّكرة، فيكون لفظ مثلٍ أو قدرٍ أو كلّ من المذكورات صفةَ تسبيحاً المحذوف ناب منابه، فيكون هذا من باب «سبحان الله ألف مرّة» و «تسبيحَ الأنبياء» و

(٣٨٧) وَذُو التَّصَرُّفِ الَّذِي ظَرْفاً يَرِدْ ... وَ غَـيْرَهُ،[١] وَمَـا بِـظَرْفٍ يَـنْفَرِدْ[٢]

(٣٨٨) فَـغَيْرُ ذي تَـصَرُّفٍ، وَمِـنْهُ ... سِوَىٰ لَـدَى الْجُمْهُورِ،[٣] وَاضْـمُمْهُ[٤]

(٣٨٩) وَامْدُدْهُ مَفْتُوحاً وَ مَكْسُوراً، وَمَنْ ... رَآهُ يَـجْرِي مِـثْلَ غَـيْرٍ[٥] مـا وَهَـن

(٣٩٠) وَ مِنْهُ عِنْدَ لِمَكانِ الْـقُرْبِ فـي ... حِسٍّ وَ مَـعْنىً، وَ زَمـاناً قَـدْ تَـفي[٦]

☞

«ضربت زيداً مأة سوط» و «ضرب الأمير» مفعولاً مطلقاً نوعيّاً. و لعلّ وجهه أنّ نيابة المصدر عن مضافه إذا كان ظرف مكان كزيدٍ قربَ الدّار، أي مكان قربه، و زنة الجبل و وزنَه أي قدرَ زنتِهِ، و سايَرتُه ميلاً أي مقدارَه و دنوت منه رمية حجر أي قدرَها أو قدر رمح، و سموتُ خمسةَ أشبار أي قدرها قليلٌ. والنّصب في الأمثلة المذكورة ليس نصّاً في الظّرفيّة، والشّايع نيابته [أي المصدر] عن الظّرف الزّمانيّ كانتظرته قدر قيام زيد و صلبَ ناقةٍ، و جئتُكَ صلاةَ الصّبح و قدومَ الحاجّ. والنّوع الرّابع مع قلّته نظراً إلى الثّلاثة الأول مكانيّه أقلّ من زمانيّه، و قيل إنّ النّوع الثّالث أيضاً مفعول مطلق، و ليس بظرف فإنّ اللّغويّين شرحوا الغلوة والميل والبريد والفرسخ بالخطوات، فيكون سرت ميلاً بمعنى خطوةَ هذه الخطوات، أو بتقدير مضاف أي سَيرَ ميل كما في ضربته سوطاً، كذا في حواشي الكافية نقلاً عن شرح التّسهيل مع أنّ الظّاهر أنّ المراد مدح التّسبيح و تعظيمُهُ بتشبيهه بما ذكر لا وقوعه فيه.

(١) فاعلاً أو نائباً مبتدءاً أو خبراً كزمان و يوم و بين. (عبدالكريم المدرّس)

(٢) كسحر معيّناً و قبل و بعد (يدخلها من) و قطّ و عوض (لا يدخلها من).

(٣) و قيل يتصرّف، و قيل ليس بظرف بل اسم مرادف لغير.

(٤) أي أيضاً، أي كما تكسره، و هذا في حال القصر. (٥) مرادفاً له، فليس بظرف.

(٦) نحو: إنّما الصّبر عند الصّدمة الأولى. (شرح النّاظم)

(٣٩١) كَذا لَدىٰ لٰكِنَّها لَيْسَتْ تُجَرّ   وَلَـمْ تَجِئْ ظَرْفاً لِمَعْنًى مُسْتَقَرّ[١]

(٣٩٢) أَمّـا لَـدُنْ فَـإِنَّها مَـبْنِيَّه   لِـلْاِبْتِدا[٢] فـي نَـوْعَيِ الظَّـرْفِيَّه

(٣٩٣) أَضِفْ لِفَرْدٍ وَ سِواهُ،[٣] وَسُمِع   في غُدْوَةٍ مِنْ بَعْدُ نَصْبٌ، فَاتَّبِع

(٣٩٤) وَاعْطِفْ عَلىٰ غُدْوَةٍ حَتْماً، وَانْصِبِ[٤]   وَمَـنْ يَـقُلْ بِـالْجَرِّ[٥] لا تُـصَوِّبِ

(٣٩٥) وَمِنْهُ مَعْ لِـوَقْتِ الْاِجْـتِماعِ أَوْ   مَكـانِهِ، وَجَـرُّها بِـمِنْ حَكَـوْا

(٣٩٦) وَخَـبَراً وَ صِـلَةً حـالاً تَـقَع[٦]   وَسـاكِـناً عَـلَى الْبِناءِ مَا امْتَنَع

---

(١) بل للأعيان فقط، و أمّا عند فيجيء للأعيان والمعاني، تقول هذا القول صواب عندي و لا تقول لديّ.

(٢) أي لابتداء غاية زمان و مكان. (٣) جئتك من لدن ظهرٍ، أو من لدن أنت كبرتك.

(٤) المعطوف نحو: لدن غدوةً و عشيّةً. (٥) أي بجوازه في المعطوف على محلّ المنصوب.

(٦) و لذا أعرب في أكثر اللّغات مع أنّ حقّها أن يبنى، لكونها على حرفين* و لجمودها أي لزومها وجهاً واحداً من الاستعمال. (المحشّي). *بلا ثالث محقّق العود. (شرح النّاظم)

(٣٩٧) وَ مَصْدَرٌ[١] يَنُوبُ[٢] عَنْ مَكَانِ[٣] وَ شَاعَ هٰذَا الْحُكْمُ فِي الزَّمَانِ[٤]

---

(١) و لابدّ أن يكون المصدر معيّناً لوقت كصلاة العصر و قدوم الحاجّ، أو مقدّراً كانتظرتك حلب ناقة في الزّمان، و [مثل] زيد وزن الجبل في المكان، أو [معيّناً] لمكان كزيد قرب الدّار. (النّاظم والمحشّي)

(٢) في النّصب ظرفاً كما سبق أنّه ينصب قياساً بتقدير في. [و كتب أيضاً:] كما مضى حيث عُدّ أنواع الظّرف المكانيّ المنصوب قياساً.

(٣) مضافٍ إلى ذلك المصدر نحو جلست قربَ زيد أي مكان قربه، (المحشّي والنّاظم). [و كتب أيضاً:] سواء كان لفظ مكان أو غيره. (٤) نحو: جئتك صلاة العصر أي وقتها. (شرح النّاظم)

الظُّرُوفُ الْمَبْنِيّاتُ

(٣٩٨) مِنْ ذاكَ غَيْرُ ما مَضِیٰ إِذْ جُمِعا مِــنْ مُـبْهَمٍ أُضِـيفَ أَوْ مـا قُـطِعا

(٣٩٩) لِلْماضي إِذْ، وَ رُجِّحَ الْمُسْتَقْبِلا ظَـرْفاً وَ مَـفْعُولاً بِـهِ وَ بَـدَلا...

(٤٠٠) مِنْهُ، وَ بِالزَّمانِ جُرَّتْ، وَ أَضِفْ لِـجُمْلَةٍ، وَالْـجُزْءُ رُبَّـما حُـذِف

(١) عند جمع المبنيّات في باب المعرب والمبنيّ. [و كتب أيضاً:] من الزّمن المبهم المضاف لجملة أو لمبنيّ والظّرفِ المقطوع عن الإضافة. (شرح النّاظم).

(٢) غير متصرّف عند الجمهور. (المحشّي). ليس بحرف لتنوينها والإضافةِ إليها بلا تأويل، و بنائها لوضعها على حرفين وافتقارها إلى مابعدها من الجمل. (شرح النّاظم). [و كتب أيضاً:] يجوز كونه بدلاً من غيرُ فيكون «للماضي» خبرٌ محذوف أي و هو (إذ) للماضي، و قس.

(٣) وقوعه ظرفاً للمستقبل على عدم وقوعه ظرفاً له خلافاً للجمهور.

و أصل وضعها أن يكون ظرفاً للوقت الماضى، و هل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور: لا، و قال جماعة منهم ابن‌مالك: نعم، و استدلّوا بقوله تعالى: ﴿يومئذٍ تحدّث أخبارها﴾ والجمهور جعلوا هذه الآية و نحوها من باب ﴿و نفخ في‌الصّور﴾ أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، و قال ابن‌هشام: و يحتجّ لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم﴾ فإنّ يعلمون مستقبل لفظاً و معنًى لدخول حرف التّنفيس عليه. (شرح النّاظم)

(٤) عند الأخفش والزّجاج و ابن‌مالك نحو: ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾ خلافاً لمن (الجمهور) جعله غير متصرّف إلّا أنّه يضاف إليه اسم الزّمان.

(٥) نحو: ﴿واذكر في‌الكتاب مريم إذ انتبذت...﴾ والجمهور لا يثبتون ذلك. (شرح النّاظم)

(٦) اسميّة [نحو: ﴿إذ هما في‌الغار﴾] أو فعليّة [نحو: ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾].

(٤٠١) أَوْ كُلِّهَا، فَنُوِّنَتْ مُعَوَّضَا[1] وَلَا يَلِيهَا اسْمٌ[2] يَلِيهِ مَا مَضَى[3]

(٤٠٢) وَعَلَّلَتْ حَرْفاً، وَقِيلَ ظَرْفاً[4] وَلِلْمُفَاجَاةِ، فَخُلْفٌ يُلْفَى[5]

(٤٠٣) ظَرْفٌ لِلْإِسْتِقْبَالِ وَالشَّرْطِ إِذَا[6] وَقَلَّ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَفْرَادِ ذَا[7]

(٤٠٤) وَأَلْزَمَتْ إِضَافَةً لِلْفِعْلِ[8] لَوْ مُقَدَّراً،[9] وَالنَّاصِبُ الشَّرْطُ رَأَوْا[10]

---

(١) حين حذف الكلّ، و يكسر ذاله. (٢) و لكن يحسن نحو: جئتك إذ زيد يقوم.

(٣) نحو: جئتك إذ زيد قائم، فالحسن أن يقال حينئذ إذ قام زيد. أي يقبح ذلك، و وجه قبحه أن إذ لمّا كانت لما مضى، و كان الفعل الماضي مناسباً له في الزّمان، و كانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما. (شرح النّاظم)

(٤) أيضاً أي كما إذ لم تكن للتّعليل. و ترد إذ للتّعليل خلافاً للجمهور كقوله تعالى: ﴿و لن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون﴾ أي لأجل ظلمكم في الدّنيا... و هو حرف بمنزلة لام العلّة، و قيل ظرف والتّعليل مستفاد من قوّة الكلام، لا من اللّفظ. (شرح النّاظم)

(٥) هل هي حرف للمفاجاة أو للتّأكيد أي زائد أو ظرف مكان أو زمان [أي] اسم.

(٦) [نحو:] ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾ إلى ﴿فسبّح بحمد ربّك....﴾ الآيه.

(٧) المذكور أي الظّرف والاستقبال والشّرط، فقد تجرّد للظّرفيّة نحو: ﴿واللّيل إذا يغشى﴾ و قد تكون للماضي، و قد تكون غير ظرف [نحو:] إذا جاء زيد، إذا جاء عمرو، (المحشّي). نحو: ﴿و إذا رأوا تجارة أو لهواً انفضّوا إليها...﴾ فإنّ الآية نزلت بعد انفضاضهم. (شرح النّاظم)

(٨) لتضمّن معنى الشّرط. [و كتب أيضاً:] مضارعاً أو ماضياً [أي] للجملة الفعليّة، و أيضاً لزمت الفاء في جوابه. (٩) فلو دخل على اسم بعده فعل فهناك فعل محذوف يفسّره المذكور.

(١٠) المحقّقون لا الجزاء كما عليه الأكثرون.

(٤٠٥) وَلِلْمُفاجاةِ[١] فَقيلَ حَرْفا   أَوْ لِمَكانٍ أَوْ زَمانٍ ظَرْفا

(٤٠٦) وَتَلْزَمُ الْفاءُ،[٢] وَلا يَليها   فِعْلٌ،[٣] وَقيلَ جازَ مَعْ قَدْ فيها[٤]

(٤٠٧) أَلْآنَ وَقْتٌ حاضِرٌ[٥] وَالْمُرْتَضىٰ   إِعْرابُهُ[٦] كَقَوْلِ بَعْضِ مَنْ مَضىٰ

(٤٠٨) أَمْسِ[٧] لِما يَوْمُكَ تالٍ[٨] فَإِنْ   نُكِّرَتْ أَوْ عُرِّفَتْهُ لَمْ يَنْبَنِ[٩]

(٤٠٩) حَيْثُ مَكانٌ،[١٠] وَأَضِفْ لِجُمْلَةِ   وَقَلَّ أَنْ تَخْرُجَ عَنْ أَفْرادِ[١١] تي

---

(١) فلا تحتاج لجواب و لا تقع في الابتداء. (شرح النّاظم)   (٢) أي دخولها على إذا للمفاجاة.

(٣) فتختصّ حينئذ بالجملة الاسميّة لتمتاز عن إذا الشّرطيّة، و لكن قد تدخل على الفعليّة المقرونة بقد لأنّ الشّرطيّة لا تقترن بقد، [و] يأتي كلّ ذلك في النّظم.   (٤) أي في الجملة الفعليّة الدّاخلة عليها إذا المفاجاة.

(٥) أي اسم له. [و كتب أيضاً:] جميعه أو بعضه.

(٦) بالنّصب على الظّرفيّة، و إن دخلته من جرّ، و قيل مبنيّ على الفتح لتضمّن معنى الإشارة أم لام التّعريف لأنّ أل فيه زائدة، أو لمخالفته لنظائره حيث استعمل في أوّل وضعه باللّام، و هو يدخل على النّكرة أي بعد نكارتها، أو لشبه الحرف حيث لا يثنّى و لا يجمع و لا يصغّر.

(٧) معرفة متصرّفة تستعمل في موضع الرّفع والنّصب والجرّ.

(٨) أو ما في حكمه في إرادة القرب. (شرح النّاظم)

(٩) و إلّا فيبنى على الكسر لتضمّن معنى اللّام ظرفاً أو غيره، و نقل عن تميم إعرابه حالة الرّفع فقط إعراب ما لا ينصرف.   (١٠) علّة بنائه افتقاره إلى الجملة.

(١١) كأن لا تضاف لفظاً بل تضاف إلى جملة محذوفة عوّض عنها ما، أو تضاف لمفرد، أو تكون للزّمان، أو تكون غير ظرف.

(٤١٠) عَوْضُ[١] لِوَقْتٍ قابلٍ[٢] قَدْ عُمِّما ... وَ قَطُّ لِلْماضي وَ نَفْياً لَزِما

(٤١١) كَيْفَ[٣] يُرى مُسْتَفْهِماً[٤] عَنِ الْخَبَرِ[٥] ... وَالْحالِ[٦] ظَرْفاً، نُصَّ لٰكِنْ مَا اسْتَقَرّ[٧]

---

(١) علّة بنائه شبهه بالحرف في الإبهام حيث يقع على كلّ ما تأخّر من الزّمان. (شرح النّاظم). و كذا القول في بناء قطّ. (المحشّي) (٢) أي مستقبل، و قد ترد للماضي. (٣) بني لتضمّنه معنى همزة الاستفهام.

(٤) و قد تكون للشّرط غير جازم.

والغالب فيها الاستفهام حقيقة أو حكماً، فإن وقعت قبل ما لا يستغنى عنه نحو: كيف أنت؟ و كيف كنت؟ فخبر، و إلّا فحال نحو: كيف رأيت الحبيب؟ و هي على التّقديرين ظرف عند سيبويه، و أنكره الأخفش والسّيرافيّ، و قال ابن‌مالك: إنّ القول بظرفيّتها إشتباه نشأ من تفسيرها بـ «على أيّ حال» و حسّنه ابن‌هشام. (عبدالكريم المدرّس)

(٥) إذا وقع قبل ما لا يستغنى به نحو: كيف أنت و كيف كنت و كيف ظننت زيداً.

(٦) إذا كان قبل ما يستغنى به نحو: كيف جاء زيد؟ و في ﴿ كيف تكفرون بالله ﴾ استفهام عن الحال.

(٧) رأي الكلّ على الظّرفيّة. (المحشّي). قال الأخفش والسّيرافيّ: كيف اسم غير ظرف. (شرح النّاظم). قال ابن‌مالك: تسميته ظرفاً لتفسيره بعلى أيّ حال الجارّ والمجرور تسمّى ظرفاً مجازاً.

الْمَنْصُوبُ عَلَى التَّوَسُّعِ[١]

(٤١٢) تَوَسَّعُوا[٢] في مَصْدَرٍ[٣] وَ ظَرْفِ[٤] مُـصَرَّفٍ فَأَضْـمَرُوا[٥] لا مَـعْ فـي

(٤١٣) وَ نَصَبُوهُ[٦] وَ هُوَ مَفْعُولٌ بِـهِ[٧] لا مَـعَ حَـرْفٍ عـامِلٍ أَوْ مُشْـبِهِ[٨]

---

(١) هذا المنصوب على التوسّع المبوَّبُ له هنا مفعول به تامٌّ مجازيٌ على ما يظهر، و ليس بظرف مجازيّ أي الجارّ والمجرور، و هذا ظاهر، و لا منصوباً بنزع الخافض، فاعرف.

قول المحشّي: «و لا منصوباً» سماعاً أو قياساً كما في أنْ و أنّ واسمي الزّمان والمكان. [و كتب أيضاً:] كاخترت الرّجال زيداً [فإنّ الرّجال] منصوب على التّوسّع والمجاز، لكن ليس بمراد في الباب. [و كتب أيضاً:] نعم هو أيضاً منصوب على التّوسّع لمن لم يبوّب له.

قوله: «بنزع الخافض» سماعاً نحو: ﴿ فاجتنبوا الرّجس من الأوثان ﴾ أي من الرّجس، لأنّه ليس بقياسيّ، فلم يبوّب له، لكن يسمّى منصوباً على التّوسّع و مفعولاً به تامّاً مجازيّاً، أو قياساً نحو: سرت يوماً أو أمامك، لأنّه ظرف و مفعول فيه، و ليس بمفعول به، فافهم.

(٢) و لو في الفعل اللّازم الّذي لا ينصب المفعولَ به الحقيقيَّ.

(٣) و إلّا لم يجز نحو: ضُرِب ضربٌ شديد، لأنّ جوازه فرع عن التّوسّع في المصدر و جعلِهِ مفعولاً به مجازاً أي نصبِهِ نصبَ المفعول به.

(٤) أي جعلوهما مفعولاً به مجازاً، نحو: الكرمُ أكرمتهُ زيداً و أنا ضارب الضّرب زيداً و يومُ (ما) شهدناه سليماً و عامراً أي فيه، و مشربُ (ما) أشربه أي فيه. [و كتب أيضاً:] أي و أمّا التّوسّع في غير ذلك فليس بقياس، هذا واعرفه، فليس بمراد في هذا الباب.

(٥) أي جعلوه ضميراً نحو: اليومُ سرتُهُ، [و هذا] دليل على توسّعهم فيهما، [و كتب أيضاً:] و لا يجوز ذلك في المنصوب على الظّرف، بل لابدّ حينئذ من لفظ في، و إنّما يجوز في المنصوب مفعولاً به.

(٦) عمل النّصب في المنصوب على التّوسّع مجاز، صرّح به في الشّرح، فكذا تسمية المنصوب مفعولاً به بمجاز، و كذا تسمية العامل عاملاً نظراً إلى المنصوب على التّوسّع. (٧) للعامل لازماً أو متعدّياً لواحد أو لاثنين.

(٨) لأنّهما لا يعملان في المفعول به و المتوسّع فيه يشبّه به.

(٤١٤) أَوْ كانَ[١] أَوْ ما لِثَلاثٍ عُدِّيا[٢] قِيلَ أَوِ اثْنَيْنِ، وَبَعْضٌ رَضِيا[٣]

(١) أو أخواته، لأنّها إنّما رفعت و نصبت تشبيهاً بالفعل المتعدّي، فلو نصب على التّوسّع كثر المجاز.

(٢) إذ ليس لنا فعل يتعدّي لأربعة حتّى يشبّه المتعدّي لثلاث به.

(٣) بالتّوسّع في المتعدّي لثلاث أيضاً.

اعلم أنّه يقال: شكرت الله(ا) و له، و أكلت لزيدٍ طعامه و أكلته طعامه، و هكذا قَصَد و نَصَح و وَزَن و وعدَ و ذهب الشّامَ و إليه، فقد نصب بعدها الاسم، و قد جرّ بالحرف، فقيل: إنّها لازمة متعدّية لا لازمة و لا متعدّية، لتساوي الاستعمالين فيهما، و قيل: متعدّية بنفسها أبداً والجارّ زائد إذا وجد، و قيل: لازمة أبداً والجارّ محذوف إذا لم يلفظ، و ينصب الاسم بعد حذف الحرف توسّعاً في الفعل و إجراءً له مجرى المتعدّي، و هذا مقصور على السّماع، لكن ورد نظماً و نثراً بخلاف «عَسَل الطّريقَ» الآتي يخصّ النّظم، فليس هذا الباب من المنصوب على التوسّع المبوّب له في الكتاب، لأنّه مخصوص بالمصدر والظّرف و قياسيّ بعد استجماع شرائط كونهما متصرّفين لا كسبحان الله و ثمّ و عدمِ كون العامل حرفاً أو جامداً أو ناقصاً أو متعدّياً لثلاثة، و لا تخصيص و لا قياس في الباب.

و أمّا نصب غيرِ المبهم من المكان(ب) بعد ما من مادّة دخلتُ أو سكنت أو نزلت كدخلت الدّار أو المسجد أو السّوق فإن كان على الظّرفيّة و كونه مفعولاً فيه كما قيل فهو سماع أيضاً لإنتفاء شرط تقدير في جُوِّز إلحاقاً له بالمبهم لكثرة استعماله بعد ما ذكر، و كذا شذّ: «عَسَل الطّريقَ» و ﴿فاستبقوا الصّراط﴾ و ﴿سنعيدها سيرتها الأولى﴾ على النّصب مفعولاً فيه، كما قيل؛ و أمّا على القول بأنّ كلّ ذلك مفعول به على التّوسّع كما صوّبه في «المغني» و صرّح بأنّ الجارّ المقدّر في عسل «في» و «إلى» في سيرتها و «في» أو «إلى» في الباقيات فهو أيضاً سماع كما صرّحوا به، و ليس من المبوّب له، لأنّ مراد المصنّف خصوص(ت) ما نُصِب أوّلاً مفعولاً مطلقاً أو ظرفاً و مفعولاً فيه قياساً، ثمّ جُعِل بالتّوسّع والمجاز مفعولاً به لناصبه الأوّل كما يعلم من قوله في الشّرح إذا ناب المصدر عن الفاعل فهو نصب أوّلاً مفعولاً به توسّعاً، ثمّ جعل نائباً و لو لم يجعل أوّلاً مفعولاً به بالتّوسّع لم يصحّ نيابته عن الفاعل، و مثّل بـ: الكرمُ أكرمته زيداً و أنا ضارب الضّربَ زيداً، و من أمثلته في الشّرح للظّرف الموسّع و من جعل المنصوب على التوسّع قياساً مع أنّهم صرّحوا بأنّ تقدير الجارّ في غير المفعول فيه المستجمع لشرائط النّصب بتقدير في المشهورة و في غير أنْ و أنّ وكي إذا أمن اللّبس سماع، لا مطلق المصدر و اسم الزّمان والمكان، و يظهر من قوله المذكور أنّه ليس في هذا الموسّع تقدير الحرف، تأمّل(ج). و في الشّرح لم يرد السّماع بالتّوسّع إلّا في اللّازم والمتعدّي لواحد، انتهى.

و في باب دخلت قول آخر أنّه متعدّ بنفسه، و من المنصوب بنزع الخافض و جعله مفعولاً توسّعاً سماعاً آليت حبّ العراق أي على حبّه، فاحفظ.

و يسمّى النّصب بنزع الخافض بالنّصب بالحذف والإيصال أيضاً، و تضمّن المنصوب بنزع الخافض لمعناه إذا لم يكن ظرفاً نحو: ﴿فاجتنبوا الرّجس﴾ كتضمّن كلّ ظرف حقيقيّ لمعنى في و كلّ تميز لمعنى من و كلّ حال لمعنى

☞

في وكلّ مضاف إليه لمعنى اللّام أو في أو من؛ والظّرف والتّميز قد يصلحان(د) لمباشرة الحرف و قد لا يصلحان و كذا المضاف إليه، هذا، فظهر أنّه لا تضمّن للحرف في المنصوب مفعولاً به على التّوسّع الّذي بوّب له في الكتاب مصدراً أو ظرفاً زمانيّاً أو مكانيّاً، فتدبّر.

(ا) يأتي تفصيل باب شكر هذا في الكتاب الرّابع.

(ب) لابدّ في غير المكان من في كدخلت في الأمر.

(ت) إن كان كذلك فلِمَ شُرِط أن لا يكون عامله حرفاً و لا اسماً جامداً، و هما لا يعملان في المفعول المطلق و لا في الظّرف، تأمّل.

(ج) كيف و لا يضمر في المصدر ألبتّة. [و كتب أيضاً:] بل الظّاهر أنّ معنى الحرف منسيّ في الباب أي في المنصوب مفعولاً به على التّوسّع مصدراً أي ظرفاً، لأنّ معنى في ينافي المفعول به، و يدلّ له قوله: «فاضمروا لا مع في» أي لفظه كاليوم سرته، ولو كان ظرفاً و مفعولاً فيه لقيل سرت فيه لأنّ الضّمير يردّ الأشياء إلى أصولها، كذا قال في الشّرح. فظهر أنّه لا في في هذا الموسّع، و إلّا لظهر عند الإضمار، فتفسيره في الشّرح أمثلة الظّرف الموسّع فيه «بأي فيه» بيان، لأنّه كان في الأصل ظرفاً فوسّع فيه لا لتقدير في، فلا يقدّر الحرف في الموسّع أصلاً و لو ظرفاً؛ ثمّ اعلم أنّ المفعول به الصّريح أي التّامّ ما نَصَبه العامل من غير توسّط حرف جرّ، فالمفعول به بالتّوسّع مطلقاً (سماعيّاً أو قياسيّاً) كذلك، والمفعول به الغير الصّريح أي الغير التّامّ ما نصبه العامل بواسطة حرف الجرّ لفظاً على ما يظهر، فالمنصوب بنزع الخافض أيضاً مفعول به تامٌّ أي صريح، إلّا أنّ نصب الفعل له مجاز، لأنّه بعد نصب الخافض بالتّوسّع في الفعل و إجرائه مجرى الفعل المتعدّي، والعمل بالتّشبيه مجاز، كما صرّحوا به؛ فلا فرق بين المنصوب بنزع الخافض توسّعاً و بين ما بوّب له إلّا أنّ معنى الحرف لا يراد في المبوّب له و لو كان في الأصل ظرفاً و يراد في المنصوب على النّزع و إلّا أنّ المبوّب له مخصوص بالمنصوب على التّوسّع الّذي كان في الأصل مصدراً أي مفعولاً مطلقاً أو ظرفاً، والمنزوع عمّ اسم الحدث أو الزّمان والمكان و غيرَ ذلك المذكور، و إلّا أنّ النّصب في المبوّب له قياس دون ذلك، و لكن كلاهما مفعول به تامّ مجازاً و منصوب على التّوسّع في الفعل أي إجرائه مجرى المتعدّي؛ و عمل العامل النّصب في كلّ مجاز لأنّه بالتّشبيه بالمتعدّي سواء كان لازماً مطلقاً أو نظراً لذلك المنصوب و ليس بواسطة جارّ و إن لوحظ معناه في المنزوع كما يلاحظ في الظّرف أي المفعول فيه و في المضاف إليه و في التّميز، وإنّما أطنبت لما قد زلّ أقدام الطّلّاب

(د) كصمت في يوم الخميس، و عندي راقود من عسل، عبداً لله تعالى، و ما لا يصلح كيوم الأحد، و كأحد عشر كوكباً، و طاب زيد نفساً، و كالظّروف الغير المتصرّفة كعند و مع فإنّها لاتجرّ بفي.

☞

الجارّ والمجرور ظرف مجازيّ و مفعول به غير تامّ، والطّلبة تسميه مفعولاً به غير صريح، و مقابله المفعول به التّامّ أي الصّريح، و لا يقال له المفعول به المجازيّ، بل إنّما يقال له الظّرف المجازيّ مقابلاً للظّرف الحقيقيّ، فلا يقال له ما ذكر مقابلاً للمفعول به الحقيقيّ فإنّه مقابل المفعول به المجازيّ، و هو المنصوب مفعولاً به على التّوسّع سواء كان ذلك النّصب بسبب تقدير حرف الجرّ أي بتضمين معناه كما في المنصوب بنزع الخافض أو لا، كما في المنصوب مفعولاً به على التّوسّع الّذي بوّب له في الكتاب لا الظّرف المجازيّ، فيعمّ المفعول به التّامّ والمفعول به الغير التّامّ، فراجع واعرف.

الْمَفْعُولُ مَعَهُ

(٤١٥) يُنْصَبُ تالي الْواوِ[١] مَفْعُولاً مَعَه ... بِسابِقِ الْفِعْلِ[٢] وَ شِبْهِهِ[٣] في السَّعَة[٤]

(٤١٦) إنْ صَلُحَ الْعَطْفُ[٥] وَ لَوْ مَجازاً ... وَ كَوْنُ هٰذا جُمْلَةً ما جازا[٦]

(٤١٧) وَالْعَطْفُ بَعْدَ مُفْرَدٍ[٧] وَ بَعْدَ ما ... لَمْ يَتَضَمَّنْ شِبْهَ فِعْلٍ[٨] حُتِما[٩]

---

(١) للمصاحبة [و] هذا واو العطف في الأصل.

(٢) على الواو، [و] سبقه واجب، و قيل بالواو، و قيل بفعل مضمر بعد الواو.

(٣) سواء سبق بحروفه أو معناه فقط.

(٤) أي قياس و ليس يختصّ بالشّعر، و قيل سماع فلا يقاس في الباب.

(٥) حقيقة كجاء البرد والطّيالسة، و قيل مطلقاً حتّى في إرادة العطف الصّرف كقام زيد و عمراً و حيث لا يتصوّر معنى العطف نحو: قعدت وطلوع الشّمس. (شرح النّاظم). [و كتب أيضاً:] و مع كما يعلم من بيت آخر البحث. [و كتب أيضاً:] و كونه مفعولاً معه.

واوا المصاحبة هي الّتي لا تفهم المصاحبة إلّا منها بخلاف واو العطف الصّرف لا تفهم المصاحبة من نفسها بل من العامل السّابق عليها.

(٦) و زعم صدر الأفاضل تلميذ الزّمخشريّ أنّه قد يكون جملة، و خرّج عليه قولهم جاء زيد والشّمس طالعة، و أجيب بأنّها مؤوّلة بالحال السّببيّة أي جاء زيد طالعة الشّمس عند مجيئه. (شرح النّاظم) إذ لا تنحلّ إلى مفرد يبيّن هيئة فاعل أو مفعول به و لا تؤكّد.

(٧) مسائل الباب بالنّسبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام. (شرح النّاظم)

(٨) [نحو:] أنت أعلم و مالك، المعنى بمالك [و مالك] عطف على أنت و نسبة العلم إليه مجاز.

(٩) ظهر من هذا أنّه لا يشرط حروفَ الفعل.

(٤١٨) وَالنَّصْبُ حَتْمٌ بَعْدَ مُضْمَرٍ وُصِل[1] — لِغَيْرِ نَصْبٍ لَمْ يُؤَكَّدْ مُنفَصِل

(٤١٩) وَالْعَطْفُ رَجَحْ بَعْدَ ذِي رَفْعٍ فُصِل — أَوْ ظاهِرٍ[2] جُرَّ، وَبَعْدَ مَا[3] نُقِل

(٤٢٠) وَكَيْفَ[4] نَصْبُ مُضْمَرٍ[5] كَوْنٍ نَقَص[6] — وَالنَّصْبُ رَجَحْ حَيْثُ شَرْطُ الْعَطْفِ نَصّ[7]

(٤٢١) وَخِيفَ فَوْتُ الْقَصْدِ لِلْمَعِيَّة — وَإِنْ تُؤَكِّدْ جازَ بِالسَّوِيَّه[8]

(٤٢٢) وَحَيْثُ لا يَصْلُحُ مَعْ وَالْعَطْفُ[9] — أُضْمِرَ فِعْلٌ صالِحٌ لِيُقْفُوا

---

(١) في جملة اسميّة أو فعليّة متضمّنة معنى فعل [نحو:] مالَكَ أو ما شأنك أو ما صنعت و زيداً؟

(٢) [نحو:] ما أنت و زيد و زيداً؟ [و] ما شأن عبدالله و زيدٍ و زيداً؟ [و كتب أيضاً:] جوّز النّصبَ، فظهر أنّه لا يشرط حروف الفعل.

(٣) الاستفهاميّة الّتي بعدها ضمير مرفوع منفصل. [و كتب أيضاً:] جواب سؤال مقدّر: كأنّه قيل: إذا كان نحو: ما أنت و زيد و زيداً، و كيف أنت و زيد و زيداً، راجحَ العطف فلِمَ نُقل عن بعض العرب بالنّصب دائماً و هو دليل ترجيح النّصب؟ فأجاب بأنّه بتقدير الكون، فيكون من المسألة السّابقة أي من واجب النّصب.

(٤) إذا تلاه ضمير رفع منفصل. (٥) لتالي الواو على كونه مفعولاً للكون.

(٦) نائب فاعل مضمراً. [و كتب أيضاً:] خبره ما و كيف. و قيل تمّ، فكيف حال دون ما لأنّه لا يصلح للحال، بل يكون مبتدءاً. (٧) أي اجتمع شروط العطف و لكن... (المحرّر مهدي چوري)

(٨) العطف والجعل مفعولاً معه [نحو:] ما صنعت أنت و أباك و أبوك؟.

(٩) حيث لا يتسلّط الفعل السّابق على تالي الواو كقوله: و زجّجنَ الحواجب والعيون، أي دقّقن و طوّلنَ الحواجب و كحّلنَ العيون، فليس هذا من أقسام أبواب، و لذا لم يعد قسماً سادساً.

الْمُسْتَثْنى[1]

ويقال له الاستثناء

(۱) هو المخرَج بإلّا أو إحدى أخواتها تحقيقاً و هو المتّصل أو تقديراً و هو المنقطع من مذكور أو متروك لفائدة [والمتروك نحو:] ما ضربت إلّا زيداً أي أحداً. و في ناصبه (إذاكان بإلّا) سبعة أقوال: لا ترجيح عندي فيها، لكن الصّحيح عند ابن‌مالك و عزاه لسيبويه والمبرّد أنّه إلّا كإن و لاء التّبرئة، و قيل هو ما قبل إلّا من فعل و نحوه، و قيل هو أستثني مضمراً. (شرح النّاظم) و قيل هو المستثنى منه بواسطة إلّا.

الاستثناء بإلّا إمّا في الموجب أو غيره، و عليهما إمّا تامّ أو مفرّغ، فصار الأقسام أربعة، و على التّقادير إمّا متّصل أو منقطع، فصارت ثمانية، و على الكلّ إمّا مقدّم على المستثنى منه أو مؤخّر عنه، فصارت ستّة عشر، و على الكلّ إمّا أن لا يتكرّر إلّا أو تكرّر لا لتوكيد، أمّا التّكرار له فكعدم التّكرار فالأقسام إثنان و ثلاثون، يذكر النّاظم حكم ما لم يتكرّر، و هو ستّة عشر قسماً في البيتين الأوّلين، و في «و ألغ إلّا» إه، أربعة بـ«فانصب» لكن اثنان منها واجب النّصب و هما ما قدّم المستثنى على المستثنى منه متّصلاً أو منقطعاً، و يعرف هذا الوجوب مقايسة بما يأتي من قوله: «و نصب كلّها مقدّماً رضى»، و في الآخرين لغة بالاتّباع و باعتبارهما لا باعتبار الأوّلين.

قال: «هذا ما انتفي» إشارة إلى «فانصب» و ما بعد. و قوله: «و تال نفياً أو ما أشبها متّصلاً يبدل» إشارة إلى قسم المتّصل المؤخّر الغير الموجب. و قوله: «لا إن يسبق» إشارة إلى قسم أيضاً المتّصل المقدّم الغير الموجب(ا) و قوله: «و لا إذا يقطع» إشارة إلى قسمين المقدّم والمؤخّر من المنقطع، فحصل أربعة أخرى، فصارت الأقسام ثمانية. و قوله «هذا ما انتفى» لستّة منها. و قوله: «و ألغ إلّا أن تفرّغ قبلها لتِلوِها» إشارة إلى الأقسام الثّمانية الباقية إذ في صورة التّفريغ يحتمل عقلاً أن يكون الكلام مثبتاً أو منفيّاً والمستثنى مقدّماً على المستثنى منه أو مؤخراً، متّصلاً أو منقطعاً، لكن في الواقع لم يقع التّفريغ إلّا في المنفيّ أي غير الموجب عند الأكثر، و لا يحصل التّقدّم و لا التّأخّر لكون المستثنى منه معدوماً، و لا يظهر الانقطاع لأنّه لم يذكر حتّى يعرف أنّ المستثنى ليس جنسه، فلم يقع من هذه الثّمانية إلّا قسم واحد، فصار الأقسام المتحقّقة تسعة والمنتفية سبعة.

و قوله: «و إن تكرّر» البيتين إشارة إلى السّتّة عشر الآخر، والمتحقّقة هنا أيضاً تسعة. و قوله: «فإن فرّغتَ» إشارة إلى واحد. و قوله: «أو أخرت» إلى أربعة. و قوله: «و نصب كلّها» إلى أربعة. والسّبعة الأخرى منتفية هنا أيضاً. و معنى قوله: «لا واحداً» إن ذلك الواحد يعرب بحسب العوامل في التّفريغ و ينتفي نصبه على الاستثناء على إبداله في قسمين من التّأخير الواقعين في الموجب التّامّ و في قسم آخر منه المنقطع المؤخّر في المنفيّ و ينتفي الإبدال في رابع منه المتّصل المؤخّر في المنفيّ. و معنى قوله: «فانصبها» أي على الاستثناء و وجوباً فصحّ عطف «لا واحداً» مع أنّ الواحد قد ينصب إذ نصبه إمّا ليس على الاستثناء و إمّا ليس بقطعيّ، فليس معنى «لا واحداً» أنّه يعرب بحسب العوامل كما يتوهّم. و قوله: «و لا يعمل ما يسبقها فيما تلا» خلافاً لما أجازه الكسائيّ كما سبق في بحث الفاعل. و قوله: «و بعد في النّفي تلا مضارع والماضي إن فعل خلا» والجملة الفعليّة بعد إلّا مؤوّلة بمفرد تستثنى، والاسميّة كذا على القول بوقوعه بعد إلّا نحو: ﴿لستَ عليهم بمسيطر إلّا من تولّى و كفر فيعذّبه الله العذاب

(٤٢٣) مَا[1] اسْتَثْنَتْ إِلّا مُوجِباً[2] تَمَّ[3] بِها[4] فَانْصِبْ،[5] وَتَالِ نَفْياً أَوْ مَا أَشْبَهَا

(٤٢٤) مُتَّصِلاً يُبْدَلُ[6] لا إِنْ يَسْبِقِ[7] وَ لا إِذا يُقْطَعُ،[8] هَـذا مَا انْتُقِي[9]

(٤٢٥) وَ سَبْقَهُ صَدْرَ الْكَلامِ[10] وَالْعَدَدْ[11] أَيْ بِأَداةٍ مَنَعُوا فِي الْمُعْتَمَدْ

الأكبر﴾ على أنّ من مبتدأ و فيعذّبه الله خبر، والجملة في محلّ النّصب مستثنى منقطع.

(١) هكذا وجدته في نسخة صحّحها حفيد الچوري السّيّد زين‌العابدين. و كتب الأستاذ عبدالكريم المدرّس و قوله «و تالِ نفياً أو ما أشبهها متّصلاً يبدل» إشارة إلى قسم المتّصل الغير الموجب. و قوله «لا إن يسبق» إشارة إلى قسم المتّصل المؤخّر الغير الموجب. و لا يوجد هذه الحاشية بخطّ المحشّي أو ابنه السّيّد محمّد، بل كتبها كاتب آخر للسّيّد محمّد و هي موجودة في نسخة العلّامة الچوري. (المحرّر مهدى چوري)

(١) متّصلاً أو منقطعاً [سواء كان المتّصل] مقدماً أو مؤخراً على ما انتقاه.

(٢) وصف المستثنى بالإيجاب والتّمام مسامحة، و يمكن أن يكون المعنى عن موجب تامّ أي كلام موجب تامّ. [و كتب أيضاً:] أي واقعاً في كلام موجب تامّ أي لم يفرّغ عن ذكر المستثنى منه.

(٣) بذكر المستثنى منه، أي لم يكن المستثنى مفرّغاً. (٤) عند ابن‌مالك. [و كتب أيضاً:] صلة فانصب.

(٥) [نحو:] قام القوم إلّا زيداً [و] جاء القوم إلّا حماراً.

(٦) بدل بعض من كلّ. (شرح النّاظم)، عن المستثنى منه في الإعراب، و يجوز نصبه أيضاً [نحو:] ما قام أحد إلّا زيد و زيداً. (٧) [نحو:] ما جاء إلّا زيداً أحد. (٨) [نحو:] ما جاء القوم إلّا حماراً.

(٩) و في لغة يتبع المنقطع أيضاً نحو: ما في الدّار أحد إلّا وتد، و في أخرى يتبع المقدّم نحو: مالي إلّا أبوك أحد. و في أخرى يتبع المؤخّر الموجب، [نحو:] ﴿فشربوا منه إلّا قليلاً منهم﴾. (شرح النّاظم)

(١٠) فلا يقال إلّا زيداً قام القوم، و لا إلّا زيداً ما قام القوم لأنّه لم يسمع. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً:] خلافاً للكوفيّة والزّجاج، واستدلّوا بقوله: «خلا الله لا أرجو سواك» ورد في خلا و هي فرع إلّا فالأصل أولى بذلك. (المحشّي والنّاظم) (١١) أجاز قوم نحو ما اعطيت أحداً درهماً إلّا زيداً دانقاً و ما أخذ أحد إلّا درهماً.

(٤٢٦) وَأَلْغِ إِلَّا إِنْ تُفَرِّغْ قَبْلَها[1] لِتِلْوِها أَوْ إِنْ تُؤَكِّدْ مِثْلَها[2]

(٤٢٧) وَإِنْ تُكَرِّرْ لا لِتَوْكِيدٍ فَإِنْ فَرَّغْتَ[3] أَوْ أَخَّرْتَ[4] فَانْصِبْها يَهُنْ

(٤٢٨) لا واحداً، فَاجْعَلْ لَهُ الَّذي اقْتَضى[5] وَنَصْبُ كُلِّها مُقَدَّماً رِضى[6]

(٤٢٩) وَلا يَلِيها نَعْتُ ما قَبْلُ،[7] وَلا يَعْمَلُ ما يَسْبِقُها في ما تَلا[8]

---

(١) الاحتمالات العقليّة في التّفريغ كالتّام ثمانية: المتّصل والمنقطع المقدّم والمؤخّر في الموجب والمنفيّ، والواقع واحد.

(٢) لا يكون الاستثناء المفرّغ عند أكثر النّحاة إلّا في غير الموجب، و هو النّفي والنّهي والإستفهام [نحو:] ﴿و ما محمّد إلّا رسول...﴾، ما قام إلّا زيد، ما ضربت إلّا زيداً، ما مررت إلا بزيد، ما في الدّار إلّا عمرو.

(٣) [نحو:] ما قام إلّا زيد إلّا عمراً. (٤) المستثنيات [نحو:] ما قام القوم إلّا زيد إلّا عمراً.

(٥) أي ما له مفرداً من رفع و نصب و جرّ بحرفه في التّفريغ، و من النّصب على الاستثناء و من الإبدال في التّأخير. (٦) [نحو:] ما قام إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا خالداً أحدٌ.

(٧) أي لا يفصل بين الموصوف و صفته بإلّا، فلا يقال: جائني رجل إلّا راكب... كما لا ينفصل بين الصّلة والموصول، و بين المضاف إليه والمضاف. (شرح النّاظم)

(٨) إلّا أي تلا المستثنى بإلّا، فلا يقال: ما ضربَ إلّا زيد عمراً و لا ما زيداً إلّا أنا ضاربٌ، لأنّ الاستثناء في حكم جملة مستأنفة. (شرح النّاظم) خلافاً للكسائي كما سبق في بحث الفاعل.

(٤٣٠) وَعَكْسُهُ، وَبَعْدُ[1] فِي النَّفْيِ[2] تَلا[3] مُضَارِعٌ وَالْمَاضِي إِنْ فِعْلٌ[4] خَلا

(٤٣١) وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ وَسِوَى وَلِيُعْرَبَا كَمَا تَلا[5] إِلّا سِوَى

(٤٣٢) بِلا يَكُونُ لَيْسَ نَصْبٌ[6] حُتِما كَذا خَلا عَدا، أَوِ اجْرُرْ بِهِما

(٤٣٣) وَبَعْدَ مَا انْصِبْ[7] وَانْجِرارٌ نَدَرا وَذانِ فِعْلانِ[8] إِذا لَمْ يَجُرَّا

---

(١) شيء من الأمرين المذكورين في البيت قبل. (٢) و لا يقع الجملة بعد غير.

(٣) [نحو:] ما كان زيد إلّا يضرب عمراً، ما زيد إلّا يفعل كذا.

(٤) [نحو:] ﴿ما يأتيهم من رسول إلّا كانوا به يستهزؤون﴾.

(٥) من وجوب نصب في الموجب المتّصل، نحو: قام القوم غيرَ أو سوى زيد، و في المنقطع نحو: ما جاء القوم غيرَ أو سوى الحمير، و في المقدّم نحو: ما جاء غير أو سوى زيد أحدٌ، و من جوازه و رجحان الاتّباع في المنفيّ نحو: ما جاء أحد غيرٌ أو سوى زيد، و من كونه على حسب العوامل في المفرّغ نحو: ما جاء غيرُ زيد أو سواه، و ما رأيت غير زيدٍ أو سواه، و ما مررت بغير زيد أو سواه. (شرح النّاظم) قول الشّارح: «في الموجب، في المنقطع، في المقدّم» على ما انتقاه المصنّف. (٦) للمستثنى على الخبريّة و استتار الاسم. (٧) المستثنى بهما لتيقّنِ فعليّتهما حينئذ.

(٨) ناقصان جامدان مقصوران على لفظ الماضي إلّا أنّه يدخلها ما المصدريّة مع أنّه لم يدخل على جامد غيرها.

(٤٣٤) وَ كَخَلا حاشا[١] حَشا حاشِ، وَ ما   لا تُـصْحِبَنْ، وَ أَوِّلَـنَّ مُـوهِما[٢]

(٤٣٥) وَ قَدْ يَجِيُّ فِعْلاً لَـهُ تَـصَرُّفُ[٣]   وَاسْـماً كَـتَنْزِيهٍ بِناهُ يُـولَفُ[٤]

(٤٣٦) وَ بَيْدَ[٥] في مُنْقَطِعٍ كَغَيْرِ عَنّ   لازِمُ نَـصْبٍ[٦] وَ إِضـافَةٍ لِأَنّ[٧]

---

(١) جامد مقصور على لفظ الماضي.

(٢) [نحو:]

رأيت النّاس ما حاشا قريشاً   فإنّا نحن أفضلهم فِعالاً

(شرح النّاظم). فيقال: إنّ حاشا فعل متعدّ متصرّف، توهّم بعض [و هو] الأخفش أنّ ما المصدريّة قد تدخل على حاشا تمسّكاً بهذا البيت، فحاصل المعنى على ذلك إلّا قريشاً، و أجيب بندور الوقوع كذلك أي كالبيت أي شذوذه، فلا يستدلّ به و بأنّ حاشا فيه فعل ماض متعدّ متصرّف من حاشَيْتُهُ بمعنى استثنيته و اشتقاقه من الحاشية و ما مصدريّة، فلا حجر في دخولها عليه إذا كان كذلك، و لا يخفى المعنى.

(٣) و منه الحديث: «أسامةُ أحبّ النّاس إليّ ما حاشا فاطمةَ و لا غيرَها» أي ما استثنى عليه السّلام، [و ما حاشا...إه] من كلام الرّاوي لا من كلام النّبيّ ﷺ، و لو كان من كلام النّبيّ ﷺ لكان ما مصدريّة و لم يصلح «و لا غيرها». (المحشّي والنّاظم). [و كتب أيضاً:] و منه قول النّابغة: و لا أحاشي من الأقوام من أحد. (شرح النّاظم)

(٤) حينئذ أيضاً للشّبه اللّفظيّ بحاشا الحرفِ، و جاء إعرابه.

(٥) لا يقع في الاستثناء المتّصل؛ و قد يبدل الباء ميماً.

(٦) فلا يقع مرفوعاً و لا مجروراً، و لا يقع صفة. (شرح النّاظم)

(٧) يقال إنّه كثير المال بيد أنّه بخيل. (شرح النّاظم)

مَسْأَلَةٌ في أحوال غير وإلا الوصفية.

(٤٣٧) الأَصْلُ في غَيْرٍ مَجيئُها صِفَةْ[١] وَ حَمَلُوا إلّا[٢] لِغَيْرِ مَعْرِفَةْ[٣]

(٤٣٨) بِشَرْطِ ذِكْرِهِ[٤] وَ سَبْقِهِ[٥] وَ أَنْ يَصِحَّ الاِسْتِثْناءُ[٦] حَيْثُ الْوَصْفُ عَنّ

(٤٣٩) وَ زادَ قَوْمٌ[٧] شَرْطَهُ الْجَمْعِيَّةْ[٨] وَ مِثْلُ نُكْرٍ ذو أَلِ الْجِنْسِيَّةْ

(٤٤٠) وَ حَذْفُ تالي غَيْرٍ أَوْ إلّا وَضَحْ[٩] مِنْ بَعْدِ لَيْسَ لا سِواها في الأَصَحّ[١٠]

(١) لا للاستثناء كما ذكر قبل، فكونه للاستثناء بالحمل على إلّا. [و كتب أيضاً:] فيعرب حينئذ بحسب الموصوف لا كما بعد إلّا الاستثنائيّة. [و كتب أيضاً:] ضدُّ إلّا إذ الأصل فيها مجيئها للاستثناء.

(٢) فجعلوها صفة للاستثناء [و] الوصف بها معنىً مع تاليها لا بها فقط، أمّا إعراباً فالوصف هوالتّالي.

(٣) هذا الشّرط أيضاً لإلّا فقط لا له و لغيرٍ، إذ يجوز في غير أن يكون الموصوف معرفة، فيجعل حينئذ غيرٌ حالاً. (المحشّي) و منه: ﴿لوكان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا﴾. (شرح النّاظم)

(٤) في إلّا خاصّة دون غير، فلا يقال: جائني إلّا زيد و يقال: جائني غير زيد. [و كتب أيضاً:] نظير أنّ الجمل و الظّروف تقع صفات و لا تنوب عن موصوفاتها.

(٥) فلا يقال: جائني إلّا زيداً رجالٌ، بأن ينصب حالاً كما يقال نحو ذلك في غير، لأنّ إلّا غير متمكّنة في الوصف بخلاف غير. [و كتب أيضاً:] فلا يسبق إلّا وصفاً على الموصوف بأن تجعل حالاً منه.

(٦) فلا يجوز: عندي درهم إلّا جيّد، و يجوز غير جيّدٍ، إذ لا يجوز إلّا جيّداً. (النّاظم والمحشّي). [و كتب أيضاً:] ردّ على من شرط تعذّر الاستثناء كابن‌حاجب. (٧) خلافاً لسيبويه جوّز لو كان معنا رجل إلّا زيد لغلبنا.

(٨) هذا الشّرط أيضاً لإلّا فقط لا له و لغيرٍ، و منه ﴿لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا﴾

(٩) [نحو:] جائني زيد ليس غير أي ليس الجائي غيره، [و] جاء القوم ليس إلّا أي ليس الجائي إلّا هو.

(١٠) و قد اشتهر على ألسنة المصنّفين قولهم: يجوز كذا لا غيرُ، و عدّه ابن‌هشام من لحنهم، و نوزع في ذلك بابن‌مالك أنشد في شرح التّسهيل:

جواباً به تنجو اعتمد فوربّنا لَعَن عملٍ أسلفتَ لا غير تُسأل

(شرح النّاظم)

الْحالُ

(٤٤١) الْحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُفْهِمُ في حالٍ،[١] وَالْاِشْتِقاقُ وَالنَّقْلُ قُفي[٢]

(٤٤٢) فيهِ كَثيراً،[٣] وَاللُّزومُ شاعَ في مُؤَكَّدٍ،[٤] وَالْاِشْتِقاقُ يَنْتَفي

(٤٤٣) لِوَصْفِهِ أَوْ قُدِّرَ الْمُضافُ[٥] أَوْ دَلَّ عَلىٰ أَصْلٍ وَ فَرْعٍ أَوْ رَأَوْا

(٤٤٤) مَجيئَهُ لِسِعْرٍ[٦] أَوْ مُفاعَلَه أَوْ نَوْعٍ[٧] أَوْ تَشْبيهٍ[٨] أَوْ مُفاضَلَه[٩]

---

(١) أي يبيّن هيئة صاحبه [فبهذا] يخرج النّعت والتّمييز في نحو لِلّه درّه فارساً. (المحشّي والنّاظم)

(٢) أي كونه وصفاً غير لازم. [و كتب أيضاً:] فالحال إمّا مشتقّة أو جامدة.

(٣) إذا كانت مبيّنة [مقابل المؤكّدة] فهي إمّا منتقلة [نحو:] جاء زيد راكباً أو ثابتة [نحو:] جاء زيد ظريفاً أو عالماً، والأوّل أكثر. [و كتب أيضاً:] الحال إمّا مصدر و إمّا نعت، والأوّل أكثر.

(٤) المؤكّدة كالمبيّنة إمّا منتقلة و إمّا ثابتة، [نحو:] ﴿إنّ هذا صراطي مستقيماً﴾ و ﴿فتبسّم ضاحكاً﴾.

(٥) على الحال الاسم [نحو:] وقع المصطرعان عِدلَي عِيرٍ أي مثل عدلَي عير، [والعير] الحمار.

(٦) [نحو:] بعت البُرّ قفيزاً بدرهم، و بعت الشّاء شاةً بدرهم أي مُسعَّراً.

(٧) نحو: كلّمته فاه إلى فيّ أي مشافهة، و بعته يداً بيد أي مناجزة، و رأساً برأس أي مماثلة. (شرح النّاظم)

(٨) [نحو:] كرّ زيد أسداً أي كأسد أي مشبّهاً بأسد.

(٩) نحو: أحمد ﷺ طفلاً أجلّ من عليّ رضي الله عنه كهلاً. [و نحو:] و هذا بسراً أطيب منه رطباً في ما كان المفضّل والمفضّل عليه واحداً بالذّات.

(٤٤٥) وَ مـا أَتـىٰ مِـنْ مَـصْدَرٍ فَأَوِّلِ ... بِالْوَصْفِ أَوْ حَـذْفِ مُـضافٍ يَـنْجَلي[١]

(٤٤٦) وَ لا يُـقاسُ فـي الأَصَحِّ إِلّا[٢] ... أَنْتَ الإِمـامُ كَـرَماً وَ فَـضْلا

(٤٤٧) وَ بَـعْدَ أَمّـا[٣] وَ زُهَـيْرٌ شِـعْرا[٤] ... وَ كَـوْنُها لَـيْسَتْ بِـحالٍ[٥] أُخْرىٰ[٦]

(٤٤٨) وَ لا تُـعَرِّفْهُ، وَ أَوِّلْ ما وَرَدْ[٧] ... مِنْ عَـلَمٍ أَوْ مِـنْ مُـضافٍ[٨] أَوْ عَـدَدْ[٩]

---

(١) فيكون مفعولاً مطلقاً إن كان المحذوف مصدراً أو حالاً إن كان ذا، نحو: أتيته ركضاً أي راكضاً أو ذا ركض أو إتيانَ ركضٍ، و كلّمته مشافهةً.

(٢) في ثلاثة مواضع: ممّا وقع بعد خبر قُرِنَ بأل الدالّة على الكمال [أي] الدالّة على الاستغراق المجازيّ.

(٣) [نحو:] أمّا علماً فعالم، [و علماً] حال مؤكّدة عن فاعل عالم. أي: مهما يذكر الشخص في حال علم فالمذكور عالم.

(٤) و حاتم جوداً ممّا وقع بعد خبر شبّه به مبتدؤه.

(٥) الأوّل والثّالث تميز والثّاني مفعول به أي مهما تذكرُ علماً ففلان الّذي وصف عالم.

(٦) لعدم الحاجة حينئذ لتأويل. (٧) من ذي اللّام بزيادة اللّام.

(٨) [نحو:] رجَعَ عَودَه على بدئه أي عائداً.

(٩) بلغة الحجاز، و هذا أيضاً من المضاف. [و كتب أيضاً:] من ثلاثة إلى عشرة نحو: مررت بهم ثلاثتَهم مضاف ذلك العدد إلى ضميرٍ ما تقدّم، و يجري في المركّب أيضاً، فيقال: جاء القوم ثلاثة عشرَهم، و جاءت النّسوة خمس عشرتَهنّ بالنّصب، والتّأويل عند سيبويه أنّه في موضع مصدر وضع موضع الحال أي مثلّثاً لهم، و تميم تجعله توكيداً فلا تنصبه.

مررت بهم الجماء الغفيرَ، و أرسلها العِراك و أُدخِلوا الأوّل فالأوّلَ، جاءت الخيل بداد، و بَدادِ علم جنس.

(٤٤٩) وَلَا تُنَكِّرْ صَاحِباً لَهُ بَدَا   غَالِباً[١] إِلَّا بِمُسَوِّغِ ابْتِدَا[٢]

(٤٥٠) يَأْتِي مِنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ أَوْ   مُبْتَدَءٍ[٣] أَوْ ذِي إِضَافَةٍ رَأَوْا[٤]

(٤٥١) مُضَافُهُ الْعَامِلَ،[٥] قِيلَ أَوْ يُرَى   جُزْءاً لَهُ[٦] أَوْ مِثْلَهُ،[٧] وَاسْتُنْكِرَا[٨]

---

(١) الغالب في ذي‌الحال أن يكون معرفة، و قد يكون نكرة، ثمّ الغالب في ذي‌الحال النّكرة أن يكون بمسوّغ الابتداء بالنّكرة، و قد يأتي من غير المسوّغ كما في الحديث.

(٢) و من النّادر قولهم: عليه مأة بيضاء، و فيها رجل قائماً، و من المسوّغات النّفي كقوله تعالى: ﴿و ما أهلكنا من قرية إلّا و لها كتاب﴾ والنّهيُ كقول الشّاعر:

لا يركنن أحد إلى الأحجامِ   يوم الوغى متخوّفاً لحمامِ

والاستفهام نحو: يا صاح هل حمّ عيشٌ باقياً فترى، والوصف نحو قوله تعالى: ﴿فيها يفرَق كلّ أمر حكيم أمراً...﴾ والإضافة نحو: ﴿في أربعة أيّام سواءً للسّائلين﴾، ﴿و حشرنا عليهم كلّ شيء قبلاً﴾، والعمل نحو: مررت بضارب هنداً قائم. (شرح النّاظم).

و قد نكّر نادراً من غير وجود شيء ممّا ذكر و منه صلّى رسول الله ﷺ جالساً و صلّى وراءه قوم قياماً. (البهجة المرضيّة). العامل في الحال نصباً هو العامل في صاحبها رفعاً أو نصباً. (المحشّي) ضابطةٌ: جميع العوامل اللّفظيّة تعمل في الحال إلّا كان و أخواتها و عسى على الأصحّ. (البهجة المرضيّة)

(٣) جوّزه سيبويه، فعامل الحال نصباً ليس رافع المبتدأ، بل هو معنى فعليّ ضُمِّن المبتدأ.

(٤) أي مضافٍ إليه، فعامل الحال المضافُ النّاصب أوالرّافع لمحلّ المضاف إليه لا من حيث إنّه جرّ المضاف إليه. [و كتب أيضاً:] أجاز الفارسيّ الحال من المضاف إليه مطلقاً.

(٥) فيه رفعاً أو نصباً [نحو:] عرفت قيام زيد مسرعاً.

(٦) فيعمل في الحال ما عمل في المضاف [نحو:] ﴿و نزعنا ما في صدورهم من غلّ إخواناً﴾.

(٧) [نحو: ﴿ فاتّبع] ملّة إبراهيم حنيفاً﴾ فحنيفاً حال عن ملّة بمعنى دين أو عن ضمير فاتّبع.

(٨) هذا القول، استنكره أبوحيّان.

لا يتقدّم الحال على ذي‌الحال المجرور لا على جارّه.

(٤٥٢) وَ سَبْقَهُ صَاحِبَهُ أَجِزْهُ لا   ما جُرَّ أَوْ بِالْحَرْفِ فِي مَا انْتُخِلا[١]

(٤٥٣) وَ واجِبٌ إِنِ الضَّمِيرُ حَلّا[٢]   قِيلَ كَذا إِنْ يَقْتَرِنْ بِإِلّا[٣]

(٤٥٤) وَ سَبْقُهُ الْعامِلَ جائِزٌ سِوىٰ   جامِدٍ[٤] أَوْ ذي مانِعٍ[٥] أَوْ ما حَوىٰ[٦]

(٤٥٥) مَعْناهُ لا حُرُوفَ فِعْلٍ كَكَأَنّ   وَاسْمِ إِشارَةٍ وَ ظَرْفٍ وَ تَمَنّ[٧]

---

(١) (أي) أختار، خلافاً لبعض من الكوفيّة و ابن مالكٍ.

(٢) عهد لضمير يلابس الحال و أضيف إليه صاحب الحال.

(٣) كما قدم مسرعاً إلّا زيد، [و] جاء زائرَ هندٍ أخوها، و جاء منقاداً لعمروٍ صاحبُه.

(٤) فعلٍ [نحو:] ما أحسن هنداً متجرّدةً.

(٥) من ذي أل الموصول نحو: الجائي زيد مسرعاً، و من ذي حرف مصدريّ، و من مصدر، و من أفعل تفضيل، و من متّصل بما يقتضي الابتداء كلام الابتداء و حرف القسم، نحو: والله لأقومنّ طائفاً. (شرح النّاظم) أو غير ذلك كجملة معها الواو.   (٦) [أي] عامل، و هو الجامد المتضمّن معنى مشتقٍّ.

(٧) و منها [أي من صور الّتي يجوز فيها تقديم الحال على عاملها] أن يكون العامل غير فعل و لا وصف فيه معنى الفعل و حروفه، و هو الجامد المتضمّن معنى مشتقٍّ كحروف التّشبيه و حروف التّنبيه و اسم الإشارة والظّرف و حروف التّمنّي والتّرجّي،... فلا يقال مثلاً: قائماً في الدّار، أو عندك زيد، و لا قائماً هذا زيد. (شرح النّاظم)

(٤٥٦) وَاغْتَفَرُوا بَلْ أَوْجَبُوا تَخَلُّلا[١] أَفْعَلَ حَالَيْنِ بِذَيْنِ عَمِلا[٢]

(٤٥٧) وَإِنْ أَتَى اسْمٌ[٣] مَعَ ظَرْفٍ ما صَلَحْ لِخَبَرٍ[٤] بِالاِسْمِ[٥] أَخْبِرْ في الأَصَحّ[٦]

(٤٥٨) أَوْ صالِحٍ[٧] قُدِّمَ فَالْحالَ اخْتَرِ لِلاِسْمِ[٨] أَوْ أُخِّرَ صِلْ لِلْخَبَرِ

(٤٥٩) وَعَدِّدِ الْحالَ لِفَرْدٍ وَعَدَدْ وَاجْعَلْهُ لِلأَقْرَبِ[٩] إِذْ لا مَنْعَ صَدّ[١٠]

---

(١) مع أنّه لا يجوز تقديم الحال على العامل إذا كان أفعل، لأنّه من قسم ذي المانع.

(٢) [نحو:] هذا بسراً أطيب منه رطباً، [و] لا يجوز تقديمها معاً على أطيب، و لا تأخيرها معاً، لعدم السّماع بذلك.

(٣) المراد بالاسم هنا مقابل الظّرف لا مقابل الوصف، و بالظّرف المستقرّ فإنّ اللّغو يكون صلة للاسم.

(٤) بأن لم يحسن السّكوت عليه، و إن صلح جاز جعل كلّ منهما حالاً والآخرِ خبراً بلا خلاف، لكن إن قدم الظّرف اختير حاليّة الاسم أو الاسم فحاليّة الظّرف. (شرح النّاظم)

(٥) واجعل الظّرف حالاً عن المبتدأ أو عن ضمير الوصف أي الاسم.

(٦) خلافاً للكوفيّة، نحو: فيك زيد راغب، فلا تنصب راغباً، والكوفيّة تجوّز نصبه.

(٧) كالاسم [نحو:] فيها زيد قائماً. (٨) لأنّه لتأخّره أليق بأن يكون فضلة.

(٩) أي أوّل الحالين أو الحالات، أي إذا تعدّد ذوالحال و تفرّقت الأحوال نحو: لقيت زيداً مصعداً منحدراً، فاجعل الحال الأوّل لذي الحال الأقرب منه لأنّه يليه، واجعل الحال الثّاني للأبعد واغتفر انفصال الثّاني و عود ضميره للأبعد إذ لا يمكن غير ذلك، و يجوز عكس هذا مع أمن اللّبس، فإن خيف اللّبس تعيّن المذكور أوّلاً. و في التّمهيد: العرب تجعل ما تقدّم من الحالين للفاعل الّذي هو متقدّم، و ما تأخّر للمفعول، و لو جعلت الأوّل للأخير جاز ما لم يلبس، و قال أبوحيّان: و هذا الّذي ذكره صاحب التّمهيد مخالف لما قرّره غيره. (شرح النّاظم)

(١٠) أي لأنّه [لا] مانع من ذلك فلا يعدل عنه.

(٤٦٠) وَ قَدْ يَجي مُوَطِّئاً[1] مُؤَكِّدا[2] لِعامِلٍ أَوْ جُمْلَةٍ،[3] فَالْمُبْتَدا

(٤٦١) عامِلُهُ أَوْ مُضْمَرٌ أَوِ الْخَبَرْ خُلْفٌ، وَ فِي التَّقْديمِ خُلْفٌ[4] مُسْتَطَرْ[5]

(٤٦٢) وَ قَدْ يَجي مُقَدَّراً[6] أَوْ سَبَبِي[7] كَذاكَ مَحْكِيّاً وَ ذا تَرَكُّبِ[8]

(٤٦٣) وَ جِئْ بِهِ ظَرْفاً وَ جُمْلَةً جَرَتْ[9] مُخْبِرَةً مِنْ حَرْفِ آتٍ قَدْ عَرَتْ

---

(١) الحال إمّا موطئة و هي الجامدة الموصوفة [و] أقلّ، و إمّا مقصودة [و هي] أكثر، و أيضاً إمّا مؤكّدة و إمّا مبيّنة و تسمّى مؤسّسة. قوله في الحاشية «الجامدة الموصوفة» مثل: ﴿ فتمثّل لها بشراً سويّاً ﴾ فإنّما ذكر بشراً توطئة لذكر سويّاً. (شرح النّاظم)

(٢) و مبيّناً، و هو الغالب و يسمّى مؤسّساً.

(٣) [نحو:] زيدٌ أخوك معلوماً، أو صاحبٍ كجاء القوم طرّاً (المحشّي). شرط الجملة كون جزئيها معرفتين جامدين. (شرح النّاظم)

(٤) للحال المؤكّد بأنواعه على العامل.

(٥) كالخلاف في المصدر المؤكّد. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً:] في بحث المصدر المؤكّد للجملة بقوله «رأوا».

(٦) و مقارناً و هو الغالب، [و كتب أيضاً:] القسمة إلى المقدّر والمقارن [ك] هذا بعلي شيخاً، والمحكيّ [نحو:] جاء زيد أمس راكباً مثلّثة، و إلى السّببيّ والحقيقيّ مثنّاة، و كذا إلى المفرد والمركّب. [و كتب الشّارح:] كمررت برجل معه صقر صائداً به غداً أي مقدّراً ذلك، و منه ﴿ فادخلوها خالدين ﴾. (شرح النّاظم)

(٧) كالنّعت السّببيّ نحو: مررت بالدّار قائماً سكّانها. (شرح النّاظم)

(٨) أصله العطف نحو هو جاري بيت بيت بمعنى ملاصقاً، أو الإضافة نحو: تفرّقوا أيادي سبا بمعنى مثل أيادي سبا. (شرح النّاظم)

(٩) ابتدائيّةً نحو: ﴿ اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ ﴾ أو مصدّرة بلا التّبرية نحو: ﴿ والله يحكم لا معقّب لحكمه ﴾ أو بما النّافية نحو: توافينا ما بيننا من حاجز، أو بأنّ نحو: ﴿ و ما أرسلنا قبلك من المرسلين إلّا إنّهم ليأكلون الطّعام ﴾ أو

(٤٦٤) وَ أُلْزِمَتْ ضَمِيرَهُ إِنْ أُكِّدَتْ   أَوْ عُطِفَتْ أَوْ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ

(٤٦٥) تُبْدَؤُ أَوْ يُنْفَى بِلا، وَ حَرِّمِ   واواً، وَ قَدِّرْ مُبْتَدا فـي مُوهِمِ

(٤٦٦) كَالْماضي يَتْلو أَوْ أَوِ الّا قد وَلي   وَ غَيْرَ ذي الْجُمْلَةِ بِالْواوِ صِلِ

(٤٦٧) أَوْ مُضْمَرٍ أَوْ بِهِما، وَ يُحْذَفُ   عامِلُ حالٍ، وَ وُجوباً يُولَفُ

☞

بكأنّ نحو: ﴿ نبذ فريق من الّذين أوتوا الكتاب كِتاب اللهِ وراءَ ظهورهِم كأنّهم لا يعلمون ﴾، أو بمضارع ثبت عار من قد، نحو: ﴿ و نذرهم في طُغيانهم يعمهون ﴾ أو مقرون بقد نحو: ﴿ لِمَ تؤذونني و قد تعلمونَ أنّي رسول اللهِ ﴾، أو منفيّ بلا نحو: ﴿ و ما لنا لا نؤمن بالله ﴾، أو بِلَم نحو: ﴿ فانقلبوا بنعمة من اللهِ و فضل لم يمسَسهُم سوءٌ ﴾، أو بماض تالٍ لإلاّ نحو: ﴿ و ما يأتيهم من رسول إلّا كانوا به يستهزِؤون ﴾، أو متلوّ بأو نحو كن للخليل نصيراً جارَ أو عدلا، أو خال منهما نحو: ﴿ كيف تكفرون بالله و كنتم أمواتاً فأحياكم ﴾. (شرح النّاظم)

(١) نحو: جاء زيد ماشياً أو هو راكب. (شرح النّاظم)   (٢) بناءً على أنّه ليس للاستقبال.

(٣) [نحو:] قمت و أصُكُّ وجهه أي و أنا أصكّ. (النّاظم والمحشّي)

(٤) كقولك للمسافر: راشداً مهديّاً، و للقادم: مسروراً.

(٥) حذفُ العامل (المحشّي)، كعامل المؤكّدة للجملة والنّائبة مناب الخبر والمذكورة للتّوبيخ. (البهجة المرضيّة).
[و كتب أيضاً:] لم يقل في هذا الكتاب بحذف هذا [وكتب أيضاً:] كأن جرى مثلاً... أو بيّن نقصاً أو زيادة بتدريج نحو: بِعْه بدرهم فصاعداً [أو سافلاً] أي فزاد الثّمن أو ذهب صاعداً، أو وقع بدلاً من اللّفظ بفعله نحو: هنيئاً مريئاً أي ثبت له ذلك، أو توبيخاً نحو: أتوانياً و قد جدّ قرنائُكَ. (شرح النّاظم)

(٤٦٨) لا مَعْنَوِيٌّ،[١] وَلِحالٍ ما حُظِرْ[٢] إلّا جَواباً[٣] أَوْ بِنَهْيٍ[٤] أَوْ حُصِرْ[٥]

(١) كالظّرف والمجرور واسم الإشارة و نحوها. (شرح النّاظم)

(٢) نحو: لقيته في جواب من قال: ألقيت زيداً راكباً؟.

(٣) نحو: راكباً لمن قال: كيف جئتَ؟. (شرح النّاظم)

(٤) [نحو:] ﴿لا تمش في الأرض مرحاً﴾، ﴿و لا تقربوا الصّلاة و أنتم سُكارى﴾.

(٥) نحو: لم أعُدْه إلّا حَرَضاً. (شرح النّاظم) أو نائباً عن الخبر نحو: ضربي زيداً قائماً. (البهجة المرضيّة)

التَّمْيِيزُ

(٤٦٩) اِسْمٌ بِمَعْنَىٰ مِنْ مُبِينٍ[1] نَكِرَه يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَه

(٤٧٠) مِنْ عَدَدٍ[2] أَوْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ وَذي مِساحَةٍ[3] وَكُلِّ ما يُشْبِهُ ذي[4]

(٤٧١) وَبَعْدَ غَيْرِ الْعَدَدِ[5] اجْرُرْ إِنْ تُضِفْ وَالنَّصْبُ بَعْدَ ما أُضِيفَ قَدْ أُلِف

---

(١) لا مستغرقٍ كما في اسم لا التّبرئة و لا مبتدإٍ كاستغفرالله ذنباً أي منه. [و كتب أيضاً:] يجوز أخذ مبيّن بتشديد الياء و سكون النّون للوزن.

قوله «مبين» خرج بالمبين اسم لا التّبرئة نحو: لا رجلَ، و ثاني مفعولي أستغفرالله ذنباً، فإنّهما و إن كانا على معنى من بدليل صحّة اقترانهما بها نحو: لا من رجل و أستغفرالله من ذنب، لكنّها ليست فيهما للبيان، بل هي في الأوّل للاستغراق للجنس، و في الثّاني للابتداء كأنّه لمّا أراد الاستغفار ابتدأ منه بالجانب المتناهي الأوّل و ترك الجانب اللّامتناهي إلّا على كونه غير محدود، تقديره: أستغفرالله مبتدياً من أوّل الذّنوب إلى ما لا يتناهى.

(٢) من العقود الثّمانية والمركّبات المزجيّة.

(٣) كعشرين درهماً، و رطل زيتاً و زيتٍ، و قفيز برّاً و برٍّ، و ذراع ثوباً و ثوبٍ.

(٤) كلّما يفهم مقداراً [نحو:] مثقال ذرّة و ذنوب ماءً، بنصب ذرّة و ماء و جرّهما.

(٥) الّذي ينصب التّمييز من المفردات السّابقة، أمّا هذا العدد فلا يضاف.

(٤٧٢) إِنْ كانَ لا يُغْني عَنِ الْمُضافِ لَه[١] كَفاعِلٍ[٢] بِأَفْعَلِ الْمُفَضَّلَة[٣]

(٤٧٣) وَ بَعْدَ ذي تَعَجُّبٍ فَمَيِّزا[٤] وَ جَرُّ مِنْ ذا عَدَدٍ[٥] ما جُوِّزا[٦]

(٤٧٤) كَفاعِلٍ حُوِّلَ مِنْ فاعِلٍ[٧] أَوْ مَفْعُولِهِمْ، وَ جَرُّ غَيْرِ ذا رَأَوْا

---

(١) أي عمّا أريد الإضافة إليه، فلا يجوز في ملؤه عسلاً ملؤ عسلٍ؛ أمّا إن أغنى التّميز عن المضاف إليه نحو: هو أشجع النّاس رجلاً فيجوز أشجع رجلٍ.

(٢) أي كما يجب نصب فاعل، إه. [و كتب أيضاً:] أي كتميز هو في المعنى فاعل لأفعل، إه، بخلاف تميز بعد أفعل و ليس بفاعل له نحو: زيد أكمل فقيه و ماله أكثر مالٍ، فإنّه لا يجوز: زيد كمل فقيهُه و مالُ زيد كثر مالُه، فهو واجب الجرّ، و إنّما نصب في زيد أكرم النّاس رجلاً مع أنّ رجلاً ليس بفاعل في المعنى لأكرم لأنّ أكرم أضيف إلى النّاس فلا يضاف مرّتين. [و كتب أيضاً:] علامة كون النّكرة فاعلاً لأفعل صحّة وضع فعل من مادّة أفعل موضعه، و علامة كونه غيرَ فاعل صحّةُ وضع لفظ بعضٍ موضعه، و يكون مضافاً إلى جمع يقوم مقام النّكرة كأن يقال في زيد أكمل فقيه: زيد بعض الفقهاء، [و كتب أيضاً:] أي إنّ ما (نكرة) كان بعد أفعل التّفضيل فاعلاً في المعنى يجب نصبه على التّميز، و يمتنع جرّه بالإضافة و لا بمن، و هو ظاهر فيكون أفعل وصفاً سببيّاً نحو: زيد أكمل فقهاً و أكثر مالاً، لأنّه بمنزلة زيد كمل فقهُه و كثر مالُه.

(٣) قوله «كفاعل بأفعل المفضّلة» و إنّما وجب نصبه في ما كان في المعنى فاعلاً لأفعل، والجرّ في ما لم يكن في المعنى فاعلاً نحو: مال زيد أكثر مال لأنّ اسم التّفضيل في الثّانية مضاف إلى ما هو بعضه دون الأولى.

(٤) [نحو:] ويحَ زيدٍ رجلاً و ويله إنساناً.

(٥) كلّ منصوب على التّميز فيه معنى من، و بعضه يصلح لمباشرتها و بعضه لا يصلح، كما أنّ كلّ ظرف فيه معنى في و بعضه يصلح لمباشرتها و بعضه لا يصلح. (شرح النّاظم)

(٦) كأحد عشر كوكباً، فلا يجوز من كوكبٍ، إذ لا يحمل الكوكب على أحد عشر. [و كتب أيضاً:] لأنّ وضع من أن يفسّر بها اسم جنس سابق صالح لحمل مابعدها عليه، و لا يحمل التّميز المفرد على العدد المتعدّد و لا يفسّر من في الجملة اسمَ الجنس المذكورَ إنّما تفسّر النّسبة.

(٧) فلا يجرّ بمن و لا بالإضافة [نحو:] طاب زيد نفساً، ﴿واشتعل الرّأس شيباً﴾، فلا يجرّ بمن، لأنّ التّميز هنا يفسّر النّسبةَ لا اسم الجنس.

(٤٧٥) وَ عامِلُ التَّمْييزِ حَتْماً سَبَقا[١] وَ سَبْقَ فِعْلٍ صُرِّفَ الشَّيْخُ انْتَقى[٢]

(٤٧٦) وَ حَذْفَ تَمْييزٍ أَجِزْ،[٣] وَالْمُعْتَمَد مَجيئُهُ مُؤَكِّداً[٤] لا ذا عَدَد[٥]

---

(١) من مفرد أو مسند غير متصرّف إتّفاقاً و مطلقاً عند سيبويه إذا كان المميَّز نسبةً في جملة.

(٢) [نحو:] و ما كاد نفساً بالفراق تطيب؛ سوى كفى، فلا يقال شهيداً كفى بالله إجماعاً.

(٣) إذا قصد إبقاء الابهام أو كان في الكلام ما يدلّ عليه. (شرح النّاظم) نحو: كم صمت أي كم يوماً صمت.

(٤) كقوله تعالى: ﴿إنّ عدّة الشّهور عند الله اثنا عشر شهراً﴾. (شرح النّاظم) و مثله قول أبي طالب: لقد علمتُ بأنّ دين محمّد، من خير أديان البريّة ديناً. (شرح النّاظم في باب نعم) أوّله:

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتّى أُوَسَّدَ في التّراب دفيناً
فاصدع بأمرك ما عليك غضاضة و ابشر بذلك و قرّ منه عيوناً
و لقد علمت بأنّ دين محمّد من خير أديان البريّة ديناً
لولا الملامةُ أو حِذار مَسَبّةٍ لوَجَدتني سَمْحاً بذاك مُبيناً

[و كتب أيضاً:] فقوله سابقاً «مبيّن» بيان للغالب.

(٥) أي لا يتعدّد التّمييز بخلاف الحال.

مَسْأَلَةٌ

(٤٧٧) يُفْرَدُ مَنْصُوباً[١] مُمَيِّزُ الْعَدَدِ مَا بَيْنَ عَشْرَةٍ وَ مِأَةٍ،[٢] فَقَدْ[٣]

بدل من العدد أو حال منه بجعل ما موصوفة

حال من مميز.

لا يدخل فيه عشرة ولا مأة

نحو: ﴿وواعدنا موسى ثلاثين ليلة﴾.

---

(١) بيان للعدد المذكور النّاصب للتّمييز و لأفراد تمييزه.

قوله «يفرد منصوباً» أمّا نصبه في العقود إذ لو أضيف وجب أن يحذف النّون لأنّه في صورة الجمع، و لا يجوز حذفه لأنّه في الحقيقة ليس جمعاً، و في ما عداها لكراهة تصيير ثلاث كلمات ككلمة واحدة؛ و أمّا إفراده فلأنّه إذا نصب فضلة والقلّة بالفضلة أولى.

(٢) بيان العدد المذكور. [و كتب أيضاً:] من العقود الثّمانية والمركّبات المزجيّة من أحد عشر إلى تسعة و تسعين واللّفظيّة إذا تأخّر العقد و وضع التّمييز للعقد.

قوله «ما بين عشرة و مأة» و عشرون و ما فوقه مذكّره و مؤنّثه سواء والتّذكير والتّأنيث بالتّمييز.

(٣) المميّز المنصوب المفرد في غير ما ذكر من الأعداد.

قوله «فقد» إضافة العدد إلى التّمييز ممنوع، لأنّه يضاف إلى غيره نحو عشريك، فلو أضيف إلى التّمييز لزم الالتباس في بعض الصّور نحو عشري رمضان لأنّه لم يعلم أنّه أريد عشرين رمضان أو أراد اليوم عشرين من رمضان، و حمل البواقي عليه طرداً للباب، فلا يعلم هل هو تمييز أم لا، و لم يعكس دفعاً لإضافة الشّيء إلى نفسه لأنّ العدد هو التّمييز في المعنى.

(٤٧٨) وَعَشَرَةٌ فَدُونَهَا[1] جَمْعاً أَضِفْ   وَمِأَةٌ فَصَاعِداً[2] فَرْداً أَلِفْ

(٤٧٩) وَاجْرُرْ بِذَا الْقِسْمِ[3] بِمَنْ مَا مَيَّزَا   وَفَصْلُهُ مِنْ عَدَدٍ مَا جُوِّزَا

(١) إلى اثنين؛ أمّا هو والواحد فلا يحتاجان لتميز أي لا يجمعان مع تميز بل يستغني بتميزها عنها كما ياتي [و كتب أيضا:] بحث التميز الجمع المجرور في الكتاب الثاني استطراد.

قوله «و عشرة فدونها» مميّز الثّلاثة إلى العشرة إن كان اسم جنس، و هو ما يفرق بينه و بين مفرده بالتّاء غالباً كتمر أو اسم جمع، و هو ما دلّ على الجمع و ليس له مفرد من لفظه كقوم خُفِض بمن كما قد يجرّ بالإضافة عند بعض، فالأوّل كثنتنا حنظل والثّاني كتسعة رهط. [و كتب أيضاً:] و قد تميّز الثّلاثة إلى العشرة بمأة نحو ثلاث مأة و هي مجموع معنًى.

قوله «و عشرة فدونها» أمّا إضافة فلكثرة الاستعمال، و أمّا جمعيّته فلمطابقة المعدود العدد إلّا في ثلاثمأة إلى تسعمأة فالقياس مئات أو مئتين، لأنّ للمأة جمعين: جمع المذكّر السّالم أعني مئون و جمع المؤنّث السّالم مئات؛ أمّا الثّاني فلأنّه لمّا تعود التّميز المجيء بعد جمع المذكّر نحو: عشرون درهماً كرهوا أن يلي الجمع بالألف كثلاث مئات درهم؛ و أمّا الأوّل فلأنّ إضافة العدد إلى جمع المذكّر السّالم غير جائز، فلا يقال: ثلاثة مسلمين لأنّ حقّ المضاف إليه التّكسير ليطابق العدد والمعدود لفظاً، و ثلاث مئين ملوك في قول الشّاعر شاذّ، و يضاف لجمع التّصحيح في مسألتين: أحدهما أن لا يوجد الكثرة نحو ﴿سبع سمٰوات﴾ أو يوجد لكن جاور غير الموجود نحو: ﴿سبع سنبلات﴾ في مجاورة ﴿سبع بقرات﴾، و حقّه أيضاً القلّة، و قد يضاف إلى الكثرة إذا لم توجد القلّة نحو: «أربعة رجال» و نحو: ﴿ثلاثة قروء﴾ شاذّ قياساً، و ثلاثة شسوع شاذّ سماعاً.

(٢) إذا تأخر المأة و عُطِفَ على العدد الأقلّ أو ثنّي أو جمع أو عبّر عن الجمع بالألف أو بتثنيته أو جمعه، فاعرف.

قوله «و مأة فصاعداً»، و قد تضاف المأة إلى جمع تميز كثلاثمأة سنين، و قد تميّز بمفرد منصوب نحو: إذا عاش الفتى مأتين عاماً.

(٣) لا في القسم الأوّل، فتميزه واجب النّصب لا ينجرّ لا بالإضافة و لا بمن.

قوله «واجرر بذا القسم» ألفاظ الأعداد بالنّسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع مفرد و هو عشرة ألفاظ واحد و اثنان و عشرون و تسعون و ما بينهما، و مضاف و هو أيضاً عشرة ألفاظ مأة و ألف و ثلاثة و عشرة و مابينهما، و مركّب و هو تسعة ألفاظ أحدعشر و تسعةعشر و ما بينهما، و معطوف و هو أحد و عشرون و تسعة و تسعون و ما بينهما.

(٤٨٠) وَ نَـعْتُهُ [١] يَجُوزُ بِـالْوَجْهَيْنِ [٢] وَ لَا تُـمَيِّزْ وَاحِـداً وَاثْـنَيْنِ

(٤٨١) وَ لَا بِـجَمْعِ كَـثْرَةٍ [٣] إِنْ أَمْكَـنَا بِـقِلَّةٍ، [٤] وَ بِـمُضَافٍ اغْـتَنى [٥]

(٤٨٢) وَ عَشْرَةٌ [٦] فَـدُونَها [٧] لِـلذَّكَـرِ [٨] بِـالتَّا وَ فِـي مُـؤَنَّثٍ مِـنْها عَـرِيّ

---

(١) مفرداً أو جمع تكسير، أمّا الجمع السّالم فلا يحمل إلّا على العدد نحو عشرون رجلا صالحون.

(٢) في الإعراب: الحمل على التّميز وعلى المميّز.

(٣) و من القليل «سبع سنابل» و «ثلاثة قروء» و «ثماني حجج». (شرح النّاظم).

(٤) فإن لم يمكن بأن لم يستعمل تعيّن جمع الكثره نحو ثلاثة رجال.

(٥) نحو خذ عشرتك لظهور الجنس بالإضافه العهديّة، فلا يميّز عدد مضاف إلى غير التّميز.

(٦) بحث تذكير أسماء العدد و تأنيثها وظيفة علم الصّرف لأنّه تغيير في بنية الكلمة و اشتقاق نحو واحدة عن واحد و نحو ثلاث عن ثلاثة، فذكره في فنّ الإعراب استطراد، هذا.

(٧) إلى ثلاثة أي ثلاثة فما فوقها إلى عشرة، [و كتب أيضا:] إلى ثلاثة، أمّا الاثنان والواحد فيذكّران للمذكّر و يؤنّثان للمؤنّث كسائر الأسماء و كأحد عشر و اثني عشر بجزئيها.

(٨) أي إذا كان واحد المعدود اسماً مذكّرا، (شرح النّاظم). أي إذا أريد بها المعدود، فتكون أوصافاً، فتؤنّث في الذّكور باعتبار الجماعة، و تجرّد في التّأنيث فرقاً، و أمّا إذا أريد بها نفس العدد كما هو الأصل فيها فتستعمل على الأصل أي كما تستعمل في المعدود المذكّر، هذا.

و إذا أريد باسم العدد نفس العدد لا المعدود كأن يقال: الواحد نصف الاثنين والثّلاثة نصف السّتّة يكون على ما هو الأصل فيه من تذكير في الواحد والإثنين و أحد عشر و اثني عشر، و تأنيث في ثلاثة و عشرة و مابينهما و تأنيث الجزء الأوّل و تذكير الثّاني في ثلاثة عشر و تسعة عشر و ما بينهما، و تساوٍ في العقود الثّمانية والمأة والألف و تثنيتها و جمعها، و يكون حينئذ علماً للعدد، فيجوز عدم صرفه إذا انضمّ إلى العلميّة سبب آخر، و يجوز صرفه أيضاً تناسباً له مراداً به المعدود.

(٤٨٣) وَ إِنْ أَرَدْتَ فَوْقَهَا اذْكُرْ في الذَّكَر   مُـرَكَّـباً أَحَـدَ مِـنْ قَـبْلِ عَشَـر

(٤٨٤) في الضِّدِّ إِحْدَىٰ عَشْرَه، أَوِ اكْسِرِ   شِـيناً، وَ خُـذْ ثَـلاثَةً لِـلْآخِرِ

(٤٨٥) كَما مَضىٰ وَالْعَشْرَ جَرِّدْ في الذَّكَر   وَ صِـلْهُ بِـالتّا فـي مُـؤَنَّثٍ، تَـبَرّ

(٤٨٦) في الذَّكَرِ اثْنا عَشَرَ الْأُنْثَى اثْنَتا   عَشْرَةَ، وَالصَّدْرَ أَعْرِبَنْ، وَ غَـيْرَ تـا[1]

(٤٨٧) يُبْنىٰ عَلَى الْفَتْحِ سِوىٰ ثَمانِ   فَـجَوِّزِ الْـحَذْفَ مَـع الْإِسْكـانِ[2]

(٤٨٨) وَ صُغْ مِنَ اثْنَيْنِ[3] فَصاعِداً إِلىٰ   عَشَـرَةَ فـاعِلَةً وَ فـاعِلا

---

(١) من جزئي كلّ مركّب و من ثاني هذين المركّبين. (٢) للياء، ففيه أربع لغات، و فتح الياء مشهور.

(٣) بحث أصل الصّوغ وظيفة الصّرف، فههنا استطراد، لكن بحث إضافة المصوغ أو تنوينه و نصب تميزه وظيفة الإعراب.

(٤٨٩) وَأَضِفْ[1] إِنْ تُرِدْ بِهِ بَعْضَ اللَّذَا   مِـنْهُ بَـنَيْتَهُ كَـثَانِي اثْـنَيْنِ ذَا[2]

(٤٩٠) وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الْأَقَلِّ مَـثْلَ مَـا   فَوْقُ فَكَاسْمِ الْفاعِلِ اعْـمَلْ[3] وَالْزَمَا

(٤٩١) وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْـنَيْنِ   مُـرَكَّـباً[4] فَـجِئْ بِـتَرْكِـيبَيْنِ

---

(١) اسمَ الفاعل وجوباً إلى ما بنيته منه إذا استعمل غيرَ مفرد، [فـ]لا يجوز تنوينه والنّصب به.

(٢) فما استعمل منها [أي من المصوغات] مفرداً بيّنٌ، و ما استعمل غير مفرد فإمّا أن يستعمل مع ما اشتقّ منه كثان مع اثنين، و إمّا أن يستعمل مع ما سفل كثالث مع اثنين، فالمستعمل مع ما اشتقّ منه يجب إضافته. (شرح النّاظم)

(٣) فيجوز أن يضاف و أن ينوّن و ينصب ما يليه. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً:] إشارة إلى أنّه ليس باسم فاعل في الاستعمال الأوّل، و إنّما أنّث للمؤنّث لكونه في صورة اسم الفاعل، فلذا لا يعمل، فلا ضمير في نحو قولك: زيد ثاني اثنين أو عاشر عشرة، صُرّح به في حواشي المغني

(٤) أي و كان الّذي منه بني مركّباً. [و كتب أيضاً:] يريد أنّه لا يجوز الإرادة الثّانيةُ أي إرادة معنى الجعل والتّصيير في المركّب، و إنّما يصحّ فيه إرادة المعنى الأوّل.

(٤٩٢) أَوْ فاعِلاً[1] أَضِفْهُ لِلْمُرَكَّبِ[2] أو جِئْ بِحادي عَشَرَ[3] الْمُسْتَعْقَبِ

(٤٩٣) وَ فاعِلاً مِنْ قَبْلِ ما عِشْرِينا وَالْواوَ خُذْ كَالثّاني وَالتِّسْعِينا

(٤٩٤) وَ أَرَّخُوا في أَوَّلِ الشَّهْرِ بِما مَضىٰ وَ في الْباقي أَخِيراً، فَاعْلَما

(١) بحالتيه التّذكير والتّأنيث [و] هو صدر الأوّل. [و كتب أيضاً:] صدر أوّلهما فاعل في التّذكير و فاعلة في التّأنيث مشتقّان من صدر ثانيهما و عجزهما معاً عشر في التّذكير و عشرة في التّأنيث فيقال: ثاني عشر اثني عشر، ثانية عشرة اثنتي عشرة، إلى تاسع عشر تسعة عشر، و تاسعة عشرة تسع عشرة بأربع كلمات مركّب أولاهنّ مع الثّانية و ثالثتهنّ مع الرّابعة، والمركّب الأوّل مضاف إلى الثّاني إضافة فاعل إلى ما اشتقّ منه. (شرح النّاظم) حادي عشر أحد عشر، و حادية إحدى عشرة إلى تاسع عشر بإضافة المركّب الأوّل إلى المركّب الثّاني و بناء الأجزاء الأربعة سوى اثنين و اثنتين كما سبق في النّظم.

(٢) [فقل:] حادي أحد عشر و حادية إحدى عشرة إلى تاسع تسعة عشر و تاسعة تسع عشرة بإعراب الجزء الأوّل المضاف و بناءِ جزئي المركّب المضاف إليه، سوى اثنين واثنتين كما سبق في النّظم.

(٣) أي بالمركّب الأوّل مبنياً جزءاه كحادي عشر و حادية عشرة و ثاني عشر و ثانية عشرة إلى تاسع عشر و تاسعة عشرة. [و كتب أيضاً:] أي بالمركّب الأوّل باقياً على بنائه، [و كتب أيضاً:] و لا يستعمل هذا القلب في واحد إلّا في تنيف أي مع عشرة أو مع عشرين و أخواته، فيقال حادٍ و عشرون في التّذكير، و حادية و عشرون في التّأنيث إلى حادٍ و تسعين و حادية و تسعين، و أمّا ثان فما فوقه فيستعمل في تنييف و غيره. (شرح النّاظم) قول الشّارح «إلّا في تنييف»: لا في الإفراد بل يقال في الإفراد: الأوّل دون حادٍ. قوله: «و غيره» و هو الإفراد.

( ) المصوغ من لفظ العدد. [و كتب أيضاً:] بحالتيه التّذكير والتّأنيث. (٤) أي في النّصف الأخير من الشّهر.

(٥) يقال: كتب لأوّل ليلة من الشّهر أو لغرّته أو مُهَلّه أو مُستهلّه، ثمّ يقال لليلةٍ خلت ثمّ لليلتين خلتا... إلى خمس عشرة خلت، ثمّ لأربع عشرة بقين إلى أن يقال لآخره أو سلخه أو انسلاخه؛ و إنّما أوثر في التّأريخ قصد اللّيالي دون الأيّام لأنّ أوّل الشّهر ليلة طلوع هلاله و ليلة كلّ يوم سابقة له فاستغني بالمتبوع عن التّابع.

مَسْأَلَةٌ[١]

(٤٩٥) مَيِّزْ كَعِشْرِينَ[٢] كَمِ انْ تَسْتَفْهِمِ   وَاجْرُرْ[٣] بِمَنْ مُضْمَراً إِنْ جُرَّتْ كَمِ[٤]

(٤٩٦) كَعَشْرَةٍ أَوْ كَمِأَةٍ مُخْبِرُ ذا[٥]   وَانْصِبْ[٦] مُمَيِّزَيْ كَأَيِّنْ[٧] وَكَذا

---

(١) في تمييز كم استفهاماً و خبراً و كأيّن و كذا.   (٢) أي بمفرد منصوب [نحو:] كم شخصاً سَما.

(٣) جوازاً تمييزَ كم الاستفهاميّة.   (٤) الاستفهاميّة نحو: على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ؟

(٥) [نحو:] كم عمّةٍ لك يا جرير و خالةٍ، و كم ملوكٍ باد ملكهم.

(٦) و أفرد وجوباً في كذا و بقلة في كأيّن، فإنّ الأكثر جرّه بمن [نحو:] ﴿ كأيّن من آية ﴾.

(٧) كأيّن اسم مركّب من كاف التّشبيه و أيٍّ المنوّنة، و لذا جاز الوقف عليه بالنّون، لأنّ التّنوين لمـا دخل في المركّب أشبه النّون الأصليّ، و لذا رسم في المصاحف نوناً، و من وقف عليه بحذفه فاعتبر حكمه في الأصل و هو الحذف في الوقف، و يوافق كم في خمسة أمور: الإبهام والافتقار إلى التّمييز والبناء و لزوم التّصدير و إفادة التّكثير غالباً والاستفهام نادراً عند بعض، و يخالفه في خمسة: التّركيب، فكم بسيط على الصّحيح. و جرّ التّمييز بمن غالباً، و لزوم التّكثير عند الجمهور، و أنّه لايجرّ عندهم، و لا يفرد خبره. (مغني اللّبيب بنقل المحشّي)

نَواصِبُ الْمُضارِعِ[1]

(٤٩٧) اِنْصِبْ مُضارِعاً بِكَيْ[2] وَصْلاً[3] وَ لَنْ
بَسِيطَةً[4] مُسْتَقْبِلاً وَ أَكِّدَنْ[5]

(١) لمّا انتهت منصوبات الأسماء عقبت بمنصوب الأفعال كما ذكر عقب المرفوعات المضارعُ المرفوع. (شرح النّاظم)

(٢) كي: لابدّ من نصب المضارع إذا وقع بعده فإمّا أن يكون حرف جرّ بمعنى اللّام، فالنّصب حينئذ بأن مقدّرةً أو ملفوظةً أو به، فيكون حينئذ حرفاً مصدريّاً، و قبله حرف جرٍّ لامٌ، إذ لا يجرّ كي بغير اللّام بخلاف أن و أنّ مقدّر أو ملفوظ فالسّببيّة مفهومة من اللّام و كي كان للنّصب والتّأويلِ بالمصدر؛ أمّا إذا كان كي داخلاً على أن أو ما المصدريّين فلا خلاف في كونه حرف جرٍّ، كما يأتي.

لَن: بسيط أو أصله لا أن أو لا حرف مصدريّ، و قد يجزم أن حرف مصدريّ يدخل الأمر والنّهي على الأصحّ والمضارعَ و ينصبه، و قد لا ينصبه نحو: رجوت أن تجلو الحزن بالسّكون للواو، و يذكر النّاظم الزّائدة والتّفسيريّة، و قد يأتي للتّأكيد والعلّة والنّفي والشّرط.

إذَن: بسيط أو أصله إذ أن أو إذا و إذا، و قد يلغى مع جميع الشّروط للنّصب أو، قد يكون بمعنى الواو و بل و إن الشّرطيّة و حرفَ جرّ لانتهاء الغاية كإلى و حتّى و حرف استثناء كإلّا، فتدخل في هذين على الاسم المؤوّل بأن الواجب الإضمار.

حَتّى: و بالإمالة و بالعين حرف جرٍّ، و أنكره الكسائيّ، يجرّ الظّاهر والمؤوّل بأن الواجب الإضمار، و جرّه المضمر ضرورة لانتهاء الغاية فيهما، و للتّعليل و للاستثناء في المؤوّل. و نصب المضارع به لا بأن عند الكسائيّ، و حرف عطف بمعنى الواو، و أنكره الكوفيّة، و حرف ابتداء يستأنف بعده الجملة اسميّة أو فعليّة، و أنكره بعض لابتداء الغاية، فإذا رفع بعده المضارع فهو حرف عطف أو ابتداء، و إذا نصب فحرف جرٍّ أو نصب.

الفاء: يأتي بمعنى الواو و ثمّ و إلّا، و تدخل سببيّة على المضارع المنصوب بأن الواجب الإضمار، و قيل النّصب حينئذ بالفاء لا بأن المضمرة.

الواو: يأتي لاستئناف الجملة و للحال و للجرّ، و يأتي زائدة و بمعنى أو والباءِ و مع في المفعول معه و في المضارع المنصوب بأن الواجب الإضمار، و قيل بالواو كما إذا دخل على الاستفهاميّ كما تقول سئولاً عن علّة أمر: كيمه؟.

(٣) أي إذا كان موصولاً حرفيّاً بخلاف ما إذا كان حرف جرّ بمعنى اللّام. (شرح النّاظم)

(٤) ليست مركّبة من لا و أن عند الجمهور. (٥) النّفي بلن أكثر من تأكيد لا.

(٤٩٨) وَ أَنْ سِوىٰ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ،[١] وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ[٢] فَارْفَعَنْ[٣] وَانْصِبْ بِتِي

(٤٩٩) وَ بِإِذَنْ مُصَدَّراً[٤] مُسْتَقْبِلا[٥] مُوَصَّلاً[٦] أَوْ بِقَسَمٍ قَدْ فُصِلا[٧]

(٥٠٠) وَ هِيَ جوابٌ وَ جَزاءٌ[٨] صاحِبا فَقِيلَ دائِماً، وَ قِيلَ غالِبا[٩]

---

(١) فإنّ أن الواقعة بعد يقين المخفّفة من المثقّلة.

(٢) قال أبوحيّان: و ليس في الواقعة بعد الشكّ إلّا النّصب. (شرح النّاظم)

(٣) الفعلَ بعده برافع الفعل المضارع. [و كتب أيضاً:] على أنّها مخفّفة من الثّقيلة.

(٤) فلا تنصب متأخّرة [عن الفعل] بلا خلاف، وأمّا المتوسّطة فإن افتقر إلى مابعدها ـ اقبلها افتقار الشّرط لجزائه نحو: إن تزرني إذن أكرمَك، أو القسمِ لجوابه نحو: لئن عادلي عبدالعزيز بمثلها (المقالة) و أمكنني منها إذن لا أُقيلها (المقالةَ الأولى) أو الخبر عنه للخبر نحو: زيد إذن يكرمك امتنع النّصب في الصّور كلّها. (شرح النّاظم)

(٥) فلو قيل لك: أحبّك فقلتَ: إذن أظنّك صادقاً، رفعت لأنّه حال، و من شأن النّاصب أن يخلّص المضارع إلى الاستقبال. (شرح النّاظم) الظّاهر أنّ المراد كلّ ناصب لا خصوص لن و إذن، و قد صرّحوا به في أن. خصّص النّاظم على ما يظهر من شرحه اشتراط الاستقبال بلن و إذن، و لعلّ وجه ذلك أنّ الاستقبال فيهما أشدّ من الاستقبال في أن و كي أو ادّعى شهرة استقبالها فسكت عنه، فلا تغفل.

(٦) فيجب الرّفع في إذن زيد يكرمك للفصل. (شرح النّاظم) (٧) و قيل أو ظرفٍ أو دعاء أو نداء.

(٨) كقولك لمن قال أزورك: إذن أكرمَك. (شرح النّاظم)

(٩) فقد يتمحّض للجواب نحو: إذن أصدّقك لمن قال: أحبّك.

(٥٠١) وَبَعْدَ عَطْفٍ قَلَّ نَصْبٌ،[١] وَالْأَصَحّ[٢] إِسْقَاطُ فِعْلٍ[٣] دُونَ حَرْفٍ لَمْ يُبَحْ

(٥٠٢) وَذِكْرُ أَنْ[٤] مِنْ بَيْنِ لا وَ لامِ جَرّ حَتْمٌ، وَجازَ الْحَذْفُ[٥] إِنْ لا ما ظَهَر

(٥٠٣) وَبَعْدَ نَفْيِ كانَ[٦] واجِباً وَضَح[٧] وَأَوْ إِذا حَتّى أَوِ الّا قَدْ صَلَح[٨]

(٥٠٤) وَبَعْدَ حَتّى، وَاخْصُصِ الْمُسْتَقْبَلا[٩] وَارْفَعْ بِهٰذا[١٠] حالاً[١١] أَوْ مُؤَوَّلا

---

(١) بإذن [نحو:] ﴿و إذن لا يلبثون خلافك﴾ قرأ شاذاً: «و إذن لا يلبثوا خلافك».

(٢) خلافاً لبعض المغاربة جوّزوا حذف المضارع المنصوب إذا وجد قرينة.

(٣) مضارعٍ منصوبٍ بأيّ ناصب كان [و كتب أيضاً:] كما قد يحذف المجزوم بلمّا و يبق لما، فلا يقاس النّاصب على لمّا الجازم لسماع الحذف هناك و عدم سماعه ههنا.

(٤) لمّا كانت أن أمّ الباب نصبت ظاهرة و مضمرة، ثمّ تارة يمتنع إضمارها نحو: ﴿لئلّا يعلم أهل الكتاب﴾ و تارة يجوز نحو: اعص الهوى لتظفر أو لأن تظفر، و تارة يجب كقوله تعالى: ﴿ما كان الله ليظلمهم﴾. (النّاظم والمحشّي)

(٥) فتعمل في المضارع مضمرةً.

(٦) و يجوز بعد نفي غير كان نحو: ما وعظتك لتغضبَ بل لترهب أو لأن تغضب.

(٧) حذفُ أن بعد لام الجرّ و يسمّى اللّام حينئذ لام الجحود.

(٨) [نحو:] لأنتظرنّه أو يقدمَ أي حتّى يقدم، [و] لأقتل الكافر أو يسْلِمَ أي إلّا أن.

(٩) حقيقةً أو حكماً، والغالب كونه غاية لما قبل حتّى نحو: ﴿لن نبرح عليه عاكفين حتّى يرجع إلينا موسى﴾ و قد يكون علّة غائيّة نحو: جد حتّى يغيظ الحسود. (شرح النّاظم)

(١٠) لا يريد أن حتّى عامل في الرّفع، بل يريد أنّه يرفع المضارعُ بعد حتّى.

(١١) الحال المحقّق كقولك لمن تُكلّمه: طلبتُ لقاءك حتّى أحدّثك الآن، والحال المقدّر أن يكون الفعل قد وقع، فيقدّر الخبرُ به اتّصافَه بالعزم عليه فينصب، لأنّه مستقبل بالنّسبة إلى تلك الأحوال، و قد يقدّر اتّصافَه بالدّخول فيرفع لأنّه حال بالنّسبة إلى تلك الحال، و منه قوله تعالى: ﴿و زلزلوا حتّى يقولُ الرّسولُ﴾ على قراءة النّصب استقبال. (شرح النّاظم)

(٥٠٥) وَبَعْدَ فاوَ واوِ مَعْ مَحْضَيْ طَلَب[١]   أَوْ نَفْيِهِ[٢] أَجَبْتَ، وَاجْزِمْ في الطَّلَب

(٥٠٦) إِنْ تُسْقِطِ الْفا لِلْجَزا،[٣] وَالنَّهْيَ ضَع[٤]   إِنْ قَبْلَ لا إِنْ يَخْتَلِفْ فَالْجَزْمَ دَع[٥]

(٥٠٧) وَالْأَمْرَ غَيْرَ افْعَلْ[٦] جَوابَهُ اجْزِمِ   وَفي جَوابٍ لِلرَّجا نَصْبُ نُمي[٧]

---

(١) الطّلب المحض أمر بالصّيغة و نهي و دعاء واستفهام و عرض و تخصيص و تمنّ، [مثالها:]

يا ناقة سيري عنقاً فسيحاً   إلى سليمان فتستريحاً

﴿و لا تكوننّ من الّذين ظلموا فتكونَ﴾ ﴿هل من شفعاء فيشفعوا لنا﴾ يا ابن الكرام ألا تدنوا فتبصرَ ما،

لولا تعوجين يا سلمىٰ على دَنِفٍ   فتخمد[ي] نارَ وجدٍ كاد تُفنيه

﴿يا ليتني كنت معهم فأفوز﴾، فإن كانت الفاء لغير الجواب بأن كانت لمجرّد العطف أو كان النّفي أوالطّلب غير محض وجب الرّفع نحو: ألم تسأل الرّبع فينطق و نحو ما تزال تأتينا فتحدّثُنا. و مثال واو المصاحبة ألم أك جارك و يكون بيننا المودّة، لا تنه عن خلق و تأتيَ مثله، ﴿يا ليتنا نردّ و لا نكذّب﴾ فيمن نصب، فإن لم يكن الواو بمعنى مع بل كان لمجرّد العطف امتنع النّصب.

(٢) الفاء المجاب بها نفي محضٌ كقوله تعالى: ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾ (شرح النّاظم).

المضارع إذا وقع في جواب النّفي أو الطّلب المحضين فإن اقترن بفاء السّببيّة أو واو المصاحبة وجب نصبه بأن الواجب الإضمار، و إن لم يقترن فوجب الرّفع في جواب النّفي، والجزم في جواب الطّلب غير النّهي، و كذا فيه إن صلح وضع إن الشّرطيّة قبل لا النّاهية، وإن لم يصلح وجب الرّفع؛ و جواب الأمر الغير المحض بأن يكون بصورة الخبر أو اسم الفعل يرفع أو يجزم إن لم يقترن بهما، و جواب النّفي الغير المحض يرفع قرن بهما أو لا، و إن لم يكن الفاء للسّببيّة أي لم يكن للجواب أو الواو للمصاحبة بل كانا لمجرّد العطف وجب الرّفع أيضاً.

(٣) المضارعَ بما يكون الفعل جواباً له لأنّه شبيه بالشّرط. (شرح النّاظم)

(٤) أي وقت قصد الجزاء و لا واو حينئذ، مثاله: أسلم تدخل الجنّة. (الحشّي والنّاظم)

(٥) نحو: لا تفعلِ الشّرّ يكونُ شرّاً لك فجزمه ممتنع، و إن لم يختلف فاجزم نحو: لا تفعل الشّرّ يكن خيراً لك.

(٦) أي إذا كان الطّلب غير محض بأن كان بصورة الخبر أو باسم الفعل فيمتنع نصب جوابه، كقولك: حسبك الحديث ينم النّاس، و صه أحدّثْك. (شرح النّاظم)

(٧) و منه قراءة حفص: ﴿لعلّي أبلغ الأسباب أسباب السّموٰت فأطّلعَ﴾ (شرح النّاظم)

(٥٠٨) وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلاً بِفا[١]   أَوْ واوٍ[٢] أَوْ أَوْ[٣] ثُمَّ،[٤] وانْصِبْ[٥] وَاحْذِفا

(٥٠٩) أَوْ أَثْبِتْ أَنْ، وَحَذْفُ أَنْ وَالنَّصْبُ شَذّ[٦]   فِـي غَـيْرِ مـا مَـرَّ،[٧] وَمَنْ قاسَ انْتُبِذ

---

(١) لولا توقّع معترٍ فأُرضيَه،   (٢) للبس عباءة و تَقَرَّ عيني.

(٣) أو ﴿ يرسِلَ رسولاً ﴾ على قراءة النّصب.   (٤) إنّي و قتلي سُلَيكاً ثمّ أعقِلَه.

(٥) المعطوفَ بأن مضمرةً جائزةَ الإضمار. (المحشّي والنّاظم)   (٦) [نحو:] خذ اللّصّ قبل يأخذَك.

(٧) [أي] المعطوفِ بما ذكر على الاسم الصّريح و مواضع وجوب الإضمار و جوازه المذكورة.

خاتِمَةٌ

(٥١٠) تُـزادُ أَنْ[1] بَـعْدَ إِذا وَ لَـمّا[2] وَ بَـيْنَ لَـوْ وَ قَـسَـمٍ، وَ تُـنْمى

(٥١١) كَأَيْ لِـتَفْسِيرِ بِـجُمْلَتَيْنِ[3] فـي أُولا هُـمَا الْـقَوْلُ وَ لَـفْظُهُ نُـفي

---

(١) في مواضع، [أي] تقع زائدة لا عمل و لا معنى [له] إلّا التّأكيد.

(٢) التّوقيتيّة [نحو:] ﴿ و لمّا أن جاءت رسلنا ﴾ [و كتب أيضاً:]

رقـبته اللّـيل فـلمّا أن [زائـدةٌ] بـدا كالبدر أومىٰ طرفُه أن (تفسيريّة) اسجُدا

(كفاية) (٣) أي بشرط أن تقع بين جملتين.

الْكِتابُ الثّالِثُ

فِي الْمَجْرُوراتِ وَ ما حُمِلَ عَلَيْها

وَ هِيَ الْمَجْزُوماتُ

(٥١٢) الْجَرُّ بِالْحَرْفِ أَوِ الْإِضافَةِ[١] وَارْدُدْ عَلىٰ مَنْ زَعَمُوا[٢] خِلافَهُ

الْحُرُوفُ[٣]

(٥١٣) إِلىٰ لِلْاِنْتِها[٤] وَ مَعْنىٰ في[٥] وَ مَعَ[٦] وَ مِنْ[٧] وَ عِنْدَ[٨] وَ لِتَبْيِينٍ تَقَعُ[٩]

---

(١) أي بالمضاف [نحو:] غلام زيد، و قيل بالحرف المقدّر، و قيل بالعامل المعنويّ و هو كونه مضافاً إليه. في الإضافة المعنويّة، أمّا اللّفظيّة فلا تقدير لحرف فيها، فجرّ المضاف إليه فيها بالمضاف أو بعامل معنويٍّ؛ و قيل فيها أيضاً تقدير حرف، فإضافة الصّفة إلى المفعول بتقدير لامٍ لتقوية العمل و إلى الفاعل بتقدير من.

(٢) زاد الأخفش الجرّ بالتّبعيّة و هو ضعيف، كجرّ الصّفة بتبعيّة الموصوف فيكون عامل التّابع معنوياً. (النّاظم والمحشّي).

(٣) المذكور منها هنا ثلاثة عشر سوى أحرف القسم. (شرح النّاظم)

(٤) أي انتهاء الغاية زماناً أو مكاناً نحو: ﴿ثمّ أتمّوا الصّيام إلى اللّيل﴾، ﴿من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾. (شرح النّاظم)

(٥) كقوله تعالى: ﴿ليجمعنّكم إلى يوم القيامة﴾ أي فيه. (شرح النّاظم)

(٦) كقوله تعالى: ﴿من أنصاري إلى الله﴾. (شرح النّاظم)

(٧) [نحو:] ما لي لا أروىٰ إلى مقبّل، أي منه.

(٨) أشهى إليّ من رحيق السّلسلِ أي عندي.

(٩) بعد ما يفيد حبّاً أو بغضاً من فعل تعجّب أو اسم تفضيل نحو: ﴿قال ربّ السّجن أحبّ إليّ﴾. (شرح النّاظم)

(٥١٤) اَلْـباءُ لِـلْإِلْصاقِ[١] وَالتَّـعْدِيَةِ وَالسَّـببِيَّةِ[٢] وَالْإِسْـتِعانَةِ[٣]

(٥١٥) وَمِثْلَ مَعْ[٤] وَمِنْ[٥] وَعَنْ وَفي[٦] عَلَىٰ وَ بَـدَلاً[٧] وَ زائِـداً وَ كَـإِلىٰ

(٥١٦) حَتّىٰ لِلْإِنْتِهاءِ فِي اسْمٍ ظـاهِرِ[٨] وَخُـصَّتِ الْآخِـرَ[٩] أَوْ كَـا الْآخِـرِ

---

(١) فيفيد مباشرة الفاعل للمفعول حقيقة كأمسكت به أو لاكمررت به. [و كتب أيضاً:] نوعان لا يصل الفعل إلى المفعول إلّا به كمررت بزيد، [و هذا] إلصاق مجازيّ، و يدخل على المنصوب بفعله كأمسكت به أي أمسكته بمباشرة لا بمحض المنع كما في أمسكته. (٢) تدخل على السّبب كمات بالجوع.

(٣) تدخل على آلة الفعل و هي غير السّبب ككتبت بالقلم. (المحشّي) قال الرّضي: السّببيّة فرع الاستعانة. (شرح النّاظم) و لذا قد يقصر على الاستعانة، و بعضهم اقتصر على السّببيّة، فأدرج الاستعانة فيها، والحقّ أنّهما معنيان و أنّ السّبب والآلة متغايران.

(٤) يصلح موضعه مع، و يغني عنه و عن مدخوله الحال نحو: ﴿فسبّح بحمد ربّك﴾ أي مع حمده و حامداً. (شرح النّاظم) (٥) نحو: ﴿عيناً يشرب بها عبادالله﴾ أي منها. (شرح النّاظم)

(٦) نحو: ﴿نصركم الله ببدر﴾ أي فيه. [و] ﴿من إن تأمنه بقنطار﴾ أي عليه. (شرح النّاظم)

(٧) كقول عمر رضي الله عنه: «كلمة ما يسرّني أنّ لي بها الدّنيا» أي بدلها. (شرح النّاظم)

(٨) [أي] لا يدخل الضّمير إلّا في الضّرورة و إلى يعمّ. (٩) و من أجزاء الشّيء، و لم تختصّ إلى.

(٥١٧) وَ رُبَّ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّكْثِيرِ[١] وَ خُصَّتِ الْمُنْكَرَ[٢] مَعْ ضَمِيرِ[٣]

(٥١٨) عَلَىٰ تَكُونُ اسْماً كَفَوْقَ تُلْفَىٰ[٤] وَ تُعْطِي الْاِسْتِعْلَا كَثِيراً حَرْفَا

(٥١٩) وَ مِثْلَ عَنْ[٥] وَ مَعْ[٦] وَ مِنْ[٧] وَاللَّامِ[٨] فِي[٩]
وَالْبَا[١٠] وَ لٰكِنْ[١١] وَ مَزِيدَةً تَفِي

---

(١) الأكثر على أنّ ربّ للتّقليل دائماً، و بعض على أنّها للتّكثير دائماً، و بعض على أنّها لهما معاً، فقيل يغلب في التّقليل و يندر في التّكثير، و هذا مختار النّاظم. و قيل عكسه، و قيل هي موضوعة لهما من غير غلبة في أحدهما، و قيل لم يوضع لواحد منهما بل هو حرف إثبات و إنّما يفهم التّقليل أوالتّكثير من خارج.

(٢) الموصوفَ معرباً أو مبنيّاً كلفظ مَن.

(٣) مفردٍ مذكّرٍ مميّزٍ بنكرةٍ متّصلةٍ بالضّمير منصوبةٍ تثنّى و تجمع و تؤنّث. [و كتب أيضاً:] الأصحّ أن هذا الضّمير معرفة جرى مجرى النّكرة في دخول ربّ عليه لما أشبهها في أنّه غير معيّن و لا مقصود، و قال بعضهم إنّه نكرة لوقوعه موقع النّكرة بخلاف الضّمير العائد على نكرة متقدّمة نحو: لقيت رجلاً فضربته لأنّه نائب مناب معرفة إذ الأصل فضربت الرّجل، أو متأخّرةٍ نحو: نعم رجلاً زيد، فإنّه واقع موقع ظاهر معرَّف بأل أو مضافٍ إلى ما فيه أل. (شرح النّاظم) لا لرجوعه إلى نكرة، في ضمير النّكرة مذاهب ثلاثة كما سبق في باب الضّمير: قيل معرفة دائماً، و قيل نكرة دائماً، و قيل إن عاد إلى واجب التّنكير كالحال والتّميز فنكرة و إلّا كالعائد إلى الفاعل أو المفعول فمعرفة، والأوّل هوالأصحّ، و على هذا الأصحّ فرّقَ بعض بين ضمير دخله ربّ و بين غيره، فقال إنّه نكرة لاكسائر الضّمائر العائدة إلى النّكرة فإنّها معارف و لوكان المرجع واجب التّنكير كما سبق، والأصحّ ترك الفرق و جعل الكلّ معرفة.

(٤) فيدخل عليها حرف الجرّ نحو: غدت مِن عليه البيت. (٥) في وقت كونه حرفاً [نحو:] رضيت عليك.

(٦) نحو: ﴿إنّ ربّك لذو مغفرة للنّاس على ظلمهم﴾ أي مع ظلمهم. (شرح النّاظم)

(٧) نحو: ﴿إذا اكتالوا على النّاس﴾ أي من النّاس. (ش)

(٨) نحو: ﴿و لتُكبّروا اللهَ على ما هداكم﴾ أي لأجل هدايته إيّاكم. (شرح النّاظم)

(٩) ﴿و دخل المدينة على حين غفلة﴾ أي في حين. (شرح النّاظم)

(١٠) نحو: ﴿حقيق على أن لا أقول على اللهِ إلّا الحقّ﴾. أي بأن لا أقول. (شرح النّاظم)

(١١) نحو: فلان كثير الذّنوب على أنّه لا يقنط من رحمة الله، أي لكن. (شرح النّاظم)

(٥٢٠) بِعَنْ تَجاوَزِ[١] ابْتَدا[٢] اسْتَعْلِ[٣] ابْدِلِ أَوْ خُذْ كَفي[٤] وَالْبا[٥] وَ بَعْدَ[٦] عَلِّلِ[٧]

(٥٢١) وَ في لِظَرْفَيِ الْمَكانِ وَالزَّمَن[٨] وَ كَإِلىٰ عَلىٰ[٩] وَ مَعْ[١٠] وَالْبا[١١] وَمِن[١٢]

(٥٢٢) بِالْكافِ شَبِّهْ زِدْ[١٣] وَ عَلِّلْ[١٤] وَ تَخُصّ بِمُظْهَرٍ، وَاسْماً أَتَتْ[١٥]، فَاجْرُرْ بِنَصّ[١٦]

---

(١) أي أفد ذلك نحو: رُويتُ عن فلان. (٢) كمِن نحو: ﴿ يقبل التّوبة عن عباده ﴾ أي منهم.

(٣) كعلى نحو: ﴿ فإنّما يبخل عن نفسه ﴾ أي على نفسه. (شرح النّاظم)

(٤) كقوله: فلا تك عن حمل الرّباعة وانياً. أي في قوله تعالى: ﴿ و لا تنيا في ذكري ﴾ (شرح النّاظم)

(٥) ﴿ و ما ينطق عن الهوى ﴾ أي به. (٦) كقوله تعالى: ﴿ طبقاً عن طبقٍ ﴾ أي بعد طبق. (شرح النّاظم)

(٧) نحو: ﴿ و ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ﴾ (شرح النّاظم)

(٨) اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ غلبت الرّوم في أدنى الأرض و هم من بعد غلبهم سيغلبون ﴾ (شرح النّاظم)

( ) نحو: ﴿ فردّوا أيديهم في أفواههم ﴾ أي إليها. (شرح النّاظم)

(٩) نحو: ﴿ و لأصلّبنّكم في جذوع النّخل ﴾ أي عليها. (شرح النّاظم)

(١٠) نحو: ﴿ ادخلوا في أمم ﴾ أي معهم. (شرح النّاظم)

(١١) نحو: ﴿ يذرؤكم فيه ﴾ أي بسببه. (شرح النّاظم)

(١٢) نحو: ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال. أي منها. (شرح النّاظم)

(١٣) نحو: ﴿ ليس كمثله شيء ﴾. (شرح النّاظم) (١٤) نحو: ﴿ واذكروه كما هداكم ﴾. (شرح النّاظم)

(١٥) كقوله: يضحكن عن كالبرد المنهمِ. (شرح النّاظم) (١٦) الكافَ الاسميّ بحرف أو إضافة.

(٥٢٣) وَكَيْ لِتَعْلِيلٍ،[١] وَتَخْتَصُّ بِما وَ أَنْ مِنَ الصَّدْرِ وَ ما مُسْتَفْهِما

(٥٢٤) لِلاِخْتِصاصِ اللّامُ وَالتَّعْدِيَةِ وَالْمُلْكِ وَالتَّوْكِيدِ وَالصَّيْرُورَةِ[٢]

(٥٢٥) وَالْعِلَّةِ التَّمْلِيكِ[٣] أَوْ كَفي[٤] عَلَى وَ عِنْدَ بَعْدَ[٥] مِنْ[٦] وَ عَنْ[٧] وَ مَعْ[٨] إِلى

(٥٢٦) مِنَ ابْتَدِءْ بِها[٩] وَ بَيِّنْ[١٠] عَلِّلِ بَعِّضْ[١١] وَ لِلْفَصْلِ أَتَتْ[١٢] وَالْبَدَلِ[١٣]

---

(١) كقولهم في السّؤال عن العلّة كيمه. (شرح النّاظم)

(٢) و تسمّى لام العاقبة كقوله تعالى: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّاً و حزناً﴾، لِدوا للموت وابنوا للخراب. (شرح النّاظم) (٣) نحو: و هبت لزيد ديناراً. (شرح النّاظم)

(٤) نحو: ﴿لا يجلّيها لوقتها إلّا هو﴾ (٥) ﴿أقم الصّلاة لدلوك الشّمس﴾

(٦) نحو: سمعت له صراخاً أي منه.

(٧) مع القول نحو: ﴿و قالت أخريٰهم لأولٰهم ربّنا هؤلاء أضلّونا﴾. (شرح النّاظم)

(٨) كقول الشّاعر:

فلمّا تفرّقنا كأنّي و مالكا ... لطول اجتماع لم نبِت ليلا معاً

(شرح النّاظم)

(٩) الغاية مطلقاً مكاناً أو زماناً أو غيرهما [نحو:] «من محمّد ﷺ إلى هرقل (عظيم روم)».

(١٠) الجنس، و أكثر وقوع من التّبيينيّة بعد ما و مهما.

(١١) و هي الّتي يسدّ بعض مسدّها نحو: ﴿منهم من كلّم الله﴾. (شرح النّاظم)

(١٢) و هي الدّاخلة على ثاني المتضادّين نحو: ﴿والله يعلم المفسد من المصلح﴾. (شرح النّاظم)

(١٣) [نحو:] لا ينفع ذاالجدّ منك الجدّ أي بدلك.

(٥٢٧) وَالنَّصُّ لِلْعُمُومِ [١] أَوْ مِثْلَ إِلَى وَعَنْ وَفي [٢] وَعِنْدَ [٣] وَالْبا [٤] وَعَلَى

(٥٢٨) وَزِيدَ في نَفْيٍ [٥] وَشِبْهِهِ فَخَصّ نَكِرَةً، وَاسْماً أَتَتْ مَفْعُولَ نَصّ [٦]

(٥٢٩) وَمُذْ [٧] وَمُنْذُ، وَلِوَقْتٍ ذانِ جَرّ [٨] كَمِنْ بِماضٍ وَكَفي في ما حَضَر

(٥٣٠) وَاسْمانِ [٩] إِنْ تَلَتْهُمَا الْجُمْلَةُ [١٠] أَوْ رَفْعٌ، وَجَرَّ غَيْرَ مُظْهَرٍ أَبَوْا

(٥٣١) وَزِيدَ ما في مِنْ وَعَنْ لَيْسَ يَكُفّ وَالْبا، وَفي الْغالِبِ رُبَّ الْكافَ كَفّ [١١]

---

(١) على العموم في نكرة لا تختصّ بالنّفي نحو: ما جائني من رجل.

(٢) نحو: ﴿إذا نوديَ للصّلاة من يوم الجمعة﴾ أي فيه. (شرح النّاظم)

(٣) نحو: ﴿لن تغنيَ عنهم أموالهم و لا أولادهم من الله شيئاً﴾. (شرح النّاظم)

(٤) ﴿ينظرون إليك من طرف خفيّ﴾. (٥) نحو: ﴿ما تسقط من ورقة إلّا يعلمها﴾. (شرح النّاظم)

(٦) كقوله تعالى: ﴿فأخرج به من الثّمرات رزقاً لكم﴾ أعرب صاحب الكشّاف من مفعولاً لأخرج، و رزقاً مفعولاً لأجله، قال: و كذا حيث كانت من للتّبعيض فهي في موضع المفعول به، قال الطّيبيّ: و إذا قدّرت من مفعولاً به كانت اسماً. (شرح النّاظم) (٧) مبتدأ خبره كمِن...إه (٨) يجرّان اسم الوقت فقط.

(٩) بمعنى أوّل المدّة إن كان الزّمان ماضياً أو جميع المدّة إن لم يكن الزّمان ماضياً.

(١٠) اسميّة [نحو:] و مضطلع الأضغان مذ أنا يافع، أو فعليّة [نحو:] ما زال مذ عقدتْ يداه إزاره.

(١١) فإذا كفّها فيدخلا على الجملة اسميّة و فعليّة.

(٥٣٢) وَ أُضْمِرَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ[١] واوٍ وَ فـا، وَ هُـوَ[٢] بِغَيْرِ رُبَّ قَلّ[٣]

***

(١) بل بلد ملاء الفجّاج قتمه. (٢) أي الحذف و بقاء العمل.

(٣) كقولهم: مررت برجل صالح إن لا صالح فطالحٍ حكاه يونس، أي إن لا أمرّ بصالح فقد مررت بطالح، و قولهم في اليمين: ها آللهِ بمدّة همزة اسم الذّات والجرّ في بعض القراءات. (النّاظم والمحشّي)

حُرُوفُ الْقَسَمِ[١]

(٥٣٣) الْباءُ وَهِيَ الأَصْلُ[٢] واخْتُصَّتْ بِأَنْ ... يَجُوزَ مَعْها[٣] ذِكْرُ فِعْلٍ[٤] حَيْثُ عَنّ

(٥٣٤) وَالتّاءُ وَاخْتُصَّتْ بِلَفْظِ اللّٰهِ ... وَاللّامُ[٥] وَالْواوُ بِلا اشْتِباهِ

(٥٣٥) لِظاهِرٍ[٦] مَعْ أَيْمُنِ[٧] الْمُضافِ ... لِلّٰهِ وَالْكَعْبَةِ ثُمَّ الْكافِ

(٥٣٦) وَلِلَّذي،[٨] وَيَلْزَمُ رَفْعَ ابْتِدا ... وَجُمْلَةُ الْقَسَمِ ما قَدْ أُكِّدا

(٥٣٧) لِخَبَرٍ غَيْرِ تَعَجُّبٍ،[٩] وَفي ... إِثْباتِهِ بِاللّامِ أَوْ إِنَّ يَفي

---

(١) الجارّة خمسة، [و] تسمية الخمسة حروفاً تغليب لأنّ أيمناً اسم.

(٢) و إن كانت الواو أكثر استعمالاً. (شرح النّاظم) (٣) و أن يكون الجواب طلبيّاً كما يأتي في النّظم.

(٤) لا يظهر الفعل مع باقي الحروف أصلاً. (٥) عطف على ضمير اختصّت.

(٦) و لو غير اسم الله بخلاف الباء، يدخل الضّمير.

(٧) و فيه لغات تبلغ عشرين... و هو اسم همزته للوصل، و قيل للقطع، معرب لازم الرّفع على الابتداء والخبر محذوف. (شرح النّاظم) (٨) لا إلى غير هذه الأربعة قال ﷺ: «أيم الّذي نفسي بيده».

(٩) يسمّى جواباً أي لجملة ثانية خبريّة فعليّةٍ أو اسميّةٍ.

(٥٣٨) في النَّفيِ[١] ما وَ لا وَ إنْ[٢]، وَاخْصُصْ بِبا ... وألْـقِ بِـهِ[٣] لَـمّا وَ إلّا طَـلَبا[٤]

(٥٣٩) وَ تَلْزَمُ اللّامُ مَعَ النُّونِ لَدى ... مُضارِعٍ مُسْتَقْبَلٍ، وَ إنْ بَدا[٥]

(٥٤٠) مُصَرَّفاً[٦] مُثْبَتاً الْماضي فَمَعْ ... قَدْ، وَ بِمَعْنىً قُدِّرَتْ إنْ لَمْ تَقَع

---

(١) أي في الجواب المنفيّ اسميّة أو فعليّة.

(٢) دون غير الثّلاثة، [نحو:] والله لا زيد في الدّار و لا عمرو، ﴿و لئن أتيت الّذين أوتوا الكتاب بكلّ آية ما تبعوا قِبلتك...﴾، ﴿لئن زالتا إن أمسكهما﴾.

(٣) القسمَ الّذي بالباء أي أجب القسم بالباء بالطّلب أو بلمّا أو بإلّا كقوله:

بـربّك هـل ضـممت إليك ليـلى ... بـعيشك يـا سـلمى ارحمي ذا صبابة
قـالت له بـالله يـا ذالبُرديـن ... لـمّا غـنِيثَ نـفساً أو اثـنين
بالله ربّك إلّا قلتِ صادقة (أي كلمة صادقة) ... تريد (أي المرأة) طلب الجماع مرّة أو مرّتين

(٤) جواباً طلبيّاً، أداة أو فعلاً.

(٥) و إن صدّر الجواب بمضارع حالٍ انفردت اللّام، و كذا إن اقترن المستقبل بحرف تنفيس. (شرح النّاظم)

(٦) أمّا الجامد فلا يكون فيه قد لا لفظاً و لا تقديراً.

الْإِضافَةُ

(٥٤١) تَنْوِيناً[١] أَوْ نُوناً[٢] لِلْإِعْرابِ احْذِفِ مَهْما تُضِفْ،[٣] وَالثّانِيَ اجْرُرْ،[٤] وَانْوِ[٥] في

(٥٤٢) أَوْ لاماً[٦] أَوْ مِنْ في الَّتي تَعْرِيفاً أَوْ تَخْصِيصاً أَعْطَتْ، وَهِيَ[٧] مَحْضَةً رَأَوْا

(٥٤٣) وَ مَعْنَوِيَّةً، وَ أَمّا فِي الصِّفَةِ[٨] فَإِنَّها لَفْظِيَّةٌ[٩] مُخَفِّفَةٌ[١٠]

---

(١) ملفوظاً أو مقدّراً كما في نحو مساجد. (٢) تَبع التّنوينُ أو النّونُ.

(٣) إضافة لفظيّة أو معنويّة [و كتب أيضاً:] ما فيه ذلك.

لا خلاف في جواز إضافة نحو عشرين إلى غير التّميز، و إنّما امتنع إضافتها إلى التّميز.

(٤) بالأوّل أي بالمضاف. (٥) في الثّاني أي في المضاف إليه معنى...

(٦) معنى اللّام هو الأصل، و لذا يحكم به مع صحّة تقديرها، وامتناع تقدير غيرها نحو: دار زيد، و مع صحّة تقديرها و تقدير غيرها نحو: يد زيد و رِجله، و عند امتناع تقديرها و تقدير غيرها نحو: عند زيد و معه. و مواضع من أقلّ من مواضع اللّام، و مواضع في أقلّ من مواضع من، و لا يحكم بمعنى من و لا بمعنى في إلّا حيث يحسن تقديرهما دون تقدير غيرهما، فمواضع من مضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحّة إطلاق اسمه عليه كثوب خزّ و خاتم فضّة. (شرح النّاظم) (٧) أي الإضافة بتقدير أحد الحروف الثّلاثة.

(٨) المضافة إلى معموله و هو المفعول به في اسم الفاعل، والمرفوع في اسم المفعول والصّفة المشبّهة.

(٩) لا معرّفة و لا مخصّصة لكونها في نيّة الانفصال. (المحشّي والنّاظم)

(١٠) بحذف التّنوين أو النّون أو الضّمير في المضاف إليه.

(٥٤٤) فاعِلاً أَوْ مَفْعُولاً[١] أَوْ مُشَبَّهَة   وَمَا لِتَعْرِيفٍ أَخِيرَةٍ جِهَة[٢]

(٥٤٥) مِنْ ثَمَّة[٣] جازَ وَصْلُ أَلْ بِذَا الْمُضافِ[٤]   دُونَ سِواهُ حَيْثُ جا بِلا[٢] خِلاف

---

(١) إذا كانا متعدّيين(ا) و أضيفا إلى المفعول به المنصوب لا إلى الفاعل أو أضيف اسم المفعول إلى نائب الفاعل(ب) إذا لم يكن له منصوب، أو لازمين و أضيفا إلى الفاعل أو نائبه بعد فرض نصبه بتشبيهه بالمفعول به، و كذا القول في الصّفة المشبّهة، و مثله المنسوب فإنّهما يضافان إضافة لفظيّة إلى الفاعل بعد فرض نصبه على التّشبيه بالمفعول في المعرفة أو مطلقاً، و على التّميز في النّكرة أو مطلقاً، و لا يضاف شيء من الأربعة أي اسم الفاعل اللّازم واسم المفعول كذلك(ج) والصّفة المشبّهة والمنسوب إلى الفاعل بدون الفرض المذكور، و لا يضاف شيء من اسمي الفاعل والمفعول المتعدّيين(د) إلى المرفوع أصلاً، إذ لا يجوز فرض نصبه و إلّا لاشتبه بالمفعول به المنصوب، فاحفظ، و يأتي في بحث اسمي الفاعل والمفعول في الكتاب الرّابع.

(ا) التّعدّي في اسم المفعول المضاف إلى المفعول به لابدّ أن يكون إلى مفعولين أحدهما نائب عن الفاعل والآخر منصوب جرّ بالإضافة.

(ب) و ذلك إذا لم يكن له منصوب، و إلّا فلا يضاف إلى النّائب لخوف اللّبس بذلك المنصوب.

(ج) هذا اللّزوم في اسم المفعول بالنّظر إلى المفعول الثّاني.

(د) المراد بتعدّي اسم المفعول الّذي لا يضاف إلى المرفوع تعدّية إلى غير النّائب بأن يكون لفعله مفعولان.

أريد بهما [أي بالاثنين لا بالصّفة المشبّهة] الحال أو الاستقبال.

(٢) لأنّ الإضافة فيها نقل عن أصل، و هو الرّفع بخلافها في غيرها، فهي عن فرع و هو النّصب، لأنها إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللّام. أمّا الأوّلان فقد يتعرّفان بأن يقصد الوصف بهما من غير اختصاص بزمان دون زمان نحو: ﴿مالك يوم الدّين﴾ فالإضافة حينئذ محضة. (شرح النّاظم والمحشّي)

(٣) دليل إنّيّ على كون اللّفظيّة غير معرّفة و كون المعنويّة معرّفة.

(٤) الوصفِ المضاف إلى المعمول. [و كتب أيضاً:] و دخول ربّ عليه و جعله وصفاً لنكرة و حالاً.

(٥٤٦) إنْ كانَ جَمْعاً[1] أَوْ مُثَنّىً أَوْ وُصِل   بِالثّاني أَوْ ما ذا بِهِ الْجَرَّ عَمِل

(٥٤٧) تَأْنيثاً اكْسِبْ أَوّلاً وَالضِّدَّ إنْ   يَصِحَّ حَذْفٌ، وَ هُوَ كَالْبَعْضِ[2] يَعِنّ

(٥٤٨) وَ لا تُضِفْ لِاسْمٍ بِمَعْنىً يَتَّحِد   كَتابِعٍ إلّا بِتَأْويلٍ[3] تَجِد[4]

(٥٤٩) أَلْزِمْ إضافَةَ حُمادىً[5] في أُخَر   وَ بَعْضُهُنَّ لَمْ يُضَفْ لِما ظَهَر

(٥٥٠) كَوَحْدَ لَبَّيْ وَ دَوالَيْ، وَ إلىٰ   مَعْرِفَةٍ ثُنِّيَ[6] كِلْتا وَ كِلا

---

(١) لا بدون هذا الشّرط إلّا على مذهب الفرّاء فإنّه أجاز الضّارب زيد. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] لم يجزه القوم لعدم فائدة في الإضافة حينئذ، لأنّ التّنوين ذهب باللّام، فلم تفد الإضافة تخفيفاً، و لا يشبه بالحسن الوجه كما يشبه الضّارب الرّجل لعدم اللّام في المضاف إليه. (٢) من المضاف إليه، بعض أو مثله.

(٣) كسعيد كرز أي مسمّى هذا اللّقب و صلاة الأولى أي السّاعة الأولى، و مسجد الجامع أي الوقت الجامع، و دين القيّمة أي الملّة القيّمة، و سحق عمامة أي من عمامة، و جرد قطيفة أي من قطيفة. [و كتب أيضاً:] الأصل عمامة سحق و قطيفة جرد، قدّم و جعل نوعا مضافاً إلى الجنس. (شرح النّاظم)

(٤) مراده بلفظ تجد أنّ الإضافة بالتّأويل سماع لا يقاس فيها.

(٥) حمادى الشّيء و قصاراه بمعنى غايته. (٦) و لو معنىً فقط، نحو: كلا ذلك وجه و قبل.

(٥٥١) وَ لا تُـفَرِّقْهُ بَـعَطْفٍ، وَأُولى   أُولاتِ ذا[1] إِلَى اسْمِ جِنْسٍ[2] مُعْتَلى

(٥٥٢) كُلٌّ وَ بَعْضٌ لازِماها، فَامْتَنَع   تَـعْرِيفُهُ بِـاللّامِ[3] أَوْ حـالاً يَـقَع[4]

(٥٥٣) وَ لا تُضِفْ أَيّاً[5] لِعُرْفٍ مُنْفَرِد[6]   مـا لَـمْ تُكَـرَّرْ أَوْ بِـهَا الْأَجْزا قُـصِد

(٥٥٤) فَالْوَصْلُ لِلعُرْفِ وَ لِلنُّكْرِ الصِّفَة[7]   وَالشَّـرْطُ الِاسْـتِفْهامُ أَطْـلِقْ مُـخْلِفه[8]

(٥٥٥) وَ يُحْذَفُ الْمُضافُ فَالتّالي لِـذا   يَـخْلُفُهُ فـي الْـحُكْمِ[9] أَوْ جُـرَّ إذا

---

(١) بمعنى صاحب، و فروعه: ذوا، ذَوُو، ذات، ذواتا، ذوات.

(٢) و شذّ إضافة ذو إلى العَلَم، و كذا إلى الضّمير عند المتأخّرين، خلافاً لأبي حيّان، و قوله المختار عندي. (شرح النّاظم) (٣) عند عدم إضافتها لفظاً أيضاً، لأجل نية الإضافة فيهما.

(٤) أجاز الأخفش [خلافاً للجمهور] تجريد كلٍّ [بخصوصه لا في بعض أيضاً] من معنى الإضافة وانتصابَه حالاً، و وافقه أبوعليّ و ابن درستويه. (٥) لازم الإضافة معنىً لا لفظاً.

(٦) فإنّما تضاف إلى نكرة أو مثنّى نحو: أي رجل و أيّ الزّيدين عندك. (شرح النّاظم)

(٧) أي تعمّان المعرفة والنّكرة فإذا أضيفتا إلى نكرة فتكونان نفس المضاف إليه ككلّ أو إلى معرفة فتكونان كبعض، و في التّنزيل: ﴿أيّما الأجلين قضيتُ﴾ و في الحديث: «أيّما إهاب دبغ فقد طهر» و تقول: أيّ الرّجلين قام لا قاما، و أي رجلين قاما لا قام. (المحشّي والنّاظم) (٨) أي المضافَ إليه له فإنّه يأتي في خلفه أي المضاف.

(٩) في الإعراب والتّذكير والتّأنيث والإفراد.

(٥٥٦) يُماثِلُ المَحذُوفُ ما بَعْدُ عُطِفْ[1] وَ أَوَّلٌ يَبْقى إِذا الثّاني حُذِفْ

(٥٥٧) بِحالِهِ[2] بِشَرْطِ عَطْفٍ[3] قَدْ وَلي أَضَفْتَهُ لِمِثْلِ تالي الأَوَّلِ[4]

(٥٥٨) مَفْعُولٌ أَوْ ظَرْفٌ أَجِزْ أَنْ يَفْصِلا[5] عامِلَهُ الْمُضافَ عَنْ ثانٍ تَلا[6]

(٥٥٩) كَذا الْيَمينُ مَعَ إِمّا[7] مُغْتَفَرْ[8] وَالنَّعْتُ[9] وَالنِّدا[10] وَالأَجْنَبِيّ نَدَرْ[11]

---

(١) أي بعدَه، و هذا الضّمير لما أي ما عُطف المحذوف عليه بعده، فما عبارة عن المذكور كقوله:

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرءاً … و نارٍ تُوقَّد باللّيل ناراً

(٢) قبل الحذف من غير تنوين أو لام أو إضافة أخرى.

(٣) و قد يفعل مثل هذا دون عطف نحو: أفوقَ تنام أم أسفلَ بالنّصب على تقدير وجود المضاف إليه كأنّه قال: أفوق هذا تنام أم أسفل منه. (شرح النّاظم)

(٤) [أي] المضاف الباقي بعد حذف المضاف إليه له كقول بعض العرب: قطع اللهُ يدَ و رجلَ من قالها أي الكلمة. (المحشّي والنّاظم)

(٥) [كقولهم:] في

تـرك يـومـاً نـفسِك … و هواها سعيٌ في رَداها

و في الحديث: «هل أنتم تاركو لي صاحبي» [و نحو:] ﴿قتلَ أولادهم شركاءهم﴾.

(٦) و لا يجوز الفصل بها إن لم يكن المضاف عاملاً فيها إلّا ضرورة نحو: كما خُطَّ الكتاب بكفِّ يوماً يهوديٍّ.

(٧) كقول بعضهم: هذا غلامُ والله زيدٍ، و قول الشّاعر:

هما خطّتا إمّا إسارٍ و منّةٍ … و إمّا دمٍ والموتُ بالحرّ أجدر.

(شرح النّاظم) (٨) أي يجوز الفصل باليمين و بإمّا بين المضاف والمضاف إليه.

(٩) [نحو:] من ابن أبي شيخ الأباطح طالِبِ.

(١٠) كقوله:

كأن برذونَ أبا عصامٍ … زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللّجام

(شرح النّاظم) (١١) الفصل بها بين المضاف والمضاف إليه.

الْمُضافُ إلىٰ ياءِ الْمُتَكَلِّمِ

(٥٦٠) آخِرَ ذي الْيَا اكْسِرْ،[١] وَقَدْ يُسْتَثْنىٰ ذُو عِلَّةٍ[٢] وَالْجَمْعُ وَالْمُثَنّىٰ

(٥٦١) فَالْياءُ[٣] وَالْواوُ بِذي الْياءِ[٤] ادُّغِمْ وَأَلِفٌ[٥] لا في هُذَيْلٍ[٦] قَدْ سَلِمْ

(٥٦٢) وَاقْلِبْ[٧] لَدىٰ إلىٰ عَلىٰ مَعَ الضَّمِيرِ[٨] وَالْيا سُكُونٌ فِيهِ،[٩] وَالْفَتْحُ كَثِير

(٥٦٣) وَقَلَّ حَذْفٌ مَعَ كَسْرِ ما تَلا وَفَتْحُهُ،[١٠] وَأَلِفاً[١١] إنْ تُنْقَلا[١٢]

---

(١) أي آخر المضاف إلى ياء المتكلّم. (٢) من مقصور أو منقوص نحويّ.

(٣) الّذي هو آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم. (٤) و يفتح حينئذٍ ذلك الياء المضاف إليه.

(٥) في آخر المضاف إلى الياء. (٦) تبدّله ياءً و تدغمه في الياء.

(٧) في أشهر اللّغاة، و بعض العرب يقول: لدايَ و علايَ.

(٨) المضاف إليه للدى أو المجرورِ بإلى و على إذا كانا حرفين أو اسمين.

(٩) المضافُ إليه المكسور ماقبله، بعد حرف سالمٍ، كغلامي. (١٠) بعد حذف الياء و مع قلب الياء ألفاً.

(١١) أي وقلبه أي الياء ألفاً بعد فتح ماقبله.

(١٢) أي فتح السّابق مع حذف الياء و مع قلبه ألفاً سماع لا يقاس.

(٥٦٤) فَإِنْ تُنادِ[١] جازَتِ الْخَمْسُ وِلا وَالْأَفْصَحُ الْحَذْفُ وَكَسْرُ ما تَلا

(٥٦٥) وَزِدْ بِأُمٍّ وَ أَبٍ[٢] تَعْوِيضَ تا[٣] فَتْحاً وَ كَسْراً، وَاجْتِماعاً[٤] شَذَّتا[٥]

(٥٦٦) وَ نادِبٌ[٦] عَلَى السُّكُونِ جَوِّزا فَتْحاً وَ قَلْباً،[٧] وَ سِواهُ أَفْرِزا[٨]

(٥٦٧) وَ قِيلَ فِي الْأَسْما: أَبي[٩] أَخي حَمي هَني[١٠] ابْنُمي[١١] وَ فِيَّ، وَالنَّزْرُ فَمي

---

(١) المضافَ إلى ياء المتكلّم. (٢) مضافين إلى الياء.

(٣) عن الياء المضاف إليه أو الألف المنقلبة عن الياء. (٤) بين العوض والمعوّض عنه.

(٥) التّاء والياء أو الألف المنقلبة عنها، فلغاة الأمّ والأب المضافين إلى ياء المتكلّم إذا نوديا عشرة: خمسة يا غلامي و يا أبتَ بالفتح والكسر، و يا أبتي بسكون الياء و فتحه، و يا أبتا و قلّ ضمّ التّاء، فتكون إحدى عشرة.

(٦) المنادى المضافَ إلى ياء المتكلّم، بزيادة ألف النّدبة.

(٧) للياء ألفاً، و يحذف الألف حينئذ لاجتماع الألفين [نحو:] وا عبديَا، وا عبدا.

(٨) أي فَصِّل سواه حتّى تعرف حكم قسم من ذلك السّوا.

فعلى لغة من أثبتها [الياء] مفتوحة تفتح [أي تبق فتحه] فقط، و تزاد الألف [للنّدبة]، و على لغة من حذف الياء و أبقى الكسر أو فتح بعد حذف الياء أو قلب الياءَ ألفاً تقلب أي الياء ألفاً و تحذف لألف النّدبة. (شرح النّاظم) (٩) أجاز المبرّد أبيَّ بردّ اللّام و ابن مالك أخيَّ كذلك. (شرح النّاظم)

(١٠) بلا ردّ في الأربعة لا كما إذا أضيفت إلى غير الياء. (١١) بإبقاء الميم الزّائدة.

خاتِمَةٌ

(٥٦٨) مَنْ أَثْبَتَ الْجَرَّ عَلَى الْمُجَاوَرَة   فِي النَّعْتِ[1] وَالتَّوْكِيدِ[2] فَاقْفُ نَاصِرَه

(٥٦٩) وَمَنْ يَزِدْ عَطْفاً،[3] وَمَنْ يَنْفِي، وَمَنْ   خَصَّ بِنُكْرٍ أَوْ سَمَاعٍ قَدْ وَهَنْ

---

(١) كقولهم: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ صفة جحر. (النّاظم والمحشّي)

(٢) نحو: يا صاح بلّغ ذوي الزّوجات كلِّهم بجرّ كلّهم على المجاورة، لأنّه تأكيد لذوي المنصوب لا للزّوجات، و إلّا لقال: كلّهنّ. (شرح النّاظم)

(٣) و خرّجوا عليه قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم و أرجلكم﴾ (بجرّ أرجل) قال أبوحيّان: و ذلك ضعيف جدّاً و لم يحفظ من كلامهم. قال: والفرق بينه و بين النّعت والتّأكيد أنّهما تابعان بلا واسطة، فهما أشدّ مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف، فالعطف في الآية على المجرور الممسوح إشارة إلى مسح الخفّ. (شرح النّاظم)

الْجَوازِمُ[1]

(٥٧٠) بِلا وَ لامِ الطَّلَبِ الْفِعْلَ اجْزِما   وَ لَمْ وَ لَمّا[2] إِنْ وَ إِذْ ما حَيْثُما[3]

(٥٧١) أَيّانَ أَيْنَ مَنْ وَ أَيٌّ مَهْما   أَنّى مَتى ما تِلْوُ إِذْما[4] أَسْما

(٥٧٢) وَ إِنْ وَ تالِيها لِفِعْلَيْنِ جَزِم   الشَّرْطُ فَالْجَزاءُ[5] وَ ذَا الْجَوابَ سِم[6]

---

(١) للفعل المضارع؛ و يجزم الفعل الماضي محلاً. [و هي أي الجوازم] أحرف ستّة و أسماء تسعه، أمّا أمّا فناب عن مهما و هو اسم، و أمّا لو فلا يجزم. [و كتب أيضاً:] لا يشمل لو و أمّا و أدوات التّحضيض و أداتي امتناع لوجود إذ لا جزم في شيء من ذلك.

(٢) هذه الأحرف الأربعة تقتضي مجزوماً واحداً، والحرفان الباقيان أعني إن و إذما و بقيّة الجوازم الّتي هي أسماء تقتضي مجزومين كما يأتي في النّظم، و تسمّى أدوات الشّرط. (المحشّي والنّاظم)

(٣) لتعليم المكان كأنّى و أين، و أمّا متى و أيّان فللزّمان، و كذا إذما على القول بكونه اسماً لا حرفاً.

(٤) عدّ النّاظم إذماً من الحروف تبعاً لسيبويه، و قيل اسم.

لابدّ في أدوات الشّرط من فعل يليها يسمّى شرطاً، و من فعل بعده أو ما يقوم مقامه [إذا لم يكن عطف] يسمّى جزاءً و جواباً. (شرح النّاظم)

(٥) إشارة إلى وجوب تأخير الجزاء عن الشّرط و هو مذهب البصرة دون الكوفة.

(٦) بكسر السّين و تخفيف الميم أو فتحه و تشديد الميم.

(٥٧٣) مُضارِعَيْنِ ماضِيَيْنِ[١] أَوْ ذَوَيْ تَخالُفٍ، وَلْيَأْتِيا مُسْتَقْبَلِيْ[٢]

(٥٧٤) وَبَعْدَ ماضٍ جازَ في الْجوابِ ضَمّ[٣] وَغَيْرِهِ ضَرُورَةٌ،[٤] وَيُلْتَزَم

(٥٧٥) فِيهِ إِفادَةٌ، وَفاءٌ تَدْخُلُ[٥] إِنْ لَمْ يَصِحَّ شَرْطاً،[٦] وَعَنْها يُبْدَلُ

(٥٧٦) إِذا بِغَيْرِ طَلَبِيٍّ[٧] مَا انْتَفَى وَالْفِعْلَ يَتْلُوهُ بِواوٍ أَوْ بِفا

(٥٧٧) ثَلِّثْ،[٨] وَتالِي الْفا أَوِ الْواوِ وَسَط الْجُمْلَتَيْنِ انْصِبْهُ وَاجْزِمْهُ فَقَط[٩]

---

(١) يجزم الماضي تقديراً. هكذا كتبه المحشي. و لكنّ الصّحيح أنّه: يجزم الماضي محلاً. (المحرّر مهدي چوري) (٢) سواء كان اللّفظ مضارعاً أو ماضياً.

(٣) والرّفع عند سيبويه على تقدير تقديمه، وكونِ الجواب محذوفاً، وعند المبرّد على تقدير الفاء. (شرح النّاظم)

(٤) نحو: إن يَصرَعْ أخوك تُصرَعُ. (٥) ليعلم ارتباطها بالأداة. (شرح النّاظم)

(٦) أمّا إن صحّ لم يحتج لفاء، فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل و يكون مؤوّلاً. [و كتب أيضاً:] بأن كان جملة اسميّة أو فعليّة فعلها غير متصرّف كعسى و نعم، أو ماضٍ لفظاً و معنىً نحو: ﴿...فقد سرق أخ له من قبل﴾. أو أمراً نحو: ﴿إن كنتم تحبّون الله فاتّبعوني﴾ أو فعل مطلوب به التّرك نحو: ﴿و من يعمل من الصّالحات و هو مؤمن فلا يخاف ظلماً و لا هضماً﴾ أو مضارع بالسّين أو سوف أو منفيّ بلن أو ما أو إن [النّافية]. (شرح النّاظم)

(٧) أي بكلام اسميّ و غير منفيّ نحو: ﴿و إن تصبهم سيّئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾. (المحشّي والنّاظم)

(٨) بالجزم عطفاً على الجواب والنّصب على إضمار أن، والرّفع على الاستيناف، [نحو:] ﴿إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله، فيغفرُ لمن يشاء و يعذّبُ من يشاء﴾ (المحشّي والنّاظم). هذا الإضمار لأن على سبيل الجواز، ولذا لم يذكر في بحث وجوب إضمار أن.

(٩) راجحاً عطفاً على فعل الشّرط (المحشّي). قال سيبويه: سألت الخليل [أستاذ سيبويه] عن قوله: إن تأتني فتحدّثني أُحدّثك، و إن تأتني و تحدّثني أحدّثك فقال: هذا يجوز، والجزم الوَجه. (شرح النّاظم)

(٥٧٨) وَمَا مِنَ الْجَزا أوِ الشَّرْطِ عُرِف   يُحْذَفْ،[١] وَمَا أُخِّرَ جَوابُهُ حُذِف[٢]

(٥٧٩) مِنْ قَسَمٍ وَالشَّرْطِ، لَكِنْ إنْ سَبَق   مُبْتَدَءٌ فَالشَّرْطُ بِالذِّكْرِ أحَقّ[٣]

(٥٨٠) وَإنْ أتَىٰ شَرْطانِ[٤] فَالْجَوابُ   لِسابِقٍ[٥] هٰذا هُوَ الصَّوابُ[٦]

(٥٨١) وَالشَّرْطُ وَالْجَزاءُ يُحْذَفانِ مَع   إنْ،[٧] وَالأداةُ حَذْفُها هُنا امْتَنَع[٨]

---

(١) [كقوله:]

فطلّقها فلست لها بكفؤ   و إلّا (من حذف الشّرط) يعلُ مفرقك الحسام

(٢) اكتفاء بجواب السّابق منهما. (شرح النّاظم)

(٣) فيقال: زيد والله إن تقم يكرمك، أو زيد إن تقم والله يكرمك بالجزم لا غير.

(٤) بلا عطف، و إن كان عطف فالجواب لهما معاً، [و كتب أيضاً:] يكون الثّاني قيداً للأوّل.

(٥) [نحو:]

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا   منّا معاقل عزٍّ زانها كرمُ

[و كتب أيضاً:] والثّاني مستغنى عن جوابه لقيامه مقام ما لا جواب له و هو الحال.

(٦) لا أنّ الجواب للأخير، و جواب الأوّل الشّرط الثّاني و جوابه.

(٧) لا مع غير إن من سائر الأدوات، [نحو:] قالت بنات يا سلمى و إن كان فقيراً معدماً قالت: و إن.

(٨) [أي] في باب الشّرط كما في باب الجزم ـ و لو غير أدوات الشّرط ـ والجرّ.

(٥٨٢) وَ لِأَدَاةِ الشَّرْطِ صَدْرٌ[1] فَالْأَصَحّ   تَأْخِيرُهَا لَوْ عَنْ جَزَاءٍ لَمْ يُبَح

(٥٨٣) وَ مُطْلَقاً[2] تُعْرَبُ[3] لِلزَّمَانِ   تَجِي أَوِ الْأَحْدَاثِ[4] وَالْمَكَانِ[5]

(٥٨٤) وَ إِنْ تَلَاهَا لَازِمٌ فَمُبْتَدَا   وَالْخَبَرُ الشَّرْطُ عَلَى مَا اعْتُمِدَا[6]

(٥٨٥) أَوْ مُتَعَدٍّ[7] فَهِيَ مَفْعُولٌ بِهِ[8]   كَذَاكَ الْاِسْتِفْهَامُ[9] فَاحْفَظْ تَنْبَهِ[10]

---

(١) كالاستفهام و ما النّافية، خلافاً لكوفيّة (المحشّي) جوّز الكوفيّة تقديم الجواب على الأداة، و جوّزه قوم في ما إذا كان الشّرط ماضياً نحو: أقوم إن قمت، أو كانا ماضيين نحو: قمت إن قمتَ. (المحشّي والنّاظم)

(٢) عارياً عن الجارّ حرفاً أو مضافاً. [و كتب أيضاً:] في هذه الأبيات إعراب أسماء الشّرط، فنقول: لا يتقدّم على اسم الشّرط عامل فيه إلّا حرف الجرّ أو الاسم المضاف إليه، فحرف الجرّ متعلّق بفعل الشّرط، والمضاف إليه حكمه في الإعراب حكم اسم الشّرط لو لم يضف إليه. (شرح النّاظم)

(٣) إذا كانت أسماءً لا حروفاً. [و كتب أيضاً:] محلّاً في غير أيّ.   (٤) أي أريد به المصدر فمفعول مطلق.

(٥) الحاصل أنّ اسم الشّرط إذا أريد به الزّمان أو المكان يكون مفعولاً فيه، و إذا أريد به المصدر يكون مفعولاً مطلقاً، و إن لم يرد به شيء ممّا ذكر فإن تلاه...إه

(٦) ذهب بعض إلى أنّ الخبر مجموع الشّرط والجزاء. (شرح النّاظم)

(٧) [نحو:] ﴿و من يضلل الله فلا هادي له﴾.

(٨) إن كان الفعل واقعاً على اسم الشّرط، و أمّا إن كان واقعاً على ضميره نحو من رأيته أكرمه أو متعلّقه نحو: من رأيت أخاه أكرمه فهي مسألة الاشتغال، و ستأتي. (شرح النّاظم)

(٩) [أي] كأسماء الشّرط في جميع ما ذكر أسماء الاستفهام، (المحشّي والنّاظم)، إلّا أنّه قد يقع بعد الاستفهام اسم نكرة نحو: مَن أب لك؟ فيكون مبتدءاً، أو معرفة نحو: من زيد؟ فيكون خبراً، و لا يقع هذا النّوع في اسم الشّرط. (شرح النّاظم)   (١٠) نبُه مثلّثة نباهة، شرف. (القاموس)

مَسْأَلَةٌ

(٥٨٦) لَوْ[١] حَرْفُ شَرْطٍ[٢] فِي الْمُضِيّ[٣] وَ يَنْتَقِلْ
لَـــهُ مُـضَارِعٌ تَــلاهَا، وَ يَـــقِلّ

(٥٨٧) مُسْتَقْبَلٌ مَعْنًى، وَ بِالْفِعْلِ تَخُصّ وَ أَنَّ مُـبْتَدأٌ[٤] لَـدىٰ عَـمْرٍو بِـنَصّ[٥]

(٥٨٨) جَـوابُـها فِـعْلٌ بِـلَمْ[٦] أَوْ مُـثْبَتا مـاضٍ بِـلامٍ[٧] أَوْ بِـما عـارٍ[٨] بِـتا

(١) الشّرطيّة، أمّا الموصولة فرادفة لأن، و قد مضى. (شرح النّاظم)

(٢) مرادفة لإن إلّا أنّ إن للتّعليق في المستقبل و لو للتّعليق في الماضي. (شرح النّاظم)

(٣) و من ضرورة كونها للتّعليق في الماضي أن يكون شرطها منفي الوقوع، لأنّه لو كان مثبتاً لكان الجواب كذلك و لم تكن حرف تعليق بل إيجاب لإيجاب، لكن لو للتّعليق لا للإيجاب، فلابدّ من كون شرطها منفياً، و أمّا جوابها فإن كان مساوياً للشّرط في العموم كما في قولك: لو كان الشّمس طالعة [كان النّهار موجوداً انتفى، أو أعمّ نحو: لو كانت الشّمس طالعة] كان الضّوء موجوداً، فلابدّ من انتفاء القدر المساوي منه للشّرط، و لذلك تسمع النّحويّين يقولون: لو حرف يدلّ على امتناع الشّيء لامتناع غيره أي يدلّ على امتناع الجواب لامتناع الشّرط، و لا يريدون أنّها تدلّ على امتناع الجواب مطلقاً لتخلّفه في نحو لو ترك العبد سؤالَ ربّه لأعطاه، و إنّما يريدون أنّها تدلّ على انتفاء المساوي من جوابها للشّرط، هكذا قرّره بدر الدّين ابن مالك. (شرح النّاظم)

(٤) لا يحتاج لخبر، [نحو:] ﴿و لو أنّهم آمنوا﴾

(٥) و قيل الخبر محذوف..... و مذهب المبرّد والزّجاج والكوفيّين أنّ أنّ في محلّ الرّفع على الفاعليّة لفعل مقدّر بعد لو أي لو ثبت أنّهم آمنوا. (شرح النّاظم) (٦) نحو: لو لم يخف الله لم يعصه.

(٧) [نحو:] لو جاء زيد لكان كذا. (٨) ذلك الماضي المنفيّ بما.

(٥٨٩) أَمَّا[1] كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ،[2] وَمَا فِعْلٌ يَلي هٰذي لِمَغْنًى عُلِما[3]

(٥٩٠) وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا[4] الزِمْ،[5] وَيَشِذّ[6] فِي النَّثْرِ حَذْفُها بِلا قَوْلٍ نُبِذ[7]

(٥٩١) لَوْلَا امْتِناعٌ لِوُجُودٍ، فَالْزِما مُبْتَدَءاً، جَوابُها[8] ماضٍ بِما[9]

(٥٩٢) أَوْ مُثْبَتٌ يُقْرَنُ بِاللّامِ، وَإِنْ تَجِي لِتَحْضِيضٍ فَبِالْفِعْلِ زُكِن

---

(١) حرف شرط و تفصيل و تأكيد. (شرح النّاظم)

(٢) أي يقدَّر بذلك، فهو قام مقام اسم شرط و فعل شرط.

(٣) و هو أنّه قام مقام آلة شرط و فعل شرط، فلو وليه فعل لتوهّم أنّه فعل شرط، فإذا وليه اسم بعده فاء كان ذلك تنبيهاً على ما قُصِد من كون ما وليه مع مابعده جواباً.

(٤) إمّا مبتدأ نحو: أمّا قائم فزيد، و إمّا خبر نحو: أمّا زيد فقائم، و إمّا عامل في ما ولي أمّا نحو: أمّا زيد فأكرمْ، أو مفسّر عامل فيه نحو: أمّا زيداً فأعرض عنه. (٥) ليظهر أنّ مابعد أمّا جواب له.

(٦) من النّادر حديث: «أمّا بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله». (شرح النّاظم)

(٧) كقوله تعالى: ﴿فأمّا الّذين اسودّت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم﴾ الأصل فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم. (شرح النّاظم) (٨) في ذلك تفصيل سبق في بحث الابتداء.

(٩) لفظاً و معنىً، أو مضارع لفظاً مجزوم بلَم. (شرح النّاظم)

(٥٩٣) وَمِثْلُها لَوْما، وَ تَأْتي هَلّا حَضّاً[1] وَ أَلّا، فَتَخُصّ الفِعْلا[2]

---

(١) خاصّة، و لا تكون هلّا و لا ألّا لامتناع لوجود.

(٢) و متى وليهما اسم فهو على إضمار فعل نحو قوله:

و نُبّئتُ ليلىٰ أرسلتْ بشفاعةٍ   إليّ فهلّا نفسُ ليلىٰ شفيعها

فينوى بعد هلّا كان الشّأنيّة. (شرح النّاظم)

الْكَلامُ عَلىٰ بَقِيَّةِ حُرُوفِ الْمَعاني

(٥٩٤) «الْهَمْزَةُ»[1] الأَصْلُ في الاِسْتِفْهامِ ... مِنْ ثَمَّةَ تَخْتَصُّ بِالاِنْعِدامِ[2]

(٥٩٥) وَ أَفْهَمَ التَّصْدِيقَ وَالتَّصَوُّرا[3] ... وَ دَخَلَ النَّفْيَ وَ عاطِفاً يُرىٰ[4]

(٥٩٦) «الأَلِفُ اللَّيِّنُ»[5] ساكِناً جَرىٰ ... فَصْلاً[6] وَ إنْكاراً[7] كَذا تَذَكُّرا[8]

(٥٩٧) «أَلا» لِتَحْضِيضٍ[9] وَ عَرْضٍ ضاحي ... كَذاكَ لِلتَّنْبِيهِ[10] وَاسْتِفْتاحِ[11]

---

(١) ألف يقبل الحركة و يبتدأ به. (٢) سواء تقدّمت على أم أم لم تتقدّمها. (شرح النّاظم)

(٣) نحو: أزيد قائم أم عمرو، و هل تختصّ بطلب التّصديق، و بقيّة الأدوات تختصّ بطلب التّصوّر. (شرح النّاظم)

(٤) نحو: ﴿أولم ينظروا﴾ و سائر أدوات الاستفهام تتأخّر عن حروف العطف نحو: ﴿و كيف تكفرون﴾. (شرح النّاظم) (٥) نوع من الألف لا يقبل الحركة و لا يبتدأ به.

(٦) بين نون النّسوة و نون التّأكيد [نحو:] اضربنانّ. (شرح النّاظم)

(٧) نحو: أعمراه لمن قال: لقيت عمراً. (شرح النّاظم)

(٨) و كافّة في بينا، و لمدّ الصّوت في المنادى المستغاث والمندوب والمتعجّب منه.

(٩) نحو: ﴿ألا تحبّون أن يغفر الله لكم﴾. (شرح النّاظم)

(١٠) فتدلّ على تحقّق مابعدها، و تدخل الجملتين الاسميّة والفعليّة نحو: ﴿ألا إنّهم هم السّفهاء﴾، ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾. (شرح النّاظم)

(١١) أي لا تقع ألا بأيّ معنى كان إلّا في أوّل الكلام. [و كتب أيضاً:] أي لألا صدر الكلام سواء كان للتّحضيض أو العرض أو للتّنبيه، فليس الاستفتاح معنىً ثالثاً.

ألا الاستفتاحيّة هي ألا الطّلبيّة والتّنبيهيّة، فقوله للتّنبيه بيان معناه، و قوله واستفتاح بيان مكانه، و كذلك التّحضيض والعرض معنى واحد إنّما بينهما قليل فرق.

(٥٩٨) «أمَّا» لِغَيرِ أوَّلٍ،[1] وَ«أيْ» تَرِد   مُفسِّراً يَتْلُو بَيانٍ[2] مُنفَرِد

(٥٩٩) «إيْ» لِجَوابٍ[3] وَ«أجَلْ» «جَيرِ» «نَعَم»   «بَلى»[4] لَهُ بِالنَّفي،[5] إي قَبْلَ القَسَم

(٦٠٠) «سَوفَ» وَ«سِينٌ» حَرْفُ تَنْفِيسٍ وَذِي   أَضْيَقُ مِنْ سَوْفَ، وَ وَصْلَهَا انْبِذِ[6]

(٦٠١) «قَدْ» حَرْفُ تَحْقِيقٍ[7] وَ تَقْرِيبٍ، كَذا   حَرْفُ تَوَقُّعٍ[8] وَ تَقْلِيلٍ، خُذَا[9]

---

(١) أي يكون للتّنبيه لا للعرض و يقع في الاستفتاح.

(٢) أي عطف بيان أو بدل لما قبله إذا كان مفرداً، و قد يقع تفسيراً للجمل نحو: و ترمينني بالطّرف أي أنت مذنب. (شرح النّاظم)   (٣) تصديق للمخبِر، و وعد للطّالب، و إعلام للمستخبِر. (شرح النّاظم)

(٤) الخمسة حروف الجواب، و أصلها نعم. (شرح النّاظم)

(٥) أي يجاب به النّفي و يُوجِبه أي يفيد إبطالَ النّفي، و في التّنزيل: ﴿ألست بربّكم؟ قالوا بلى﴾ و عن ابن عبّاس -رضي الله عنهما- لو قالوا: نعم كفروا، بخلاف لا، فإنّه لا يجاب به إلّا الإيجاب، يقال: قام زيد؟ فتقول: لا. (المحشّي والنّاظم)

(٦) أمّا سوف فقد يفصل عن الفعل بالفعل الملغى كقوله:

و ما أدري و سوف أخال أدري   أقومٌ آل حصنٍ أم نساءُ

(شرح النّاظم)

(٧) نحو قوله تعالى: ﴿قد أفلح من زكّاها﴾، ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾. (شرح النّاظم)

(٨) كقولك: قد يقدّم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقّع قدومه، و قول المؤذّن: قد قامت الصّلاة، لأنّ الجماعة منتظرون لذلك. (شرح النّاظم)   (٩) نحو: قد يصدق الكذوب. (شرح النّاظم)

(٦٠٢) وَ إِنَّـما يَـدْخُلُ مـا لَمْ يَجْمُدِ ... مِـنْ خَـبَرِيٍّ مُـثْبَتٍ مُـجَرَّدِ[١]

(٦٠٣) وَ فَـصْلُهُ مِـنْهُ بِـغَيْرِ الْقَسَمِ ... يَـقْبُحُ، كُـلٌّ لِـلشُّمُولِ[٢] قَـدْ نُـمي

(٦٠٤) لِـمُفْرَداتِ النُّكْرِ وَالْمُعَرَّفِ ... جَـمْعاً وَ أَجْـزا مُـفْرَدٍ مُـعَرَّفِ[٣]

(٦٠٥) وَ«كُلَّما» ظَرْفٌ[٤] لِـتَكْرارٍ، نَـصَبْ ... جَـوابُـهُ، وَ مـاضِيانِ قَـدْ وَجَبْ

---

(١) من جازم و ناصب و حرف تنفيس. (شرح النّاظم)

(٢) كلّ و كلّما من الاسم، فذكرهما هنا استطراد بتبعيّة كلّا.

(٣) فإذا قلت: أكلت كلّ رغيفٍ لزيد كانت لعموم الأفراد، فإن أضفت الرّغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فردٍ واحد، و من هنا وجب في قراءة ﴿ كذلك يطبع الله على كلّ قلب متكبّر جبّار﴾ بترك تنوين قلب و تقدير كلّ بعد قلب، ليعمّ أفراد القلوب كما عمّ كلّ أجزاء القلب. (شرح النّاظم)

(٤) في نحو: ﴿ كلّما رزقوا منها من ثمرة رزقاً قالوا﴾ ... و ناصبها الفعل الّذي هو جوابه في المعنى مثل قالوا في الآية، و جاءتها الظّرفيّة من جهة ما فإنّها اسم نكرة بمعنى وقت، أو حرف مصدريّ أنيب عن الزّمان. و تحتاج إلى جملتين إحداهما مترتّبة على الأخرى، و يجب المضيّ في صدر كلّ منهما نحو: ﴿ كلّما نضجت جلودهم بدّلناهم﴾. (شرح النّاظم)

(٦٠٦) «كَـــلّا»[1] بَسِـيطَةٌ[2] لِـرَدْعِ زَجْـرِ   وَ كَأَلَا حَـــقّاً وَ إي لِـــلنَّظَرِ

(٦٠٧) «لَـمّا» وُجُـودٌ لِـوُجُودٍ حَـرْفا   في مـا مَـضىٰ، وَقـالَ قَـوْمٌ[3] ظَـرْفا[4]

(٦٠٨) وَ جُـمْلَتَيْنِ يَـقْتَضي، وَالْـعامِلُ   جَـوابُـها،[5] وَ حَـذْفُهُ مُسْـتَعْمَلُ[6]

(٦٠٩) لِطَلَبِ التَّصْديقِ «هَلْ»، وَ ما تَـلا   نَـفْيٌ وَ لَا اسْـمٌ بَـعْدَهُ فِـعْلٌ جَـلا[7]

---

(١) الوارد من كلّا في التّنزيل ثلاثة و ثلاثون موضعاً كلّها في النّصف الأخير، و أكثر ما نزل بمكّة -شرّفها الله تعالى- (شرح النّاظم)

(٢) خلافاً لثعلب قال بتركبه من كاف التّشبيه و لا النّافية، و شدّدت لامها لتقوية المعنى و لدفع توهّم بقاء معنى الكلمتين. (شرح النّاظم)   (٣) ابن السّرّاج والفارسيّ و ابن جني. (شرح النّاظم)

(٤) بمعنى حين، و قال ابن مالك بمعنى إذ، قال ابن هشام: و هو حسن، لأنّها مختصّة بالماضي، و بالإضافة إلى الجملة. (شرح النّاظم)

(٥) فعل ماض، أو مضارع، أو جملة اسميّة مقرونة بإذا الفجائيّة أو بالفاء. (شرح النّاظم)

(٦) قيل في آية ﴿فلمّا نجّاهم إلى البرّ فمنهم مقتصد﴾ إنّ الجواب محذوف أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد. (شرح النّاظم)   (٧) فلا يقال في الاختيار: هل زيد قام، بخلاف الهمزة في الجميع. (شرح النّاظم)

نُونَا التَّأْكيدِ

(٦١٠) أَكِّدْ بِنُونَيْنِ شَدِيدَةٍ وَ ذي   خِفَّةٍ أَمْراً وَالْمُضارِعَ الَّذي

(٦١١) جا طَلَباً[١] أَوْ شَرْطاً إِمّا[٢] قَدْ تَلا   أَوْ مُثْبَتاً في قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا[٣]

(٦١٢) وَ بَعْدَ ما[٤] وَ لَمْ وَ لا[٥] لَمْ يَرْجَحِ   وَ غَيْرِ إِمّا،[٦] وَ أَخيرَهُ افْتَحِ[٧]

(٦١٣) وَاشْكِلْهُ[٨] قَبْلَ مُضْمَرٍ لِينٍ بِما   جانَسَ، وَالْمُضْمَرَ حَذْفَهُ الْزِما

---

(١) بأن يكون أمراً باللّام أو نهياً أو دعاءً أو تحضيضاً أو عرضاً أو تمنّياً أو استفهاماً. (شرح النّاظم)

(٢) المركّب من إن الشّرطيّة و ما الزّائدة.

(٣) كقوله تعالى: ﴿ تالله لتسألنّ عمّا كنتم تفترون ﴾. (شرح النّاظم)

(٤) الزّائدة كقوله: قليلاً به ما يحمدنّك وارث. (شرح النّاظم)

(٥) نحو: يحسبه الجاهل ما لم يعلما أي يعلمن، ﴿ واتّقوا فتنةً لا تصيبنّ الّذين ظلموا منكم خاصّة ﴾.

(٦) من أدوات الشّرط كقوله: من تثقفن (أي تجدن) منهم فليس بآئب. (أي راجع).

(٧) إذا كان مفرداً أي لم يتّصل به ضمير بارز.

(٨) أي و لكن اشكله...إه أي حرّكه في التّأكيد و قبله. [و كتب أيضاً:] أي يفتح قبل الألف، و يكسر قبل الياء و يضمّ قبل الواو، ثمّ يحذف الياء والواو حينئذ، و تثبت الألف فيقال: لا تضربنّ و لا تضربُنّ و لا تضربانّ. (شرح النّاظم)

(٦١٤) لا أَلِفاً، وَآخِرَ الْفِعْلِ الْأَلِفْ   رَيَا اقْلِبْ إِنِ الْأَلِفَ يَرْفَعْ، وَحُذِفْ

(٦١٥) إِنْ يَرْفَعِ الْواوَ أَوِ الْيا، وَاشْكِلِ   ذَيْنِ وَجانِسْ، وَالْخَفيفُ لا يَلي[1]

(٦١٦) لِأَلِفٍ[2] بَلْ أُخْتُها، وَاكْسِرْ،[3] وَمَعْ   نُونِ إِناثٍ[4] أَلِفٌ قَبْلُ اجْتَمَعْ[5]

(٦١٧) وَاحْذِفْ خَفيفَةً[6] لِساكِنٍ تَلا   وَبَعْدَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْوَقْفِ عَلىٰ

(٦١٨) وَرُدَّ مـا لَـها بِـوَصْلٍ حُذِفا   وَبَـعْدَ فَـتْحٍ قُـلِبَتْ ذي أَلِـفا

---

(١) بعد الألف، خلافاً ليونس جوّز الخفيفة و يكسرها.

(٢) ألفِ الفاعل، و يعلم من هذا أنّه لا يدخل الخفيفة فعل جماعة الإناث أيضاً، لأنّه لو دخله لزم زيادة الألف كما يزاد في الثّقيلة الأصلِ، و لا يكون ألف قبل الخفيفة، فاعرف.   (٣) الأخت حينئذ أي إذا اجتمع مع الألف.

(٤) و إسكان آخر الفعل الّذي لحقه هذا النّون أي نون الإناث ظاهر.

(٥) و لا تكون حينئذ أيضاً إلّا مكسورة مشدّدة لا خفيفة [نحو:] اضربانِّ.

(٦) مطلقاً قبلها فتح أو كسر أو ضمّ [كقوله:] لا تهين الفقير أي لا تهينن.

خاتِمَةٌ

(٦١٩) نونٌ تُرىٰ لَفظاً فَقَطْ تَنْوِينُ ... فَمِنْهُ تَنْكِيرٌ،[1] كَذا تَمْكِينُ[2]

(٦٢٠) وَعِوَضٌ،[3] وَذُو تَقابُلٍ، وَلا ... تَعُدَّ ذا تَرَنُّمٍ[4] وَما غَلا[5]

---

(١) يلحق بعض الأسماء النّكرة كصهٍ و سيبويهٍ. (٢) يلحق الأسماء المعربة المنصرفة.

(٣) عن المضاف إليه نحو: إذٍ في يومئذٍ، أو عن لام الكلمة نحو: جوارٍ.

(٤) يلحق القوافي المطلقة كقوله: أقلّي اللّوم عاذل والعِتابَن. (المحشّي والنّاظم)

(٥) يلحق القوافي المقيّدة كقوله: و قاتم الأعماق خاوي المخترِقْن... فهذان نونان لا تنوينان، و لذا وجدا في ما فيه الألف واللّام، و في الأفعال والحروف. (شرح النّاظم) (و كتب المحشّي:) فهما نونا الترنّم والغالي، لا تنوينا الترنّم والغالي.

الْكِتابُ الرّابِعُ

في الْعَوامِلِ

(٦٢١) الْفِعْلُ[١] إِمّا ذُو لُـزُومٍ أَوْ تَـعَدٍّ[٢] أَوْ نـاقِصٌ[٣] هٰـذا وَ هٰـذا قَـدْ فَـقَدْ

(٦٢٢) أَوْ وَصَفُوهُ[٤] بِهِما عَلَى الْأَصَحِّ[٥] نَـحْوُ شَكَـرْتُ وَ قَـصَدْتُ وَ نَـصَح

(٦٢٣) فَالْمُتَعَدّي مَا اسْمُ مَفْعُولٍ[٦] بُني مِـنْهُ إِذا عَـنْ حَـرْفِ جَـرٍّ يَـغْتَني

---

(١) أي مطلق الفعل لا الفعل المطلق. (٢) كلاهما يسمّى تامّاً، و كذا القسم الرّابع تامّ.

(٣) واسطة بين اللّازم والمتعدي، [و هو] باب كاد و كان.

(٤) قال الرّضي والشّاطبي: و هذا النّوع مقصور على السّماع. (شرح النّاظم). [و كتب المحشّي:] هذا الوصف بهما كوصف الرّمّان حلو حامض، فيكون المجموع وصفاً واحداً، لا كوصف زيد مثلاً بعالم و عاقل.

(٥) و قيل هذا القسم متعدّ و حرف الجرّ إذا كان زائدٌ، و قيل لازم و حرف الجرّ إذا لم يكن محذوف.

(٦) أي فعل تامّ أي مستغن عن حرف جرّ.

(٦٢٤) وَ غَيْرُهُ[١] اللاَّزِمُ[٢] ما دَلَّ عَلىٰ سَجِيَّةٍ[٣] أَوْ عَرَضٍ[٤] أَوْ فَعُلا[٥]

(٦٢٥) أَوِ افْعَلَلَّ افْعَنْلَلَ انْفَعَلَ أَوْ طاوَعَ[٦] ما عُدّي لِواحِدٍ، قَفَوْا

---

(١) أي ما بني منه اسم مفعول غير تامّ بأن افتقر إلى حرف جرّ.

(٢) من الأفعال ما يستدلّ على لزومه بمعناه، و منه ما يستدلّ عليه بمجرّد وزنه، فمن الأوّل أن يكون الفعل سجيّة، و هو ما دلّ على معنى قائم بالفاعل لازم له كشجع و جبن و حسن و قبح و طال و قصر و قوي و نهم إذا كثر أكله، و كأفعال النّظافة والدّنس نحو: نظُف و وضؤ و طهُر و نجُس و رجس و قذِر، و منه أيضاً أن يكون الفعل عرضاً، و هو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه كمرض و كسِل و نشط و حزِن و فرِح، و منه أيضاً أن يكون الفعل مطاوِعاً لمتعدّ إلى مفعول واحد، لا إلى اثنين، والمراد بالفعل المطاوع الدّالّ على قبول مفعول لأثر الفاعل فيه. و من القسم الثّاني أن يكون الفعل على وزن فعُلَ بضمّ العين كعذب و جنب، أو على وزن افعللّ كاقشعرّ(ا) وابذعرّ أي تفرّق، أو على وزن افعنلَلَ كاحرنجَم(ب) واثعنجرَ (أي فاضَ و سارَ)، أو على وزن انفعلَ كانقطع وانصرم وانقضى. (شرح النّاظم).

(ا) و ما لحق به كاكوهّد الفرخ إذا ارتعد.

(ب) واقعنسس و ما لحق به كاحرنبى الدّيك إذا تنفّس.

(٣) استدلال على لزوم الفعل بمعناه. [و كتب أيضاً:] المراد بالسّجيّة ما يشمل الطّبيعة ككرم و قدر و ضدّ ذلك، والخلقَ كفقه و عذب و خطب، و أفعالَ النّظافة و أفعال الدّنس كجنب، واللّون كاحمرّ واسوادّ، والحلية كدعج و كحل و شنب و سمن و هزل. و أمّا العرض فنحو: بطر و أشِرَ بمعنى مرِحَ، و لا تكرار بذكر فعُلَ، لأنّه علامة لفظيّة، و ما سبق معنويّة، و هو موقوف على السّجايا.

(٤) العرض في اصطلاح الحكمة ما يقابل الجوهر، و أقسامه تسعة مشهورة، و مراد القوم به هنا نوع من قسم الكيف، والسّجيّة أيضاً نوع آخر منه، فاعرف. (٥) استدلال على لزوم الفعل بمجرّد وزنه.

(٦) [استدلال] أيضاً على لزوم الفعل بمعناه.

(٦٢٦) وَعَدِّهِ بِهَمْزَةٍ[1] وَحَرْفِ جَرّ   وَحَذْفُهُ عَلَى السَّماعِ يُقْتَصَر

(٦٢٧) فَانْصِبْ[2] أوِ اجْرُرْ بِسَماعٍ، [3]وَقِسِ   مَعْ كَيْ وَ أَنْ أَنَّ إذا لَمْ يُلْبِسِ[4]

(٦٢٨) وَفي مَحَلِّ ذَيْنِ خُلْفٌ[5] فَالْأَصَحّ   نَصْبٌ، وَمَنْ يَقُولُ: جَرٌّ، ما وَضَح

---

(١) أي بالنّقل إلى باب الإفعال، و قد يعدّى بتضعيف العين أي بالنّقل إلى باب التّفعيل، و بزيادة السّين أي بالنّقل إلى باب الاستفعال، و بزيادة الألف أي بالنّقل إلى المفاعلة، فتخصيص الهمزة بالذّكر لكثرتها، أو أراد بالهمزة الزّيادةَ بوجه من الوجوه الأربعة المشهورة، والتّعدية بالتوسّع تأتي آنفاً، و وجه ترك التّعدية بالتّضمين والمغالبة ظاهر لايخفى، ففي هذه الأسباب السّبعة يحصل المفعول به التّامّ للفعل، و أمّا التّعدية بحرف الجرّ فإنّما يحصّل المفعولَ به الغير التّامّ.

(٢) المجرورَ بعد الحذف، توسّعاً في الفعل و إجراءً له مجرى التّعدية. (شرح النّاظم)

(٣) المقصور على السّماع نوعان منه وارد في السّعة أيضاً، و هو باب شكر، و منه مخصوص بالضّرورة كعسل الطّريق، و آليت حبّ العراق، والباقي على الجرّ كأشارت كليبٍ أي إلى كليب.

(٤) لا إذا ألبس نحو: رغبت في أن تجيء، فلا يحذف في لئلّا يتوهّم أنّ المحذوف عن فيكون رغبت بمعنى أعرضت.

(٥) و كذا في محلّ كي يجري هذا الخلاف قياساً عليها، و إنّما خصّص الخلاف بهما لأنّ أهل الاختلاف لم يعدّوا كي في ما يكون حذف الحرف عليه قياساً، و إنّما زاده ابن هشام في المغني، ثمّ إنّه لا يحذف مع كي إلّا لام العلّة لأنّها لا تجرّ بغيرها أي اللّام بخلاف أنْ و أنّ.

(٦٢٩) وَالْمُتَعَدِّي[١] ما لِواحِدٍ و ما لاِثْنَيْنِ[٢] ثانيهِ لِجَرٍّ[٣] انْتَمى

(٦٣٠) وَ حَذْفُهُ[٤] بِالنَّقْلِ[٥] في اخْتارَ أَمَرْ[٦] سَمّى كَنَى اسْتَغْفَرَ يَهْدي[٧] في أُخَرْ[٨]

(١) من غير النّواسخ أقسام أربعة. (النّاظم والمحشّي)

قوله «المتعدّي» الظّاهر أنّ مراده به ما بني منه اسم المفعول التّامّ، فلا يدخل نحو مررت به في القسم الأوّل، و لا نحو ضربته بالسّوط، نظراً لِبالسّوط في القسم الثّاني، والأوّل خارج عن المقسم، والثّاني نظراً للهاء داخل في القسم الأوّل، و نحو: ﴿ فاجتنبوا الرّجس من الأوثان ﴾ أيضاً خارج عن القسم الأوّل و عن المقسم، إذ لا يبنى منه اسم مفعول تامّ، و لو بني منه فليس ذلك بمطرد، و إن كان الرّجس يسمّى مفعولاً به تامّاً و صريحاً لظهور النّصب في لفظه، بل القسم الثّاني فعل اقتضى بحسب معناه مفعولاً به تامّاً بلا واسطة حرف فيبنى منه اسم مفعول تامّ و مفعولاً به بواسطة حرف سواء ذكر ذلك الحرف فيسمّى المفعول به تامّاً أي صريحاً لظهور نصبه بسبب حذف الحرف أو ذكر فيسمّى المفعول حينئذ ناقصاً أي غير تامّ أي غير صريح، لعدم ظهور النّصب في لفظه، و لا يبنى من الفعل بالنّظر إلى المفعول الثّاني اسم المفعول التّامّ المطّرد.

(٢) تامّين أو تامّ و ناقص أو لهما بنفسه. (المحشّي والنّاظم)

(٣) محذوفٍ أو مذكورٍ [نحو:] اخترت زيداً الرّجال أو من الرّجال.

(٤) يفهم منه أنّ ذلك الحرف في هذا المفعول الثّاني يعمّ أن يذكر و أن يحذف، و أمّا الحذف في نحو: ﴿ فاجتنبوا الرّجس ﴾ فليس من هذا الباب، لأنّه حذف لا من المفعول الثّاني، و هو أيضاً سماع، و لو أريد بالمتعدّي هنا المعنى العامّ الشّامل لنحو مررت به لم ينحصر الأقسام نحو: ضربته بالسّوط يوم الجمعة.

[و كتب أيضاً:] يفهم منه أنّ حرف جرّ المتعدّي أعمّ من أن يكون مذكوراً أو محذوفاً، و إذا كان محذوفاً لا فرق بين أن ينصب المجرور بنزع الخافض و يجرّ بإضمار الجارّ، فمررت بزيد يوم الجمعة أمام الأمير متعدٍّ بالحرف نظراً لكلّ من المفاعيل، و كذا ضربته بالسّوط نظراً للسّوط، و كذا اخترت زيداً من الرّجال نظراً للثّاني، و كذا اخترت الرّجال نظراً له، و ﴿ فاجتنبوا الرّجس ﴾ و إن كان المنصوب على النّزع الخافض غير ظرف و علّة يسمّى مفعولاً به تامّاً أي صريحاً على ما فهمته.

(٥) أي لم يسمع في كلّ فعل، إنّما سمع في اختار، إه. و ليس بقياس في ذلك، و لا يقاس على ذلك غيره أبداً. [و كتب أيضاً:] و جوّز الأخفش الصّغير و ابن الطّراوة القياس في كلّ ما لا لبس فيه بأن يتعيّن الحرف و مكانه نحو: اخترت قومك الزّيدين و بريتُ القلم السّكّينَ أي به. (شرح النّاظم)

(٦) و في غير ذلك لم ينقل أي لم يسمع الحذف، فلا يجوز الحذف في غير محلّ السّماع.

(٧) [نحو:] ﴿ اختار موسى قومه ﴾ أي من قومه، أمرتك الخير فافعل ما أُمِرتَ به أي أمرتك بالخير، سمّيتُ ولدك أحمد أي به، كنيتُ ولدي أبا القاسم أي به، أستغفرالله ذنباً لست مُحصيَه أي من ذنب، هديناه السّبيل أي إليه.

(٦٣١) وَ ما إلَى اثْنَيْنِ بِدُونِهِ كَسَى   وَ حَذْفُ ثَانِي ذا وَ ذاكَ ذُواتِّسا[١]

(٦٣٢) وَالْفِعْلُ يَأْتي ذا تَعَدٍّ[٢] وَ قِصَر   بِمَعْنَيَيْنِ لا بِمَعْنىً[٣] كَفَغَر[٤]

تَقْسِيمٌ آخَرُ

(٦٣٣) الْفِعْلُ ذُو تَصَرُّفٍ[٥] وَ جامِدُ[٦]   فَمِنْهُ قَلَّ[٧] وَ تَعالَ وارِدُ[٨]

---

(٨) [نحو:] ﴿زوّجناكها﴾ أي بها، ﴿و صدق (بتخفيف الدّال) عليهم إبليس ظنّه﴾ أي في ظنّه، و عبّرتُ زيداً سوادَه أي بسواده، [و] دعوت ولدي محمّداً أي به.

(١) خلافاً للسّهيلي منع الاقتصار في البابين على منصوب واحد.

(٢) تارة متعدّياً و تارة لازماً باختلاف المعنى. (شرح النّاظم)

(٣) فخرج باب شكر، فإنّه ليس بمتعدّ و لا لازم، بل متعدّ كما سبق و لازم.

(٤) فاه و شحاه بمعنى فتّحه، و فغر فوه و شحى بمعنى انفتح، و كذلك زاد و نقص. (شرح النّاظم)

(٥) و هو ما اختلفَت بنيتُهُ لاختلاف زمانه، و هو كثير.   (٦) له واحد فقط من الثّلاثة.

(٧) غير ما مرّ في النّواسخ والاستثناء قلّ، للنّفي المحض، و يرفع الفاعل متلوّاً بصيغة مطابقة له نحو: قلّ رجل يقول ذلك و قلّ رجلان يقولان ذلك بمعنى ما رجل. (شرح النّاظم)   (٨) لم يأت منه الماضي و لا المضارع.

أَفْعالُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ

(٦٣٤) نِعْمَ[١] وَ بِئْسَ[٢] رافِعَا اسْمَيْنِ بِأَلْ[٣] أَوْ مَـا أُضِيفَ لِلَّذِي لَـهَا اشْتَمَلْ[٤]

(٦٣٥) أَوْ مُضْمَرٍ فَسَّرَهُ مُمَيِّزُ[٥] وَ جَمْعُهُ مَعْ فَاعِلٍ[٦] مُجَوِّزُ

(٦٣٦) وَ مَا لِبِئْسَمَا اشْتَرَوْا مُمَيِّزُ[٧] وَ سِيبَوَيْهِ فَاعِلٌ، وَ مَيَّزُوا[٨]

---

(١) بحذف العاطف عطف على قلّ و تعال.

(٢) المقصود بهما إنشاء المدح والذّمّ. (شرح النّاظم). [و كتب المحشّي:] الدّليل على أنّهما فعلان لا اسمان - كما ذهب إليه الكوفيّة - جواز دخول تاء التّأنيث السّاكنة عليهما عند جميع العرب، و اتّصال الضّمير الرّفع البارز بهما في لغة قوم.

(٣) الجنسيّة كقوله تعالى: ﴿نعم المولى و نعم النّصير﴾. (شرح النّاظم)

(٤) و لو بواسطة [نحو:] ﴿و لنعم دار المتّقين﴾. (المحشّي والنّاظم)

(٥) [أي] مضمر بلا مرجع فسّره وجوباً مميّز بعده [و هو] نكرة منصوبة نحو: نعم رجلاً زيد.

(٦) معرّف بأل أو مضاف إلى ذلك نحو: نعم الرّجل رجلاً زيد.

(٧) للفاعل المستكنّ عند الأكثر (ن-م). (و كتب المحشّي:) اختلف في ما إذا اتّصلت بنعم أو بئس مفرداً نحو: دققته دقّاً نعمّا، أو واقعاً بعده مفرد نحو: ﴿إن تبدوا الصّدقات فنعمّا هي﴾ أو جملة فعليّة نحو نعمّا صنعت، فالأكثر على أنّه تمييز للفاعل المستكنّ فنكرة منصوبة المحلّ، و ابن خروف و سيبويه على أنّه فاعل للفعل فمعرفة مرفوعة المحلّ، فعلى الأوّل هو نكرة تامّة لا موصوفة، و على الثّاني معرفة تامّة لا موصوفة و لا موصولة، و عليهما إذا وقعت بعده جملة فتكون أي تلك الجملة صفة لنكرة محذوفة، و يكون ذلك المحذوف مخصوصاً بالمدح أو الذّمّ، ففي الآية أي بئس شيئاً أو الشّيءُ شيءٌ اشتروا، أو يقال على الأوّل أي كونِ ما تمييزاً: إنّ الجملة صفة لما، فيكون إذا وقعت بعده جملة نكرةً ناقصة.

(٨) أي ما عن نكرة ظاهرة تقع بعد نحو نعم كنعم رجلاً بأنّها ترفع إبهام المستكنّ دون ما، لأنّه يساوي المستكنّ في الإبهام فكيف يرفع إبهامه و بأنّها لا يقتصر عليها بعد نعم، و كثر الاقتصار بعده على ما، فهو معرفة و فاعل، لا نكرة و تمييز.

(٦٣٧) وَ بَعْدُ[١] جا الْمَخْصُوصُ لا مَعْ مُشْعِرِ[٢] مُبْتَدَءاً[٣] وَ خَبَراً لِمُضْمَرِ

(٦٣٨) كَبِئْسَ ساءَ،[٤] وَ كَنِعْمَ فَعُلا مِنْ ذي ثَلاثَةٍ،[٥] وَ حَبَّذَا اجْعَلا

(٦٣٩) فاعِلَهُ ذا، وَ بِلا قُلْ ذَمّا وَ أَوْلِ ذا مَخْصُوصَها أَيّاً ما[٦]

(٦٤٠) وَ أَلْقِ ذا وَ ما سِواها ارْفَعْ بِحَبّ[٧] أَوْ جُرَّبا،[٨] وَ مِنْهُ[٩] ضَمُّ الْحا غَلَب[١٠]

---

(١) أي بعد ما استوفى نعم و بئس مرفوعَها والتّميزَ.

(٢) و قد يتقدّم على نعم ما يدلّ على المخصوص، فيغنى عن ذكره كقولك: العلم نعم المقتنى والمقتنى.

(٣) خبره الجملة قبله.

(٤) في الذمّ و الاستعمال و عدم التّصرّف والاقتصار على كون الفاعل معرّفاً بأل أو مضافاً لما فيه أل أو مضمراً مفسّراً بتمييز بعده والمجيء بعد الفاعل بالمخصوص بالذّمّ، فيقال: ساء الرّجل زيد، و ساء غلام الرّجل عمرو، و ساء غلاماً عبدُ هندٍ، قال الله تعالى: ﴿بئس الشّراب و ساءت مرتفقاً﴾ و قال: ﴿ساء ما يحكمون﴾ فهذا على حدّ ﴿بئسما اشتروا به أنفسهم﴾. (شرح النّاظم)

(٥) قال تعالى: ﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم﴾ أي بئس كلمة. (شرح النّاظم)

(٦) مذكّراً أو مؤنّثاً، مفرداً أو مثنًّى أو مجموعاً. و لو طابقتَ بين الفاعل والمخصوص بالمدح قلت: حبذي هند و حبّ أولاء الزّيدون. (شرح النّاظم) (٧) المرادِ به المدح كقولك: حَبُّ زيدٌ رجلاً. (شرح النّاظم)

(٨) أي بباء زائدة نحو: حُبَّ بزيد رجلاً. (م-ن) (٩) أي من حبّ الملقىَ عنه ذا الرّافع لغير ذا بالنّقل.

(١٠) من حركة عينها، و قد لا يضمّ. (شرح النّاظم)

فِعْلَا التَّعَجُّبِ

(٦٤١) وَ مِنْهُ ما أَفْعَلَ أَفْعِلْ[1] عَجَبا   وَ تِلْوَ ذَاكَ انْصِبْ، وَ هٰذَا اجْرُرْ بِبا[2]

(٦٤٢) وَ حَذْفُهُ جازَ لِعِلْمٍ، وَ صِلِ   بِالْفِعْلِ،[3] أَوْ بِالظَّرْفِ[4] وَالنِّدا افْصِلِ

(٦٤٣) وَالْفَصْلُ بَيْنَ ما وَ أَفْعَلَ امْتَنَعْ   إِلّا بِكانَ إِنْ مَزِيدَةً تَقَعْ[5]

(٦٤٤) وَ ما هُنا مُبْتَدَأٌ[6] عَلَى الْأَصَحّ[7]   نَكِرَةٌ ذاتُ تَمامٍ، اتَّضَحْ

---

(١) لفظه أمر و معناه خبر، ثمّ أريد به إنشاء التّعجّب.

(٢) الزّائدة، و هذا الجرور فاعل لأفعل. [و كتب أيضاً:] لا خلاف في فعليّة أفعِلْ. (شرح النّاظم)

(٣) فلا تفصل بينهما، و لا يتقدّم المعمول على الفعل.   (٤) بشرط تعلّقه بفعل التّعجّب.

(٥) قال مادح النّبي ﷺ:

ما كان أسعد من أجابك آخذاً   بهداك مجتنباً هوىً و عناداً

(شرح النّاظم)

(٦) و ساغ الابتداء بها لأنّها في تقدير التّخصيص، والمعنى شيء عظيم أحسن زيداً أي جعله حسناً. (شرح النّاظم)

(٧) و ذهب الأخفش إلى أنّ ما هنا موصولة، و هي مبتدأ و أحسن صلتها، والخبر محذوف وجوباً تقديره: الّذي أحسن زيداً شيء عظيم. (شرح النّاظم)

الْمَصْدَرُ وَ اسْمُهُ

(٦٤٥) كَفِعْلِهِ[1] الْمَصْدَرُ[2] إِنْ حَلَّ مَحَلّ   فِعْلٍ وَ أَنْ[3] أَوْ ما[4] مُضافاً أَوْ مَعْ أَلْ

(٦٤٦) أَوْ لا وَ كانَ مُفْرَداً مُكَبَّرا   وَ غَيْرَ مَحْدُودٍ وَ لَيْسَ مُضْمَرا[5]

(٦٤٧) وَ حَذْفُهُ[6] وَ وَصْلُهُ مُحْتَظَرْ   وَ كَوْنُهُ أُخِّرَ في ما شَهَرُوا

(٦٤٨) وَ إِنْ تُضِفْ لِظَرْفٍ أَوْ فاعِلٍ أَوْ   مَفْعُولِهِ كَمِّلْ بِما لَهُ تَلَوْا[7]

---

(١) في العمل من رفع الفاعل و نصب المفعول.

(٢) إن قصد به ما يقصد بفعله من الحدوث والنّسبة إلى مخبر عنه، و علامة ذلك صحّة تقديره بالفعل مع الحرف المصدريّ... فإن لم يصح تقدير المصدر بالفعل مع الحرف المصدريّ لم يسغ عمله، و من ثمّ كان قولهم: مررت بزيد فإذا له صوت صوتَ حمارٍ، النّصب فيه بإضمار فعل لا بصوت المذكور، لأنّه لا يصحّ تقدير أن يصوت مكانه، فلو قلتَ: مررت به فإذا له أن يصوت لم يحسن، لأنّ أن يصوت فيه معنى التّجدّد والحدوث، و أنت لا تريد أنّه جدّد الصّوت في حال المرور، و إنّما تريد أنّك مررت به فوجدت الصّوت بتلك الصّفة. (شرح النّاظم)

(٣) إن كان ماضياً أو مستقبلاً. (شرح النّاظم)

(٤) إن كان حالاً، لأنّ فعل الحال لا تدخل عليه أن. (شرح النّاظم)

(٥) فإنّ الضّمير الرّاجع إلى المصدر ليس بمصدر حقيقةً، كما أنّ ضمير العلَم ليس بعلَم. (شرح النّاظم)

(٦) و قيل: يجوز حذف المصدر و بقاء معموله لدليلٍ كما يحذف المضاف لدليل و يبقى عمله في المضاف إليه. (شرح النّاظم)

(٧) من نصب المفعول بعد الإضافة إلى الفاعل، و من رفع الفاعل بعد الإضافة إلى المفعول، و من عمل في ما بعدُ رفعاً و نصباً إذا أضيف إلى الظّرف، نحو: عرفت انتظار يومِ الجمعة زيدٌ عمراً.

(٦٤٩) وَكَهُوَ اسْمُ الْمَصْدَرِ الْمِيمِيُّ[1] لا ذُو عَــلَمٍ،[2] وَالْغَيْرُ[3] ذُو خُـلْفٍ جَـلا[4]

(١) اسم المصدر إن كان أوّله ميم مزيدة لغير مفاعلة، و يسمّى الميميّ يعمل بلا خلاف، لأنّه مصدر في الحقيقة كقوله:

أظـلوم إنّ مُـصابكم رجلاً أهـدى السّـلامَ تحيّةً ظُـلْمُ

(«ظلوم» نداء، «أهدى السّلام» الجملة صفة «رجلاً»، «تحيّة» مفعول مطلق لأهدى، «ظلم» خبر إنّ)

(٢) و إن كان اسم المصدر عَلَماً، و هو ما دلّ على المصدر دلالة مغنيةً عن أل لتضمّن الإشارة إلى حقيقته كيسارِ و بَرّةَ و فجارِ لم يعمل بلا خلاف. (شرح النّاظم)

(٣) أي غير هذين القسمين من اسم المصدر. [و كتب أيضاً:] و هو اسم المصدر المأخوذُ من اسم حدث لغيره، كالثّوب والكلام والعطاء أخذت موادّ الأحداث، و صيغت لما يثاب به، و لجملةٍ مع القول و لما يُعطى. (شرح النّاظم)

(٤) فالبصريّون منعوا إعماله إلّا في الضّرورة، و جوّزه قياساً أهل الكوفة و بغداد إلحاقاً له بالمصدر. (شرح النّاظم)

اِسْمُ الْفاعِلِ وَالْمَفْعُولِ

(٦٥٠) كَفِعْلِهِ اسْمُ فاعِلٍ[١] إِنْ يُعْزَلِ   عَنِ الْمُضِيِّ[٢] مُكَبَّراً، وَقَدْ وَلِي

(٦٥١) نَفْياً أَوِ اسْتِفْهاماً[٣] أَوْ مَوْصُوفاً أَوْ   ذا حالٍ أَوْ ذا خَبَرٍ، كَما رَأَوْا

(٦٥٢) وَمُطْلَقاً[٤] يَعْمَلُ ذا وَصْلٍ[٥] لِأَلْ   وَلِلْمُثَنّى مِنْهُ وَالْجَمْعِ الْعَمَلْ

(٦٥٣) وَعامِلٌ يَنْصِبُ[٦] أَوْ يَخْفِضُ ما   تَلا، وَنَصْبُ ما سِواهُ حُتِما

---

(١) ما صيغ من مصدر موازناً للمضارع ليدلّ على فاعله غيرَ صالح للإضافة إليه. (شرح النّاظم). [وكتب المحشّي:] قالوا: ـ لكن النّاظم لم يذكره ـ يجوز إضافة اسم الفاعل إذا كان لازماً لكن مع قلّة و عدم حسن.

(٢) أي لم يكن ماضي المعنى، بل قُصد به الحال أو الاستقبال.   (٣) لأنّ النّفي والاستفهام بالفعل أولى.

(٤) عن شرط العزل عن المضيّ.

(٥) لأنّه لما كان صلة للموصول [و] أغنى بمرفوعه عن الجملة أشبه الفعل معنًى واستعمالاً. (شرح النّاظم)

(٦) أي اسم الفاعل المجتمع فيه الشّروط. (شرح النّاظم). [وكتب المحشّي:] الشّرائط لعمل اسم الفاعل في المفعول به لا في سائر المفاعيل و في الفاعل الظّاهر أيضاً عند بعض لا في الفاعل المضمر.

[وكتب أيضاً:] و يرفع الفاعلَ فقط و لا ينصبه و لا يجرّه موصولاً أو مفصولاً بلا شرط إن كان مضمراً، [و] لم يقل النّاظم بإضافة اسم الفاعل اللّازم إلى فاعله.

(٦٥٤) وَمِنْهُ في الأصَحِّ ذُو تَحْوِيلِ[١]   لِكَثْرَةٍ مِنْ فَعِلٍ فَعِيلِ

(٦٥٥) فَعَّالٍ أَوْ مِفْعالٍ أَوْ فَعُولِ[٢]   وَمِثْلَهُ يَجْري سِمَى الْمَفْعُولِ[٣]

(٦٥٦) وَاخْتُصَّ أَنْ يُضافَ[٤] لِاسْمٍ مُرْتَفِعْ[٥]   مَعْنىً، وَفي ذَبْحٍ وَشِبْهِهِ يَمْتَنِعْ[٦]

---

(١) من اسم الفاعل المشهور، فيعمل عمل اسم الفاعل بشروطه.

(٢) أنكر الكوفيّون إعمال الخمسة، لأنّها زادت على معنى الفعل بالمبالغة و لزوال الشّبه الصّوريّ... و أنكر أكثر البصريّين إعمال فَعِلٍ و فعيلٍ لقلّتها. (شرح النّاظم)

(٣) فيعمل مع أل الموصول مطلقاً، أو كان مجرّداً منه بشرط معنى الحال أو الاستقبال و أن يعتمد على نفي أو استفهام أو ذي نعت أو حال أو خبر. (شرح النّاظم)

(٤) جوازاً، بشرط أن لا يكون له منصوب ثان. [و كتب أيضاً:] لا يضاف اسم الفاعل المتعدّي إلى فاعله، و لا ينصبه، و كذا اسم المفعول إلى نائب الفاعل ممّا يتعدّى لاثنين، نحو(كسا) للإلتباس بالمفعول في الأوّل و بالثّاني في الثّاني، و أمّا الصّفة المشبّهة و اسم الفاعل اللّازم و اسم المفعول المتعدّي لواحد فقط كمضروب فينصِب و يجرّ المرفوعَ لعدم اللّبس. لم يزد النّاظم هذا أي اسم الفاعل اللّازم، نعم صرّح في التّصريح بجواز إضافته إلى الفاعل، لكن مع قلّة و عدم حسن.

(٥) إذا أزيلت النّسبة إليه (المرفوعِ) تقول: زيد مضروبٌ عبدُه برفع العبد لإسناد مضروب إليه، و تقول: زيد مضروبُ العبدِ بالإضافة لأنك أسندتَ اسم المفعول إلى ضمير زيد، فبقي العبد فضلةً، فإن شئت نصبته على التّشبيه بالمفعول به، فقلت: زيد مضروبٌ العبدَ، و إن شئت خفضت اللّفظ فقلت: مضروبُ العبدِ. (شرح النّاظم)

(٦) أي لا يعمل ما بمعنى اسم المفعول و هو بغير صيغته كذبح و قبض و قتيل خلافاً لابن عصفور. (شرح النّاظم)

اَلصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ

(٦٥٧) الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ[1] تَعْمَلُ كَفاعِلٍ، وَفي الشُّرُوطِ تُجْعَلُ

(٦٥٨) لٰكِنَّها لِحاضِرٍ فَقَطْ[2] وَلا تَعْمَلُ في سابِقٍ أَوْ ما فُصِلا

(٦٥٩) أَوْ أَجْنَبِيٍّ،[3] وَهُنَا النَّصْبُ[4] عَلىٰ تَمْييزٍ أَوْ تَشْبيهِ مَفْعُولٍ جَلا

---

(١) و هي المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل له في المعنى، و عدمُ موازنتها للمضارع كضَخْم و عَظْم و حَسَنٍ و خَشِن و ملئان و أحمر أكثر من موازنتها له كضامر و منبسط و معتدل و مستقيم. (شرح النّاظم)

قول الشّارح: «فعل لازم» خرج اسم الفاعل المتعدّي كضارب، و خرج أيضاً اسم الفاعل اللّازم ككاتب، لأنّه و إن جاز إضافته إلى الفاعل لعدم اللّبس بالمفعول لكنّها تقِلّ و لا تحسُنُ لأنّ الإضافة إلى المرفوع موقوف على تقدير بتحويل الإسناد عنه إلى الموصوف.

قول الشّارح: «أكثر من موازنتها» و زعم الزّمخشريّ و ابن الحاجب أنّ الصّفة المشبّهة لا تكون موازنة للمضارع أصلاً. (المحشّي)

قول الشّارح: «و إن جاز» لا أثر لهذا الجواز في النّظم. (المحشّي)

قول المصنّف: «الصّفة المشبّهة» و شبّهت باسم الفاعل في الدّلالة على معنى ما هو له، و في قبول التّأنيث والتّثنية والجمع بخلاف أفعل التّفضيل، و في سلامة بنيتها عن عروض التّغيير بخلاف أمثلة المبالغة. (شرح النّاظم)

(٢) أي لا تعمل إلّا مراداً بها الحال فقط بخلاف الاستقبال... بخلاف اسم الفاعل يعمل مراداً به الاستقبال، كما يعمل مراداً به الحال، و في متقدّم و مفصول و في أجنبيّ. (شرح النّاظم)

(٣) و إنّما تعمل في سببيّ، والمراد به المتلبّس بضمير صاحب الصّفة إمّا لفظاً نحو: زيد حسن وجهه أو معنى نحو: حسن الوجهُ أي منه. (شرح النّاظم)

(٤) أي في الصّفة المشبّهة، و في اسم الفاعل على المفعول به. (المحشّي والنّاظم)

(٦٦٠) فَارْفَعْ[١] وَ جُرَّ انْصِبْ بِها مَعْ أَلْ وَ لَا ذا أَلْ[٢] وَ ذا إِضافَةٍ[٣] وَ ما خَلا

(٦٦١) وَ لَا تَجُرَّ مَعَ أَلْ[٤] ما قَدْ خَلا مِنْ أَلْ و مِنْ مُضافِ ما أَلْ شَمِلا

---

(١) الرّفع على الفاعليّة، والجرّ على الإضافة، والنّصب على التّشبيه بالمفعول في المعرفة، و على التّمييز في النّكرة. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] و قيل: على التّشبيه بالمفعول مطلقاً، و قيل على التّمييز مطلقاً.

(٢) مفعول الأفعال الثّلاثة السّابقة على التّنازع. [و كتب أيضاً:] تعميم للمعمول.

(٣) إلى المعرّف باللّام، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، أو إلى المجرّد من أل والإضافة، نحو: الحسن وجه الأبِ، والحسن وجهُهُ، والحسن وجهُ أبيه، والحسن وجهُ أبٍ، فهذه ستّة و ثلاثون وجهاً في إعمال الصّفة المشبّهة... كلّها جائزة الاستعمال إلّا أربعة أوجه. (شرح النّاظم)

(٤) فلا يجوز الحسن وجهِهِ، و لا الحسن وجهِ أبيه، و لا الحسن وجهٍ، و لا الحسن وجهِ أبٍ. (شرح النّاظم)

	الصّفة مع أل			الصّفة بلا أل		
المعمول السّببي	ترفع	تجرّ	تنصب	ترفع	تجرّ	تنصب
المعرّف بأل	الحسنُ الوجهُ	الحسنُ الوجهِ	الحسنُ الوجهَ	حسنٌ الوجهُ	حسنُ الوجهِ	حسنٌ الوجهَ
المضاف إلى ما بأل	الحسنُ وجهُ الأبِ	الحسنُ وجه الأب	الحسنُ وجهَ الأبِ	حسنٌ وجهُ الأبِ	حسنُ وجهِ الأبِ	حسنٌ وجهَ الأبِ
المضاف إلى ضمير الموصوف	الحسن وجهُهُ	الحسنُ وجهِهِ	الحسنُ وجهَهُ	حسنٌ وجهُهُ	حسنُ وجهِهِ	حسنٌ وجهَهُ(×)
المضاف إلى المضاف إلى ضمير الموصوف	الحسنُ وجهُ أبيهِ	الحسنُ وجهِ أبيهِ	الحسنُ وجهَ أبيهِ	حسنٌ وجهُ أبيهِ	حسنُ وجهِ أبيهِ	حسنٌ وجهَ أبيهِ(×)
المجرّد من أل والإضافة	الحسن وجهٌ	الحسنُ وجهٍ	الحسنُ وجهاً	حسنٌ وجهٌ	حسنُ وجهٍ	حسنٌ وجهاً
المضاف إلى المجرّد من أل والإضافة	الحسن وجهُ أبٍ	الحسنُ وجهِ أبٍ	الحسنُ وجهَ أبٍ	حسنٌ وجهُ أبٍ	حسنُ وجهِ أبٍ	حسنٌ وجهَ أبٍ
	الأخيران قبيحان	الأربعة الآخر باطلة	المتوسّطان ضعيفان	الأخيران قبيحان	المتوسّطان ضعيفان	(×)الإثنان ضعيفان

والبواقي بعد إخراج الأربعة عشر الباطلِ والقبيحِ والضّعيفِ اثنان و عشرون، كلّها حسنة

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

(٦٦٢) وَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مُضْمَراً رَفَعْ[1] وَ ظَاهِراً[2] إِنْ مَوْقِعَ الْفِعْلِ وَقَعْ

(٦٦٣) كَمَا رَأَيْتُ[3] رَجُلاً أَحْسَنَ فِي[4] عَيْنَيْهِ كُحْلٌ[5] مِنْهُ فِي عَيْنِ الصَّفِي

(٦٦٤) وَ نَصْبُهُ الْمُطْلَقَ مَمْنُوعٌ بِلَا خُلْفٍ وَ مَفْعُولاً بِهِ فِي مَا اعْتَلَى[6]

---

(١) لا اسماً ظاهراً في اللّغة المشْهورة، لأنّ شبهه باسم الفاعل ضعيف من قِبَل أنّه في حال التّنكير لا يؤنّث و لا يثنّى و لا يجمع، بخلاف اسم الفاعل والصّفة المشبّهة، إلّا أن أدّى ترك رفعه الظّاهرَ إلى فصل بمبتدأ بين أفعل والمفضل عليه... و حكى سيبويه أنّ بعض العرب يقول: مررت برجل أكرمُ منه أبوه، فيرفع بأفعل التّفضيل الظّاهر مطلقاً. (شرح النّاظم)

(٢) و إنّما اشترط كون الظّاهر سببيّاً لأنّ ذلك يجعله صالحاً للقيام مقام المضمر، فإنّ الاستغناء بالظّاهر السّببيّ عن المضمر كثير، و لأنّ كونه سببيّاً على الوجه المستعمل يجعل أفعلَ واقعاً موقع الفعل، فإنّ قولك: ما من أحد أحسنَ في عينيه الكحل من زيد يقوم مقامه ما من أحد يحسن في عينيه الكحل كزيد، فينزل ارتفاع الظّاهر بأفعل هنا ـ لوقوعه موقع الفعل ـ منزلة إعمال اسم الفاعل الموصول به الألف واللّام حال المضيّ، لأنّ وصل أل به أوجب تقديره بفعل. (شرح النّاظم)

(٣) أشار بالمثال إلى أسباب الوقوع موقع الفعل. (المحشّي) [و كتب أيضاً:] و كقوله ﷺ: «ما من أيّام أحبُّ إلى الله فيها الصّوم منه في عشرة ذي الحجّة». (شرح النّاظم)

(٤) ظرف لأحسن أي بمنزلة ظرفه، لكونه حالاً من فاعله، و كحل فاعل له فليسا لفصل محرّم.

(٥) فلو لم يجعل كحل فاعلاً لأحسن صار مبتدءاً له، فيلزم الفصل بين أحسن و منه بكحل.

(٦) حكى ابن مالك في شرح الكافية الإجماع أيضاً، فحيث في قوله تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ مفعول به لا مفعول فيه، و هي موضع نصب بفعل مقدّر يدلّ عليه أعلم. (شرح النّاظم)

(٦٦٥) وَ إِنْ يُجَرَّدْ[١] صِلْ بِمِنْ[٢] وَ ذَكِّرِ وَحِّدْ كَمَا أُضِيفَ لِلْمُنَكَّرِ[٣]

(٦٦٦) وَ تِلْوُ أَلْ طِبْقٌ[٤] وَ إِنْ يُضَفْ لِذِي عُرْفٍ وَ مَعْنَى مِنْ طَرَحْتَ[٥] فَكَذِي[٦]

(٦٦٧) وَ إِنْ قَصَدْتَ[٧] جَوِّزَنْ[٨] وَ قَدِّمِ مِنْ مَعَ تَالٍ إِنْ بِهِ تَسْتَفْهِمِ

---

(١) لأفعل التّفضيل ثلاثة أحوال: الأوّل أن يجرّد من أل والإضافة، و يساوي هذا المجرّدَ المضافُ إلى نكرة في لزوم الإفراد والتّذكير، الثّاني المعرّف بالألِف واللّام، الثّالث: أن يضاف إلى معرفة. (شرح النّاظم)

(٢) و لا تفصل بينهما أي بين أفعل و من بأجنبيّ. (ش) [و كتب أيضاً:] يعني أنّ جواز الأمرين مشروط بكون الإضافة فيه بمعنى من، و ذلك إذا كان أفعل مقصوداً به التّفضيل، أمّا إذا لم يقصد به التّفضيل فلابدّ فيه من المطابقة لما هو له. (قال المحشّي: هذا شرح لا أدري شارحه)

(٣) نحو: هما أفضل رجلين، و هم أفضل رجال، و هي أحسن امرأة، و هنّ أحسن نسوة. (شرح النّاظم)

(٤) في الإفراد و أخويه والتّذكير و أخته.

(٥) و لا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه بخلاف المراد به معنى المجرّد، فإنّه يساويه في اعتبار معنى من، و لذلك قد يتأوّل بنكرة، فيقع حالاً، و لابدّ حينئذ من كونه بعض ما أضيف إليه، فلو قيل: يوسف أحسن إخوته امتنع عند إرادة معنى المجرّد [من أل والإضافة]، و جاز عند إرادة معنى المعرّف باللّام. و أفعل التّفضيل مثل أيٍّ في أنّه بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة، و بمعنى كلّ إن أضيف إلى نكرة، و لهذا يقال: خير الرّجلين زيد، و خير رجلين الزّيدان. (شرح النّاظم).

قول الشّارح: «أضيف إلى معرفة» و لم يطرح معنى من فإنّه لو أضيف إلى معرفة و طرح معنى من لم يلزم كونه بمعنى بعض، كما قال قبلُ: و لا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه، إه. (المحشّي)

(٦) فلابدّ من مطابقته لما هو له كالمعرّف بأل، لتساويهما في التّعريف و عدم اعتبار معنى من. (شرح النّاظم)

(٧) معنى من في المضاف إلى معرفة أي أردت به معنى المجرّد من أل والإضافة بأن قصدت به التّفضيل على المضاف إليه.

(٨) أن يكون كذي، فيوافق المعرّفَ بأل في ملازمة المطابقة لما هو له، و يجوز أين يخالفها أي يخالف المعرّفَ بأل و يوافق المجرّدَ من أل والإضافة في ملازمة الإفراد والتّذكير، و قد اجتمع الأمران في قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبّكم إليّ و أقربكم منّي مجالسَ يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطّئون أكنافاً الّذين يألفون و يؤلفون». (شرح النّاظم)

(٦٦٨) وَامْنَعْهُ في الإِخْبارِ في اخْتِيارِ   وَالْحَذْفُ[١] وَالْفَصْلُ[٢] كَثِيرٌ جاري

(١) لمِن و مجروره المفضَّلِ عليه، و بقاء أفعل. [و كتب النّاظم:] إذا دلّ عليهما دليل كقوله تعالى: ﴿والآخرة خير و أبقى﴾. (شرح النّاظم)

(٢) بين أفعل و من بغير أجنبيّ. [و كتب النّاظم:] بتمييز نحو زيد أكثر مالاً منك، و بظرف نحو أنت أخطى عندي منه، و بجارّ و مجرور نحو: هو أدنى إليّ منك. (شرح النّاظم)

أَسْماءُ الْأَفْعالِ وَالْأَصْواتِ[1]

(٦٦٩) ما نابَ عَنْ فِعْلٍ سِمَي الْفِعْلِ كَصَهْ[2] وَ ما بِمَعْنَى افْعَلْ كَثِيرٌ نَحْوُ مَهْ[3]

(٦٧٠) وَ قَلَّ[4] غَيْرُهُ كَهَيْهاتَ[5] وَ وَيْ[6] وَ مِنْ سِمَى الْفِعْلِ[7] رُوَيْدَ بَلْهَ أَيْ

(٦٧١) إِنْ نَصَبا، وَ مَصْدَرَيْنِ خَفَضا[8] عَلَيْكَ[9] دُونَكَ إِلَيْكَ[10] أَعْرِضا

---

(١) أسماء الأصوات ألفاظ أشبهت أسماء الأفعال في الاكتفاء بها، دالّة على خطاب ما لا يعقل، و على حكاية بعض الأصوات. (شرح النّاظم)

(٢) بمعنى اسكُت، و شتّان بمعنى افترق، و أوَّه بمعنى أتوجّع. و استعمالها كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة، بخلاف المصادر الآتية بدلاً من اللّفظ بفعلها، فإنّها و إن كانت كالأفعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثّرها بالعوامل [الّتي تدخل الأسماء]. (شرح النّاظم)

(٣) و آمينَ بمعنى استجب، و أيْهِ بمعنى امضِ في حديثك، و هيتَ بمعنى إسرَع، و حيّهل بمعنى ائْتِ، إذا تعدّى بنفسه، وعجّل إذا تعدّى بالباء، و أقبل إذا تعدّى بعلى [نحو:] إذا ذكر الصّالحون فحيّهل بعمر رضي الله عنه. (شرح النّاظم) ﴿...هيتَ لك﴾ مثلّثة الآخر و قد يكسر أوّله أي هلمّ. (القاموس المحيط)

(٤) مجيء أسماء الأفعال بمعنى الماضي والحال. (ش)   (٥) و وَشكان و سرعانَ بمعنى سرع. (ش)

(٦) و وا، و واهاً بمعنى أعجب، و أُفّ بمعنى أتضجّر. (المحشّي والنّاظم)

(٧) أي من جملة أسماء الأفعال ما كان في أصله مصدراً، و من جملتها أيضاً ما كان في أصله ظرفاً أو حرف جرّ [مع مجرور]، ثمّ خرج من ذلك فصار بمنزلة صهْ في الدّلالة على معنى الفعل و تحمّل الضّمير. (شرح النّاظم)

(٨) أي مفعولين مطلقين معربين إن خفضا مابعدهما.

(٩) لا يستعمل هذا النّوع في الغالب إلّا جارّاً لضمير المخاطب، و شذّ «عليّ» أي أولني، و «إليّ» أي أتنحّى، و «عليه» أي ليلزم. (شرح النّاظم)

(١٠) و عندك و لديك بمعنى خذ، و مكانَك بمعنى أُثبت، و وراءَكَ بمعنى تأخّرْ، و أمامَك بمعنى تقدَّمْ. (ش)

(٦٧٢) وَحُكْمُهُ كَما يَنوبُ عَنْهُ في إغْمالِهِ، لَكِنَّهُ لَمْ يُحْذَفِ

(٦٧٣) وَلَمْ يُؤَخَّرْ وَسِماتُ الْمُضْمَرِ[1] ما لَحِقَتْ، وَنَوِّنْ إنْ تُنَكِّرِ[2]

(٦٧٤) وَشِبْهُهُ الْمَحْكِيُّ[3] بِهِ أَوْ خُوطِبا[4] غَيْرَ الَّذي يَعْقِلُ صَوْتاً لُقِبا

---

(١) و لا تلحقها ضمائر الرّفع البارزة، و لهذا حكم بفعليّة هاتِ و تعالَ لاتّصال ضمير الرّفع البارز بهما في قولك: هاتي و تعاليَ و هاتيا و تعالَيا و هاتوا و تعالَوا و هاتينَ و تعالَين. (شرح النّاظم)

(٢) ثمّ منها ما لزم التّنكير ك: واهاً و ويهاً، و منها ما لزم التّعريف كنزال و بلهَ و آمينَ، و منها ما استعمل بالوجهين كصهْ و صهٍ، و مهْ و مهٍ، و أفّ و أفٍّ. (ش)

(٣) كغاق للغراب، و طاق للضّرب، و طَق لوقع الحجارة، و قب لوقع السّيف، و خازِبازِ للذّباب، و قاشِ ماشِ للقماش. (شرح النّاظم)

هذا موضع سادس لوجوب حذف العامل و لو عاملاً في غير الظّرف غير الواضع الخمسة المذكورة سابقاً، والمعمول هنا إن كان ظرفاً فليس بمستقرّ، بل هو لغوٌ، وكذا في الموضع الخامس. [وكتب أيضاً:] والحاصل أنّ المانع في نحو: زيداً مررت به، و زيداً ضربت أخاه من تقدير الكون العامّ وجود الدّليل على إرادة الكون الخاصّ و عدم صلاحيّة مثل الملفوظ للتّقدير على أنّ المقدّر خاصّ آخر سوى الملفوظ، فالمانع من تقدير مثل الملفوظ يعدل بنا إلى تقدير مخصوص آخر، لا إلى تقدير العامّ، فالمانع مانع من تقدير العامّ.

(٤) إمّا زجر كهلّا للفرس، و عدَس للبغل، و حَلْ للبعير، و إمّا دعاء كجيءِ للإبل الموردة، و تَشُوءْ للحمار المورد. (ش)

الظُّرُوفُ والْمَجْرُورُ[١]

(٦٧٥) الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ إِنْ يَعْتَمِدا[٢] كَالْوَصْفِ يَرْفَعْ فاعِلاً تالٍ بَدا[٣]

(٦٧٦) حَتْماً،[٤] وَقِيلَ جازَ فِيهِ الِابْتِدا[٥] كَما هُوَ الْواجِبُ إِنْ مَا اعْتَمَدا

(٦٧٧) وَالْعامِلُ الْفِعْلُ الَّذي قَدْ حُذِفا أَوْ ذانِ[٦] إِذْ نابا، فَفِيهِ اخْتُلِفا

---

(١) الظّرف و لو مجازاً مستقرّ، و يسمّى تامّاً، و هو ما تُرِكَ و نُسِيَ عامله أي متعلّقه، و لغو و يسمّى ناقصاً، و هو ما ذُكر عاملُه أو تُرك و نُوي؛ أو يُقال في الأوّل: ما رفع فاعلاً ظاهراً أو ضميراً، و في الثّاني: ما لم يرفع؛ أو في الأوّل: ما كان متعلّقه من الأفعال العامّة، و في الثّاني: ما كان متعلّقه من الأفعال الخاصّة؛ و التّحقيق أنّه يجوز في المستقرّ كون متعلّقه خاصّاً يلايم المقام؛ و لكن يكون حينئذٍ أيضاً محذوفاً منسيّاً، و يعطى فاعله للظّرف؛ أو يقال في الأوّل: ما له بعد نصبه لفظاً أو محلّاً مع فاعله محلّ آخر من الإعراب، و في الثّاني: ما انحصر إعرابه على النّصب، هذا.

(٢) على ما ذكر في باب اسم الفاعل من نفي و استفهام و مبتدأ و موصوف و موصول و ذي حال.

(٣) [أي] ظهر، و كذا يرفعان المضمر بالأولى. (٤) على رأي المحقّقين الأصحّ الآتي بقوله: «أو ذان...»

(٥) للاسم الظّاهر و خبريّة الظّرف. [و كتب أيضاً:] والظّرف في صورة وجوب ابتداء الظّاهر بعده، و كذا في صورة ابتدائه جوازاً مستقرّ أيضاً رافع لمضمر و معتمد على المبتدأ نظراً إلى ذلك المضمر.

(٦) عند المحقّقين و هو الأصحّ. (ن ـ م)

(٦٧٨) وَ واجِباً قَدْ عُلِّقا بِالْفِعْلِ أَوْ مُشْبِهِهِ أَوْ ما فِيهِ رِيحُهُ[1] رَأَوْا

(٦٧٩) لا زائِدٌ[2] وَ حَرْفُ الْاِسْتِثْناءِ مَعْ رُبَّ[3] وَ كافٍ وَ لَعَلَّ،[4] وَامْتَنَعْ

(٦٨٠) ظُهُورُهُ إِنْ حالاً أَوْ قَدْ وَصَلا أَوْ خَبَراً أَوْ صِفَةً[5] أَوْ مَثَلا[6]

---

(١) تقول: فلان حاتم في قومه، فتعلّق الظّرف بما في حاتم من معنى الجواد، فإن لم يوجد شيء من ذلك قدّر، نحو: ﴿و إلى ثمود أخاهم صالحاً﴾ بتقدير و أرسلنا، و مثله: ﴿و بالوالدين إحساناً﴾ بتقدير و أحسنوا، و من ذلك البسملة الشّريفة. (النّاظم والمحشّي)

(٢) و تستثنى أحرف [جرّ] لا تتعلّق بشيء [نحو:] ﴿و كفى بالله شهيداً﴾، ﴿هل من خالقٍ غيرالله﴾. (ش)

(٣) كربّ رجل صالح لقيته أو لقيت، لأنّ مجرورها مفعول في الثّاني و مبتدأ في الأوّل، أو مفعول على حد زيداً ضربته، و يقدّر النّاصب بعد المجرور لا قبل الجارّ، لأنّ ربّ لها الصّدر من بين حروف الجرّ. (شرح النّاظم)

قول الشّارح «مجرورها» منصوب تقديراً أو محلّاً أو مرفوع كذلك لاشتغال لفظه بجرّ ربّ.. و قوله «مفعول في الثّاني» تامّ و صريح إلّا أن يخصّ الصّريح بالمعرب لفظاً و لا يشمل نحو: رأيت هذا أو موسى.

(٤) في لغة من جرّ بها، و هم عقيل. (ش). [و كتب المحشّي:] والمجرور بلعلّ و لولا مبتدأ كما كان قبل الجرّ، و بربّ مفعول أو مبتدأ كذلك، و بالحرف الزّائد أيضاً كذلك فاعل أو مفعول أو مبتدأ.

(٥) سواء في ذلك رَفَعا ظاهراً أو ضميراً، و كذا إذا رفعا ظاهراً بعد نفي أو استفهام، و كذا إذا رفعا ظاهراً على قول الكوفيّة.

(٦) أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمراً: قد تقادم عهده حينئذ الآن، و أصله كان ذلك حينئذ واسمع الآن، و قولهم للمعرس: بالرّفاء والبنين بإضمار أعرست. (شرح النّاظم) «الرّفاء» أي بالالتيام و جمع النّجل. (المحشّي)

(٦٨١) مُقَدَّماً[1] وَالْكَوْنَ[2] قَدِّرْ إِلّا لِمانِعٍ أَوْ لِدَلِيلٍ دَلّا[3]

(١) والأصل أن يقدّر متعلّقها مقدّماً عليها كسائر العوامل مع معمولاته. و قد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخّراً، و ما يقتضي إيجابه. فالأوّل نحو: في الدّار زيد، لأنّ المحذوف هوالخبر، و أصله أن يتأخّر عن المبتدأ. والثّاني نحو: إنّ في الدّار زيداً، لأنّ إنّ لا يليها مرفوعها. (شرح النّاظم) يمكن أن يكون استثناء هذين مراداً في قوله: «لمانع، إه» أي لمانع من تقديره مقدّماً أو لدليل على ترجيح تقديره مؤخّراً.

(٢) المطلق، فيقدّر في زيد في الدّار و عندك كائن أو مستقرّ أو مضارعها إن أريد الحال أو الاستقبال، نحو: الصّومُ اليومَ أو في اليوم، والجزاء غداً أو في الغد، أو يقدّر كان أو استقرّ أو وصفها إن أريد المضيّ. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] قد يلزم كون المقدّر فعلاً كما إذا وقع الظّرف صلة، و قد يلزم كونه مفرداً أي وصفاً كما إذا وقع صفة لمعرفة.

قول المصنّف «والكون قدّر» إه، أي كلُّ عامل مقدّرٍ كونٌ عامّ إلّا ما قُدّر لوجود مانع من عمل الملفوظ في ذلك المعمول، فإنّ مررت لا ينصب زيداً و لو لم يكن بعده «به»، و كذا ضربته لا ينصب زيداً و لو لم يلفظ بعده بـ «أخاه» لعدم كونه مضروباً في الواقع، فلذلك إنّما يقدّر مناسبها لا مثلها، ففي هذا لا يقدّر الكون العامّ إذ المانع إنّما منع عمل الملفوظ، و لزم من ذلك عدم تقدير مثله، و لا يمنع عمل مناسبه حتّى لا يقدّر المناسب أيضاً، فلا يعدل إلى العامّ لوجود الخاصّ، فافهم؛ و إلّا ما قدّر واستغنى عن ذكره لوجود دليل عليه و قرينةٍ تذكّره مذكورةٍ في الكلام تماثل المقدّر في اللّفظ والمعنى أو في المعنى فقط، ففي نحو والله ليس التّقدير للمانع إذ لا ملفوظ، هناك يصلح للعمل فيه، و لكن لم يذكر العامل للاستغناء عنه بقرينة الواو، و كذا في نحو: زيداً ضربته ليس التّقدير للمانع إذ لا مانع؛ و يصحّ عمل الملفوظ في زيداً، لكن لمّا شغله الضّمير و لم يعمل فيه بسبب ذلك لا لعدم صلاحيّته في حدّ ذاته لم يذكر ضربت آخرُ قبل زيداً، لدلالة هذا عليه والاستغناء به عنه، و لم يعكس لغرض بيّن في محلّه.

و أمّا التّقدير والاستغناء عن الإظهار في ما إذا كان المتعلّق عامّاً فليس للمانع و لا للدّليل المذكور، بل لانفهام العامّ و تبادر الذّهن إليه من غير ذكره إذا لم يذكر الخاصّ، هذا أوّل الشّعر؛ و ظهر أنّ حذف العامل في القَسَم و في قسمي الاشتغال أي ما قدّر مثل الملفوظ و ما قدّر مناسبه و لو لم يكن المعمول ظرفاً لازم، و هذا موضع سادس لوجوب حذف العامل غير الخمسة المذكورة؛ والظّرف في كذا كما في المثل المحذوف متعلّقُ الظّرف فيه، و كما إذا حذف عامل الظّرف الخاصّ على سبيل الجواز لوجود قرينة نحو: ﴿و إلى ثمود﴾ أي أرسلنا، و ﴿و بالوالدين إحساناً﴾ أي و أحسنوا، و من هذا البسملة الشّريفة لغو لا مستقرّ، و كأنّ من جوّز ذلك العامل العامّ كان يقال زيد كائن في الدّار أو عندك يقول بلغويّة الظّرف حينئذ، ثمّ جرّ الحرف الزّائد والحروف السّتّة إعراب و عَلَم الإضافة، و إن أبيتَ فعلم ملحق(ا) الإضافة، والمستثنى المجرور بالأحرف الثّلاثة الاستثنائيّة ليس له إعراب آخر سوى هذا الجرّ، و يقال جاء القوم عدا زيد كلّاً مشتمل على فعل و فاعل و تستثنى من الفاعل، و هذا المستثنى ليس فاعلاً أو مفعولاً أو ملحقاً بأحدهما، بل من قسم المضاف إليه، فاعرف.

☞

و في نحو زيد كعمرو يقال عمرو مجرور لفظاً بالكاف مرفوع تقديراً أو محلّاً لاشتغال لفظه بجرّ الكاف خبر لزيد، و صحّة المفعول لملاحظة معنى الكاف مع الخبر و إن لم يلاحظ في اللّفظ، فافهم.

(١) أشار إلى ذلك الفاضلان عبد الغفور و عبدالحكيم في حواشي مجرورات الكافية.

(٣) كما في القَسَم: فيقدّر أُقسم، و كما في الاشتغال فيقدّر كالمنطوق به نحو: يومَ الجمعة صمت فيه. (شرح النّاظم) [و كتب المحشّي:] على المقدّر نفسِه بأن يكون الدّليل من لفظه و معناه، كما في الاشتغال أو من معناه فقط كما في القَسَم.

التَّنازُعُ[١] في الْعَمَلِ

(٦٨٢) إنْ طَلَبَ[٢] اثْنانِ سِمِيَّ[٣] وَ ما سَبَق   فَـواحِـدٌ يَـعْمَلُ،[٤] وَالثّاني أحَقّ[٥]

(٦٨٣) وَالْكُـوفَةُ الأوَّلَ لا التَّعَجُّبُ[٦]   فَـعَمَلَ الثّـاني الْـمُجِيزُ[٧] يُـوجِبُ

(٦٨٤) وَ يَعْمَلُ الْمُهْمَلُ[٨] في ضَمِيرِ ذي   تَـنـازُعٍ إنْ كـانَ رَفْـعاً، وَ خُـذِ

---

(١) طلب عاملين العمل في اسم متأخّر عنهما، فشمل العاملان الفعلين نحو قوله تعالى: ﴿آتوني أُفرغ عليه قِطراً﴾ أوالاسمين كقوله: عُهدتُ مُغيثاً مُغنياً من أُجرتِه، أوالاسم والفعل نحو: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾. والتّنازع إمّا في الفاعليّة أو في المفعوليّة، أو فيهما. (شرح النّاظم)

(٢) خرج بذكر الطّلب العاملان المؤكّد أحدهما بالآخر. (ش)

(٣) فاعليّتَهُ أو مفعوليّته أو كان العاملان مختلفين في الاقتضاء. (٤) لئلّا يلزم التّوارد.

(٥) **المختار عند البصريّين أعمال العامل المتأخّر مع تجويزهم إعمال الأوّل لقربه و لعدم لزوم الفصل بين العامل و معموله بالأجنبيّ و لعدم لزوم العطف على الجملة قبل تمامها و قولهم موافق للقياس و أكثر الاستعمالات. واختار الكوفيّون إعمال العامل الأوّل مع تجويزهم إعمال المتأخّر لسبقه و للاحتراز عن الإضمار قبل الذّكر. (المحرّر مهدي چوري)**

(٦) استثناء من أصل الباب، فلا يجري التّنازع في فعل التّعجّب، لما يلزم فيه من الفصل بينه و بين معموله على إعمال الأوّل.

(٧) و جوّزه طائفة و رجّحه ابن‌مالك بشرط إعمال الثّاني ليزول ما ذكر من الفصل المحذور نحو: ما أحسن و أجمل زيداً و أفهِم و أعقِل بزيد. و ردّه أبوحيّان بأنّه حينئذ ليس من باب التّنازع إذ شرطه جواز إعمال أيّهما شئت في المتنازع فيه. قال: فإن ورد بذلك سماع جاز. (شرح النّاظم)

(٨) في المتنازع فيه، ثانياً أو أوّلاً. [و كتب النّاظم:] مثال ذلك على إعمال الثّاني قاما و قعد أخواك، رأيت و أكرمت أبويك، ضرباني و ضربت الزّيدين، ضربت و ضربني الزّيدون، تضمر في الأوّل الفاعل، و تحذف منه، المفعولَ لأنّه فضلة، فلا يصحّ إضماره قبل الذّكر. و مثاله على إعمال الأوّل قام و قعدا أخواك، رأيت و أكرمتهما أبويك، ضربني و ضربهما الزّيدان، ضربت و ضربوني الزّيدون، تضمر في الثّاني ضمير الفاعل و ضمير المفعول. (شرح النّاظم)

(٦٨٥) في الثّاني إضمارَ سِواهُ، وَعَرِّ[١] فـي أوّلٍ لا مُـلبِساً،[٢] فَأَخِّـرِ[٣]

(٦٨٦) وَالْمُضمَرَ الْمُخبَرَ عَنْ غَيرِ الَّذي طـابَقَ مـا فَسَّـرَ أَظْـهِرْ[٤] وَانْـبِذِ

(٦٨٧) وَهْـوَ بِكُـلِّ مُـقتَضًى[٥] يَـجُوزُ لَا الْـحالُ وَالْـعِلّةُ وَالتَّـمْيِيزُ

---

(١) أي احذف إضمار سواه أي احذف النّصب.

(٢) و ذلك كأحد مفعولي ظنّ، مثاله مفعولاً أوّلاً ظننت منطلقة و ظنّتني منطلقاً هندٌ إيّاها، و مثاله مفعولاً ثانياً ظنّني و ظننت زيداً عالماً إيّاه. (شرح النّاظم) [و كتب أيضاً:] و من صور الإلباس قولك: ما عنّي و ملت إلى زيد، فيجب الإضمار و يمتنع الحذف إذ لو حذف عنّي لتوهّم أن المراد مال إليّ، و كذا في رغب فيّ، و رغبت عن زيد. (شرح النّاظم)

(٣) ليؤمن حذف ما لا يجوز حذفهُ و تقديم ضمير المنصوب على مفسّر لا تقدّم له بوجه. (ش)

(٤) أي فإن منَع من إضمار المفعول المؤخّر مانع تعيّن إظهاره، و ذلك إذا كان خبراً عمّا يخالف المفسّر بإفراد أو تذكير أو بغيرهما، كقولك على إعمال الثّاني ظنّاني عالماً و ظننت الزّيدين عالمين، فإنّ الزّيدين و عالمين مفعولا ظننت و عالماً ثاني مفعولي ظنّاني، و جيء به مظهراً، لأنّه لو أضمر فإمّا أن يجعل مطابقاً للمفسّر و هو ثاني مفعولي ظننت، فيلزم فيه الإخبار بمثنّىً عن فرد، و إمّا أن يجعل مطابقاً لما أخبر به عنه و هوالياء في ظنّاني فيلزم فيه إعادة ضمير مفرد على مثنّي. و تقول على إعمال الأوّل ظننت (إذا كان القائل مذكّراً) و ظنّتني منطلقاً هنداً منطلقة، فهنداً منطلقة مفعولا ظننت و منطلقاً ثاني مفعولي ظنّتني و جيء به مظهراً، لأنّه لو أضمر فإمّا أن يذكر فيخالف مفسّره، و إمّا أن يؤنّث فيخالف المخبر به عنه. (شرح النّاظم)

(٥) من فاعل و مفعول و مفعولين و ثلاثة، و في المصدر نحو: ضَرَب و ضُرِب عبدالله ضرباً. (شرح النّاظم)

و مثال المصدر فيالنّسخة الّتي بين أيدينا ضربت و ضرب عبدالله ضرباً. (المحرّر مهدي چوري)

الاشْتِغالُ[١]

(٦٨٨) إنْ يَشْغَلِ الْمُضْمَرُ لِاسْمٍ قَدْ سَبَقْ أَوْ مَا حَوى[٢] نَعْتاً بَياناً أَوْ نَسَق[٣]

(٦٨٩) بِالْواوِ[٤] فِعْلاً أَوْ شَبِيهاً يَعْمَلُ فِي سابِقٍ[٥] بِالأَجْنَبِيِّ ما يُفْصَلُ[٦]

(٦٩٠) لا صِلَةً[٧] أَوْ ما مُعَلِّقاً[٨] تَلا أَوْ كَمْ إذا أَوْ لَيْتَما هَلّا[٩] أَلا

---

(١) هو أن يتقدّم اسم و ينصب ضميرَه أو ملابِسَه، جائز العمل في ما قبله لو لم يشتغل بمابعده، من فعل و اسم فاعل و مفعول. (شرح النّاظم)

(٢) بنفسه بأن يكون مضافاً إلى ذلك الضّمير الرّاجع للاسم المذكور كزيداً ضربت أخاه، أو لا بنفسه بل من حيث نعته أو بيانه أو معطوفه، فقوله نعتاً، إه بتقدير و لو نعتاً، إه أي و لو حوى الشّاغل ذلك الضّميرَ من جهة نعته، إه، أي حوى ذلك نعت الشّاغل إه، فاعرف.

(٣) [مثال هذه الثّلاثة الأخيرة:] هنداً أكرمتُ رجلاً يحبّها، زيداً ضربت عمراً أخاه، زيداً ضربت عمراً و أخاه. (شرح النّاظم) (٤) دون غيرها من حروف العطف. (ش)

(٥) أي يجوز أن يعمل في سابقه لو لم يشغله ما ذكر. [و كتب النّاظم:] بخلاف ما لا يعمل في سابقه، و هو فعل التّعجّب والصّفة المشبّهة و أفعل التّفضيل و اسم الفعل و المصدر والوصف الّذي هو صلة أل [إلى آخر المذكورات في النّظم] فلا يجري الاشتغال في شيء من ذلك. (شرح النّاظم) قول الشّارح: «المصدر» الّذي هو في قوّة أن يفعل [نحو:] زيد ضرباً أخاه.

(٦) يمتنع الاشتغال في مفصول من الفعل بأجنبيّ، نحو: زيد أنت تضربه و هند عمرو يضربها، فلا ينصب إذ المفصول لا يعمل في ماقبله فلا يفسّر عاملاً فيه. (شرح النّاظم)

(٧) لأل أو غيره، إذ لا تعمل هؤلاء في سابقها، نحو: زيد الّذي ضربته.

(٨) من أدوات التّعليق كالشّرط والاستفهام نحو: زيد كيف وجدته، زيد ما ضربه، عمروٌ لأضربنّه، زيد لن أكرمه، الدّرهم لا المعطيكه عمرٌو. (المحشّي والنّاظم)

(٩) [أمثلة هذه الخمسة الأخيرة:] زيد كم لقيته، خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، ليتما زيد ضربه عمرو، زيد هلّا ضربته، عمرو ألا تُكرمه. (شرح النّاظم). قول الشّارح: «خرجت فإذا» إه: لا يأتي بعد إذا المفاجاة فعل إلّا بقلّة مقروناً بقد كما يأتي. قول الشّارح «ليتما زيد ضربه عمرو»: لم يسمع الفعليّة بعد ليتما بما الكافّة. (المحشّي) قوله «ألا» للتّمنّي؛ أمّا ألا للتّحضيض أو العرض فواضح أمره أنّه للاستفتاح، و كذا ما للاستفهام.

(٦٩١) فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ وُجُوباً إِنْ تَلا ... مَا اخْتُصَّ بِالْفِعْلِ(١) وَالِاسْتِفْهَامَ لا

(٦٩٢) ذَا هَمْزَةٍ،(٢) فَاخْتَرْ بِهَا(٣) كَالَّذْ غَلَبْ ... لِلْفِعْلِ أَوْ مَصْدَرٍ(٤) أَوْ فِعْلِ طَلَبْ(٥)

(٦٩٣) أَوْ تَالِ عَاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى ... فِعْلِيَّةٍ(٦) أَوْ تَرْكٍ أَجْدَى خَلَلا

(٦٩٤) وَذَاتَ وَجْهَيْنِ(٧) إِنِ الْعَطْفُ تَلا ... خَيْرٌ، وَرَفْعٌ فِي سِوَى هٰذَا عَلا(٨)

---

(١) كأداة الشّرط والتّحضيض و نحوها نحو: إن زيداً رأيته فأكرمه، و حيثما عمراً لقيته فأهنه، و هلّا زيداً كلّمته. (شرح النّاظم)

(٢) نحو: هل مرادك نلته، و متى أمةَ الله تضربها. و يختار النّصب مع جواز الرّفع بعد الاستفهام بالهمزة نحو: أزيداً ضربته. (ش)

(٣) النّصبَ في الاسم الواقع بعد الهمزة. [و كتب أيضاً:] أي اختر النّصب بسبب الاستفهام و بالّذي غلب الفعلَ و بمصدر طلب و فعله و بتالي عاطف، و بترك له أخلّ و أوهم غير الصّواب، إلّا أنّ النّصب في الطّلب لسابقه و في ماقبله للاحقه و في التّالي لنفسه، و في التّرك لمحلّه، فلا تشتبه.

(٤) هذا المصدر ليس في قوّة أن يفعل. (المحشّي) نحو: زيداً ضرباً له، والله حمداً له. (ش)

(٥) و هو الأمر والنّهي والدّعاء نحو: زيداً اضربه، و خالداً لا تشتمه، و زيداً أصلح الله شأنه، و عبدَك اللّهمّ ارحمه. (شرح النّاظم)

(٦) نحو: قام زيد و عمراً كلّمته، لما في النّصب مشاكلة بعطف جملة فعليّة على جملة فعليّة، فإن كان فصل فالرّفع أجود نحو: قام زيد و أمّا عمرو فأكرمته، لأنّ الكلام بعد أمّا مستأنف مقطوع عمّا قبله. (شرح النّاظم)

(٧) استثناء من قوله: «و تالي عاطف» [و كتب أيضاً:] أي اسميّة الصّدر فعليّة العجز لتعادل التّشاكل نحو: زيد ضربته و عمرو أكرمته، فالنّصب عطف على العجز والرّفع عطف على الصّدر. (شرح النّاظم)

(٨) فالأقسام (للاشتغال) على هذا أربعة: لازم النّصب، و راجح النّصب على الرّفع، و مستو فيه الأمران، و راجح الرّفع على النّصب؛ و أمّا الخامس و هو لازم الرّفع فليس من أقسام الاشتغال، و لذا أسقطته في التّقسيم، و أشرت إليه صدر الباب في المخرجات من ضابط باب الاشتغال و هو أقعد من صنيع الألفيّة. (شرح النّاظم)

(٦٩٥) وَانْصِبْ بِفِعْلٍ[١] واجِبِ الإِضْمارِ[٢] مِـنْ لَـفْظٍ أَوْ مَـعْنًى أَخي الْإِظْـهارِ

(٦٩٦) في[٢] ما بِحَرْفٍ أَوْ إِضافَةٍ فُـصِل ذا أُمْـرُرْ بِـهِ وَاضْـرِبْ أَخاهُ الْـمُنْتَقِل

(٦٩٧) وَالنَّصْبُ لِلسّابِقِ والْمُضْمَرِ مِن واحِـدَةٍ،[٣] فـي شَـرْطِهِ خُـلْفٌ زُكِـن

(٦٩٨) وَ شَرْطُهُ أَنْ يَقْبَلَ الْإِضْمارَ[٤] لا حـالاً وَ تَـمْييزٌ وَ شِـبْهُهُما انْـجَلىٰ

(١) و قيل بالفعل الظّاهر، [و] يرد عليه أزيداً مررتَ به أو هدمتَ داره، فيعمل في الاسم المذكور و في ضميره معاً عند الفرّاء، أو في الاسم فقط والضّمير ملغى عند الكسائيّ. (٢) لئلّا يلزم جمع الدّليل مع المدلول.

(٣) كما هو عند الفارسيّ والسّهيليّ والشّلوبين في أحد قوليه أم أعمّ كما هو عند سيبويه والأخفش والشّلوبين في ثاني قوليه، فإن كان نصب الضّمير على المفعوليّة شرط نصب السّابق عليها أو الظّرفيّة فكذلك. و لا يجوز نصب الضّمير على المفعوليّة مثلاً والسّابق على المفعول له أو الظّرف، فلا يقال: زيداً قمتُ إجلاله (أي أجللته)، أو زيداً جلست مجلسه (أي لابسته). قال سيبويه: أعبدَالله كنتُ مثلَه أي أشبهت عبدالله، فانتصب السّابق مفعولاً والمتأخّر خبراً لكان. (شرح النّاظم)

(٤) فيجوز الاشتغال في الظّرف والمفعول له المجرور والمفعول معه، نحو: يومَ الجمعة ألقاك فيه، واللهِ أطعمت له، والخشبةَ استوى الماء و أيّاها؛ و أمّا المصدر فإن اتّسع فيه جاز الاشتغال عنه، نحو: الضّربَ الشّديدَ ضربته زيداً، و كذا المطلق، لأنّه مفعول، و إن كان مفعولاً له بني على الإضمار إن جوّزناه جاز و إلّا فلا. (فيقال: تأديباً ضربته زيداً). (شرح النّاظم). قول الشّارح «و كذا المطلق» كأنّ النّسخة: و كذا المفعول له المنصوب، لأنّه مفعول مطلق عند الزّجاج. (٥) لمصدرٍ مؤكّد و مجرور ما لا يجرّ المضمر كحتّى والكاف. (ش)

خاتِمَةٌ

(٦٩٩) فِي الرَّفْعِ الاِشْتِغالُ[١] يَجْري أَبَدا كَـالنَّصْبِ إِمّـا فـاعِلاً أَوْ مُـبْتَدا[٢]

(٧٠٠) فَالْاِبْتِدا احْتِمْهُ في زَيْـدٌ غَـدا[٣] وَاخْـتَرْ خَـرَجْتُ فَـإِذا ذا قَـدْ بَـدا[٤]

(٧٠١) وَالْفاعِلَ احْتِمْهُ بِإِنْ زَيْـدٌ قَـرا وَاخْـتَرْ بِـنَحْوِ: أَمُـحَمَّدٌ سَـرىٰ[٥]

(٧٠٢) وَاسْتَوَيا في نَحْوِ: زَيْدٌ قَـعَدا وَ عـامِرٌ مَـرَّ،[٦] وَقِسْ ذا أَبَـدا

---

(١) عن الاسم السّابق بضميره، لكن هنا لا يعمل العامل في السّابق لعدم صحّة تقدّم الفاعل على عامله.

(٢) يأتي فيه أي في هذا الرّفع ما تقدّم من التّقسيم. (شرح النّاظم)

(٣) لعدم تقدّم ما يطلب الفعلَ لزوماً أو اختياراً. (ش)

(٤) [أي] بعد إذا الفجائيّة إذا كان مع الفعل قد، و إلّا فيجب الابتداء. [و كتب أيضاً:] لرجحان وقوع الاسم بعد إذا و جواز وقوع الفعل مع قد بعدها بقلّة. (شرح النّاظم) (و كتب المحشّي:) هذا، و قيل لا يقع بعدها الفعل أبداً، و قيل يقع مطلقاً.

(٥) ﴿...ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الّذي باركنا حوله...الآيه﴾ نعم إي واللهِ تعالى

(٦) أي في نحو: زيد قعد و عامر مرّ، لأنّ الجملة الأولى ذات وجهين، فالابتداء عطفاً على الصّدر والفاعليّة عطفاً على العجز. (شرح النّاظم، بتغيير جزئي في أوّله)

الْكِتابُ الْخامِسُ

في التَّوابِعِ

(٧٠٣) يَتْبَعُ في الْإِعْرابِ الْأَسْماءَ الْأُوَلْ   نَعْتٌ[١] بَيانٌ ثُمَّ تَوْكيدٌ بَدَلْ

(٧٠٤) وَنَسَقٌ، وَعِنْدَ الْاِجْتِماعِ   كَذا تُرَتَّبُ عَلىٰ نِزاعِ[٢]

(٧٠٥) وَعامِلُ الْمَتْبوعِ فيها يَعْمَلُ[٣]   وَالْحَرْفُ ذو واسِطَةٍ،[٤] وَالْبَدَلُ

(٧٠٦) مُقَدَّرٌ فيهِ[٥] بِلَفْظِ الْأَوَّلِ   لا تَبَعِيَّةٌ عَلَى الْقَوْلِ الْجَلِيّ[٦]

---

(١) للتّوضيح أو المدح أو الذمّ أو الترحّم أو التّأكيد.

(٢) فيقال: جاء أخوك الكريم محمّد نفسه رجل صالح و رجل آخر، و قدّم قوم التّأكيد على النّعت...، و عندي أنّه ينبغي تقديم عطف البيان [على النّعت]. (شرح النّاظم)

(٣) في الثّلاثة الأُول عند المبرّد وابن كيسان و ابن السّرّاج و عزي للجمهور، و في المعطوف عند الأكثر، و في البدل عند بعض، و عليه المبرّد و ابن مالك.

(٤) و قيل العامل في المعطوف يقدّر بعد الحرف، و قيل هو الحرف نفسه. (ش)

(٥) عند الأكثر، فالبدل من جملة ثانية لا من الأولى. (ش)

(٦) في الثّلاثة الأُول، كما هو عند الخليل و سيبويه والأخفش والجرميّ، ثمّ اختلف فقيل المراد التّبعيّة من حيث المعنى أي اتّحاد معنى الكلام، اتّفق الإعراب أو اختلف، و قيل: المراد الاتّحاد من حيث الإعراب. (شرح النّاظم)

النَّعتُ

(٧٠٧) النَّعْتُ تابِعٌ مُتِمٌّ ما نَعَت[١] إِمّا لَهُ[٢] أَوْ لِسَبَبِهِ ثَبَت[٣]

(٧٠٨) وافِقْهُ تَنَكُّراً تَعَرُّفا وَ شَرْطُهُ أَنْ لا يَكُونَ أَعْرَفا[٤]

(٧٠٩) وَ هُوَ في الإِفْرادِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ فَرْعَيْهِما كَالْفِعْلِ،[٥] وَالنَّعْتَ رَأَوْا

(٧١٠) مُشْتَقّاً[٦] أَوْ مُشْبِهَهُ كَذي وَ ذا[٧] وَ نَسَبٍ وَ كُلٍّ[٨] أَيٍّ ذُو اللَّذا[٩]

---

(١) يوضحه أو يخصّصه أو يؤكّده، و قد يأتي لمدح أو ذمّ أو ترحّم.

(٢) في النّعت الحقيقيّ نحو: مررت برجل كريم. (م-ن)

(٣) في النّعت السّببيّ نحو: مررت برجل كريم أبوه. (م-ن)   (٤) من المنعوت، بل دونه أو مساوياً. (م-ن)

(٥) الواقع موقعه في مطابقة المنعوت و عدمها، فإن كان [النّعت] جارياً على ما هو له رفع ضمير المنعوت، و طابقه [نحو:] مررت بامرأة حسنة، أو على ما هو لشيء من سببه، فإن لم يرفع السّببيّ فهو كالجاري على ما هو له، لأنّه مثله في رفعه ضمير المنعوت، كقولك: مررت بامرأة حسنة الوجهِ، أو رفعه كان بحسبه في التّذكير والتّأنيث نحو: مررت بامرأة حسنٍ وجهُها، و جاز فيه رافعاً لجمع الأفراد والتّكسير والجمع بالواو والنّون على لغة أكلوني البراغيث نحو: مررت برجل كريمٍ أو كرامٍ أو كريمين آباؤه. (شرح النّاظم)

(٦) اسم فاعل أو مفعول أو صيغة مبالغة أو صفة مشبّهة أو اسم تفضيل. (شرح النّاظم)

(٧) اسم الإشارة غير المكانيّة. (المحشّي والتّصريح)

(٨) بمعنى كامل بشرط إضافته إلى مثل المنعوت به لفظاً و معنىً، و كذا أيّ كزيدٌ الرّجل كلُّ الرّجل أو رجلٌ أيُّ رجلٍ.   (٩) الموصول المبدوّ بهمزة. (ش)

(٧١١) وَ نَعَتُوا بِمَصْدَرٍ فَذَكَّرُوا[١] و وَحَّدُوا،[٢] وَ يَنْعَتُ الْمُنَكَّرُ[٣]

(٧١٢) بِجُمْلَةٍ[٤] بِرابِطٍ كَالصِّلَةِ[٥] وَكَثُرَ الْحَذْفُ كَعائِدٍ بِتي

(٧١٣) وَ رَتِّبِ الْمُفْرَدَ ثُمَّ الظَّرْفا فَجُمْلَةً مِنْ غَيْرِ حَتْمٍ يُلْفَى[٦]

(٧١٤) يَمْنَعُ نعتُ مُضْمَرٍ وَالنَّعْتُ بِه وَ شِبْهُهُ[٧] وَ مَصْدَرٌ لِطَلَبِه[٨]

---

(١) وجوباً و لو كان المنعوت أنثى.

(٢) ذلك المصدرَ و لو كان المنعوت مثنّى أو جمعاً، يقولون: امرأة أو اثنتان أو نساء أو رجل أو اثنان أو رجال رِضىً، و كأنّهم قصدوا بذلك التّنبيه على أنّ الأصل ذات، أو ذواتا أو ذوات أو ذو أو ذوا أو ذوو رِضىً.

(٣) لا المعرّفُ، لأنّ الجملة يمكن تأويلها بالمفرد النّكرة لا بالمفرد المعرفة.

(٤) فتكون كالخبريّة واقعة موقع المفرد.

(٥) و شذّ النّعت بالطّلبيّة في قوله: جاءوا بمذق هل رأيت الذّئب قطّ، و هو مؤوّل على اضمار القول. (ش)

(٦) كقوله تعالى: ﴿و قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه﴾. (ش)

(٧) و كذا كلّ ما أشبهه من المتوغّل في البناء كأسماء الشّرط والاستفهام و كم الخبريّة و ما التّعجبيّة والآن و قبل و بعد. (شرح النّاظم)

(٨) نحو: ضرباً له و سقياً لك لا ينعت لأنّه بدل من الفعل، و لا ينعت به لأنّه طلب. (ش)

(٧١٥) وَ عَكْسُهُ إِشارَةٌ،[١] وَالْمُخْتَلِفْ[٢] مِنْ نَعْتِ غَيْرِ الْفَرْدِ فَرِّقْ مُنْعَطِفْ[٣]

(٧١٦) وَ نَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ عَمَلِ[٤] وَ مَعْنىً[٥] أَتْبِعْهُ[٦] كَأَوْصافٍ[٧] تَلي

(٧١٧) مُفْتَقِراً،[٨] وَ إِنْ بِدُونِها يَمِزْ أَوْ بَعْضِهَا الْإِتْباعَ وَالْقَطْعَ أَجِزْ[٩]

(٧١٨) رَفْعاً[١٠] وَ نَصْباً بِالَّذي الْحَذْفَ لَزِمْ وَ حَذَفُوا نَعْتاً وَ مَنْعُوتاً عُلِمْ[١١]

---

(١) ينعت و يُنعت به، خلافاً للكوفيّين والزّجاج، و أمّا العَلَم فينعت و لا يُنعت به، و أيّ و نحوها ينعت بها و لا تنعت، و قيل: إنّ الموصول كذلك. (ش)

(٢) و أمّا نعت غير المفرد مثنىً أو جمعاً إذا كان متّفق المعنى فيستغنى فيه عن التّفريق بالتّثنية والجمع فيقال رأيت رجلين كريمين أو رجالاً كُرَماءَ. (شرح النّاظم)

(٣) بعضه على بعض. فيقال: رأيت رجلين عالماً و جاهلاً، و مررت برجال شاعر و كاتب و فقيه. (ش)

(٤) و إن اختلف العاملان عملاً أو معنىً أو في كليهما وجب قطع النّعت عن المنعوت بإضمار هو أو أعني نحو: جاء زيد و ذهب عمرو الكريمان (بتقديرهما) أو الكريمين (بتقدير أعني)

(٥) نحو: انطلق زيد و ذهب عمرو الكريمان. (شرح النّاظم) (٦) وجوباً للمتبوع في الإعراب، و لا تقطع.

(٧) أي يجب الاتباع في هذه الأوصاف أيضاً.

(٨) إلى كلّ تلك الأوصاف، بأن لم يتعيّن إلّا بجميع النّعوت.

(٩) في ما يتميّز المنعوت بدونه، و لك الاتباع في بعض والقطع في بعض.

(١٠) على إضمار مبتدءٍ واجب الحذف، و لك في القطع أن ترفع بعضاً و تنصب بعضاً. (المحشّي والنّاظم)

(١١) و من حذف المنعوت قوله تعالى: ﴿و عندهم قاصرات الطّرف أتراب﴾

عَطْفُ الْبَيانِ

(٧١٩) عَطْفُ الْبَيانِ تـابِعٌ لِـما يَـلي[1] يَـجْلُو كَـنَعْتٍ[2] فِي وِفـاقِ الْأَوَّلِ[3]

(٧٢٠) وَ قِيلَ لا يَجْرِي بِنُكْرٍ،[4] وَ لَـزِم جُـمُودُهُ،[5] وَ جُـمْلَةً لَـيْسَ يَسِـمْ

(٧٢١) وَ بَـدَلاً يَـصْلُحُ[6] لا إِنْ يَـمْتَنِع[7] حُـلُولُهُ مَـحَلَّ مـا لَـهُ تَـبِع

---

(١) إشارة إلى اختياره وجوبَ تقدّم عطف البيان على النّعت.

(٢) في تكميل متبوعه توضيحاً (في المعرفة) أو تخصيصاً (في النّكرة). (شرح النّاظم)

(٣) في الإعراب والتّذكير والإفراد والتّعريف و فروع الثّلاثة.

(٤) خلافاً للكوفيّين والفارسيّ والزّمخشريّ، و قولهم الصّواب. (شرح النّاظم)

(٥) و لو تأويلاً، والمراد بالجامد تأويلاً العَلَم الّذي كان أصله صفة فغلبت فيه الاسميّة. (ش)

(٦) كلّ ما كان عطف بيان، بخلاف العكس، لأنّ البدل لا يشترط فيه التّوافق في التّعريف والتّنكير، و لا في الإفراد و فرعيه. (شرح النّاظم)

(٧) كأن يقع مجرّداً عن الإضافة تابعاً لمنادىً منصوبٍ أو مضموم نحو: يا أخانا الحارثَ، و يا غلامُ بشراً، و يا أخانا زيداً بالنّصب، فإنّه يتعيّن في هذه الأمثلة كونه عطفَ بيان، و لا يجوز إعرابه بدلاً، لأنّه في نيّة تقدير حرف النّداء فيلزم ضمّه، و نحو: يا زيد الرّجل، إذ على البدليّة يلزم دخول يا على المعرّف بأل، و ذلك ممنوع. و كأن يجرّ متبوعه بما لا يصلح إضافته إليه بأن كان صفة مقترنة بأل والتّابع خال منها نحو: أنا ابن التّارك البكريّ بشرٍ، فإنّه لا يجوز هنا البدليّة لئلّا يلزم إضافة المعرّف بأل إلى الخالي منها. (شرح النّاظم)

التَّوْكِيدُ[1]

(٧٢٢) بِالنَّفْسِ أَكِّدْ مُتْبِعاً بِالْعَيْنِ   مَعْ مُضْمَرٍ طابَقَ،[2] وَاجْمَعْ ذَيْنِ

(٧٢٣) بِأَفْعَلَ إِنْ تَبِعَ الْمُثَنّى[3]   وَكُلًّا اذْكُرْ إِنْ شُمُولٌ يُعْنى

(٧٢٤) كِلْتا جَمِيعاً وَكِلا[4] مَعْ مُضْمَرِ   وَفاعِلاً مِنْ عَمَّ بِالتّاءِ اذْكُرِ

(٧٢٥) وَبَعْدَ[5] كُلٍّ جِئْ بِأَجْمَعَ[6] جُمَعْ   جَمْعاءَ أَجْمَعِينَ أَوْ كُلًّا فَدَعْ[7]

(٧٢٦) وَبَعْدَ ذا[8] أَكْتَعُ ثُمَّ أَبْصَعُ   مُرَتَّباً، وَبَعْدَ هٰذا أَبْتَعُ[9]

---

(١) معنويّ لدفع توهّم المجاز بلفظ النّفس والعين و تثنيتها و جمعها، و لدفع توهّم إرادة الخصوص بكلّ و كلا و كلتا و جميع و عامّة. و لفظيّ لقصد التّقرير خوفاً من النّسيان أو عدم الإصغاء أو الاعتناء. (شرح النّاظم)

(٢) في الإفراد والتّذكير و فروعها. (ش)

(٣) على المختار، و يجوز الإفراد والتّثنية. (ش) [و كتب المحشّي:] أو الجمع، و ذلك بالأولى بل بالوجوب، فلا يجوز جاء الزّيدون نفسهم، بل يجب أنفسهم، هذا.   (٤) كلا و كلتا لتأكيد المثنّى خاصّة.

(٥) يريد أنّه يجوز إفراد كلّ و إفراد أجمع و جمعها، لكن في صورة جمعها يجب تأخير أجمع عن كلّ.

(٦) إذا أضيف كلّ إلى ضمير المذكّر المفرد.   (٧) أي إن شئت اكتف بأجمع و مابعده عن كلّ فاتركه.

(٨) أي إذا ذكر أكتع أو مابعده فلابدّ أن يكون بعد أجمع.

(٩) زاده الكوفيّون، و لا يجوز أن يتعدّى هذا التّرتيب. (ش)

(٧٢٧) وَلا تُؤَكِّدْ مُنْكَراً ما لَمْ يُفِد[١] وَفي الْمُثَنّى صَوْغُ أَجْمَعَ فُقِد[٢]

(٧٢٨) وَإِنْ تُؤَكِّدْ مُضْمَراً رَفْعاً[٣] وُصِل بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُنْفَصِل[٤]

(٧٢٩) لا بِسِوىٰ هٰذَيْنِ،[٥] وَاللَّفْظِيُّ[٦] مُكَرَّرٌ، وَذاكَ مَعْنَوِيٌّ

(٧٣٠) وَإِنْ تُعِدْ مُضْمَرَ وَصْلٍ[٧] فَاللَّذا بِهِ وَصَلْتَ مَعَهُ،[٨] اَلْحَرْفُ[٩] كَذا

---

(١) بأن يكون محدوداً مثل يوم و ليلة و شهر و حول، غير محدود كحين و وقت و زمان لا فائدة في تأكيده، و منع البصريّون تأكيد النكرة مطلقاً، و قول الكوفيّين أولى بالصّواب. (شرح النّاظم)

(٢) أي لم يسمع، فإنّما يؤكد بالنّفس والعين وكلا و كلتا، و أجاز الكوفيّون مع اعترافهم بعدم سماعه.

(٣) و أمّا ضمير غير الرّفع فلا فرق بين توكيده بالنّفس أو بالعين و بين تأكيده بغيرهما في عدم وجوب الفصل بالضّمير المنفصل. (ش) (٤) تأكيده بالمنفصل (تأكيداً لفظياً) لا قبل ذلك، نحو: قوموا أنتم أنفسكم.

(٥) [أي] فإن أكّد بغير النّفس والعين من ألفاظ التّأكيد المعنويّ لم يلزم تأكيده بضمير المنفصل، تقول: قوموا كلّكم. (شرح النّاظم). و لكن يجوز قوموا أنتم كلّكم. (المحشّي)

(٦) يكون في المفرد والجملة والاسم والفعل والحرف. (ش) (٧) لم يجز أن يعاد مجرّداً ممّا اتّصل به.

(٨) نحو: عجبت منك منك، و مررت بك بك. (ش)

(٩) الغير الجوابيّ لا يعاد إلّا مع ما اتّصل به نحو: إنّ زيداً إنّ زيداً فاضل، و في الدّار في الدّار زيد. (شرح النّاظم)

(٧٣١) غَيْرَ جَوْابٍ،[١] وَ بِمُضْمَرٍ فُصِل ‌‌ لِلرَّفْعِ أَكِّدْ كُلَّ مُضْمَرٍ وُصِل[٢]

متعلق بأكد. أي: منفصل تجريد. متعلق بأكد. للنظير. أي: موصولاً منفيه تجريد.

(٧٣٢) وَجَوَّدُوا في الْجُمْلَةِ الْفَصْلَ بِثُمّ[٣] ‌‌ والظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ عَوْدَ الْجارِّ أَمّ

المؤكدة. أي: إعادة. نحو: مررت بزيد بزيد (ش). أي: أمرّ أي: اقصد.

---

(١) كنعم و بلى و جيرِ و إي و لا، فتعاد وحدها. (ش)

(٢) مستتراً نحو: ﴿أسكن أنت و زوجك الجنّة﴾ أو بارزاً موفوعاً نحو: فعلت أنت، أو منصوباً نحو: رأيتني أناء أو مجروراً نحو: مررت به هو. (شرح النّاظم)

(٣) بينها و بين المعادة قال الله تعالى: ﴿أولى لك فأولى، ثمّ أولى لك فأولى﴾. (ش)

البَدَلُ

(٧٣٣) اَلْبَدَلُ التّالي بِلا حَرْفٍ قُصِد بِالْحُكْمِ، بَعْضاً[١] أَوْ مُطابِقاً[٢] يَرِدْ

(٧٣٤) أَوْ ذَا اشْتِمالٍ[٣] أَوْ كَتِلْوِ بَلْ،[٤] وَ ذا أَنْ تَقْصِدَ[٥] اضْراباً[٦] بَدا أَوْ فَانْبِذا

(٧٣٥) بِهِ الْخَطا، وَ شَرْطُ بَعْضٍ وَاشْتِمالْ صِحَّةُ الْإِسْتِغْنا[٧] وَ مُضْمَرٌ يُحالْ

---

(١) من متبوعه المبدل منه، يقال له: بدل بعضٍ من كلٍّ نحو: أكلت الرّغيف نصفَه.

(٢) للمبدل منه مساوياً له في المعنى، يقال له بدل كلٍّ من كلٍّ نحو: مررت بأخيك زيدٍ.

(٣) من جانب المبدل منه على البدل، يقال له بدل اشتمال. [و كتب النّاظم:] و هو ما يدلّ على معنى في متبوعه، نحو: أعجبني زيد حسنه، أو يستلزم ذلك نحو: ﴿يسألونك عن الشّهر الحرام قتالٍ فيه﴾ لأنّ القتال في الشّهر الحرام يستلزم معنى في المتبوع، و هو ترك تعظيمه. (شرح النّاظم)

(٤) فيسمّى البدلَ المباينَ للمبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه. (ش)

(٥) أحدهما بدل الإضراب، و هو ما يذكر متبوعه بقصد، و يسمّى بدل البداءِ كقولك: أكلت تمراً زبيباً، أخبرت أوّلاً بأكل التّمر ثمّ أضربت عنه، و جعلته في حكم المتروك ذكره، و أبدلت منه الزّبيب على حدّ العطف ببل، مثل ما إذا قلت: أكلت تمراً بل زبيباً، و منه قوله ﷺ: «إنّ الرّجل ليصلّي الصّلاة و ما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى عشرها»؛ والثّاني بدل الغلط والنّسيان، و هو ما لا يريد المتكلّم ذكر متبوعه، بل يجري لسانه عليه من غير قصد كقولك: رأيت رجلاً حماراً، أردت أن تقول: رأيت حماراً فغلطت أو نسيت فقلت رجلاً، ثمّ تذكّرت فأبدلت منه الحمارَ. (شرح النّاظم) (٦) فيكون المبدل منه كالبدل مقصوداً بالحكم.

(٧) بالمبدل منه و عدم اختلال الكلام لو حذف البدل أو أظهر فيه العامل، فلا يجوز قطعت زيداً أنفه، و لا لقيت كلّ أصحابك أكثرَهم، و لا مررت بزيد أبيه، و لا عقلت زيداً بعيرَه، و لا أسرجت القوم دابَّتَهم. (ش)

(٧٣٦) وَالْوِفْقَ في التَّعْرِيفِ وَالْإِظْهَارِ لا   نَشْـرِطُ، لَكِـنْ ظَـاهِراً لا تُـبْدِلا

(٧٣٧) مِنْ مُضْمَرِ الْحاضِرِ[1] إلّا ما اشْتَمَلْ[2]   أَوْ بَـعْضاً[3] أَوْ إحـاطَةً[4] عَـلَيْهِ دَلّ

(٧٣٨) وَبَدَلٌ مِنْ شَرْطٍ أَوْ مَا اسْتَفْهَمَا   يُـقْرَنُ بِـالأَداةِ،[5] وَالْـقَطْعُ سَـما[6]

(٧٣٩) وَبَدَلُ الْفِعْلِ مِنَ الْـفِعْلِ يَـرِد[7]   وَ جُـمْلَةٌ مِـنْ جُـمْلَةٍ[8] وَ مُـنْفَرِد[9]

---

(١) أمّا ضمير الغائب فيبدل منه كما يبدل من الظّاهر نحو: ضربته زيداً و مررت به عمروٍ. (ش)

(٢) كقوله: بلّغنا السّماء مجدُنا و سناؤنا. قوله «مجدنا» بدل اشتمال من ضميرنا. (ن ـ م)

(٣) كقوله تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر﴾. (ش)

(٤) و هذا في بدل الكلّ نحو: جئتم صغيركم و كبيركم. (ش) [و كتب المحشّي:] «بعضاً» و «إحاطة» منصوب بعلّيّة دلّ من باب الاشتغال أي إلّا بدلاً ظاهراً أفاد بعضاً من المبدل منه، فهو بدل بعض من كلّ أو أفاد إحاطة فهو بدل الكلّ من الكلّ.

(٥) نحو: ما تَقْرأ إن نحواً و إن فقهاً اقرئْهُ، و كيف زيد أصحيح أم سقيم؟، و من ذا أسعيد أم عليّ؟، و كم مالك أعشرون أم ثلاثون؟، و متى سفرك أغداً أم بعد غدٍ؟. (ش)

(٦) في البدل على إضمار مبتدأ، كما في النّعت كحديث: «بني الإسلام على خمسٍ: شهادةُ أن لا إله إلّا الله....» الحديث. و تقول: مررت برجلين طويلٌ و قصيرٌ، و مررت بزيد أخوك. (شرح النّاظم)

(٧) فيشتركان في الإعراب كقوله تعالى: ﴿و من يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعَفْ له العذاب...﴾ [فيضاعف بدل من يلق]. (شرح النّاظم)   (٨) نحو: ﴿أمدّكم بما تعملون أمدّكم بأنعام و بنين﴾ مثال لبدل البعض.
مثال بدل الكل: (قنعنا بالأسودين قنعنا بالماء والتمر).

(٩) كقول الشّاعر:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً   و بالشّام أخرى كيف يلتقيان

فكيف يلتقيان بدل [بدل كلّ من كلّ] من حاجة و أخرى، كأنّه قال: أشكو هاتين الحاجتين تعذُّرَ التقائهما. (شرح النّاظم)

(٧٤٠) وَ لا تُقَدِّمْ بَدَلَ الْكُلِّ،[1] وَ في جَوازِ حَذْفِ مُبْدَلٍ خُلْفٌ يَفي[2]

على المبدل منه

ليس معناه: لا تقدم بدل الكل مع زوال البدلية إذ لا خصوصية له بذلك.

فبانتفاء البدل (ش)

---

(١) بخلاف بدل البعض فيقدّم، لكنّ الأحسن إضافته نحو: أكلت ثلث الرّغيف. (ش)

(٢) جوّزه الأخفش و ابن‌مالك نحو: أحسِنْ إلى الّذي وصفتَ زيداً أي وصفته، و منعه السّيرافيّ و غيره، لأنّ البدل للإسهاب [أي الإطناب] والحذف ينافيه. (شرح النّاظم)

حُرُوفُ الْعَطْفِ

(٧٤١) لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ لَدَى الْبَصْرِيَّة[١] «الْـواوُ» لا تَـرْتِيبٍ[٢] أَوْ مَـعِيَّة

(٧٤٢) وَ خُصِّصَتْ بِعَطْفِ ما لا يُـغْتَنىٰ وَالْـخاصِّ لِـلْعامِّ[٣] وَ عَكْسِـهِ هُـنا[٤]

(٧٤٣) وَ ذي تَرادُفٍ[٥] وَ أَوْصافٍ[٦] عَدَد[٧] وَ مَـا اقْـتَضىٰ تَـثْنِيَةً[٨] وَ مَا اتَّـحَد

---

(١) واستدلّ على ذلك بأنّ التّثنية [و كذا الجمع] مختصرة من العطف بالواو فكما تحتمل ثلاثة معان و لا دلالة لفظها على تقديم و لا تأخير فكذلك العطف بها [الواوِ]. (شرح النّاظم)

(٢) كما شذّ به قطرب و ثعلب و طائفة. (شرح النّاظم)

(٣) نحو: ﴿من كان عدوّاً لله و ملائكته و رسله و جبريل و ميكال﴾. (ش)

(٤) نحو: ﴿ربّ اغفر لي و لوالديّ و لمن دخل بيتي مؤمناً و للمؤمنين والمؤمنات﴾. (ش)

(٥) نحو: ﴿إنّما أشكو بثّي و حزني إلى الله﴾. (ش)

(٦) نحو: ﴿هو الأوّل والآخر والظّاهر والباطن﴾. (ش)

(٧) أي عطف العقد على النّيّف في باب العدد، نحو: أحد و عشرون. (شرح النّاظم)

(٨) أو جمعاً كقول الفرزدق:

إنّ الرّزيّـة لا رزيّـة مـثلُها فـقدانُ مـثل محمّد و محمّد

(شرح النّاظم). «محمّد» الأوّل محمّد بن الحجّاج بن يوسف، و «محمّد» الثّاني محمّد بن يوسف أخي الحجّاج. (المحشّي)

(٧٤٤) عامِلُهُ مَعْ سابِقٍ[١] مَعْنىً إذا يُحْذَفُ،[٢] وَالتَّضْمِينُ أوْلَى فَخُذا[٣]

(٧٤٥) وَالْفاءُ لِلسَّبَبِ وَالتَّعْقِيبِ بِحَسَبِ الْمَقامِ وَالتَّرْتِيبِ[٤]

(٧٤٦) وَ خُصِّصَتْ بِعَطْفِ جُمْلَةٍ[٥] خَلَتْ مِنْ عائِدٍ وَ ما لِتَفْصِيلٍ جَلَتْ

(١) أي مع عاملٍ معمولٍ سابق، ملفوظ ذلك العامل و كذا المعمول. (حاشية المحشّي بتغيير ما في لفظه).

(٢) أي عطفُ عامِلٍ حذف و بقي معموله على عامِلٍ ظاهر يجمعهما معنىً واحدٌ كقوله تبارك و تعالى: ﴿والّذين تبوّؤوا الدّار والإيمان﴾ أصله واعتقدوا الإيمان إذ التّبوّء لا يناسبه فاستغنى بمفعوله عنه، لأنّ فيه و في تبوّؤوا معنى لازموا و ألفوا، و قول الشّاعر: علفتها تبناً و ماءً بارداً أي و سقيتها، والجامع الطّعم، و قوله: فزجّجن الحواجب والعيونا أي و كحّلن، والجامع التّحسين، هذا ما قرّره ابن‌مالك والجمهور، و جعله من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب كما تقدّم في باب المفعول معه لتعذّر العطف، و جعله طائفة من عطف المفرد بتضمين الفعل الأوّل معنى يتسلّط به عليه، فيقدّر آثروا الدّار والإيمان و نحوه.

قال أبوحيّان: فركّب ابن‌مالك من المذهبين مذهباً ثالثاً، قال: والّذي اختاره التّفصيل فإن صحّ نسبة العامل الظّاهر لما يليه حقيقةً تعيّن في‌التّاني الإضمار، لأنّه أكثر من التّضمين نحو: يجدع الله أنفه و عينه أي و يفقأ عينه، فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقةٌ، و إن لم يصحّ نسبته إليه حقيقة فالتّضمين لتعذّر الإضمار، نحو: علفت الدّابّة(ا) تبناً و ماء أي أطعمتها أو غذوتها، والأكثرون على أنّ التّضمين ينقاس، و ضابطه أن يكون الأوّل والثّاني مجتمعين في معنى عامّ لهما. (شرح النّاظم)

(ا) فإنّ العلف لا ينسب إلى التّبن من غير تجريد. (المحشّي)

(٣) من إضمار العامل، [و هذا] اختيار من النّاظم لما ذهب إليه طائفة من النّحاة.

(٤) معنى كقام زيد فعمرو أو ذكراً و هو عطف مفصّل على مجمل نحو: ﴿فأزلّهما الشّيطان عنها فأخرجهما ممّا كانا فيه﴾. (ش)

(٥) يلزمها العائد، صلة أو صفة أو خبر. (م-ن)

أي يلزم تلك الجملة العائدُ إذا خلت منه لما في‌الفاء من الرّبط نحو: مررت برجل يبكي فيضحك زيد. (المحرّر مهدى چورى)

(٧٤٧) وَ«ثُمَّ» لِلتَّشْرِيكِ وَالتَّرْتِيبِ مَعْ   تَأَخُّرٍ، وَ مَوْقِعَ الْفا قَدْ تَقَعْ

(٧٤٨) «حَتّىٰ» كَواوٍ،[1] ثُمَّ لَيْسَتْ تَتْبَعُ   إِلّا كَبَعْضٍ[2] غايَةٍ، لا يُجْمَعُ[3]

(٧٤٩) «أَمْ»[4] بِاتِّصالٍ بَعْدَ هَمْزَةٍ كَأَيْ[5]   أَوْ ما تُسَوِّي بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ أَيْ

(٧٥٠) مُؤَوَّلاً بِمُفْرَدَيْنِ،[6] وَالَّتِي   ذاتُ انْقِطاعٍ[7] كَأَبَلْ[8] قَدْ وَقَتِ

---

(١) لمطلق الجمع، و في الحديث: «كلّ شيء بقضاء و قدر حتّى العجزِ والكيس». (شرح النّاظم)

(٢) قال ابن‌هشام: والضّابط أنّها تدخل حيث يصحّ الاستثناء، و تمنع حيث يمتنع، و لهذا لا يجوز: ضربت الرّجلين حتّى أفضلَهما، و لا صمت الأيّام حتّى يوماً. (شرح النّاظم)

(٣) لأنّ الجزئيّة لا تتأتّى إلّا في المفردات، خلافاً لابن السّيّد يعطف بها الجمل نحو: سريتُ بهم حتّى تكلّ مطيعهم، برفع تكلّ عطفاً على سريت. (شرح النّاظم)

(٤) قسمان متّصلة و منقطعة، والمتّصلة قسمان. (ن ـ م)

(٥) أي يطلب بها أي بتلك الهمزة و بأم التّعيين، فتقع بين مفردين و بين جملتين من غير تأويلها بمفردين نحو: ﴿أأنتم أشدّ خلقاً أم السّماء بناها﴾ و كقوله: فقلت أهي سرتْ أم عادني حلم. (شرح النّاظم)

(٦) كقوله تعالى: ﴿سواء علينا أجزعنا أم صبرنا﴾. (ش)

(٧) و هي الّتي تقع بعد غير همزة الاستفهام، و ذلك إمّا خبر محض نحو قوله تعالى: ﴿تنزيل الكتاب لا ريب فيه من ربّ العالمين﴾، ﴿أم يقولون افتراه﴾ أو همزة لغير الاستفهام (الحقيقيّ) نحو: ﴿ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد﴾ بأن تكون للإنكار أو استفهام بغير الهمزة نحو: ﴿هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظّلمات والنّور﴾. (نقله المحشّي من شرح النّاظم بدون ذكر الأمثلة)

(٨) عند البصريّين بمعنى بل الإضرابيّة والهمزة مطلقاً. (ش)

(٧٥١) خَيِّرْ[١] أَبِحْ قَسِّمْ وَ أَبْهِمْ وَاشْكُكْ «أَوْ» كَـبَلْ[٢] وَ كَـالْوَاوِ لِأَمْـنٍ خُـذْ بِأَوْ

(٧٥٢) وَ مِثْلُ أَوْ «إِمَّا» وَ ذي لَمْ تَعْطِفِ[٣] وَ خُصَّتِ الْـوَاوَ[٤] وَ مِـثْلُهَا قُـفِي[٥]

(٧٥٣) نِـداءً إِثْبَاتاً وَ أَمْراً «لا» تَـلي[٦] وَالشَّـرْطُ فـي الثّـاني عِـنادُ الْأَوَّلِ[٧]

(٧٥٤) «لٰكِـنْ» لِـلْاِسْتِدْراكِ بَـعْدَ نَـفْيِ مِـنْ قَـبْلِ مُـفْرَدٍ[٨] وَ بَـعْدَ نَـهْيِ[٩]

---

(١) الأوّلان في الطّلب والخمسة في الخبر.

(٢) للإضراب في رأي الكوفيّين و أبي علي و ابن برهان، تقول: أنا أخرج ثمّ تقول أو أقيم، أضربت عن الخروج و أثبتّ الإقامة كأنّك قلت: لا بل أقيم. (شرح النّاظم)

(٣) أبداً عن ابن كيسان و أبي علي، واختاره ابن مالك، فالعطف في إمّا المسبوقة بمثلها إنّما هو بالواو الّتي قبلها. [و كتب أيضاً:] خلافاً لأكثر النّحويّين حيث قالوا: إنّ إمّا المسبوقة بمثلها عاطفة. (شرح النّاظم)

(٤) إذا كانت ثانية لا الأولى.

(٥) و قد يستغنى عن إمّا الأولى، و قد يستغنى عن الثّانية بإلّا، و قد تخلو الثّانية عن الواو و قد يستغنى عن إمّا [الثّانية] والواو معاً بأو. (شرح النّاظم)

(٦) يعطف بها منفيّ بعد إثبات في الخبر كقولك: زيد كاتب لا شاعر، و بعد الأمر نحو: اضرب زيداً لا عمراً، و بعد النّداء نحو: يا ابن أخي لا ابن عمّي. (ش)

(٧) فلا يقال: جائني رجل لا زيد، لأن لا تدخل لتأكيد النّفي، و ليس في مفهوم الكلام الأوّل ما ينفي الفعل عن الثّاني، فإن أريد ذلك المعنى جيء بغير فيقال: غير زيد، بخلاف لا امرأة أو عالم لا جاهل أو عمرو لا زيد، فإنّ مفهوم الخطاب اقتضى في قولك: جاء رجل و نحوه نفي المرأة و نحوها، فدخلت لا للتّصريح بما اقتضاه المفهوم. (شرح النّاظم)

(٨) فإن وليها جملة فغير عاطفة، بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو أو بدونها و من غير اقتران بالواو، فإن اقترنت به فحرف ابتداء. (شرح النّاظم)

(٩) بخلاف الإيجاب، فيتعيّن كونها حرف ابتداء فيه، و تليها الجملة فيقال: قام زيد لكن عمرو لم يقم. (ش)

(٧٥٥) وَبَلْ كَذا[١] فَإنْ لِمُثْبَتٍ تَلا[٢] أَوْ أَمْرٍ الْحُكْمَ[٣] لِثانٍ نَقَلا[٤]

(٧٥٦) وَهِيَ مَعَ الْجُمْلَةِ لِلْإبْطالِ[٥] لا عَطْفِ فِى الْأَرْجَحِ[٦] وَانْتِقالِ[٧]

(٧٥٧) وَعَدَّ قَوْمٌ فِي الْحُرُوفِ إلّا[٨] وَأَيْ[٩] وَلَيْسَ[١٠] أَيْنَ[١١] كَيْفَ[١٢] هَلّا[١٣]

(١) أي من حروف العطف بشرط أن يكون بعده مفرد لا جملة.

(٢) أمّا إن تلاها مفرد و كانت بعد نفي أو نهي فتكون لتقرير حكم ماقبلها و جعلِ ضدِّه لمابعدها، نحو: ما قام زيد بل عمرو. (شرح النّاظم) (٣) أو نفي أو نهي فلتقرير الأوّل و جعل ضدّه للثّاني.

(٤) و يزيل الحكم عن الأوّل حتّى كأنّه مسكوت عنه. (ش)

(٥) للمعنى الأوّل والإثبات للثّاني؛ أمّا مع المفرد فعاطفة.

(٦) حينئذ أي إذا كان بعدها جملة، بل حرف ابتداء. (م ـ ن) (٧) من غرض إلى آخر بدون إبطال. (ش)

(٨) [نحو:] ﴿خالدين فيها ما دامت السّماوات والأرض إلّا ما شاء ربّك﴾ أي و ما شاء ربّك. (ش)

(٩) نحو: رأيت الغضنفر أي الأسد. (ش)

(١٠) فتكون حرفاً كلا، قال أبوبكر رضي الله عنه: بأبيّ شبيهٌ بالنّبيّ ليس شبيه بعليّ. (ش)

(١١) [نحو:] لقيت زيداً فأين عمراً. (ش) (١٢) كقوله: و هانَ على الأدنى فكيف على الأباعدِ. (ش)

(١٣) قالوا يقول العرب: جاء زيد فهلّا عمرو، و ضربت زيداً فهلّا عمراً، فيجيء الاسم موافقاً للأوّل في الإعراب دلّ على العطف. (شرح النّاظم)

مَسْأَلَةٌ

(٧٥٨) وَاعْطِفْ عَلىٰ مُضْمَرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ[١] ... مَعْ فاصِلٍ،[٢] وَ شاعَ عَطْفُ ما فُصِل[٣]

(٧٥٩) وَ مُضْمَرُ الْخَفْضِ أَعِدْ إِنْ تَعْطِفِ ... عَـلَيْهِ خـافِضاً، وَ تَـرْكُـهُ اصْطُفي[٤]

(٧٦٠) وَامْنَعْ عَلىٰ مَعْمُولَيْ عامِلَيْنِ في ... مُـرَجَّحٍ،[٥] وَ قِـيلَ فِـي الْجَرِّ يَـفي

(٧٦١) وَالْعَطْفُ فيِ الإِسْمِ وَ فيِ الْفِعْلِ وَ في ... مـاضٍ وَ مُـفْرَدٍ لِأَضْدادٍ يَـفي[٦]

---

(١) و إن كان الضّمير المتّصل منصوباً حسن العطف عليه و إن لم يفصل.

(٢) ضميراً منفصلاً أو غير ضمير. [و كتب النّاظم:] و ربّما اكتفي بفصل «لا» بين العاطف والمعطوف كقوله تعالى: ﴿ و ما أشركنا و لا آباؤنا﴾ و قد يعطف على الضّمير المرفوع المتّصل بلا فصل، كقول الشّاعر: ما لم يكن و أب له لينا لا، و ليس بمقصور على الشّعر. حكى سيبويه مررت برجل سواءٍ والعدمُ بعطف العدم على الضّمير في سواء و مع ذلك فهو قليل في الكلام، ضعيف في القياس. (شرح النّاظم)

(٣) والعطف عليه من غير شرط. (ش)

(٤) أنشد سيبويه: فاذهب فما بك والأيّامِ من عجبٍ. (ش)

(٥) العطف على معمولي عاملين يمتنع عند سيبويه مطلقاً، و يجوّزه شرذمة مطلقاً، و قيل يمتنع في العوامل اللّفظيّة لا إذا كان أحدهما معنويّاً، و قيل يجوز في المعنويّة و في اللّفظيّة الزّائدة، لا في غير الزّائدة، و قيل يجوز إذا كان أحد العاملين جارّاً اسماً أو حرفاً سواء تقدّم المجرور المعطوف أم تأخّر، و قيل بشرط تقدّمه لكن سواء تقدّم المجرور المعطوف عليه أم تأخّر، و قيل بشرط تقدّم المجرور في المتعاطفة. [و كتب أيضاً:] و أمّا العطف على معمولَي أو معمولات عاملٍ واحدٍ فيجوز بإجماع نحو: ضرب زيد عمراً و بكر خالداً، و ظنّ زيد عمراً منقطعاً و بكر جعفراً مقيماً... و لا يجوز العطف على معمولات عوامل ثلاثة بإجماع. (شرح النّاظم)

(٦) إن اتّحد المعطوف والمعطوف عليه بالتّأويل. (ش)

(٧٦٢) وَجازَ حَذْفُ الْواوِ وَالْمَعْطُوفُ بِهِ   وَ ذَيْـنِ وَالْـفا[١] مَـعَ تـالٍ، فَـانْتَبِه

(٧٦٣) وَ يُـحْذَفُ الْمَتْبُوعُ قَبْلَ واوِ[٢]   وَطـابَقَ الْـمُضْمَرُ بَـعْدَ الْـواوِ[٣]

(٧٦٤) وَ فَصْلُ غَيْرِ الْواوِ وَالْفاءِ[٤] يَقَعْ   بِـقَسَمٍ وَالظَّـرْفِ، وَالسَّـبْقُ امْـتَنَعْ[٥]

(٧٦٥) وَالْأَصْلُ في الْعَطْفِ[٦] عَلَى اللَّفْظِ ضُبِطْ   تَـوَجُّهُ الْـعامِلِ إِمْكـاناً شُـرِطْ[٧]

(٧٦٦) وَ لِـلْمَحَلِّ زِدْ[٨] تَأَصُّـلاً[٩] وَ أَنْ   يُـوجَدَ مُـحْرِزٌ[١٠] هُـناكَ حَـيْثُ عَـنّ

---

(١) دون غير الواو والفاء من سائر العطف.   (٢) لا قبل غيره من باقي حروف العطف.

(٣) نحو: زيد و عمرو منطلقان، و مررت بهما، و يفرد بعد غيرها غالباً مراعىً فيه المتأخّر أو المتقدّم. (ش)

(٤) أما فصلها فلا يقع إلّا ضرورة. (ش)   (٥) للمعطوف على المعطوف عليه.

(٦) على المعرب و لو حكماً لمنادى المضموم واسم لا المفتوح يعطف على لفظه أو محلّه القريب و كلاهما على الأصل.

(٧) فلا يجوز في نحو: ما جائني من امرأة و لا زيدٌ إلّا الرّفع عطفاً على الموضع، لأنّ من الزّائدة لا تعمل في المعارف. (شرح النّاظم)   (٨) على الشّرط المذكور أي إمكانِ توجّه عامل المحلّ عليه.

(٩) فلا يجوز مررت بزيد و عمراً، لأنّه لا يجوز مررت زيداً،(أ) أو يشترط أيضاً أصالة الموضع، فلا يجوز هذا الضّارب زيداً و أخيه، لأنّ الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله، لا إضافته لا لتحافه بالفعل. (ش)

(أ) فلا يمكن توجّه عامل المحلّ المعطوف عليه على المعطوف. (المحشّي)

(١٠) أي طالب لذلك المحلّ، فلا يجوز إنّ زيداً و عمرو قائمان، لأنّ الطّالب لرفع عمرو هو الابتداء و هو التّجرّد و قد زال بدخول إنّ، و لا إنّ زيداً قائم و عمرو على العطف (على زيداً). (شرح النّاظم)

(٧٦٧) وَالشَّرْطُ فِي الْعَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ[١] صِحَّةُ ذاكَ الْعامِلِ الْمُسْتَوْهِمِ[٢]

دخول

(١) وقع العطف على التوهّم في أنواع الإعراب، فمثال الجرّ ما تقدّم، و مثال الرّفع ما حكى سيبويه إنّهم أجمعون ذاهبون، و إنّك و زيد ذاهبان على توهّم أنّه قال هم (و أنت)، و مثال النّصب قاله الزّمخشريّ في قوله تعالى: ﴿فبشّرناها بإسحاق و من وراء إسحاق يعقوب﴾ بالنّصب على معنى وهبنا، و مثال الجزم، قاله الخليل و سيبويه في قوله تعالى: ﴿فأصدّق و أكن﴾ بالجزم على معنى تشبيه مدخول الفاء بجواب الشّرط، و إذا وقع ذلك في القرآن عبّر عنه بالعطف على المعنى لا بالتوهّم أدباً. (شرح النّاظم)

(٢) يجوز ليس زيد قائماً و لا قاعدٍ بالجرّ على توهّم دخول الباء في الخبر. (ش)

خَاتِمَةٌ

(٧٦٨) تابِعَ مَبْنِيِّ النِّدَا[١] انْصِبْ[٢] مُطْلَقا[٣] مُـضافاً أَوْ شَـبِيْهَهُ فِـى الْمُنْتَقىٰ[٤]

(٧٦٩) وَانْصِبْ أَوِ ارْفَعْ[٥] مُفْرَداً[٦] مَعْ عَطْفِ أَلْ وَمَـا خَـلا كَـمُسْتَقِل[٧] وَالْـبَدَلْ[٨]

---

(١) لا المنصوبِ إذ ينصب توابعه و لو مفردة إلّا البدل والمعطوف الخالي من أل، فيضمّان إذا أفردا.

(٢) لأنّ الأصل في تابعه النّصب لكونه منصوب المحلّ و تأكّد ذلك بالإضافة و شبهها. (شرح النّاظم)

(٣) أيّاً كان من التّوابع الخمسة.

(٤) و جوّز الكوفيّون و أبوبكر ابن‌الأنباري رفع النّعت المضاف...، و جوّز الفرّاء رفع التّوكيد والعطف نسقاً. (ش)

(٥) و إن كان مفرداً جاز فيه الرّفع حملاً على اللّفظ والنّصب حملاً على المحلّ، نحو: يا تميم أجمعون و أجمعين. (شرح النّاظم) (٦) صرّح به ليستثنى قوله: «و ما خلا».

(٧) أي و لكن معطوف (مفرد أو لا) خلا عن أل كمنادى مستقل عند الجمهور.

(٨) فما كان من البدل والمعطوف بالحرف الخالي من أل مضافاً أو شبيهه نصب، و ما كان مفرداً أو نكرة مقصودة رفع(ا) كما لو دخلت عليه يا، لأنّ البدل يقدّر فيه مثل عامل المبدل منه، والنّسق شبيه به لصحّة تقدير العامل قبله، و لاستحسان ظهوره توكيداً، كما يظهر مع البدل نحو: يا زيد رجلاً صالحاً و يا زيد بطّة(ب). (شرح النّاظم).

(ا) أي ضمّ، سمّاه رفعاً لعروضه كالرّفع.

(ب) بضمّ بطّة لا رفعه، أفهمه الرّضي قال: و يجوز أن لا يجعل البدل كالمستقلّ، فيجوز يا عالم زيدٌ بالرّفع. (المحشّي)

(٧٧٠) وَاعْطِفْ[١] عَلَى اسْمِ إِنَّ رَفْعاً[٢] أَنَّا بَعْدَ كَمالٍ، وَكَذا لٰكِنَّا

(٧٧١) وَارْفَعْ وُجُوباً بَدَلاً[٣] مُعَرَّفاً مِنِ اسْمِ لا، وَالْباقي[٤] وَجْهَيْنِ اقْتَفَى[٥]

(٧٧٢) وَتابِعَ الْمَجْرُورِ بِالْمَصْدَرِ أَوْ وَصْفٍ بِلَفْظٍ[٦] أَوْ مَحَلٍّ قَدْ قَفَوْا

---

(١) أي تابع اسم إن المكسورة إذا كان نسقاً يجوز رفعه بعد استكمال الخبر لا قبله كقوله: فإنّ لنا الأمّ النّجيبة والأبُ. (شرح النّاظم). [و كتب المحشّي:] سمّي هذا عطفاً على اسم إنّ لكون الصّورة كذلك.

(٢) و يجوز نصبه، و هو الأصل والوجه كقوله: إنّ الرّبيع الجود و.الخريفا؛ و إذا رفع فالأرجح أنّه على الابتداء، والخبر محذو.ف لدلالة خبر إنّ عليه، و قيل بالعطف على موضع اسم إنّ، فإنّه كان مرفوعاً على الابتداء. و قائل هذا لا يشرط في العطف على المحلّ وجود المحرز، و قيل بالعطف على محلّ إنّ واسمه، فإنّه رفع على الابتداء، فهو في هذين من عطف المفردات و على الأوّل من عطف الجمل. (ش)

(٣) و لا يجوز نصبه، لأنّ البدل في تقدير العامل، و لا لا تدخل على المعارف نحو: لا أحَدَ زيدٌ فيها. (ش) [و كتب المحشّي:] و من ذلك لا إله إلّا الله على القول بالاستثناء من إله.

(٤) من توابع اسم لا الّتي لنفي الجنس يجوز فيه الرّفع والنّصب مطلقاً سواء كان هو و الاسم مفرداً أم لا، متّصلاً بالمتبوع أم منفصلاً، نعتاً أم غيره من التّوابع نحو: لا رجلَ ظريفٌ أو ظريفاً في الدّار، لا رجل فيها ظريف أو ظريفاً لا أحَدَ رجلٌ أو رجلاً فيها، لا ماءَ ماءٌ بارداً أو ماء بارد، لا أب وابناً مثل مروان وابنه، لا رجلَ وامرأةٌ في الدّار، لا رجلَ قبيحاً أو قبيح فعله عندك، لا طالعاً جبلاً ظريف أو ظريفاً حاضر. (شرح النّاظم)

(٥) النّصب اتباعاً لمحلّ اسم لا(ا) والرّفع اتّباعاً لمحلّ لا مع اسمها(ب)، و قيل لمحلّ اسم لا، فإنّ لا عامل ضعيف فلم يمح عمل الابتداء لفظاً أو تقديراً. (شرح النّاظم).

(ا) القريب أو للفظه لعروض البناء.

(ب) فيه أنّ القضيّة ليست معدولة الموضوع فلا يحمل على محلّ لا مع الاسم. صرّح به الفاضل اللّاري في حاشية الكافية. (المحشّي)

(٦) فقط عند سيبويه والمحقّقين خلافاً للكوفيّين و جماعة من البصريّين و جزم ابن مالك جوّزوا الاتّباع للمحلّ. (شرح النّاظم)

(٧٧٣) وَ تابِعُ الْمَفْعُولِ في الْمَصْدَرِ زِدْ لَــهُ ارْتِــفاعاً[١] إنْ لِــمَجْهُولٍ قُــصِد

(٧٧٤) وَ لَيْسَ إِلَّا اللَّفْظُ في الْمُشَبَّهِ[٢] وَ نَسَــقُ التَّـعْليقِ لِـلنَّصْبِ جِـهَة[٣]

---

(١) على تأويل المصدر بحرف مصدريّ موصول بفعل مبنيّ للمفعول. (ش)

(٢) و جوّز الفرّاء رفع تابع مجرورها، لأنّه فاعل في المعنى نحو: مررت بالرّجل الحسنِ الوجهِ نفسُه و أنفه. (ش)

(٣) نحو: علمت لَزيدٌ منطلق و عمراً قائماً (ش) [و كتب المحشّي:] أمّا العطف على محلّ معمول الفعل القلبيّ الغير المعلّق كعلمت زيداً فاضلاً و عمروٌ جاهلٌ فلا يجوز لفوات المحرز.